المرقات

قام بتصنيفها

الحبر الشهير مولانا فضل إمام الخير آبادي

قام بالتعليق عليها

الفاضل الذكی مولانا محمد عماد الدين الشير كوتی رحمه الله

معها تعليقات جديدة من الكتب المعتبرة

المسماة بـ:

تقوية المرقات

محمد إلياس بن عبد الله الغدوي الغجراتي

المدرس بمدرسة دعوة الايمان

مانيك فورتكولی، نوساری، غجرات الهند

الناشر

إدارة الصديق دابيل، غجرات، الهند

اسم الكتاب: .... المرقات

التصنيف: ....مولانا فضل إمام الخير أبادي

عدد الصفحات: ٢٠٠

التعليق والتحقيق: محمد إلياس عبدالله الغجراتي

إعادة النظر: ....المفتي كليم الدين الكتكي

(المدرس بدار العلوم ديوبند)

التعاون الخصوصي: ....مفتي طفيل البالن بوري

(المدرس بمدرسه دعوة الإيمان)

الطباعة: ....١٤٣٥هـ / ٢٠١٤ء

التوزيع

إدارة الصديق دابيل، غجرات، الهند

الهاتف: ٨٦١٨٨، ٩٩٠٤٨/ ١٩١٩٠، ٩٩١٣٣

البريد الإلكتروني:

idaratussiddiq@gmail.com

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الحمد لله الذي هدانا سواء الطريق، وجعل لنا التوفيق خير رفيق؛ والصلاة والسلام علىٰ خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلىٰ اٰله وأصحابه الذين أسَّسوا قواعد الملة والدين.

وبعد فإن علم المنطق الاستدلالي من العلوم الرائجة في الجامعات الإسلامية في الأقطار المختلفة، وطالما بذل الأساتذة والطلاب جهدهم لكئ يعلموا ويتعلموا هٰذا العلم، حتى أنهم جعلوه واحدا من المقدمات الضرورية لعلم الفقه والفلسفة وغيرها من العلوم.

ومن الكتب المدونة في هٰذا العلم الذي قامت الحوزات العلمية بدرسه وتدريسه الكتَيب المسمّٰى بـ"المرقات" الذي يمتاز عن غيره من الكتب من حيث كثرة الاشتغال به بسبب وفور فائدته مع صغر جسمه، نعم! أنه كان مقتضيا للتسهيل بالتعبيرات السهلة والأمثلة العصرية المستعملة في المحاورة.

منهج عملنا فى هٰذا الكتاب

- جعلنا كتاب "المرقات" كالمتن، وجعلنا "المرآت" -للفاضل الذكي مولانا محمد الشيركوتي- كالحاشية.
- نعم! لم نكتف في تعليق هٰذا الكتاب بذكر ما قد ورد من تعليقات الفاضل الذكي محمد عمادالدين الشيركوتي؛ بل قمنا بإيراد بعض التعليقات المفيدة السهلة في المواضع المهمة.
- كتابة النص وفق قواعد الإملاء الحديثة، مع وضع علامات الترقيم عليها.
- تشكيل الكلمات المشكلة أو الملتبسة.

- تزيين القواعد بالأمثلة العصرية المقرِّبة إلى الفهم.

نسأل الله عز وجل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به من تلقاه بقلب سليم، ويوفقنا لمزيد من خدمة دينه القويم؛ إن ربي قدير، وبالإجابة جدير!

اللّٰهم تقبَّلْها بقبول حسن،

وأنبتها نباتاً حسنا

محمد إلياس بن عبدالله الغدوي

١٤٣٥هـ/٢٠١٤ء

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

اَلْحَمْدُ(١) لِلّٰهِ(٢) الَّذِيْ أَبْدَعَ(٣) الْأَفْلَاكَ(٤) وَالْأَرْضِيْنَ؛

(١-١) قَوله: (الحمد) افتتح كتابه بحمد الله بعد التسمية اتباعاً بخير الكلام -أي: القرآن-، واقتداءً بحديث خير الأنام عليه وعلىٰ آله الصلوٰة والسلام، وهو: كل أمر ذي بال لا يبدأ ببسم الله الرحمٰن الرحيم -وفي رواية: بحمد الله- فهو أقطع. (الأذكار للنووي).

الملحوظة: قَوله "الحمد لله" قول يدل على الشكر والدعاء؛ لأن البيهقي روىٰ في الأدب بسند رجاله ثقات، لٰكنه منقطع، عن ابن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: الحمد رأس الشكر، وما شكر اللهَ عبدٌ لا يحمده. وأخرج الترمذي من حديث جابر بن عبد الله: أفضل الذكر لا اله إلا الله، وأفضل الدعاء الحمد لله. (تدريب الراوي: ٢٢) محمد إلياس

(١-٢) قَوله: (الحمد) اللام فيه إما [١]للجنس أو [٢]الاستغراق؛ فاختار بعضهم الثاني، لشموله جميع الأفراد وإفادتِه ثبوت جميع أفراد مدخولها؛ وقال بعضهم بالأول؛ لأنه يدل على ماهية الحمد مطلقاً من غير انطباق على جميع الأفراد، ولأنه يفهم عند الإطلاق.

والحمد: هو الثناء بالجميل على جهة التعظيم سواء تعلق بالنعمة أو بغيرها.

والمراد من الثناء: الثناء باللسان، ومن الجميل: الجميل الاختياري؛ فخرج بتقييد الثناء باللسان مع تعميم المتعلق "الشكر"؛ فإنه يكون بغير اللسان أيضاً، ويكون خاصة بالنعمة لابغيرها، وخرج بتقييد الجميل بالـ"اختياري" المدح؛ فإن المدح أعم للاختياري وغيره، يقال: مدحت اللؤلؤ علىٰ صفائها، ولايقال: حمدتها؛ فالمدح أعم من الحمد؛ فإن الحمد مخصوص بالجميل الاختياري، والمدح يوجد في غيره كما مر في المثال. (المرآت للمرقات)

وقيل: لافرق بينهما بتخصيص الحمد بـ"الاختياري" وتعميم المدح "غير الاختياري"؛ فإن الحمد أيضاً أعم غير الاختياري كما في قوله تعالىٰ: ﴿عَسٰى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوْداً﴾ والحديث المأثور: "وابعثه مقاماً محمودا الذي وعدته".

والشكر: فعل ينبيء عن تعظيم المنعِم بسبب إنعامه، سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان.

فالنسبة بين الحمد والشكر عموم وخصوص من وجهٍ؛ فالحمد أخص بحسب المورد [لأنه يكون باللسان] وأعم بحسب المتعلَّق، [لأنه يتعلق بالنعمة وغيرها] والشكر أخص بحسب المتعلق وأعم بحسب المورد؛ فعلىٰ هذا: المواد التي يتحقق العموم والخصوص من وجهٍ بينهما ثلٰثة؛ لأنه [١] إذا كان الثناء باللسان في مقابلة الإحسان يتحقق الحمد والشكر، فهٰذا مادة الاجتماع، [٢] وإذا كان الثناء بالعلم والشجاعة فيصدق الحمد دون الشكر، وهٰذه مادةالافتراق من جهة؛ [٣] وإذا كان

وَالصَّلاةُ(١) عَلىٰ مَنْ كَانَ نَبِياً(٢) وَاٰدَمُ بَيْنَ الْمَاءِ وَالطِّيْنِ(٣)،

الثناء بالجنان أو بالأركان في مقابلة الإحسان يتحقق الشكر دون الحمد، وهٰذه مادة الافتراق من جهة أخرى. وقال في شرح المطالع: إن الحمد أعم من الشكر فانظر ثمه.(المرآت)بحذف وزيادة

(٢) قَوله: (لله) الله: علم للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفاته، وقيل: اسم؛ وقال القاضي البيضاوي: والأظهر أنه وصف في أصله؛ لٰكنه غلب في العلمية.(المرآت)

(٣) قَوله: (أبدعَ) الإبداع لغةً: عبارة عن عدم النظير، وفي الاصطلاح: إخراج الشيء من العدم إلى الوجود بغيرمادة.(المرآت)

(٤) قَوله: (الأفلاكَ) إلخ يدل عليه صراحةً قَوله في سورة الطلاق: ﴿اللهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمٰوٰتٍ وَّمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾؛ والأرض اسم جنس؛ وأصلها أرضة بدليل أُرَيْضَة.(المرآت)

وقوله: (الأرضين) -بفتح الراء وقد جاء بإسكانها- جمع أرْض وهي مؤنث بدليل أُرَيْضَة؛ وأما جمعها بالواو -كأرضون- والياء -كأرضين- فشاذّ لجبر النقصان الواقع في واحده، وهو حذف الآخر أي: التاء المقدرة. محمد إلياس

(١) قوله: (الصلٰوة) أن الصلٰوة إذا نسبت إلى الله يراد بها الرحمة، وإذا نسبت إلى الملٰئكة يراد بها الاستغفار، وإذا نسبت إلى المؤمنين يراد بها الدعاء؛ فصلاتنا على الله عبارة عن طلب الرحمة من الله تعالىٰ والدعاء منه: بأنه عظّمه في الدنيا بـ"إعلاء ذكره وإبقاء شريعته إلىٰ يوم القيامة"، وفي الآخرة: بـ"قبول شفاعته في العصاة وتضعيف أجره ورفعه على الدرجات". (ضياء النجوم: ٤)

(٢) قَوله: (نبياً) النبيُّ: هو إنسان بعثه الله تعالىٰ إلى الخلق لتبليغ أحكامه؛ و"الرسول" أخص منه، وهو إنسان بعثه الله تعالىٰ إلى الخلق لتبليغ أحكامه ويكون له كتاب وشريعة.(المرآت)بزيادة

(٣) قَوله: (بين الماء والطين، إلخ) فيه تلميح إلىٰ ما ورد في الحديث المستفيض بين الناس، وإيماء إلى تقدُّم النبي الكريمﷺ علىٰ سائر الأنبياء والرسل، وتفوُّقِه في هٰذا الشأن كما قال الفاضل العثماني -أي الفاضل المتوقد الذكي مولانا شبير أحمد العثماني- في حواشيه على "التلويح" ناقلاً عن شيخ شيخنا العارف بالله مولانا محمد قاسم النانوتوي -نور الله مرقده-:

أن نور الكواكب السيارة فقط أو الثوابت أيضاً -علىٰ اختلاف القولين- كما هو مستفاد من نور الشمس -علىٰ رأي الحكماء- كذٰلك نبوة معاشر الأنبياء أيضاً مستفادة من نبوة سيدنا وسيدهم محمدﷺ؛ فحامل النبوة أولا وبالذات ليس إلا نبيناﷺ وكل من سواه من الأنبياء عليهم السلام موصوف بها ثانياً وبالعرض، ولذا قال النبيﷺ: "كنت نبياً وآدم بين الروح والجسد"،

وَعَلىٰ آلِه(١) وَأَصْحَابِه أَجْمَعِيْنَ.

وَبَعْدُ! فَهٰذِه(٢) عِدَّةُ فُصُوْلٍ فِيْ عِلْمِ الْمِيْزَان، لَابُدَّ مِنْ حِفْظِهَا وَضَبْطِهَا لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَّتَذَكَّرَ مِنْ أُوْلِي الْأَذْهَان، وَعَلَى اللهِ التَّوَكُّل وَهُوَ الْمُسْتَعَان.

وقال سبحانه وتعالىٰ : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيْثَاقَ النَّبِيِّيْنَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتٰبٍ وَّحِكْمَةٍ، ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُوْلٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِه وَلَتَنْصُرُنَّه، قَالَ ءَ أَ قْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلىٰ ذٰلِكُمْ إِصْرِيْ، قَالُوْا أَقْرَرْنَا، قَالَ فاشْهَدُوْا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشّٰهِدِيْنَ، فَمَنْ تَوَلّٰى بَعْدَ ذٰلِكَ فَأُولٰئِكَ هُمُ الْفٰسِقُوْنَ﴾[آل عمران:٨].(المرآت)

(١) قوله: (علىٰ أله) أصله: أهل، بدليل أهيل؛ فإن التصغير يرد الأشياء إلىٰ أصولها؛ والفرق بين الآل والأهل: أن الآل لايستعمل إلا في الأشراف، بخلاف الأهل؛ فلا يقال: آل الحجام، ويقال أهل الحجام. والأصحاب جمع صحِب -بكسر الحاء أو بسكونها- لاجمع صاحب. (المرأة للمرقاة بزيادة).

(٢) قوله: (فهٰذه) إشارة إلى المرتب الحاضر في الذهن من المعاني المخصوصة المعبرة عنها بالألفاظ المخصوصة، أو تلك الألفاظ الدالة على المعاني المخصوصة سواء كان وضع الديباجة قبل التصنيف أو بعده؛ إذ لا حضور للألفاظ المرتبة ولالمعانيها في الخارج، فلفظ "هٰذا" وإن كان موضوعا للـ"مشار إليه المحسوس بالحس الظاهر" لٰكن هٰهنا استعمل في الإشارة العقلية، وهي: أن يميز الشيء بمعونة العقل؛ فلايرد: إن الألفاظ وإن كانت موجودة في الخارج لٰكن لا مرتبة مجتمعة؛ بل متعاقبة، والإشارة هٰهنا تقتضي الترتب. (ضياء النجوم و شرح التهذيب)

مُقَدِّمَةٌ

مُقَدِّمَةٌ(١)

اعْلَمْ! أنَّ العِلْمَ(٢) يُطْلَقُ عَلىٰ مَعَان:

أَحَدهَا(٣): حُصُوْل صُوْرَة الشَّيْء فِي الْعَقْل،

ثَانِيْهَا: الصُّوْرَة الْحَاصِلَة مِنَ الشَّيْءِ عِنْدَ الْعَقْل،

ثَالِثُهَا: الْحَاضِر عِنْدَ الْمُدْرِك،

رَابِعُهَا: قَبُولُ النَّفْس لِتِلْكَ الصُّوْرَة،

خامِسُها: الإِضَافَة الحَاصِلة بَينَ العَالِم والمَعْلوم.

---

(١) قَوله: (مقدمة) أي: هٰذه مقدمة، مِنْ "قدَّم" بمعنىٰ "تقَدَّم" وهي مأخوذة من مقدَّمة الجَيش للجماعة المتقدمة منها، فكما تكون مقدمة الجيش أمام العسكر كذٰلك المقدمة تكون في المفتح.

وهي نوعان: مقدمة العلم، وهي: ما يتوقف عليه مسائله، كمعرفة حده وغايته وموضوعه ليكون الشارع علىٰ بصيرة؛ ومقدمة الكتاب: وهي: طائفة من كلام قدمت أمام المقصود، لارتباطها بالمقصود ونفعها فيه.(المرآت) وليطلب الفرق بين مقدمتَي الكتاب والعلم، ومثالهما في تعليقتنا علىٰ شرح التهذيب. محمد إلياس

الملحوظة: أن التاء في "المقدمة" إما للنقل من الوصفية إلى الاسمية، كما في تسمية المدرسة وسورة الفاتحة بـ"الفاتحة"؛ أو لاعتبار موصوفها مؤنثا أي: الأمور المقدمة.(ضياء النجوم)بزيادة

(٢) قَوله: (العلم) واعلم! أنه اختلف الحكماء والمتكلمون في بداهة العلم وخفاء ه، فاختار بعض أنه ظاهر لايحتاج إلى التعريف، وقال الآخرون: هو خفي؛ فمنهم من قال: إنه ممكن الحصول، وشرذمة قليلة قائلون بكونه ممتنع الحصول؛ والذين قالوا هو ممكن الحصول، فبعضهم ذهب إلىٰ أنه متعسر الحصول، وبعضهم إلى أنه سهل الحصول؛ فالقائلون بتعسر حصوله اختلفوا في تعريفه، كما سيجيء في المتن. إحسان علي (محمد إلياس)

(٣) قَوله: (أحدها إلخ) واعلم! أنه إذا تصورنا أشياء فهناك أمور: حصول صورة هٰذا الشيء، والصورة الحاصلة من الشيء في الذهن، وإدراك النفس؛ فقال بعض الحكماء: "العلم" حصول صورة الشيء في العقل، وبعضهم: أنه صورة حاصلة من الشيء عند العقل؛ لأن الحصول أمر انتزاعي، والعلم ليس كذٰلك؛ وقال بعضهم: إنه متىٰ لم يتحصل الحضور لم ينكشف الشيء، فالعلم هو الحاضر

وَيَنْقَسِم عَلىٰ قِسْمَيْن(١): أَحَدُهُما يُقَال لَهُ "التَّصَوُّر"، وَثَانِيهِمَا يُعَبَّر عَنْه بِـ"التَّصْدِيْق"(٢).

عند المدرك؛ والآخرون يقولون: العلم هو قبول النفس للصورة إذ لايحصل الانكشاف من الحصول والحضور بدون قبول النفس؛ والمتكلمون يسلكون مسلكا أخر، وقالوا: العلم صفة من صفات النفس -كالحلم والشجاعة- لأمر حصل الآن بعد أن لم يكن؛ لٰكن لايظهر بدون متعلقه كأوصاف أخر، فهو إضافة بين العالم والمعلوم. والحقُّ أن العلم حالة إدراكية. فافهم.(محمد إلياس)

الملحوظة: اعلم! أن علمائنا الماتردية -كثرهم الله ونصرهم- يقولون: العلم هو صفة بسيطة ذات إضافة، ويسمونها بالحالة الانجلائية، ويقولون: إن العالِم متصف به مثلَ اتصافه بصفات أُخرىٰ كالحلم والشجاعة لايحدث عند تعلقه بالمعلوم، خلافاً للحكماء.(المرآت)

(١) قوله: (ينقسم على قسمين) اعلم! أن العلم ينقسم تقسيما أوّليّاً إلىٰ قسمين: العلم القديم، العلم الحادث.

العلم القديم: علم لا أول له ولا نِهاية له؛ وقيل: هو علم لايطرأ عليه خطأ ولا جهل ولا سهو ولا نسيان، ولا يقبل شكًّا ولا ظنًّا، ولايوصف بوضوح بعد خفاء، وضعف بعد قوة، ولاقوة بعد ضعف؛ وهذا النوع من العلم هو علم الله سبحانه وتعالىٰ.

العلم الحادث: هو علم له بداية، فهو لم يكن ثم كان، وصاحبه لم يكن عالما، ثم أفاض الله عليه من علمه، يقول الله عز وجل: ﴿وَاللّٰهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُوْنِ أُمَّهٰتِكُمْ لا تَعْلَمُوْنَ شَيْئاً وَجَعَلَ لَكُمْ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَالأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُوْنَ﴾ [النحل: ٧٨] وهذا العلم خاص بالمخلوقين، ويدخل فيهم الإنس والجن والملٰئكة والشياطين. (المنطق القديم ٢٩٠) محمد إلياس

إذا علمت هٰذا فاعلم! أن المنقسم إلى التصَوُّر والتصديق هو العلم الحادث الحصولي، لامطلق العلم الشامل للحضوري والقديم؛ لأن الانقسام إلى البديهي والكسبي إنما يجري في العلم الحصولي والعلم الحادث، دون العلم الحضوري والعلم القديم، وهو علمه تعالىٰ؛ فإن العلم الحضوري بديهي، وعلمه تعالىٰ لايوصف ببداهة ولاكسب؛ وهٰذا مختار جماعة من الفضلاء المحققين. (المرآت)بحذف

(٢)قوله: (بالتصديق) اعلم! أن العلم الحادث ينقسم الىٰ قسمين: التصَوُّر، والتصديق؛ فالتصَوُّر: هو العلم بمعاني المفردات، دون تعرض لاثبات شيء لها أو نفي شيء عنها، وذٰلك مثل أن يسألك أحد عن معنىٰ كلمة "سيارة" فإذا أخبرته بمعناها فقد حصلت صورتها في ذهنه حسب تعريفك بها؛ فحصول صورتها في ذهن السائل هو المراد بكلمة التصَوُّر. والتصديق: هو إدراك النسبة الخبرية

أَمَّا التَّصَوُّر: فَهُوَ -عند المتكلمين- الإِدْرَاك الْخَالِي عَنِ الْحُكْم -وَالْمُرَاد بِالْحُكْم[١]: نِسْبَةَ أَمْر إِلَىٰ أَمْرٍ اٰخَرَ إِيْجَابا أَوْ سَلْبا، وإِنْ شِئْتَ قُلْت: إِيْقَاعاً أَو انْتِزاعاً؛ وقَد يُفَسَّر[٢] الحُكمُ بوُقُوْعِ النِّسْبَة أَوْ لا وُقوْعِها،- كمَا إِذَا تَصَوَّرتَ زَيْداً وَحْدَه أَوْقَائِما وَحْدَه مِن دُوْن أَنْ تُثْبِت الْقِيَام

⊃بين شيئين.

فالتصَوُّر مخصوص بحصول صورة الشيء المفرد في الذهن، دون الاشتغال بإثبات شيء له، أو نفي شيء عنه؛ والتصديق هو الاشتغال بإدراك النسبة بين مفردين كان كل منهما قائماً بذاته، ثم ضم أحدهما إلى الآخر وحمل عليه، وأقيمت نسبة بينهما، إما إيجاباً بأن يثبت أحدهما للآخر، أو سلباً بأن سلب أحدهما عن الآخر.

الملحوظة: ومن هنا فقد قسّم علماء المنطق علم المنطق إلى قسمين: التصَوُّرات، والتصديقات.

قِسْم التصَوُّرات: وهو يشتمل على المباحث المتعلقة بالألفاظ المفردة، مثل: الدلالة، والكلي والجزئي، والعلاقة بين الكليين، والكليات الخمس؛ ثم يختم هذا القسم بأهم موضوعاته وهو "التعريفات".

قِسْم التصديقات: وهذا القسم يهتم بالمباحث المتصلة بالكلام المركب الذي يشمل علىٰ نسبة خبرية، مثل: القضايا وأنواعها، ومايتصل بها من مباحث التناقض والعكس، والكيف والكم؛ ثم ما يتركب من القضايا وهو القِيَاس وأنواعه، وهٰذا هو المقصد الأشرف في هٰذا القسم. (المنطق القديم:٣٠) محمد إلياس

(١) قوله: (والمراد بالحكم) الحكم يطلق على أربعة معان: [١]المحكوم به، نحو: "قائم" في "زيد قائم"؛ [٢]وقوع النسبة التامة الخبرية أولا وقوعها، أي: النسبة التامة الخبرية الإيجابية أو السلبية، نحو: زيد قائم وزيد ليس بقائم؛ [٣]القضية من حيث اشتمالها على النسبة، أي: الربط؛ [٤]التصديق أي: إدراك وقوع النسبة، أي: إذعانها، أو لا وقوعها كما في اليقين، وهٰذا الأخير معتبر في التصديق عند المحققين.محمد إلياس

(٢) قَوله: (قد يفسر الحكم بوقوع النسبة إلخ) اعلم أن النسبة التامة الخبرية الإيجابية يعبر عنها بالـ"وقوع"، وإدراك تلك النسبة وإذعانها يعبر بالـ"إيقاع"؛ وأما النسبة التامة الخبرية السلبية فيعبر عنها بالـ"لا وقوع"، وإدراك تلك النسبة وإذعانها بالـ"انتزاع". (ارشاد الفهوم:٢٧٤)

الملحوظة: الفرق بين الحكم والإذعان: الحكم -بالمعنى الأخير- والإذعان مترادفان، وإلا فبين الحكم والإذعان عموم مطلق، بأن الإذعان خاص والحكم عام لإطلاقه على اربعة معان.

لِزَيدٍ أوْ تَسْلُبه عَنْه.

أَمَّا التَّصْدِيْق: فَهُوَ -عَلىٰ قَوْل الْحُكَمَاء- عِبَارَةٌ(١) عَنِ الحُكْم الْمُقَارِن لِلتَّصَوُّرَات، فَالتَّصَوُّرَاتُ الثَّلاثَةُ شَرْط لِوُجُوْد التَّصْدِيْق؛ وَمِنْ ثَمَّ لايُوْجَد تَصْدِيقٌ بِلاتَصَوُّر.

وَالإِمَام الرَّازِيُّ(٢) يَقُول: إنَّه عِبَارَة عَن مَجْمُوع الْحُكْم وَتَصَوُّرات الأَطْرَاف، فَإِذَا قُلْت: "زَيْدٌ قَائِمٌ" وَأَذْعَنْتَ بِقِيَام زَيْد، تَحْصُل لَكَ عُلُوْم ثَلاثَة: أَحَدُها: عِلْمُ زَيْد، وَثَانِيْهَا: إِدْرَاك مَعْنى "قَائِم"، وَثَالِثهَا: عِلمُ

(١) قوله: (عبارة إلخ) اعلم! أن الحكيم يزعُم أن التصديقَ ليسَ إلا إدراكَ المعنى الرابِطيّ، والإمام يزعُم أن التصديق مجموع الإدراكات الثلاثة، أعني: تصوُّرالمحكوم عليه، وتصَوُّرالمحكوم به، وإدراك النسبة الحكمية المسمى بـ: "الحُكْم".محمد إلياس

(٢) قَوله: (الإمام الرازي) هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين، المعروف بالإمام فخر الدين الرازي، إمام المتكلمين ذو الباع الواسع في العلوم، وتعليقها خاص من العلوم في بحار عميقة، وراض النفس في دفع أهل البدع وسلوك الطريقة؛ فكُلٌّ ساكتٌ خلفه، وكيف لا! وهو الإمام رد علىٰ طوائف المبتدعة وهد قواعدهم؛ ما من نصراني رأه إلا وقال: أيها الفرد! لانقول بالتثليث بين يديك، ولايهودي إلاسلم، وقال إنا هدينا إليك.

لما خاض في علوم الحكماء فلقد تدرع بجلبابها وتقلع بأثوابها، وتسرع في طلبها حتّٰى دخل في كل أبوابها، واقسم الفيلسوف أنه لذو قدر عظيم؛ وقال المصنف ؒ في كلامه هٰذا من لدن حكيم.

كان أول أمره فقيراً، ثم فتحت عليه الأرزاق، وانتشر اسمه وبعُد صِيته، وقُصد من أقطار الأرض لطلب العلم، وكانت له يد طولىٰ في الوعظ باللسان العربي والفارسي، وكان من أهل الدين والتصوف، وله يد فيه، وتفسيره ينبيء عن ذٰلك.

ومن جملة ما قال الإمام في وصيته: "ولقد اختبرت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيت فيها فائدة تساوي الفائدة التي وجدتها في القرآن"؛ ولد سنة ثلاث وأربعين، وقيل أربع وأربعين وخمس مأة [٥٤٣،٥٤٤]، وتوفي رحمه الله بهراة في يوم عيد الفطر سنة ست وست مأة [٦٠٦]. هٰكذا في طبقات الشافعية الكبرىٰ.(المرآت)

الْمَعْنَى الرَّابِطِ الَّذِيْ يُعَبَّر عَنْه فِي الْفَارِسِيَّة بِـ"ہست" فِي الإِيْجَاب، وَ"نیست" فِي السَّلْبِ، وَ"ہے" وَ"نہیں" فِي الْهِنْدِيَّة؛ وَيُقَال لِهٰذَا الْمَعْنىٰ "الْحُكْم" تَارَةً وَ"النِّسْبَة الْحُكْمِيَّة"(١) أُخْرٰى.

فَإِذَا أَتْقَنْت مَاعَلَّمْنَاك، فَاعْلَمْ! الحكماء يزعمون(٢) أَنَّ التَّصْدِيْق لَيْسَ إِلاَّ إِدْرَاكَ الْمَعْنى الرَّابِطِيّ، وَالإِمَام يَزْعُم أَنَّ التَّصْدِيْق مَجْمُوْع الإِدْرَاكَاتِ الثَّلاثَة، أَعْنِيْ: تَصَوُّر الْمَحْكُوْم عَلَيْه، وَتَصَوُّر الْمَحْكُوْم بِه، وَإِدْرَاك النِّسْبَة الْحُكْمِيَّة الْمُسَمّٰى بِـ"الحُكْم"(٣).

---

(١) قوله: (النسبة الحكمية) الفرق بين الحكم والنسبة الحكمية: اعلم! أن النسبة التامة الخبرية رابطة بين الموضوع والمحمول، وحكايته عن أمر واقعي أيضاً؛ ففيصورة الشك والوهم والتخييل يتصَوَّر تلك النسبة من حيثُ إنها رابطة بين الموضوع والمحمول، وفي صورة التصديق والإذعان يعلم من حيثُ إنها حكاية عن أمر واقعي؛ فتلك النسبة من حيثُ إنها رابطة تسمَّى "نسبة حكمية"، ومن حيثُ إنها حكاية عن أمر واقعي تسمَّى "حكما".

التخييل: عبارةٌ عن حصول صورةِ القضية في الذهن من غير تردُّدٍ وتجويز، أي: قبل التردُّد والتجويز؛

والشك: هوإدراك النسبة مع تردُّد فيها وتجويزُ الجانبين على السواء؛

والوهم: تصوُّر النسبة مع رجحان جانب مُخالفها فهو الإدراك المرجوح.(إسماعيل)

(٢) قوله: (الحكماء يزعمون) اعلم! أن الحكماء قاطبة بعد اتفاقهم على "أن التصديق بسيط"؛ إذ هو عبارة عن الإذعان والحكم، اختلفوا: فقال المتقدمون: إنه المعنىٰ الرابطي، أي النسبة التامة الخبرية؛ وقال المتأخرون: هو النسبة التقييديّة. محمد إلياس

والنسبة الحكمية: هي ثبوت المحمول للموضوع في كل من القضية الموجبة والسالبة، عند المحققين؛ وقيل: إنها ثبوت المحمول للموضوع في الموجبة، وانتفاء المحمول عن الموضوع في السالبة. (التجريد:٣١)

النسبة التقييدية: هي النسبة التي لايحسن السكوت عليها، ويكون الثاني قيدا للأول.

واعلم! أن النسَب التقييدية لاتطلق نوعا إلا على النسَب الناقصة، كالنسَب الإضافية والوصفية، وما هو علىٰ وتيرتها.

والحاصل: أن أجزاء القياس ثلاثة عند المتقدمين وأربعة عند المتأخرين. (محمد إلياس)

(٣) قوله: (الحكم) والفرق بين قول الإمام والحكماء من وجوه أحدها: أن التصديق بسيط

فَصْلٌ

التَّصَوُّر (١) قِسْمَان:

أَحَدُهُمَا: بَدِيْهِيّ، أيْ: حَاصِل بِلانَظْر وَكَسْب، كَتَصَوُّرِنا اَلْحَرَارَةَ وَالْبُرُوْدَةَ،وَيُقَالُ لَه "اَلضَّرُوْرِيُّ" أَيْضاً.

وَثَانِيْهِمَا نَظَرِيّ، أيْ: يَحْتَاج فِيْ حُصُوْلِه إِلَى الْفِكْر وَالنَّظْر، كَتَصَوُّرِنَا الْجِنَّ وَالْمَلاَئِكَة؛ فَإِنَّا مُحْتَاجُوْنَ (٢) فِيْ أَمْثَال هٰذِه التَّصَوُّرَات إِلىٰ تَجَشُّم

على مذهب الحكماء، ومركب على رأي الإمام؛ وثانيها: أن تصَوُّر الطرفين والنسبة شرط للتصديق خارج عنه على قولهم، وشطره أي: جزؤه الداخل فيه على قوله؛ وثالثها: أن الحكم نفس التصديق على زعمهم، وجزؤه الداخل على زعمه. (قطبي)مرقات

فصل في التصوُّر والتصديق

(١-١)قَوله: (التصَوُّر قسمان) حاصل كلام المصنف؂ أن التصَوُّر قسمان: بديهي ونظري، أي: بعض التصَوُّرات بديهي، وبعضها نظري، وكذا التصديقات؛ فإن بعضها بديهي وبعضها نظري، وليس كل واحد من التصَوُّر والتصديق بديهياً ولا نظرياً؛ لأنه لو كان الكل من كل منهما بديهياً لما احتجنا في تحصيل شيء من العلوم إلى نظر وفكر، ولو كان الكل نظرياً لزم الدَور أو التسلسل، وهما مُحالان. (المرآت)

(١-٢) قَوله: (التصَوُّر قسمان)التصَوُّر والتصديق ينقسم الىٰ قسمين: الضروري والنظري.

الضروري: -أي البديهي- هو الذي يدركه الإنسان العاقل بفطرته وبديهته دون إعمال فكر أو نظر.

النظري: هو ما يحتاج إلىٰ إعمال فكر وعقل، وبحث وبذل جهد.

أما الضروري: فحكمه: أنه لا يصح أن يطلب تعريفه إن كان مفرداً -أي: في التصَوُّرات- مثل كلمة شجر والشمس والقمر؛ وكذٰلك لا يصح أن يطلب الدليل عليه إن كان قضية خبرية -أي: في التصديقات- مثل: الشمس تطلع نهاراً.

وأما النظري: فقد يستعمل الإنسان مقدمات كي يصل إلىٰ معنى الشيء وتعريفه إن كان تصَوُّراً، أو يصل إلى السبيل على صدقه أو كذبه إن كان تصديقيًّا. (المنطق القديم: ٣٢) ملخصاً. محمد إلياس

(٢)قَوله: (فإنا محتاجون) إنما احتاج إلى هٰذا التنبيه؛ لأن الإمام الرازي ذهب إلى بداهة جميع التصَوُّرات، فعنده انقسام التصَوُّر إلى البديهي والنظري في حيز الخفاء. (المرآت)

فِكْر وَتَرْتِيْبِ نَظْر؛ وَيُقَال لَه "اَلْكَسَبِيّ" أيْضاً.

وَالتَّصْدِيْق أيْضاً قِسْمَانِ:

أَحَدُهُمَا: اَلْبَدِيْهِيُّ اَلْحَاصِلُ مِنْ غَيْر فِكْر (١) وَكَسْب، وَثَانِيْهِمَا: اَلنَّظَرِي الْمُفْتَقِر إِلَيْه؛

مِثَال الْأَوَّل: اَلْكُلّ أَعْظَم مِن الْجُزْء، وَالإِثْنَانِ نِصْف الْأَرْبَعَة؛ وَمِثَال الثَّانِي: اَلْعَالَم حَادِث، وَالصَّانِع مَوْجُوْد، وَنَحْو ذٰلِكَ.

فَائِدَةٌ

وَإِذَا عَلِمْتَ مَا ذَكَرْنَا أَنَّ النَّظَرِيَّاتِ مُطْلَقاً -تَصَوُّرِياً كَانَتْ أَوْ تَصْدِيْقِيا- مُفْتَقِرَة إِلىٰ نَظْر وَفِكْر، فَلَابُدَّ لَكَ أَنْ تَعْلَمَ مَعْنَى النَّظْر؛

فَاَقُوْلُ: اَلنَّظْر فِيْ اِصْطِلَاحِهِمْ عِبَارَةٌ عِنْ تَرْتِيْبِ أُمُوْر مَعْلُوْمَة (٢)

---

(١) قوله: (من غير فكر) وذٰلك كما إذا قال أحد: الشمس تطلع نهاراً، القمر يظهر ليلا، السماء فوقنا، والأرض تحتنا، هٰذا في الموجبات؛ أما السوالب فمثل: الجماد ليس حيًّا، الحمار ليس إنسانا، الشمس لاتضيء ليلاً؛ فهٰذه الأمثلة بديهية ضرورية لاتحتاج إلىٰ أدلة علىٰ صدقها.محمد إلياس

(٢) قَوله: (ترتيب أمور معلومة) الترتيب في اللغة: جعل كل شيء في مرتبته، وفي الاصطلاح: جعل الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون نسبة بعضها إلىٰ بعض بالتقدم والتأخر مثلاً: درتصوُّرِ جن اُمور یکہ تُرا معلوم است بمراتب خود بنہی وگوئی کہ: جسمِ لطیف ناری است کہ متشکل باشکال مختلفہ می گردد، ونرومادہ می باشد؛ ودرتصوُّرِ ملائکہ گوئی کہ: جسمِ لطیف نورانی است کہ باشکال مختلفہ تشکُّل می پذیرد ونرومادہ نمی باشد، علمِ بہ جن وملائکہ حاصل شود. وعلىٰ هٰذا القِیَاس برائے اکتسابِ تصدیق مقدماتِ معلومہ ازتغیرِ عالم وحدوثِ کلِ متغیر بہ مُرتَّبہ خود بنہی وگوئی: العالم متغير، وكل متغير حادث، پس ازیں ترتیب علم بہ قضیۂ غیرمعلومہ العالم حادث حاصل گردد. ومراد ازیں امور معلومہ مرتبہ درتصوُّر "معرف" است کہ اُورا "قول شارح" ہم نامند، ودرتصدیق "حجت وقِیَاس"؛ ومراد از مجہول "معرَّف" -بفتح را- است درتصورات ونتیجہ درتصدیقات. كذا في الشرح، والمراد بالأمور: ما فوق الواحد؛ فإن الجموع الواقعة في تعاريف الفن يراد بها ذٰلك. (المرآت)

لِيَتَأَدَّى ذٰلِكَ التَّرْتِيْبُ إِلىٰ تَحْصِيْلِ الْمَجْهُوْلِ(١)؛ إِذَا رَتَّبْتَ(٢) الْمَعْلُوْمَاتِ

(١) قَوله: (المجهول) المراد به المطلوب التصَوُّري أو التصديقي الذي يحصل بالترتيب، فالأمور المرتبه يكون معلوماً ومؤدياً إلى المطلوب الذي هو غير معلوم؛ لٰكن لابد أن يكون المطلوب معلوم للطالب بوجهٍ مَّا؛ وإلا لزم طلب المجهول المطلق وهو محال؛ ولابد أيضاً أن يكون مجهولاً؛ وإلا لزم استعلام المعلوم وتحصيل الحاصل، الذي هو أيضاً محال، كما تقرر في مقره. (المرآت)

(٢) قَوله: (إذا رتبت إلخ) اعلم! أن الطالب إذا أراد تحصيل مجهول تتوجه نفسه إلى الأمور المعلومة المخزونة عندها، فما تراه مناسبا لمطلوبه تأخذه، وما تراه غير مناسب تتركه حتّٰى تحيط بمبادئ المطلوب، مثلاً: إذا أراد أن يحصل أن العالَم متصف بالحدوث أم لا؟ فيتوجه النفس إلى المعلومات التي هي مخزونة عندها، فَتَتَبَّعَتَ من جملة المعلومات فوجدتَ فيها: أن العالم يتغير، والمتصف بالتغير يكون متصفاً بالحدوث، فهُمَا -أي: تغير العالم وحدوث المتغير- مناسبان؛ فهٰذه الحركة تسمّٰى بالحركة الأولىٰ؛ ثم تنتقل منها بأن تُرتبها ترتيباً مؤدياً إلى المطلوب، مثلاً رتبتَ: أن العالم متغير، وكل متغير حادث، وهٰذا الترتيب يسمّٰى بالحركة الثانية؛ فبعد هٰذين الحركتين حصل المطلوب، أي: العالم حادث.

ثم اعلم! أنه قد يتفق أن النفس تكون مستشعرةً للمطلوب بوجهٍ من الوجوه، ثم تنتقل إلى المبادي دفعةً بلا تجشم في الحركة الأولٰى، ثم تتحرك إلى المطلوب، فيتحقق الحركة الثانية فقط دون الأولىٰ؛ وقد يتفق أنها تتحرك من المطلوب إلى المبادي، وتنتقل منها إليه دفعةً فيتحقق الأولىٰ فقط دون الثانية؛ وقد يتفق أنها تنتقل إلى المبادي تدريجاً ثم منها إلى المطلوب كذٰلك.

وبالجملة: [١] قد يكون الانتقال الأول دفعياً والثاني تدريجياً، [٢]وقد يكون بالعكس، [٣]وقد يكونان دفعيين، [٤]وقد يكونان تدريجيين؛ فذهب القدماء إلى أن الفكر: عبارة عن مجموع الحركتين، فإذا انتفت إحدٰهما يتحقق البداهة، ففي الصورة الأولىٰ والثانية والثالثة لايتحقق النظرية عندهم؛ إذ مناط النظرية على تحقق الحركتين؛ وذهب المتأخرون إلىٰ أن الترتيب اللازم للحركة الثانيةُ، فعندهم لايتحقق النظرية في الصورة الثانية والثالثة؛ لأن الحركة الثانية فيهما مفقود. وكلا المذهبين مخدوشان، والتفصيل مع ماله وما عليه في مطولات الفن، فإن شئت الاطلاع فليطالع ثمه.

ولعل الحق أن الفكر: عبارة عن الحركة في المعقولات لتحصيل المجهول، سواء تحقق مجموعهما أو إحدٰهما، فمدار النظرية على تحقق الحركة؛ ومدارج الضرورة على انتفائها رأساً. فافهم(المرآت)

الْحَاصِلَةَ لَكَ مِنْ "تَغَيُّر الْعَالَم"، "وَحُدُوْثِ كُلّ مُتَغَيِّر"، وَتَقُوْل: الْعَالَم مُتَغَيِّر، وَكُلّ مُتَغَيِّر حَادِث؛ فَحَصَلَ لَكَ مِنْ هٰذَا النَّظَر وَالتَّرْتِيْب عِلْمُ قَضِيَّةٍ أُخْرىٰ، لَمْ يَكُنْ حَاصِلاً لَكَ قَبْلُ، وَهِيَ: الْعَالَم حَادِث.

فَصْلٌ

إِيَّاكَ[١] وَأَنْ تَظُنّ أَنَّ كُلّ تَرْتِيْب يَكُوْنُ صَوَابا مُوْصِلا إِلىٰ عِلْم صَحِيْح، كَيْفَ! وَلَوْ كَانَ الْأَمْر كَذٰلِكَ، مَاوَقَعَ الْاِخْتِلاَفُ وَالتَّنَاقُض بَيْنَ أَرْبَاب النَّظَر مَعَ أَنَّه قَدْ وَقَعَ؛ فَمِن قَائِل يَقُوْلُ: العَالَم حَادِث، وَيَسْتَدِلُّ بِقَوْلِه: "العَالَم مُتَغَيِّر، وَكُلُّ مُتَغَيِّر حَادِث، فَالْعَالَم حَادِث"؛ وَمِنْ زَاعِمٍ يَزْعُمُ أَنَّ الْعَالَم قَدِيْم[٢] غَيْرُ مَسْبُوْق بِالْعَدَم، وَيُبَرْهِنُ عَلَيْهِ بِقَوْلِه: "العَالَمُ مُسْتَغْن عَنِ الْمُؤَثِّر، وَكُلُّ مَاهٰذَا شَأْنُه فَهُوَ قَدِيْمٌ"؛ وَلاَأَظُنُّكَ شَاكًّا فِيْ أَنَّ أَحَد الْفِكْرَيْن صَحِيْح حَق، وَالْآخَر فَاسِد[٣] غَلَط.

وَإِذَا كَانَ قَدْ وَقَعَ الْغَلَط فِيْ فِكْر الْعُقَلاَء فَعُلِمَ مِنْ ذٰلِكَ: أَنَّ الْفِطْرَة الإِنْسَانِيَّة غَيْرُ كَافِيَة فِيْ تَمَيُّز الْخَطَأ مِن الصَّوَاب، وَامْتِيَازِ الْقِشْر عَنِ

---

(١) قَوله: (إياك) ذكر المصنف رحمه الله في هٰذا الفصل احتياج المنطق؛ لٰكن لما كان ثبوت الاحتياج إلى المنطق موقوفاً على الأمور الثلاثة، أي: تقسيم العلم إلى التصوُّر والتصديق، وكونهما بديهياً ونظرياً، ووقوع الخطأ في النظر؛ ذَكرَها أولا.(المرآت)

(٢) قَوله: (قديم) هٰذا مذهب النافين للصانع، وأما الحكماء المحققون فهم وإن زعموا قدم العالم؛ لٰكنهم لايرون وجود العالم بلاسبب موجد، ضرورة أنه مخالف لبداهة العقل الحاكمة بامتناع الترجيح من غير مرجح.

(٣) قَوله: (فاسد) لأنه لو كان كلا الفكرين صحيحاً لزم اجتماع النقيضين، ولو كانا فاسدين لزم ارتفاعهما؛ فلابد صحة أحدهما وفساد الآخر.(المرآت)بحذف

اللُّبَاب، فَجَاءَتِ الْحَاجَةِ فِيْ ذٰلِكَ إِلىٰ قَانُوْن(١) عَاصِم عَنِ الْخَطَأِ فِي الْفِكْر، يُبَيِّنُ فِيْهِ طُرُق اكْتِسَاب الْمَجْهُوْلاَت عَنِ الْمَعْلُوْمَات؛ وَهٰذَا الْقَانُوْن هُوَ "الْمَنْطِق(٢) وَالْمِيْزَان".

أَمَّا تَسْمِيَته بـ"الْمَنْطِق"(٣) فَلِتَأْثِيْرِه فِي النُّطْق الظَّاهِرِيّ أَعْنِي: التَّكَلُّم،

---

(١) قَوله: (قانون إلخ) القانون: لفظ يوناني أو سُرياني موضوع في الأصل لِمسطر الكتاب؛ وفي الاصطلاح: أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف أحكامها منه، كقول النحاة: الفاعل مرفوع؛ فإنه أمر كلي منطبق على جميع جزئياته، يتعرف أحكام جزئياته منه، عند التصرف الزائد في هٰذا الأمر الكلي؛

والتصرف الزائد: أن يجعل موضوع القاعدة الكلية محمول أمر جزئي ويجعل الصغرىٰ، والقاعدة الكلية يجعل الكبرىٰ، كقول النحاة: "كل فاعل مرفوع"، فهي قاعدة كلية منطبقة علىٰ جزئياته، ومنها: "زيد" في قولك: "نصر زيد"، فيقال في هٰذا المثال: زيد فاعل (الصغرىٰ)، وكل فاعل مرفوع (الكبرىٰ)، فزيد مرفوع (هي النتيجة).محمد الياس

(٢) قَوله: (المنطق) اعلم! أن لكل مركب علل أربع: علة مادية، وعلة صورية، وعلة فاعلية، وعلة غائية، كالسرير مثلاً؛ فإن قِطع الخشب له علة مادية، والهيئة الحاصلة المجتمعة من قطع الخشب وغيرها علة صورية، والنجار علية فاعلية، والجلوس عليها مثلاً علة غائية؛ فكذا المنطق له علل أربع:

علة مادية: هي مسائلها التصَوُّرية والتصديقية بموادها وصورها.

وعلة صورية: هي الهيئة الاجتماعية الحاصلة من اجتماعها باشتراكها في البحث الإيصالي.

وعلة الفاعلية: هي في الظاهر "ارسطاطاليس"، وفي النظر المتوسط "الحكيم" المتقدم على جميع الحكماء، العالمُ بقواعده المخترع لها؛ وفي نظر التحقيق الدقيق هو "الباري" جلت أسماؤه وتعالت كبرياؤه.

وعلة غائية: هي عصمة القوة المفكرة العاقلة عن الخطايا التي تعتريها كثيراً من جهة الغلط والفساد في المواد الفكرية أو صورها أو كليتهما. والمصنف ؒ قد ذكر بعضها على حسب ما اقتضاه المقام.(المرآت)

(٣) قَوله: (تسميته بالمنطق) "المنطق" إما مصدر ميمي بمعنى النطق، أطلق على هٰذا الفن مبالغة في مدخليته في تكميل النطق، وإما اسم مكان كأنّ هٰذا العلم محلّ النطق ومظهره؛ ورسموه بأنه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر.(المرآت)

إِذِ الْعَارِف بِه يَقْوَى عَلَى التَّكَلُّم بِمَا لاَيَقْوىٰ عَلَيْه الْجَاهِل؛ وَكَذَا فِي النُّطْق الْبَاطِنِيِّ أَعْنِي الإِدْرَاكَ؛ لِأَنَّ الْمَنْطِقِيِّ يَعْرِف حَقَائِق الْأَشْيَاء، وَيَعْلَمُ أَجْنَاسهَا وَفُصُوْلهَا وَأَنْوَاعهَا وَلَوَازِمهَا وَخَوَاصّهَا؛ بِخِلاَف الْغَافِلِ عَنْ هٰذَا الْعِلْم الشَّرِيْف.

وَأَمَّا تَسْمِيَته بِـ"الْمِيْزَان" فَلِأَنَّه قِسْطَاس(١) لِلْعَقْل، يُوْزَن بِهِ الْأَفْكَار الصَّحِيْحَة، وَيُعْرَف بِه نُقْصَان(٢) مَا فِي الْأَفْكَار الْفَاسِدَة، وَاخْتِلاَل مَا فِي الْأَنْظَار الْكَاسِدَة؛ وَمِن ثَمَّ يُقَال لَه: "العِلْم الْآلِي(٣)"؛ لكونه آلَةً لِجَمِيْع

(١) قَوله: (قسطاس) القُسطاس -بالضم والكسر- الميزان، أو أقوم الموازين، أو هو ميزان العدل أي ميزان كان كالقسطاس -وهو رومي معرَّب كذا في القاموس-؛ لأن علم المنطق هو القانون الذي به يميز صحيح الحد والقِيَاس عن فاسدهما، فيتميز العلم اليقيني عما ليس يقينيًّا؛ وكأنه الميزان والمعيار للعلوم كلها.(موسوعة: ١٠٤٩) محمد إلياس

(٢)قوله: (ويعرف به نقصان) قال الفارابي: المنطق حاكم علىٰ جميع العلوم في الصحة والسقم والقوّة والضعف.

وقال ابن سينا: المنطق آلة في تحصيل العلوم الكسبية النظرية والعملية لا مقصوداً بالذات.

وقال الغزالي: من لم يعرف المنطق فلا ثِقة له في العلوم أصلا. وقال في موضع: المنطق هو القانون الذي به يميّز صحيح الحد والقِيَاس عن فاسدهما، فيتميز العلم اليقيني عما ليس يقينياً؛ وكأنه الميزان والمِعيار للعلوم كلها، وكل ما لم يوزن بالميزان لم يتميز فيه الرجحان عن النقصان ولاالربح عن الخسران. وقال الشيخ أبوعلي: المنطق نعم العون على إدراك العلوم كلها. (أنوار العلوم:٢)محمد إلياس

(٣) قَوله: (العلم الالي) اعلم! أن العلوم إما أن لاتكون في أنفسها آلة لتحصيل شيء آخر؛ بل كانت مقصودة بذواتها وتسمّى "غير آلية" -أي: العالية-؛ وإما أن تكون آلة لتحصيل شيء آخر غير مقصودة في نفسها وتسمّى "آلية"؛ فالمنطق داخل في العلوم الآلية.

والالة: هي الواسطة بين الفاعل ومنفعله في وصول أثره إليه كالمنشار للنجار؛ فإنه واسطة بينه وبين الخشب في وصول أثره إليه، فكذا المنطق آلة بين القوة العاقلة وبين المطالب الكسبية؛ وتحصيله ليس مقصوداً بالذات؛ بل لأنه آلة للعلوم الحكمية بل لسائر العلوم.(المرآت)

الْعُلُوْم، لاَسِيَّمَا لِلْعُلُوْم الْحِكْمِيَّة.

فَائِدَةٌ

اِعْلَمْ! أَنَّ أَرَسْطَاطَالِيْسَ (١) الْحَكِيْم دَوَّن هٰذَا الْعِلْم بِأَمْرِ الإِسْكَنْدَر الرُّوْمِيِّ، وَلِهٰذَا يُلَقَّبُ بِـ"الْمُعَلِّم الْأَوَّل"؛ وَالْفَارَابِيّ (٢) هَذَّبَ هٰذَا الْفَنَّ، وَهُوَ الْمُعَلِّم الثَّانِيْ؛ وَبَعْدَ إِضَاعَة كُتُب الْفَارَابِيِّ فَصَّلَه الشَّيْخ أَبُوْعَلِيِّ بْنُ سِيْنَا (٣).

---

(١) قَوله: (ارسطاطاليس) وبالتخفيف يقال ارسطو، وهو المعلم الأول، ولد هٰذا الحكيم الشهير بقرية "طاجيرا" من بلاد مقدونيا قبل الميلاد بنحو ٣٨٤ه، وكان طبيباً مصاحباً لملك مقدونيا؛ ومات وسنه ٦٢ سنة تقريباً، ولولا كتب أرسطو ما انتقلت الفلسفة من مكان إلى أخر، ومن أمته إلىٰ غيرها.(المرآت)بحذف

(٢) قَوله: (الفارابي) هو أبو نصر محمد بن طرخان، فارسي الأصل، وكان محباً للعزلة، لايوجد إلا عند المياه الجارية والأشجار الملتفة؛ ولما كان أكثر -ممن سبقه من الفلاسفة الإسلامين- إيضاحاً وشرحاً لكلام أفلاطون وأرسطو وأقدرهم على فهم أغراضها، لقب بـ"المعلم الثاني"، توفي ٣٣٩ه وعمره يناهز الثمانين سنةً.(المرآت)بحذف

(٣) قَوله: (ابن سينا) هو الشيخ الرئيس أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا البخاري، هو الطبيب الشهير، طويل الباع في العلوم الفلسفية؛ لما بلغ عمره عشرة سنة أجاد القرآن حفظا، وحفظ أشياء كثيرة من الأدب، وكان يكثر من مطالعة كتبه وكتب الهندسة والطب، وكان في زمنه للأمير منصور بن نوح دار كتبه فطلب منه أن يدخل ويطلع عليها، فأذن له في ذٰلك، فوجد لكل علم في تلك الدار بيتاً خاصاً، فاطلع على فهارس الكتب، وطلب ما احتاجه منها ورآى من بينها كتباً كثيرة لم يقف أحدٌ علىٰ أسماء ها، فضلاً عما اشتملت عليه من الفوائد، وظفر بما فيها من الدقائق، وتم له ذٰلك وهو ابن ثمانية عشر سنة. وكان يقول: إني كنت مكبا على حل العويص من المسائل، فكل مسئلة لم أظفر فيها بالحد الأوسط أصلّي ركعتين لله وابتهل إليه حتَّى يفيض عليّ العرفان، وما أعياني من العلوم الفلسفية سوى العلم الإلٰهي إلى أن قرأت كتاب أبي نصر الفارابي فأوضح لي المحجة غاية الإيضاح، ووقفت منه على أغراض ذٰلك العلم، مرض بالقُوْلَنْج وأهمل أمر الحيطة من هٰذا المرض فمات ٤٢٨ه، ومؤلفاته كثيرة جداً.(المرآت)

فَصلٌ

وَلَعَلَّكَ عَلِمْتَ -مِمَّا تَلَوْنَا عَلَيْكَ فِي بَيَان الْحَاجَة- حَدَّ الْمَنْطِق وَتَعْرِيفه(١)، مِنْ: أَنَّه عِلْم بِقَوَانِيْن تَعْصِم مُرَاعَاتهَا(٢) الذِّهْن عَنِ الْخَطَأ فِي الْفِكْر(٣).

فَصْلٌ

مَوْضُوْع كُلّ عِلْم: مَا يُبْحَث فِيْه عَنْ عَوَارِضِه(٤) الذَّاتِيَّة لَه، كَبَدَن

---

(١)قوله: (حدّ المنطق وتعريفه) اعلم! أن العلوم تعرف من جانبين: الأول جانب فائدتها والثمرة التي تعود على الدارس من دراستها، والثاني: جانب الموضوعات التي يتناولها العلم ويقوم عليها؛ فالعلم إذن يعرف إما بفائدته وإما بموضوعه، وذٰلك مثل علم النحو يعرف بفائدته، فيقال: "قانون تعصم مراعاته اللسان عن الخطأ في التعبير"، ويعرف بالموضوعات التي يدرسها، فيقال: "علم يبحث في أواخر الكلمات العربية من حيث ما يطرأ عليها من حركات".

كذلك علم المنطق يعرف بفائدته تارةً، ويعرف بموضوعاته تارةً؛ أما تعريف بفائدته، فيقال فيه: "المنطق قانون تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في التفكير"؛ وأما تعريفه بالموضوعات، فيقال فيه: "هو علم يبحث فيه عن المعلومات التصَوُّرية والتصديقية من حيث إنها توصل لمجهول تصَوُّري أو تصديقي".

الملاحظة: أن التعريف الأول هو بالفائدة، وفائدة العلم خارجة عنه وإن كانت لازمة له، ولهٰذا يقال: "إنه تعريف بالرسم"؛ والتعريف الثاني هو بالذاتيات أي: بجوهره الذي يتركب منه، ولهٰذا يقال: "إنه تعريف بالحد".(المنطق القديم: ٢٦) ملخصا. إلياس

(٢) قَوله: (مراعاتها) إنما قال: "تعصم مراعاتها الذهن"؛ لأن المنطق ليس نفسه يعصم الذهن عن الخطأ؛ وإلا لم يعرض للمنطقي خطأ أصلا، وليس كذٰلك؛ فإنه ربما يخطئ لإهمال الآلة؛ فعلم أن العاصم مراعاة المنطق، لانفس المنطق.(المرآت)

(٣) قَوله: (في الفكر) هٰذا القيد يخرج العلوم القانونية التي لاتعصم مراعاتها الذهن عن الضلال في الفكر؛ بل في المقال كالعلوم العربية، مثل: النحو والمعاني والبيان.(المرآت)

الإِنْسَان لِلطِّبّ، وَالْكَلِمَة وَالْكَلاَم لِعِلْم النَّحْوِ؛ فَمَوْضُوع الْمَنْطِق: المَعْلُوْمَات التَّصَوُّرِيَّة وَالتَّصْدِيْقِيَّة؛ لٰكِنْ لاَمُطْلَقاً؛ بَلْ مِنْ حَيْث(١) إِنَّهَا مُوْصِلَة إِلَى الْمَجْهُوْل التَّصَوُّرِيّ وَالتَّصْدِيْقِيّ.

فائِدةٌ

اعلَم! أَنَّ لِكُل عِلْم وَصِنَاعَة(٢) غَايَة(٣)؛ وَإِلاَّ لَكَانَ طَلَبه عَبَثاً،

---

(٤) قَوله: (عوارضه الذاتية) اعلم! أن العوارض قسمان: عوارض ذاتيَّة، وعوارض غريبة؛ وتفصيل ذٰلك: أن ما يعرض للشيء إما:[١] أن يكون عروضه له لذاته؛ [٢،٣]أو لجزئه: الأعم، أو المساوي؛ [٤ - ٧]أو الأمر الخارج عنه: مساو له، أو أعم منه، أو أخص، أو مباين له؛ فذٰلك سبعة أقسام. (ميرزا:١٨٥)

العَوارِضُ الذَّاتيَّةُ: هِيَ الأُموْرُ الخَارِجةُ عنْ الشَّيءِ اللاَّحقَةُ لهُ لمَا هُوَ هُوَ، أي بالذَّاتِ، كالتَّعجُّبِ اللاَّحقِ لذَاتِ الإِنْسَانِ منْ غَيرِ وَاسِطةِ أَمْرٍ آخَرَ؛ أوْ لجُزْءِه الأعم، كالحَرَكَةِ بالإِرَادةِ اللاَّحِقةِ للإِنْسَانِ بوَاسِطةِ كوْنه حيَواناً -لأن مفهوم الإنسان له جزآن: الحيوانية والنطق، والحيوانية جزئه الأعم-؛ أو لجزئه المساوي، كالإدراك اللاحق للإنسان بواسطة كونه ناطقاً؛ أوْ بِوَاسِطةِ أمْرٍ خَارِجٍ عَنهُ مُسَاوٍ لهُ، كالضِّحْكِ العَارِضِ للإِنْسَانِ بوَاسِطَةِ التَّعجُّبِ، ويَحصُلُ لكَ التَّعجُّبُ.

ومَاسِوىٰ هٰذهِ الأَعْرَاضِ الأَعْرَاضُ الغَرِيْبَةُ.

العَوارِضُ الغريْبةُ: (ويُقالُ لهَا: العَوارِضُ العُرفيَّةُ أيضاً)، وهيَ: العَوارِضُ لأمرٍ خَارِجٍ أعَمَّ منْ المَعروْضِ، كالحَرَكَةِ اللاحِقَةِ للأَبْيَضِ، بوَاسِطةِ أَنَّه جِسْمٌ، وهوَ أعَمُّ منْ الأبيَضِ وغَيرِه. والعَوارِضُ للخَارِجِ الأَخَصِّ، كالضِّحْكِ العَارِضِ للحيَوانِ بوَاسِطةِ أَنَّهُ إِنْسَانٌ، وَهوَ أَخَصُّ منْ الحيَوانِ. والعَوارِضُ بسَببِ المُبَايِنِ، كالحَرَارَةِ العَارِضَةِ للمَاءِ بسَببِ النَّارِ، وهيَ مُبايِنةٌ له. (دستور العلماء ٢/٢٧٣)محمد إلياس

(١) قَوله: (من حيث) فعلم أن المعلومات التصورية أو التصديقية بحيثية الإيصال يسمى "معرفاً وحجةً" هما موضاعان، وأما المعلومات التي لاتوصل إلى المطلوب لاتسمى "معرفا" ولا "حجة"، فلايبحث عنهما في المنطق.

الملحوظة: اعلم! أن للحيثية ثلٰثه أقسام: الأولىٰ هي "الحيثية الإطلاقية"، وهي: لاتغير ذات المحيّث ولاأحكامها، نحو: الإنسان من حيث إنها إنسان حيوان ناطق-أي: الحي المفكر-؛ والثانية

وَالْجِدُّ فِيْه لَغْواً؛ وَغَايَة عِلْم الْمِيْزَان: الإصَابَة فِي الْفِكْر، وَحِفْظ الرَّأْي عَنِ الْخَطَأِ فِي النَّظَر.

هي "الحيثية التقييدية"، وهي: تغير ذات المحيث وأحكامها، نحو: الإنسان من حيثْ إنه كاتب متحرك الأصابع؛ والثالثة هي "الحيثية التعليلية"، وهي: تغير الأحكام للمحيث دون ذاته، نحو: زيدٌ -من حيث إنه عالم- مكرم. (محمد إلياس)

(٢) قَوله: (وصناعة) يحتمل أن يكون عطف الصناعة على العلم تفسيرياً؛ إذ إطلاق الصناعة بمعنى العلم متعارف فيما بينهم، يقال: صناعة الميزان وصناعة البرهان.(المرآت)

(٣) قَوله: (غاية) أي: مغايرة له، خارجة عنه، والغاية متقدمة في التصَوُّر على تحصيل ذي الغاية؛ لأن تحصيله فعل اختياري، فلابد أن يكون مسبوقاً بتصَوُّر الغاية؛ فمن حق كل طالب لعلم أن يعلم الغاية المرتبة عليه المقصودة منه، وأن يقصد ترتبها عليه؛ وإلا لكان طلبه عبثاً بلافائدة، والجد فيه لغواً بلاعائدة.

ولما كان غاية علم الميزان: الإصابة في الفكر وحفظ الرأي عن الخطأ في النظر، فمن أراد الشروع فيه على وجه البصيرة فلابد من أن يعلم: أنه علم بقوانين تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر؛ فإن من علمه بهذا الوجه؛ فإنه يعلم غايته ويقصد بترتبها عليه.(المرآت)

الباب الأول

في التعريفات وما يتعلق بها

مباحث الألفاظ

فَصلٌ

لاَشُغْل لِلْمَنْطِقِيّ مِنْ حَيْث[1] إِنَّه مَنْطِقِيّ يَبْحَث الْأَلْفَاظ، كَيْفَ! وَهٰذَا الْبَحْث بِمَعْزِل[2] عَنْ غَرْضه وَغَايَته، وَمَعَ ذٰلِكَ فَلاَبُدَّ لَه مِنْ بَحْث الْأَلْفَاظ الدَّالَّة عَلَى الْمَعَانِيْ؛ لِأَنَّ الإِفَادَة وَالاِسْتِفَادَة[3] مَوْقُوْفَة عَلَيْه؛ وَلِذٰلِكَ يُقَدَّم بَحْثُ الدَّلاَلَة وَالْأَلْفَاظِ فِيْ كُتُب الْمَنْطِق.

فَصْلٌ فِى الدَّلالَةِ

الدَّلاَلَة لُغَة: هُوَ الإِرْشَاد، أيْ: راه نُمُودَن، وَفِي الاِصْطِلاَح: كَوْنُ الشَّيْء[4]

فَصلٌ في مَباحِث الألفَاظِ

(١) قَوله: (من حيث إلخ) إنما قيد بالحيثية؛ لأن المنطقي إذا كان نحوياً أيضاً فله شغل بالألفاظ؛ لٰكن لا من حيثُ إنه منطقي، بل من حيثُ إنه نحوي. كذا أفاد السيد المحقق. (المرآت)

(٢) قَوله: (بمعزل إلخ) فإن المنطقي يبحث عن "القول الشارح" و"الحجة" وكيفية ترتيبهما، وهو لايتوقف على الألفاظ؛ لأن الموصل إلى التصور والتصديق ليس لفظ الجنس والفصل والقضايا؛ بل معناها ومفهوماتها، لٰكن لما توقف الإفادة والاستفادة على الألفاظ صار النظر فيها بالعرض. (قطبي ملخصا)

(٣) قَوله: (الإفادة إلخ) اعلم! أنه لما كان الإنسان مدني الطبع لايمكن تعيشه إلا بمشاركة من أبناء نوعه، افتقر كل واحد في مأكله ومشربه وملبسه إلى أن يظهر ما في ضميره، فأفادهم واستفاد منهم، وأعان على مقاصدهم ومصالحهم؛ فما كان يؤدي هٰذا الغرض يسمّى دالاً، والمؤدى مدلولاً؛ والدال إن كان لفظاً فالدلالة لفظية، وإلا فغير لفظية، وكل واحد منهما على ثلٰثة أقسام، كما قال المصنف﷫.(المرآت)

(٤) قَوله: (كون الشيء إلخ) اعترض على تعريف الدلالة، بأن الدلالة -أي: علم الدلالة- موقوفة على العلم بالوضع، والعلم بالوضع موقوف على علم المدلول، أي: العلم المطلق؛ فالدلالة موقوفة على علم المدلول مع أن علم المدلول موقوف على الدلالة!.

وأجيب عنه: أن الموقوف والموقوف عليه متغايران؛ فإن علم المدلولِ الموقوفِ عليه الدلالة هو "العلم المطلق"، والذي يتوقف على الدلالة هو "العلم بالدال"، وهٰذا ظاهر. (شاه جهاني) محمد إلياس

بِحَيْث يَلْزَم[١] مِنَ الْعِلْم بِه العِلم بِشَيْء اٰخَر.

وَالدَّلاَلَة قِسْمَان: لَفْظِيَّة، وَغَيْر لَفْظِيَّة.

وَاللَّفْظِيَّة مَا يَكُوْن الدَّالّ فِيْه اللَّفْظ، وَغَيْر اللَّفْظِيَّة مَا لاَ يَكُوْن الدَّالّ فِيْه اللَّفْظ؛ وَكُلّ مِنْهُمَا عَلىٰ ثَلاثَة أَنْحَاء:

أَحَدهَا: اللَّفْظِيَّة الْوَضْعِيَّة[٢]، كَدَلاَلَة لَفْظ "زيد" عَلىٰ مُسَمَّاه،

وَثَانِيْهَا: اللَّفْظِيَّة الطَّبْعِيَّة[٣]، كَدَلاَلَة لَفْظ "أُح أُح" -بِضَم الْهَمْزَة وَسُكُوْن الْحَاء الْمُهْمَلَة، وَقِيْلَ: بِفَتْحهَا- عَلىٰ وَجَع الصَّدْر؛ فَإِن الطَّبِيْعَة تَضْطَرُّ بِإِحْدَاث هٰذَا اللَّفْظ عِنْد عُرُوْض الْوَجَع فِي الصَّدْر.

---

(١) قَوله: (يلزم إلخ) أقول: الدليل في اللغة: المُرشِد، ومابه الإرشاد؛ وفي الاصطلاح: هو الذي يلزم من العلم به العلمُ بشيء آخر، وهو المدلول؛ والمراد من اللزوم ههنا أعم من أن يكون بيّناً أو غيره، ليعم جميع أقسام الدليل، ومن العلم ههنا الإدراك، أعمّ من أن يكون تصورا أو تصديقا، يقينياً أو غيره.

فإن قيل: حدّ الدليل غير جامع لخروج الأقيسة الاستثنائية بأسرها؛ لأن ما يلزم منها ليس مغايرا لمقدماتها، كقولنا: كلما كان هٰذا حيوانا فهو جسم؛ لٰكنه حيوان فهو جسم؛ فإن قولنا: فهو جسم، بعينه مذكور في هٰذا القياس.

وأجيب: أن ماهو جزء القياس الاستثنائي لايحتمل الصدق والكذب، وما هو لازم للقياس يحتملهما.(شرح إيسا غوجي)

(٢) قَوله: (الوضعية إلخ) منسوب إلى الوضع، بأن يكون للوضع فيها مدخل سواء وُضِع عين اللفظ -أي: شخصه- لمعناه، كوضع زيد لذاته، أو وضع مفردات اللفظ لمعناها، كوضع "زيدٌ قائم" لمعناه؛ فإنه وإن لم يثبت وضع مجموعه لمعناه من الواضع؛ لٰكن وضع مفرداته لمعناه.

والوضع في اللغة "نهادن"، وفي الاصطلاح: تخصيص شيء بشيء بحيث متىٰ أطلق أو أحسّ الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني؛ والمراد من الدلالة اللفظية الوضعية: هي كون اللفظ بحيث متىٰ أطلق فهم منه معناه للعلم بوضعه.(المرآت)

(٣) قَوله: (الطبعية إلخ) هي التي تكون بإحداث الطبيعة الدالَّ عند عروض المدلول، سواء كان الدال لفظاً كدلالة أح أح على السُّعال، أو غير لفظ كركض الدابة على العلف.(المرآت)

وَثَالِثُهَا: اللَّفْظِيَّة الْعَقْلِيَّة(١)، كَدَلاَلَة لَفْظ "دَيْز" المَسْمُوْعِ مِنْ وَرَاء الْجِدَار عَلىٰ وُجُوْد اللاَّفِظ.

وَرَابِعهَا: غَيْر اللَّفْظِيَّة الْوَضْعِيَّة، كَدَلاَلَة الدَّوَالّ(٢) الْأَرْبَع عَلىٰ مَدْلُوْلاَتها.

وَخَامِسهَا: غَيْر اللَّفْظِيَّة الطَّبْعِيَّة، كَدَلاَلَة صَهِيْل الْفَرَس عَلىٰ طَلَب الْمَاء وَالْكَلَأ.

وَسَادِسهَا: غَيْر اللَّفْظِيَّة الْعَقْلِيَّة، كَدَلاَلَة الدُّخَان عَلَى النَّار.

---

(١) قَوله: (العقلية) المراد من الدلالة العقلية ما لايكون للوضع ولاللطبع مدخل فيه؛ إذ لو كان المراد بالعقلية ما يكون للعقل فيها مدخل، لكان جميع الدلالات عقلية، وإنما نسبت إلى العقل لعدم مداخلة الوضع والطبع فيها. ويعتبر فيها علاقة التأثير؛ فيشمل: دلالة الأثر -كالدخان- علَى المؤثر كالنار، ودلالة المؤثر على الأثر، ودلالة أحد الأثرين على الآخر كدلالة الدخان على الحرارة وهما أثران للنار.(المرآت)بزيادة

(٢) قَوله: (الدَّوالّ) والدوال الأربع هي الخطوط والعقود والنصب والإشارات.

فدلالة الخطوط التي هي النقوش على الحروف وضعية. (تسهيل المنطق: ١٠)

ودلالة الخط: هي دلالة الكتابة التي تبلغ من بعد أو غاب، ولذا فهي تفضل دلالة اللفظ المقصورة على الشاهد دون الغائب.

والمراد بالعقود عقد الأنامل لبيان قدر العدد.

ودلالة العقد: هي دلالة الحساب، لأن العقد ضرب من الحساب يكون بأصابع اليد، ويقال له حساب اليد، فهو نوع من أنواع الإفصاح عن المعاني.

والنصب هي ماينصب بين حدود الأملاك ومسافة الطريق.

أما دلالة الحال: وتسمى نصبة، فهي دلالة التأمل والتدبر والنظر في الكون والاعتبار بما فيه، فالسمٰوات والأرض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وغيرهما مما خلقه الله في الكون أحوال ودلائل تدل علىٰ وجوده تعالىٰ وقدرته وعظيم سلطانه.

ودلالة الإشارة: تكون باليد والرأس والعين والحاجب والمنكب، وإذا تباعد الشخصان تكون بالثوب ونحوه، وإذا هدد الشخص وتوعد تكون بالسيف والسوط ونحوهما.(علم البيان دراسة تحليلية لمسائل البيان، تسهيل المنطق)محمد إلياس

فَهٰذِه سِتّ[١] دَلاَلاَت، وَالْمَنْطِقِيّ إِنَّمَا يَبْحَث عَنِ الدَّلاَلَة اللَّفْظِيَّة الْوَضْعِيَّة؛ لِأَنَّ الإِفَادَة لِلْغَيْر وَالاِسْتِفَادَة مِنَ الْغَيْر إِنَّما يَتَيَسَّر بِهَا بِسُهُوْلَة[٢]، بِخِلاَف غَيْرِهَا؛ فَإِنَّ الإِفَادَة وَالْاِسْتِفَادَة بِهَا لاَ يَخْلُوْ عَنْ صُعُوبَة. هٰذَا[٣].

فَصْلٌ

وَيَنْبَغِيْ أَنْ يُّعْلَم أَنَّ الدَّلاَلَة اللَّفْظِيَّة الْوَضْعِيَّة الَّتِيْ لَهَا الْعِبْرَة فِي الْمُحَاوَرَات[٤] وَالْعُلُوْم عَلىٰ ثَلاثَة أَنْحَاء[٥]:

---

(١) قَوله: (فهٰذه ست إلخ) الاحتمالات الستة استقرائي لاعقلي، وذهب السيد السند إلى أن الأقسام خمسة، وأنكر الطبعي الغير اللفظي حيث صرح في حاشيته على شرح المطالع: بـ"أن الدلالة الطبعية هي الألفاظ فقط"، والدلالة العقلية تعم اللفظ وغيره.

وقال المحقق الدواني في حواشي التهذيب: الطبعية لاتنحصر في اللفظ؛ فإن دلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجل منها؛ ولعل السيد -قدس سره - نظر إلى أن الدال في هٰذه الأمثلة أثر للمدلول، فيكون الدلالة فيها عقلية؛ لأن "الدلالة بعلاقة التأثير عقلية" كما قدمنا.

والتحقيق أن هٰهنا جهتين: جهة التأثير وجهة إحداث الطبيعة؛ من جهة الأول عقلية، ومن جهة الثاني طبعية.(المرآت)

(٢) قَوله: (بسهولة) لأن الدلالة اللفظية الوضعية أسهل الدلالات تعليماً وتعلُّماً، وأما غيرها ففيه صعوبة، ولايكتفي لإظهار ما في ضميره؛ أما الدلالة الطبعية وكذا العقلية فهي غير كافية للفهم، وأما الإشارات فأيضاً للدلالة غير كافية، وفي الكتابة مشقة عظيمة؛ فاحتيج في التعلم والتعليم إلى الألفاظ الموضوعة بإزاء ما في ضمائرهم؛ واختص نظر المنطق الدلالة اللفظية الوضعية. (المرآت)

(٣) قَوله: (هٰذا) أي: خذ هٰذا، وله وجهان: الأول أن يكون "هٰذا" مفعولاً لفعل محذوف، وهو "خذ"؛ والثاني أن يكون "ها" اسم فعل بمعنى "خُذْ" و"ذَا" اسم إشارة مفعوله؛ والثاني لايساعده رسم الخط.(المرآت)

فصلٌ في الدَّلالَة

(٤) قَوله: (في المحاورات إلخ) اعلم! أن الدلالة اللفظية الوضعية بجميع أقسامها -أعني: المطابقة والتضمن والالتزام- معتبرة في المحاورات؛ وأما في العلوم فقيل: إن الالتزام مهجور؛ فإنه عقلي؛ والجمهور على أنه معتبر في العلوم أيضاً؛ وهٰهنا تحقيقات تطلب من مظانها.(المرآت)

أَحَدهَا: المُطَابَقِيَّة، وَهِيَ أَنْ يَّدُلّ اللَّفْظ عَلىٰ تَمَام مَاوُضِعَ(١) ذٰلِكَ اللَّفْظ لَه(٢)، كَدَلاَلَة لفظ الإِنْسَان عَلىٰ مَجْمُوْع الْحَيَوَان وَالنَّاطِق.

وَثَانِيْهَا: التَّضَمُّنِيَّة، وَهِيَ أَنْ يَّدُلّ اللَّفْظ عَلىٰ جُزْء الْمَعْنَى الْمَوْضُوْع لَه، كَدَلاَلَتِه عَلَى الْحَيَوَان فَقَطْ أَوْ عَلَى النَّاطِقِ فَقَطْ.

وَثَالِثهَا(٣): الدَّلاَلَة الاِلْتِزَامِيَّة، وَهِيَ أَنْ لاَّيَدُلَّ اللَّفْظ عَلَ الْمَوْضُوع لَه وَلاَ عَلىٰ جُزْءه؛ بَلْ عَلىٰ مَعْنىً خَارِجٍ لاَزِمٍ(٤) لِلْمَوْضُوْع لَه.

(٥) قَوله: (على ثلثة أنحاء) واعلم! أن الدلالة تنقسم باعتبار الدال، وهو: اللفظية وغيرها؛ وباعتبار نفس الدلالة، وهي: أن تكون عقلية أو وضعية أوغيرهما؛ وباعتبار المدلول، وهو: أن يكون المعنى تمام الموضوع له وجزئه ولازمه. (محمد إلياس)

(١) قوله: (علىٰ تمام ما وضع له) ولم يقل: "على جميع ما وضع له"؛ لأن لفظ الجميع يتبادر منه التركيب، فيلزم تخصيص المطابقة بالمركب مع أن دلالة المفرد على المعنى الموضوع له أيضاً مطابقي؛ فحينئذ لا يكون التعريف جامعاً.(ضياء النجوم: ٣٢)

الملحوظة: مثال المطابقة: كدلالة لفظ البيت على معناه؛ ومثال التضمن: كدلالة لفظ البيت على الحائط؛ ومثال الالتزام: كدلالة لفظ السقف على الحائط.محمد إلياس

(٢) قَوله: (ذٰلك اللفظ له إلخ) من حيثُ إنه وضع له، وإنما قيدناها بهٰذا الحيثية لدفع الإشكال المشهور، وهو: أن اللفظ -مثلاً: كالشمس- إذا وضع للملزوم -كالجرم النوري- واللازم -كالضوء-، وأريد اللازم -أي: الضوء- من جهة أنه لازم لملزومه الموضوع له -أعني: الجرم النوري-، يكون الدلالة حينئذٍ التزامية مع أنه يصدق على هٰذه الدلالة أنها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له؛ فيكون هٰذه الدلالة مطابقة!. ودفعه بأن الدلالة المذكورة وإن كانت دلالة اللفظ على تمام ما وضع له؛ لٰكنها ليس من حيثُ إنه تمام ماوضع له؛ بل من حيثُ إنه لازم لملزومه الموضوع له؛ فظهر أن ترك الحيثية من مسامحة الماتن.(المرآت)

(٣) قوله: (وثالثها إلخ) واعلم! أن اللفظ الموضوع لايدل علىٰ ما هو خارج عن الموضوع له إلا بكونه لازما له، فلابد في الدلالة الالتزامية من اللزوم أعم من أن يكون ذهنيا -كالبصر بالنسبة إلى العمى- أو عرفيا، كالجود بالنسبة إلى الحاتم. (محمد إلياس)

(٤) قَوله: (لازم) إنما اعتبر اللزوم في هٰذه الدلالة؛ لأنها دلالة اللفظ على ما خرج عن

وَاللاَّزِم(١): هُوَ مَا يَنتَقِل الذِّهْن(٢) مِنَ الْمَوْضُوْع لَه إِلَيْه، كَدَلاَلَة(٣) الإِنْسَان عَلىٰ قَابِل الْعِلْم، وَصَنْعَة الْكِتَابَة؛ وَكَدَلاَلَة لَفْظ الْعَمىٰ عَلَى الْبَصَر.

فَصْلٌ

الدَّلاَلَة التَّضَمُّنِيَّة وَالاِلْتِزَامِيَّة لاَتُوْجَدَان بِدُوْن الْمُطَابَقَة(٤)، وَذٰلِكَ

المعنى الموضوع، ولاخفاء في: أن اللفظ لا يدل على كل أمر خارج عنه، فلا بد لدلالته على الخارج من شرط، وهو اللزوم الذهني، فالمعتبر في الدلالة الالتزامية هو اللزوم الذهني، ولايشترط اللزوم الخارجي.(المرآت)بحذف وزيادة

(١) قَوله: (واللازم إلخ) لما وقع في تعريف دلالة الالتزام ذكر اللازم، ولم يعلم معناه قبل ذٰلك ذكر معناه، وقال: "واللازم إلخ".

اعلم أيها المتعلم الفطن! أولا: اللازم عن قسمين: عرفي وعقلي، وقد بينا معناهما سابقاً في ضمن تعريف الدلالة؛ وأورد المصنف مثالين: الأول للأول، والثاني للثاني. وثانياً: أن اللازم أيضاً على قسمين: أحدهما اللازم البين بالمعنى الأعم، وهو: ما إذا تصَوّر الملزوم واللازم يجزم باللزوم بينهما ضرورة، وثانيهما اللازم البين بالمعنى الأخص، وهو: أن يلزم من تصَوُّر الملزوم تصَوُّر اللازم، وهٰذا المعنى هو المراد عندهم في تعريف الدلالة الالتزامية.

فظهر بهٰذا أن تمثيل اللازم الواقع في دلالة الالتزام بـ:"قابل العلم وصنعة الكتابة" لايصح علىٰ مذاقهم؛ لظهور أنه لايلزم من تصَوُّر الإنسان تصَوُّر قابل العلم وصنعة الكتابة؛ بل هما مثالان للازم البين بالمعنى الأعم، فإن من تصَوُّر مفهوم الإنسان وتصَوُّر مفهوم قابل العلم وصنعة الكتابة يجزم باللزوم بينهما. فاحفظ يُجْدِيْكَ نفعا في الاعتراض الآتي من الإمام.(المرآت)

(٢)قوله: (ينتقل الذهن) إما بحسب التعارف كما في اللزوم العرفي، أو بحسب حكم العقل كما في اللزوم الذهني.(محمد إلياس)

(٣) قَوله: (كدلالة إلخ) فإن قلت: البصر جزء مفهوم العمى؛ فإن العمى "عدم البصر"؛ فلايكون دلالته عليه بالالتزام؛ بل بالتضمن! فنقول: "العمي" عدم البصر بالإضافة لا العدمُ والبصرُ؛ والعدم مضاف إلى البصر، فيكون البصر خارجاً عنه -أي: العمىٰ-؛ وإلا لاجتمع في "العمي" البصر وعدمه، فهو مركب إضافي كـ"غلام زيد" لا وصفي، كقولنا: حيوان ناطق؛ والمضاف إليه يكون خارجا.(المرآت)بزيادة

فَصلٌ في النِّسبةِ بينَ أقسَامِ الدَّلاَلَةِ

(٤) قوله (لاتوجدان بدون المطابقة) لأن التضمن عند المنطقيين عبارة عن فهم الجزء في

لِأَنّ الْجُزْء لاَيُتَصَوَّر بِدُوْن الْكُلّ، وَكَذَا اللاَّزِم بِدُوْن الْمَلْزُوْم، وَالتَّابِعُ لاَيُوْجَد بِدُوْن الْمَتْبُوْع؛ وَالْمُطَابَقَة قَدْ تُوْجَد(١) بِدُوْنِهِمَا، لِجَوَاز أَنْ يُّوْضَع اللَّفْظ لِمَعْنىً بَسِيْط لاَجُزْء لَه وَلاَلاَزِم لَه.

فَإِنْ قُلْت(٢): لاَنُسَلِّم أَنْ يُوْجَد مَعْنًى لاَ لاَزِمَ لَه، فَإِنَّ لِكُل مَعْنىً لاَزِما الْبَتَّة، وَأَقَلُّه أَنَّه "لَيْسَ غَيْرَه"؟

قُلْنَا: الْمُرَاد(٣) بِاللاَّزِم هُوَ اللاَّزِم الْبَيِّن الَّذِي يَنْتَقِل الذِّهْن مِنَ الْمَلْزُوْم

ضمن فهم الكل، والالتزام: عن فهم اللازم بتبعية فهم الملزوم؛ فصار التضمن والالتزام مستلزمين عندهم على سبيل التحقيق. كذا قاله العلامة بلياوي (ضياء النجوم: ٣٤)

(١) قوله: (قد توجد إلخ) أي: لايلزم التضمن والالتزام للمطابقة، أما الأول؛ فلجواز أن يكون لشيء معنى مطابقي بسيط لاجزء له، كالواجب تعالىٰ والعقول المجردة؛ وأما الثاني، فلأنَّا نعقل كثيراً من المعاني مع الغفلة عن غيرها.

اعلم! أن المصنف رحمه الله لم يتعرض لبيان النسبة بين التضمنية والالتزامية، فأقول: إنه لالزوم بينهما؛ فإن المعاني البسيطة قد يوجد لها لازم ذهني، فوجد الالتزام بدون التضمن، والمعاني المركبة قد لايوجد لها لازم ذهني؛ فتحقق التضمن بدون الالتزام. فاحفظ(المرآت)

(٢) قوله: (فإن قلت إلخ) هٰذا اعتراض الإمام على اِدّعائهم: "وجود المطابقة بدون الالتزام"، ومنشأ اعتراضه: أخذ اللازم البين بالمعنى الأعم في تعريف الدلالة الالتزامية؛ مع أن المراد عندهم في الدلالة الالتزامية اللازم البين بالمعنى الأخص، كما علم في ضمن الفصل السابق.(المرآت)بزيادة محمد الياس

(٣) قوله: (قلنا: المراد إلخ) يريد أن المعتبر في دلالة الالتزام هو "اللازم البين بالمعنى الأخص"، وكون الشيء "ليس غيره" ليس من أفراد هٰذا المعنى؛ فإنا كثيراً مَّا نتصَوُّر المعاني ولايخطر ببالنا معنى الغير، فضلاً عن كونه ليس غيره؛

أقول: ومدار هٰذا الجواب إنما هو اعتبار اللزوم البين بالمعنى الأخص في التعريف، ولاأدري أيّ ضرورة دعتهم إلى هٰذا الاعتبار، وأيّ باعث بعثهم على هٰذا التقييد في اللازم المعتبر في الدلالة الالتزامية، مع أنه لايكاد يوجد في صحف الأقدمين منهم لهٰذا التقييد خبر ولا أثر؛ بل تمثيلهم بـ: قابل العلم وصنعةِ الكتابة، -كما هو مصرح في كتب كبرائهم من ابن سينا وأمثاله- يدلك دلالةً

إِلَيْه، وَقَوْلُكَ: "لَيْسَ غَيْرَه" لَيْسَ مِنَ اللَّوَازِمِ الْبَيِّنَة؛ لِأَنَّا كَثِيْراًمَّا نَتَصَوَّر الْمَعَانِي وَلاَيَخْطُر بِبَالِنَا مَعْنَىَ الغَيْر، فَضْلاً عَنْ كَوْنه لَيْسَ غَيْرَه.

فَصْلٌ (١)

اللَّفْظ الدَّالُّ (٢) إِمَّا مُفْرَد وَإِمَّا مُرَكَّب.

فَالْمُفْرَد: مَالاَيُقْصَد بِجُزْئه الدَّلاَلَة عَلىٰ جُزْء مَعْنَاه، كَدَلاَلَة "هَمْزَة

واضحةً، على أن المعتبر عندهم في التعريف هو: اللازم البين بالمعنى الأعم، كما نبهناك سابقاً.

والإمام -قدس الله سره- إنما يخاطب الشيخ ونظرائه بطريق الإلزام، بأنكم فسرتم الدلالة الالتزامية بـ:"دلالة اللفظ على لازم ما وضع له"، وما قيدتموه بشيء لاإشارة ولاصراحةً؛ بل اعترفتم بكون الإنسان دالاً على قابلية العلم وصنعة الكتابة دلالة الالتزامية، مع كونه لازماً للإنسان بالمعنى الأعم، لا بالمعنى الأخص كما ذكرنا؛ فحينئذٍ كيف يسوغ لكم إنكار دلالة كل لفظ على كون مفهومه "ليس غيره"؛ فإن كون الإنسان -مثلاً- ليس غيره أدون درجة وأنزل مرتبةً في اللزوم من كونه قابلاً للعلم وصنعة الكتابة.

وبالجملة! التمثيل بـ:"قابل العلم وقابل عن صنعة الكتابة"، وعدم تصريحهم بكون "المعتبر هو اللزوم بالمعنى الأخص" يخبر بكون التعميم في اللزوم مراداً عندهم؛ وعلى هٰذا فلايمكن انفكاك الالتزام من المطابقة، كما ذكره الإمام قدس سره. فاحفظه وتنبه له، لعلك لاتجده عند غيرنا، والله سبحانه تعالىٰ أعلم!. (المرآت)

فَصلٌ في المُفرَدِ والمُركَّبِ

(١) قَوله: (فصل إلخ) قد عرفت فيما سلف: أن نظر المنطقي في الألفاظ من جهة أنها دلائل طرق الانتقال، فلم يكن له بد من البحث عن الدلالة اللفظية؛ ولما كان طريق الانتقال: إما القول الشارح، أو الحجة -وهي: معان مركبة من مفردات- أراد بعد البحث عن الدلالات كلها أن يبحث عن الألفاظ الدالة على طريق، حتَّى يتبين أن أيّ مركب يدل على القول الشارح -كالمركب التقييدي- وأيّ مركب يدلّ على القضية، كالخبري؛ وعن الألفاظ المفردة الدالة على أجزاء القول الشارح أو الحجة؛ فأخذ في تقسيم اللفظ إلى المفرد والمركب، وعنىٰ به اللفظ الذي هو مورد القسمة اللفظ الموضوع لمعنى.(المرآت)

(٢) قوله: (اللفظ الدال) اعلم! أن اللفظ الدال على معناه الموضوع له دلالة مطابقية، ينقسم إلى قسمين: المفرد، والمركب.

الاِسْتِفْهَام" عَلىٰ مَعْنَاه، وَدَلاَلَةِ "زَيْد" عَلىٰ مُسَمَّاه، وَدَلاَلَةِ "عَبْدِاللهِ" عَلَى الْمَعْنىَ الْعَلَميّ.

وَالْمُرَكَّب(١): مَايُقْصَد بِجُزْئه الدَّلاَلَة عَلىٰ جُزْء مَعْنَاه، كَدَلاَلَة "زَيْدٌ قَائِمٌ" عَلىٰ مَعْنَاه، وَدَلاَلَةِ "رَامِي السَّهْم" عَلىٰ فَحْوَاه.

ثُمَّ الْمُفْرَد(٢) عَلىٰ أنْحَاءٍ ثَلاثَة: لِأَنَّه إِنْ كَانَ مَعْنَاه مُسْتَقِلاًّ بِالْمَفْهُوْمِيَّة

الملحوظة: إنما قدم المفرد على المركب (هي المدعىٰ)؛ لأن المفرد جزء للمركب (الصغرىٰ)، والجزء مقدم على الكل (الكبرىٰ). محمد إلياس

(١) قوله: (والمركب ما إلخ) محصله: أن يكون للفظ جزء، ولجزئه دلالة على معنى، وأن يكون ذٰلك المعنى جزء المعنى المقصود من اللفظ، وأن يكون دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى المقصود مقصودة؛ فيخرج عن حد المركب: [١]ما لايكون له جزء، كهمزة الاستفهام عَلَماً؛ [٢]وما يكون له جزء لٰكن لادلالة على المعنى، كزيد؛ [٣]وما يكون له جزء دال على المعنى، لٰكن ذٰلك المعنى لايكون جزء المعنى المقصود كعبد الله علماً؛ [٤] وما يكون له جزء دال على جزء المعنى المقصود، لٰكن لايكون دلالة مقصودة كالحيوان الناطق عَلَماً.

فهٰذه الأربعة داخلة في المفرد؛ إلا أن المصنف ؒ قد تسامح في استيعاب الأقسام، فلم يذكر الأخير في المفرد مع أنه داخل فيه.(المرآت)

الملحوظة: قسّم شارح التهذيب المفرد، وقال: للمفرد أقسام أربعة: الأول مالاجزء للفظه، نحو: همزة الاستفهام؛ والثاني مالاجزء لمعناه، نحو: لفظ "الله"؛ والثالث مالا دلالة لجزء لفظه على جزء معناه، كزيد وعبدالله علما؛ والرابع مايدل جزء لفظه على جزء معناه؛ ولٰكن هٰذه الدلالة غير مقصودة كالحيوان الناطق علما للشخص الإنساني .(شرح تهذيب)

(٢) قوله: (ثم المفرد إلخ) هٰذا التقسيم للمفرد بحسب استقلال المعنىٰ وعدمه، والحصر في هٰذه الثلاثة عقلي لا استقرائي.

الحصر العقلي: هوَ الذيْ يكونُ دائراً بينَ النفيِ والاثباتِ -ويضرُه الاحتمالُ العقليُّ فضلاً عنْ الوجوديِّ-؛ كقَولِنا: الدلالةُ: إما لفظي، وإما غيرُ لفظي.

الحصر الاستقرائي: هوَ الذي لايكونُ دائِراً بينَ النفيِ وَالإثباتِ؛ بلْ يحصُلُ بالاستقراءِ والتتبُّعِ، ولا يضرُّه الاحتمالُ العقليُّ؛ بل يضرُّه الوُقوعِي، كقولنا: الدلالةُ اللفظيَّةُ: إمَّا وضعيةٌ وإما طبعيّةٌ. (كتاب التعريفات:٩٠)محمدإلياس

-أي: لَمْ يَكُن فِي فَهمه مُحْتَاجاً إلىٰ ضَمِّ ضَمِيْمَة-، فَهُوَ "اسم" إِنْ لَمْ يَقْتَرِن ذٰلِكَ الْمَعْنىٰ بِزَمَانٍ مِنَ الْأَزْمِنَة الثَّلاثَة؛ وَ"كَلِمَةٌ" إِنِ اقْتَرَنَ بِه(١)؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْنَاه مُسْتَقِلا فَهُوَ "أدَاة"(٢) فِيْ عُرْف الْمِيْزَانِيِّيْنَ، وَ"حَرفٌ" فِيْ اصطِلَاح النَّحوِيِّيْنَ، هٰذَا.

فَصْلٌ(٣)

اعْلَمْ! أَنَّه قَدْ ظَنَّ بَعْضُهُمْ أَنَّ "الْكَلِمَة" عِنْد أَهْل الْمِيْزَان هِيَ مَا يُسَمّٰى فِيْ عِلْم النَّحْو بِـ"الْفِعْل"، وَلَيْسَ هٰذَا الظَّن(٤) بِصَوَاب؛ فَإِنّ "الْفِعْل" أَعَمّ(٥) مِنَ "الْكَلِمَة"، أَلاَ تَرٰى! أَنّ نَحْو: أَضْرِبُ وَنَضْرِبُ وَأَمْثَالِه

---

(١) قوله: (إن اقترن به) أي: باقتران أولي بحسب الوضع، فما لايقترن بالزمان مثل: الشجر والحجر؛ أو اقترن لٰكن لا بزمان من الأزمنة الثلاثة، مثل: الوقت والزمان والصبوع؛ أو اقترن به لٰكن لا بالاقتراني اسمي الفاعل والمفعول، فلايكون كلمة. (محمد إلياس)

(٢) قَوله: (فهو أداة إلخ) أما تسميتها بالأداة؛ فلأنها آلة في تركيب الألفاظ بعضها مع بعضٍ، والأداةُ: الواسطةُ، وأما وجه تسمية القسم الثاني بالكلمة، والقسم الأول بالاسم؛ فلأن الكلمة من "الكَلِم" وهو الجرح، كأنها لما دلت على الزمان وهو متجدد ومنصرم تكلم الخاطر بتغير معناها، وإن الاسم أعلى مرتبة من سائر أنواع الألفاظ؛ فيكون مشتملاً على معنى السمو، هو: العلو. (المرآت)

فَصلٌ في الفرقِ بين الفِعلِ النَّحويِّ وبَين الكَلمةِ المَنطِقيَّة

(٣) قَوله: (فصل إلخ) لما ذكر في الفصل السابق: "أن للمفرد أقساما، منها الكلمة"، وتوهم البعض أن الكلمة الميزانية والفعل النحوي متحدان في المفهوم؛ فدفع في هٰذا الفصل، فقال: إنه قد ظن إلخ.(المرآت)

(٤) قَوله: (ليس هٰذا الظن إلخ) صرّح به الشيخ في "الشفاء"، ليس ما تسمِّيه العرب فعلا "كلمة" عند المنطقيين؛ لأن المضارع الغير الغائب أي: المتكلم والمخاطب فعل عندهم، وليس كلمة؛ أما أنه فعل -عندهم- فظاهر، وأما أنه ليس بكلمة؛ فلأن المضارع المخاطب وكذا المتكلم مركب، ولاشيء من المركب بكلمة، فلاشيء من المضارع المخاطب والمتكلم بكلمة. (المرآت)

(٥) قَوله: (فإن الفعل أعم إلخ) صرح به المحقق الطوسي في شرح الإشارات من: أن الفعل

فِعْل عِنْد النُّحَاة[١] وَلَيْسَ بِكَلِمَة[٢] عِنْدَ الْمَنْطِقِيِّيْن؛ لِأَنَّ الْكَلِمَة مِنْ أَقْسَام الْمُفْرَد، وَنَحْو "أَضْرِبُ" مَثَلاً لَيْس بِمُفْرَد؛ بَلْ هُوَ مُرَكَّب، لِدَلاَلَة جُزْء اللَّفْظ عَلىٰ جُزْء الْمَعْنىٰ؛ فَإِن "الْهَمْزَة" تَدُلُّ عَلَىَ الْمُتَكَلِّم، وَ"ض ر ب" عَلَى الْمَعْنىَ الْحَدَث.

فَصْلٌ[٣]

قَدْ يُقَسَّم الْمُفْرَد بِتَقْسِيْم اٰخَر، وَهُوَ: أَنَّ الْمُفْرَد إِمَّا أَنْ يَّكُوْن مَعْنَاه

-عند النحاة- أعم منه عند المنطقيين؛ فإن النحاة يسمون الكلماتِ المؤلفة مع الضمائر أفعالاً كقولنا: أمشي. (المرآت)

(١) قَوله: (عند النحاة) الأصل فيه: أن النحاة يبحثون بالألفاظ أصلا وبالمعاني تبعاً، والمناطقة إنما يبحثون بالمعاني أصلا وبالألفاظ تبعا. (محمد الياس)

(٢) قَوله: (ليس بكلمة إلخ) لأن نظر المنطقيين لما كان قصداً إلى المعنىٰ لا إلى اللفظ، وصيغة المتكلم والمخاطب معناه معنى القضية لاحتمال الصدق والكذب، والقضية مركبة من الموضوع والمحمول والنسبة في المعنى، وفي اللفظ أيضاً دلالة جزء المعنى؛ فإن التاء التي في "تضرب" تدل على الفاعل المخاطب، والألف والنون في "أضرب ونضرب" علَى المتكلم، والباقي على الحدث؛ فلذا عدّوهما من المركبات التامة الخبرية، وأخرجوها عن الكلمة؛ بخلاف "يَضْرِب"؛ فإنه كلمة عند المنطقيين والعرب كليهما؛ إذ لايفهم منه معنى المركب والقضيةِ ما لم يصرح بالفاعل؛ فإن "يضرب" بلاذكر الفاعل لايفيد معنى يَضْرِب أحد وزيد؛ وإلا يلزم عند ذكرهما التاكيد، وهو باطل قطعاً في محاوراتهم؛ نعم! في المخاطب عند ذكر الفاعل -مثل "تضرب أنت"- وفي المتكلم عند ذكره -نحو: "اَضرب أنا، ونضرب نحن"- يفهم التاكيد قطعاً في المحاورات، فوضح الفرق.(المرآت)

فَصلٌ في المُفردِ المُتَّحِدِ المَعنى

(٣) قوله: (فصل) لما فرغ عن تقسيم المفرد بحسب استقلال المعنى وعدمه، شرع في تقسيمه بحسب وحدة المعنى وتعدده؛ واختلف في مقسم هٰذا التقسيم فقال بعضهم: إن المنقسم إلى الأقسام المذكورة هو "مطلق المفرد" بلاتخصيص اسم؛ وقال بعضهم: إن المنقسم إلى الكلي والجزئي والمتواطي والمشكك "الاسم" خاصة، وأما إلى المشترك والمنقول بأقسامه،

وَاحِدا(١) أَوْيَكُوْن كَثِيْرا؛

وَالَّذِيْ لَه مَعْنى وَاحِد عَلىٰ ثَلاثَة أَضْرُب:

لِأَنَّه لاَيَخْلُوْ إِمَّا: أَنْ يَّكُوْن ذٰلِك الْمَعْنى مُتَعَيِّنا مُشَخَّصاً(٢) أَوْ لَمْ يَكُنْ؛ وَالْأَوَّل يُسَمّٰى "عَلَماً" كَـ"زَيْد"، وَ"هٰذَا" وَ"هُوَ"؛ وَالأَوْلىٰ(٣) أَنْ يُسَمّٰى هٰذَا الْقِسْم بِـ"الْجُزْئِيّ الْحَقِيْقِيّ"؛ وَالثَّانِيْ أَيْ: مَا لاَيَكُوْنُ مَعْنَاه الْوَاحِد مُشَخَّصا؛ بَلْ يَكُوْن لَه أَفْرَادٌ كَثِيْرَةٌ، هُوَضَرْبَان:

أَحَدهُمَا: أَنْ يَكُوْنَ صِدْق ذٰلِكَ الْمَعْنىٰ عَلىٰ سَائِر أَفْرَاده عَلىٰ سَبِيْل الاِسْتِوَاء مِنْ غَيْر أَنْ يَّتَفَاوَت بِأَوَّلِيَّة(٤) أَوْ أَوْلَوِيَّة(٥) أَوْ أَشَدِّيَّة(٦) أَوْ

والحقيقة والمجاز فهو "مطلق المفرد" اسماً كان أو كلمةً أو أداةً، وهو المشهور؛ وقال محب الله البهاري: إن المجاز بالذات إنما هو في الاسم، وأما الفعل وسائر المشتقات والأداة فإنما يوجد فيها بالتبعية. وفي هٰذا المقام تحقيق وتفصيل لايتحمله المقام.(المرآت)

(١) قَوله: (واحداً أو إلخ) الذي يكون معناه واحداً بحسب الوضع والاستعمال فله ثلٰثة أقسام: الجزئي، والمتواطي، والمشكك؛ وما كان معناه كثيرا فله أيضاً ثلٰثة أقسام: المشترك، والمنقول، والحقيقة والمجاز.

فاعلم! أن أقسام تقسيم واحد لايجتمع أحدها مع الآخر، ويجتمع مع أقسام تقسيم آخر؛ فالجزئي لايجامع المتواطي والمشكك، ويجتمع مع المشترك والمنقول وغيرهما. فافهم! (المرآت)

(٢) قَوله: (متعينا مشخصاً) أي: بحسب الوضع بحيث لو تصَوّر بنفسه يمتنع عند العقل فرض صدقه على الكثير، فلايرد عليه: أنه يخرج منه الأعلام التي معانيها غير مدركة بالحس، كـ"الله وجبرئيل"؛ فإنها تتصَوّر بوجوه كلية. وحاصل الدفع: أنه لو تصَوّر على الوجه الجزئي يمتنع فرض صدقه على الكثير، وهٰذا المعنى متحقق فيها.(المرآت)

(٣) قَوله: (والأولٰى) وجه الأولوية: أن الضمائر وأسماء الإشارات ليست بأعلام اصطلاحاً مع أنها داخلة في هٰذا القسم؛ لأن الوضع فيها وإن كان عاماً لٰكن الموضوع له خاص، لكونها موضوعة بوضع واحد لكل واحد من الجزئيات، فهناك وضع واحد عام لمعان كثيرة شخصية. (المرآت)

(٤) قَوله: (بالأولية) هي أن يكون ثبوت الكلي لبعض الأفراد علة لثبوته للبعض الآخر، كالوجود؛ فإن ثبوته لزيد علة لثبوته لابنه عمرو.(المرآت)

أَزْيَدِيَّة(١)؛ وَيُسَمّٰى هٰذَا الْقِسْم بـِ"الْمُتَوَاطِيْ" لِتَوَاطُؤ أَفْرَاده وَتَوَافُقِهَا فِيْ تَصَادُق ذٰلِكَ الْمَعْنَى الْعَام، كَالإِنْسَان بِالنِّسْبَة إِلىٰ زَيْد وَعَمْرٍو وَبَكْر.

وَثَانِيْهِمَا: أَنْ لاَيَكُوْن صِدْق ذٰلِكَ الْمَعْنىَ الْعَامِّ فِيْ جَمِيْع أَفْرَادِه عَلىٰ وَجْه الاِسْتِوَاء؛ بَلْ يَكُوْن صِدْقُ ذٰلِكَ الْمَعْنى عَلىٰ بَعْض الْأَفْرَادِ بِالْأَوَّلِيَّة أَوِ الأَشَدِّيَّة أَوِ الأَوْلَوِيَّة، وَصِدْقهَا عَلَى الْبَعْض الْآخَر بِأَضْدَاد ذٰلِك، كَالْوُجُوْد(٢) بِالنِّسْبَة إِلَى الْوَاجِب -جَلَّ مَجْدُه- وَبِالنِّسْبَة إِلَى الْمُمْكِن، وَكَالْبَيَاض بِالنِّسْبَة إِلَى الثَّلْج وَالْعَاج؛ وَيُسَمّٰى هٰذَا الْقِسْم "مُشَكِّكا"؛ لِأَنَّه يُوْقِع(٣) النَّاظِر فِي الشَّكِّ فِيْ كَوْنه مُتَوَاطِيا أَوْ مُشْتَرَكا.

---

(٥) قَوله: (أَوْلَوِيَّة) معناه: أن ثبوت الكلي لبعض الأفراد بالنظر إلى ذاته للبعض الآخر بالنظر إلى غيره، كالضوء؛ فإن ثبوته للشمس بالنظر إلى ذاته، وللأرض بالنظر إلى الغير.(المرآت)

(٦) قَوله: (أو أشدية) الشدة: عبارة عن كون أحد الفردين بحيث ينتزع عنه العقل أمثال الآخر غير متمائزة في الوضع، كالبياض؛ فإن تحققه في الثلج أكثر منه في العاج، بحيث ينتزع العقل من الثلج بياضات كثيرة مثل العاج؛ ويقابلها "الضعف".

ثم اعلم! أن الشدة عند المشائية مختصة بالكيف، والزيادة بالكم؛ وأما الإشراقية فلايفرقون بينهما.(المرآت)

(١) قَوله: (أزيدية) الزيادة: هي كون أحد الفردين بحيث ينتزع عنه أمثال الآخر، إلا أن الأمثال فيها متمائزة في الوضع، ويقابلها "النقصان".(المرآت)

(٢) قَوله: (كالوجود إلخ) فإنه يصدق على الواجب بالأولية؛ لأنه علة الممكنات متقدم عليها؛ أو بالأولوية فإنه معطي الوجود فهو أولىٰ؛ وبالأشدية أيضاً؛ لأن وجود الممكنات حادث ضعيف البنيان، ووجود الله -جل مجده- مُعَرًّى عن الحدث. (محمد إلياس)

(٣) قَوله: (لأنه يوقع إلخ) لأن أفراده مشتركة في أصل معناه ومختلفة بأحد الوجوه الثلاثة، فالناظر إليه إن نظر إلى جهة الاشتراك خيّله أنه متواطٍ لتوافق أفراده فيه؛ وإن نظر إلى جهة الاختلاف أوْهَمَه أنه مشترك، كأنه لفظ له معان مختلفة فيشكك هل هو متواط أو مشترك.(المرآت)

فَصْلٌ(١)

الْمُتَكَثِّر الْمَعْنى لَه أقْسَام عَدِيْدَة، وَجْه الحَصْر: أنَّ اللَّفْظ الَّذِيْ كَثُر مَعْنَاه إنْ وُضِعَ ذٰلِكَ اللَّفْظ لِكُلّ(٢) مَعْنى ابتِدَاءً بِأوْضَاع مُتَعَدِّدَة(٣) عَلاَحِدَة يُسَمّٰى "مُشْتَرَكا"(٤)، كَـ"الْعَيْن": وُضِعَ تَارَةً لِلذَّهَب، وَتَارَةً لِلْبَاصِرَة، وَتَارَةً لِلرُّكْبَة؛ وَإنْ لَمْ يُوْضَع لِكُلّ ابتِدَاءً بَلْ وُضِعَ أوَّلا لِمَعْنى ثُمَّ استُعْمِل فِيْ مَعْنىً ثَان لِأجَل مُنَاسَبَة بَيْنَهُمَا(٥)، إنِ اشْتَهَر فِي الثَّانِيْ وَتُرِكَ

فَصلٌ في المُفردِ المُتَكثِّر المعنى

(١) قَوله: (فصل إلخ) لما فرغ عن بيان القسم الأول للمفرد الذي اتحد معناه شرع في بيان القسم الثاني الذي كثر معناه؛ قَوله: المتكثر المعنى أي: اللفظ الذي يتكثر معناه المستعمل فيه، سواء وضع له اللفظ أو لم يوضع؛ وإنما قيدنا بهٰذا لئلا يخرج "المجاز" من متكثر المعنى. (المرآت)

(٢) قوله: (لكل) فخرج بهٰذا القيد الحقيقة والمجاز؛ لأن المعنى المجازي لا وضع له. قوله: (ابتداءً) أي: بلا تخلّل النقل بأن يكون موضوعا لمعنى ثم نقل عنه؛ فخرج "المنقول" بهٰذا القيد.(محمد إلياس)

(٣) قوله: (بأوضاع متعددة) فلا يرد بأن: "أنا" و"هٰذا" أيضاً معناهما -أي: مصداقهما- كثير، فيلزم أن يكونا من المشترك، مع أنهما داخلان في الجزئي؛ أما عدم الورود فلأن "أنا" و"هٰذا" وإن كانا موضوعين لمعان كثيرة؛ لٰكن الوضع فيهما واحد ليس بمتعدد، وفي المشترك لا بد من التعدّد في الأوضاع. (ضياء العلوم:٤٠)محمد إلياس

(٤) قَوله: (مشتركاً) وإنما سمي به لاشتراكه بين معانيه، لا لاشتراكه بين أفراده كما فهم بعض المحققين؛ فإن اشتراك الثاني في المشترك المعنوي، والغرض هٰهنا من المشترك اللفظي.(المرآت)

الاشتراكُ اللفظي:عبارةٌ عن كونِ اللفظِ موضوعاً لكلِّ واحدٍ من المعاني ابتداءً.

الاشتِراكُ المَعْنَوي:عبارةٌ عنْ كونِ اللفظِ مَوضوعاً لمعنىً واحدٍ كلي له أفرادٌ. (حاشيه نورالأنوار:٣١)

(٥) قوله: (لأجل مناسبة) أي: أن الواضع إن اعتبر المناسبة بين المعنيين فهو "منقول"، وإلا فهو "مرتجل". (ضياء العلوم: ٤٠) محمد إلياس

مَوْضُوْعه(١) الْأَوّل يُسَمّٰى "مَنْقُوْلا".

وَالْمَنْقُوْل بِالنَّظْر إِلَى النَّاقِل يَنْقَسِم إِلٰى ثَلاثَة أقْسَام:

أَحَدُهَا: المَنْقُوْل الْعُرْفِيّ، بِاعْتِبَار كَوْن النَّاقِل عُرْفاً عَاماً.

وَثَانِيْهَا: المَنْقُوْل الشَّرْعِي(٢)، بِاعْتِبَار كَوْنه أَرْبَاب الشَّرْع.

وَثَالِثُهَا: المَنْقُوْل الاِصْطِلاَحِيُّ، بِاعْتِبَار كَوْنه عُرْفا خَاصاً وَطَائِفَةً مَخْصُوْصَةً.

مِثَال الْأَوَّل: كَلَفْظ "الدَّابَّة" كَانَ فِي الْأَصْل مَوْضُوْعاً لِمَا يَدُبّ عَلَىَ الْأَرْض، ثُمَّ نَقَلَه الْعَامَّة لِلْفَرَس أَوْ لِذَات الْقَوَائِم الْأَرْبَع؛ مِثَال الثَّانِيْ: كَلَفْظ "الصَّلاَةِ"(٣)، كَانَ فِي الْأَصْل بِمَعْنَى الدُّعَاء، ثُمَّ نَقَلَهُ الشَّارِع إِلٰى أَرْكَان مَخْصُوْصَة؛ مِثَال الثَّالِث: كَلَفْظِ "الاِسْم" كَانَ فِي اللُّغَة بِمَعْنَى الْعُلُوّ، ثُمَّ نَقَلَه النُّحَاة إِلٰى كَلِمَة مُسْتَقِلَّة فِي الدَّلاَلَة غَيْر مُقْتَرِنَة بِزَمَان مِنَ

(١) قوله: (وترك موضوعه إلخ) أي بحيث يتبادر منه المعنى الثاني إذا أطلق مجردا عن القرائن، ويسمى "منقولا" بوجود النقل؛ والمرتجل داخل في المنقول لا تحت المشترك؛ لأنه ليس وضعه للمعنيين ابتداء بلا تخلل النقل بينهما؛ لأنه عبارة عما وضع لمعنى أولا ثم للآخر بلا مناسبة، كجعفر كان في الأصل موضوعا للنهر الصغير ثم نقله عنه، وجعله علما للشخص بلا مناسبة؛ وفي المشترك لا بد أن يكون اللفظ موضوعاً لمعنى فوق الواحد علاحدة. (محمد إلياس)

(٢)قوله: (المنقول الشرعي) والمنقول الشرعي داخل في الاصطلاحي؛ لٰكن لشرافة الشرع جعل منقول الشرع قسما علاحدة.(محمد إلياس)

(٣) قوله: (الصلاة) فيه نظر؛ لأن لفظ الصلاة قد تستعمل في معناه الأصلي -أي الدعاء- فكيف يكون من أقسام المتروك الاستعمال في المعنى الأول!! وجوابه: أن المراد بترك استعمال المعنى الأول أن يطرق بطريق الحقيقة بالنسبة إلىٰ ذٰلك المعنى ويحتاج إلىٰ قرينة إذا استعمل في الأول، ولا يحتاج إليها إذ استعمل في الثاني. (محمد إلياس) بزيادة

الْأَزْمِنَةالثَّلاثَة.

وَإِنْ لَمْ يَشْتَهِر فِي الثَّانِيْ وَلَمْ يُتْرَكِ الْأَوَّل؛ بَلْ يُسْتَعْمَل فِي الْمَوْضُوْع الْأَوَّل مَرَّةً وَفِي الثَّانِيْ أخْرىٰ، يُسَمّٰى بِالنِّسْبَة إِلَى الْأَوَّل "حَقِيْقَةً"(١) وَبِالنِّسْبَة إِلَى الثَّانِيْ "مَجَازاً"(٢)، كَـ"الْأَسَدِ" بِالنِّسْبَة إِلَى الْحَيَوَان الْمُفْتَرِس، وَالرَّجُل الشُّجَاع؛ فَهُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَوَّل "حَقِيْقَةٌ" وَبِالنِّسْبَة إِلَى الثَّانِيْ "مَجَازٌ".

فَصْلٌ

إِنْ كَانَ(٣) اللَّفْظ مُتَعَدِّدا وَالْمَعْنى وَاحِداً يُسَمّٰى "مُرَادِفاً"(٤)، كَالْأَسَد

---

(١) قَوله: (حقيقة) "الحقيقة" بمعنى الفاعل والمفعول، فعلى الأول يكون مأخوذا من "حق الشيء" إذا ثبت، وعلى الثاني مأخوذ من "حققت الشيء" أي عينته؛ فإذا يستعمل اللفظ في المعنى الحقيقي فكأنه ثابت معين في موضعه فلذا يقال حقيقة. (محمد إلياس)

(٢) قَوله: (مجازاً) وهو مصدر ميمي -بمعنى اسم الفاعل-، يطلق لغةً على كل من جاز؛ ثم نُقِل إلى اللفظ -أي خص للفظ- الذي تجاوز عن المعنى الأول إلى الثاني؛ لأن اللافظ تجاوز في هٰذا اللفظ عن معناه الأول إلى المعنى الثاني؛ وقيل: هو ظرف مكان، توجيهه: أن المتكلم جاز في هٰذا اللفظ عن معناه الأصلي إلىٰ معنى آخر، فهو محل الجواز. (محمد الياس)

ثم اعلم! أنه لابد في المجاز من علاقة بين المعنى الأول الموضوع له والثاني المجازي، لينتقل منه إليه؛ وذٰلك للاحتراز عن الغلط، كما يقال: "خذ هٰذا الفرس" مشيراً إلى كتاب، والعلاقة إن كانت تشبيها فهو "استعارة" وإن لم تكن العلاقة تشبيها فهو "مجاز مرسل". (محمد الياس)

(٣) قَوله: (إن كان إلخ) لما فرغ المصنف رحمه الله عن أحوال لفظ واحد له معان متعددة، شرع في بيان أحوال ألفاظ متعددة لها معنى واحدٌ.(المرآت)

(٤) قَوله: (مرادفاً) كما مثله المصنف رحمه الله، وكالقعود والجلوس -وأما القول بالترادف بين السيف والصارم والناطق والفصيح كما وقع من بعض المحققين خطأ؛ فإن الصارم هو القاطع فهو أعم مطلقاً من السيف، وكذا الناطق أعم من الفصيح-؛ لأن مبنى الترادف على الاتحاد في المفهوم، لا على الاتحاد في الذات؛ وإن كان الاتحاد في الذات من لوازم الاتحاد في المفهوم بدون العكس إلخ والمرادفة: ...

وَاللَّيْث، وَالْغَيْم وَالْغَيْث[١].

فَصْلٌ

الْمُرَكَّب قِسْمَان:

أَحَدهُمَا: الْمُرَكَّب التَّامّ، وَهُوَ: مَا يَصِحُّ السُّكُوْت عَلَيْهِ، كَزَيْد قَائِم.

وَثَانِيْهِمَا: الْمُرَكَّب النَّاقِص، وَهُوَ مَا لَيْسَ كَذٰلِكَ.

فَصْلٌ

الْمُرَكَّب التَّام ضَرْبَان: يُقَال لِأَحَدهِمَا الخَبَر وَالْقَضِيَّة، وَهُوَ: مَا قُصِدَ[٢] بِهِ الْحِكَايَة[٣]، وَيَحْتَمِل الصِّدْق وَالْكِذْب، وَيُقَال لِقَائِله[٤] إِنَّه

ركوب أحد خلف الآخر على دابة واحدة، فكان اللفظين راكبان على معنىً واحد. (المرآت)بزيادة

(١)قوله: (الغيم والغيث) ففي هٰذا التمثيل تسامح؛ لأنه ليس بين الغيم والغيث ترادف؛ بل مرادف الغيم السحاب، ومرادف الغيث المطر. فافهم (محمد إلياس)

فَصلٌ في الخَبرِ والإنشَاءِ

(٢) قَوله: (هو ما قصد إلخ) لايقال: الخبر إما أن يكون صادقاً فلايحتمل الكذب، أو كاذباً فلايحتمل الصدق؛ لأنا نقول: المراد احتمال الصدق والكذب بحسب مفهومه، وتعيين أحدهما بحسب الخارج لاينافيه.(المرآت)

(٣) قوله: (الحكاية) اعلم! أن الحكاية هي مفهوم القضية، والمحكي عنه هو مصداق القضية. (محمد إلياس)

(٤) قوله: (لقائله) فيه إشارة إلىٰ أن الخبر يحتمل الصدق والكذب من حيث إنه خبر وحكاية، فيمكن أن يقال لقائل الحاكي: إنه في هٰذه الحكاية صادق أو كاذب؛ وحينئذٍ فلا إشكال في أن الأخبار بأسرها محتملة للصدق والكذب، فلايرد النقض بـ"أن الواحد نصف الإثنين" لايحتمل الكذب. (محمد إلياس) بزيادة

الملحوظة: اعلم! أَنَّ صِدْقَ الخَبرِ مُطابَقةُ الحُكمِ للواقِعِ، وَكِذْبُ الخَبَرِ عَدمُ مُطابَقةِ الحُكمِ لَهُ. (دستور العلماء٢/١٦٩)محمد إلياس

صَادِق أوْ كَاذِب، نَحْو: اَلسَّمَاء فَوْقَنَا، وَالْعَالَم حَادِث.

فَإنْ قِيْلَ: قَوْلنَا "لاَإلٰه إلاَّ الله" قَضِيَّة وَخَبَر، مَعَ أَنَّه لاَيَحْتَمِل الْكِذْب؟

قُلْت: مُجَرَّد اللَّفْظ يَحْتَمِله، وَإنْ كَانَ نَظَراً إلىٰ خُصُوْصِيَّة الْحَاشِيَتَيْن(١) غَيْرَ مُحْتَمِل لِلْكِذْب.

وَيُقَال لِثَانِي الْقِسْمَيْن(٢): الإنْشَاء، وَالإنْشَاء أقْسَام: أمْر(٣)، وَنَهْي، وَتَمَنٍّ، وَتَرَجٍّ، وَاستِفْهَام، وَنِدَاء.

فَصْلٌ

الْمُرَكَّب النَّاقِص(٤) عَلىٰ أنْحَاء:

---

(١) قَوله: (خصوصية الحاشيتين) أي خصوصية الخارج وخصوصية المتكلم. (محمد إلياس)

(٢) قَوله: (ويقال لثاني القسمين) أي: ما لايقصد فيه الحكاية، ولايكون له محكي عنه أصلاً؛ لا أن يكون له محكي عنه ولٰكن لايقصد عنه الحكاية؛ وحصر الإنشاء في هٰذا الأقسام استقرائي.(المرآت)

(٣) قَوله: (أمر إلخ) الأمر: ما وضع لطلب الفعل على سبيل الاستعلاء؛ والنهي: ما وضع لطلب الكف على سبيل الاستعلاء؛ والتمني: طلب حصول شيء على سبيل المحبة، ولايشترط إمكان المتمنى؛ والترجي: طلب حصول شيء ممكن على سبيل المحبة؛ والاستفهام: هو ما يدل على طلب الفهم؛ والنداء: ما وضع لطلب الإقبال.(المرآت)

فَصلٌ في المُركَّبِ النَّاقِصِ

(٤) قَوله: (المركب الناقص إلخ) اعلم! أن المركب الناقص: عبارة عن المركب الذي لااسناد فيه، والمركب الناقص ينقسم إلىٰ قسمين: المركب الناقص التقييدي، والمركب الناقص غير التقييدي.

فالمركب الناقص التقييدي: هو ما عجْزُ الكلام قيداً لصدره؛ أو ما كان الجزء الثاني من الكلام قيداً للجزء الأول، وذٰلك بأن يكون نعتا أو مضافا إليه، مثل: الحيوان الناطق، وطالب العلم.

مِنْهَا: المُرَكَّب الإِضَافِي، كَـ"غُلاَم زَيْد".

وَمِنْهَا: المُرَكَّب التَّوْصِيْفِيّ، كَـ"الرَّجُل الْعَالِم".

وَمِنْهَا: المُرَكَّب الغيرُ التَّقْيِيْدِيّ (١)، كَـ"فِي الدَّار".

وَهٰهُنَا قَدْ تَمَّ بَحْث الأَلْفَاظ، وَالْآن نُرْشِدُكَ إِلىٰ بَحْث الْمَعَانِيْ.

المركب الناقص غير التقييدي: هو ما تركب من اسم وأداة، مثل: الجار والمجرور، نحو: على الطريق؛ أو كان الاسم أو الفعل أوّلاً والأداة ثانياً، نحو: ذاهب إلىٰ، ركبت في؛ وكذٰلك كل مركب لايفيد شيئاً، ولم يكن اللفظ الثاني قيداً للأول، أي: صفة أو مضافاً.

الملحوظة: اعلم أن المركب التقييدي ليس بمنحصر في الإضافي والتوصيفي فقط؛ بل الحال أيضا من التقييدي؛ ولٰكنه لايكون كاسبا ولامكتسبا، فلذٰلك لم يعده المناطقة في هٰذا المقام.(المنطق القديم: ٤٦) بزيادة محمد الياس

(١) قوله: (الغير التقييدي إلخ) اعلم! أن معنىٰ كلمة "في" الظرفيّة الجزئيّة، لامطلق الظرفيّة؛ فـ"الدار" مقوّمة لمعناه لامخصصة له، فليس الجزء الثاني قيداً للأول.

الملحوظة: وفي نسخة المتداولة: "ومنها المركب التقييدي"، قد علمت سابقاً أن "في الدار" ليس مثالاً للمركب التقييدي؛ إذ الظرفية لا تصح للتقييد، فكأنه سقط لفظ "الغير" هٰهنا من الناسخين، ويؤيده سياق العبارة، ومقابلة التقييدي بالمركبتين الإضافي والتوصيفي أيضاً؛ فإنهما أيضاً لاشك في دخولهما تحت المركب التقييدي، وشأن المقابلة ينافيه. فتدبر! (المرآت)بزيادة

مَباحِثُ المَعَانی

فَصْلٌ(١)

الْمَفْهُوْمُ(٢): أَيْ مَا حَصَلَ فِي الذِّهْنِ، قِسْمَان: أَحَدُهُمَا: جُزْئِيٌّ؛ وَالثَّانِيْ: كُلِّيٌّ(٣).

أَمَّا الْجُزْئِي، فَهُوَ: مَايَمْنَعُ نَفْس تَصَوُّره(٤) عَنْ صِدْقِه عَلىٰ كَثِيْرِيْن،

فُصولٌ في الكُلِّي والجُزئيِّ

(١) قَوله: (فصل المفهوم) هٰذا أَوَانُ الشُّرُوْعِ مِنَ المَقصود، وَهُوَ المَسَائِل التصوريَّة؛ وَلَمَّا كان له المبادي -وهي المباحِثُ الكلية- ومَقاصدُ -وهي مَبَاحِث المعرِّفات، وكان الواجبُ تقديمَ المَبَادِي على المقاصِدِ، قَدَّمها عليها فقال: "فَصْلٌ المَفْهُوْمُ" إلخ. (شيخ الإسلام) إلياس

(٢) قَوله: (المفهوم) أي: ما من شأنه أن يحصل في الذهن سواء كان حاصلاً بالفعل أولا. واعْلمْ أنَّ مايُستَفاد مِن اللَّفْظ باعتِبار أَنَّه فُهِم منْه يُسَمّٰى "مَفهوْماً"، وباعتِبَار أَنَّه قُصِد منه يُسمّٰى "مَعنىً ومَقصُوْدا"، وباعتِبار أَنَّ اللفظ دالٌّ عليْه يُسَمّٰى "مَدلُوْلاً".

واعلم أيضا! أن الكلية والجزئية بالذات إنما هي صفة للمعنى دون اللفظ؛ لٰكن يتصف بهما اللفظ تبعاً -تسمية الدال باسم المدلول-، كما أن الإفراد والتركيب صفتان للألفاظ دون المعاني؛ لٰكن يتصف بهما المعاني تبعاً، تسمية المدلول باسم الدال.(المرآت)

(٣) قَوله: (كلي) وجه التسمية بالكلي والجزئي: أن الكلي -أي الحيوان مثلا- جزء للجزئي -أي الإنسان مثلا- غالباً كالحيوان؛ فإنه جزء لكل واحد من أفراده، فيكون الجزئي -أي الإنسان- كلًّا، والكلي -أي الحيوان- جزء للجزئي؛ فالكلي -أي الحيوان- لما كان منسوباً إلى الكل -أي: الجزئي- سمي كلياً؛ لأن المنسوب إلى الكل كلي، وكذا المنسوب إلى الجزء -يعني الكلي- جزئي. فاحفظ! (المرآت)بزيادة

الملحوظة: الفرق بين الكل والكلي: أن الكلي يجوز حمله علىٰ أفراده وجزئياته حمل مواطأة، ويجوز أيضاً تقسيمه إليها بأداة التقسيم كالحيوان -مثلاً- فيصح أن يقال: الإنسان حيوان، والفرس حيوان؛ ويقال: الحيوان إما إنسان وإما فرس أو غيرهما.

وأما الكل فلايجوز حمله علىٰ أجزائه حمل مواطأة، ولايجوز تقسيمه إليها بأداة التقسيم مثل الشجرة، فلايصح أن يقال: الجذع شجرة أو الأغصان شجرة، ولايقال أيضاً: الشجرة إما جذع وإما أغصان؛ وإنما يقال: الشجرة ذات جذع وذات أغصان بحمل الاشتقاق.محمد إلياس

(٤) قَوله: (نفس تَصَوُّره) إنما قيّد بـ"نفس التصَوُّر" لئلا يدخل في الجزئي الكليات التي

كَزَيْد، وَعَمْرو، وَهٰذَا الْفَرَس، وَهٰذَا الْجِدَار.

وَأَمَّا الْكُلِّي: فَهُوَ مَالاَيَمْنَع نَفس تَصَوُّره[١] عَنْ وُقُوْع الشِّرْكَة فِيْه، وَعَنْ صِدْقه عَلىٰ كَثِيْرِين، كَالإِنْسَان وَالْفَرَس.

وَقَدْ يُفَسَّر الْكُلِّيُّ وَالْجُزْئِيُّ بِتَفْسِيْرَيْن اٰخَرَيْن:

أَمَّا الْكُلِّي فَهُوَ: مَا جَوَّز الْعَقْل[٢] تَكَثُّره مِنْ حَيْث تَصَوَّره، وَأَمَّا الْجُزْئِيُّ، فَهُوَ: مَا لاَيَكُوْن كَذٰلِكَ[٣].

فَصْلٌ

الكُلِّيُّ أقْسَام[٤]:

⊃تمنع الشركة بالنظر إلىٰ الخارج كـ"واجب الوجود"؛ فإن الشركة فيه ممتنعة بالدليل الخارجي؛ لٰكن إذا جرد العقل بالنظر إلى مفهومه لم يمنع من صدقه على كثيرين؛ فإن مجرد تصَوُّره لو كان مانعاً من الشركة لم يفتقر في إثبات الوحدانية إلى دليل آخر؛ وكـ"الكليات الفرضية" مثلاً "اللاشيء" وغيره؛ فإنها يمتنع أن تصدق على شيء من الأشياء في الخارج؛ لٰكن لا بالنظر إلى مجرد تصَوُّرها، فلو لم يعتبر نفس التصَوُّر في تعريف الكلي والجزئي لدخلت تلك الكليات في تعريف الجزئي، فلايكون مانعاً؛ وخرجت عن تعريف الكلي فلايكون جامعاً. (المرآت)بزيادة

(١) قوله: (لا يمنع نفس تصوره) لئلا يدخل في الجزئي الكليات التي تمنع الشركة لا بنفس مفهومها؛ بل بحسب غيره كالخارج. (محمد إلياس)محمد إلياس

(٢) قَوله: (جوز العقل) أي: لم ينقبض العقل بمجرد تصَوُّر المفهوم من أن يكون أكثر من واحد كالإنسان، فإن العقل يُجَوِّز أن يكون الإنسان أكثر من واحد.(المرآت)

(٣) قَوله: (كذٰلك) بل يكون بحيث ينقبض العقل بمجرد تصَوُّره من أن يكون أكثر من واحد، كهٰذا الرجل.(المرآت)

فَصلٌ في وُجودِ أفرادِ الكُلي وعدمِها

(٤) قَوله: (أقسام إلخ) اعلم! أن الكلي على ستة أقسام، كما قال المحقق الطوسي في شرح الإشارات: إن القوم قسموا الكلي إلى أقسام ستة:

وحاصل التقسيم أن الكلي بالنظر إلىٰ وجود أفراده وعدمها في الواقع، إما: أن يكون ممتنع⊂

أَحَدهَا: مَايَمْتَنِع وُجُوْد أفْرَاده فِي الْخَارِج، كَاللاَّشَيْء(١) وَاللاَّمُمْكِن وَاللاَّمَوْجُوْد.

وَثَانِيْهَا: مَا يُمْكِن أفْرَاده وَلَمْ تُوْجَد، كَالْعَنْقَاء وَجَبَل مِنَ الْيَاقُوْت.

وَثَالِثهَا: مَا أمْكَنَت أفْرَاده وَلَمْ تُوْجَد مِنْ أفْرَاده إلاَّ فَرْد وَاحِد، كَالشَّمْس(٢)، وَالْوَاجِب تَعَالىٰ(٣).

وَرَابِعهَا: مَا وُجِدَت لَه أفْرَاد كَثِيْرَة:

إمَّا مُتَنَاهِيَة، كَالْكَوَاكِب السَّيَّارَة؛ فَإنَّهَا سَبْع: اَلشَّمْس، وَالْقَمَر،

الوجود في الخارج، أو ممكن الوجود -والأول: كشريك الباري واللاشيء واللاممكن واللاموجود-، والثاني: إما: أن لايوجد منه شيء في الخارج، أو يوجد، -والأول: كالعنقاء وجبل من الياقوت-؛ والثاني إما: أن يكون الموجود منه واحدا أو كثيراً، والأول إما: أن يكون غيره ممتنعا -كواجب الوجود-، أو ممكناً -كالشمس؛ والثاني إما: أن يكون متناهياً -كالكواكب السبعة التي عدها المصنف-، أو غير متناه -كالنفوس الناطقة وأفراد الإنسان والفرس والغنم-؛ فحصل منه الأقسام الستة:

أحدها: ما كان ممتنع الوجود في الخارج؛ ثانيها: ما كان ممكن الوجود لٰكن لم يوجد منه شيء؛ ثالثها: ما كان ممكن الوجود ولم يوجد منه إلا فرد واحد، وغيره ممتنع؛ رابعها: ما كان ممكن الوجود ولم يوجد منه إلا فرد واحد ويمكن وجود غيره؛ خامسها: ممكن الوجود ويوجد منه أفراد كثيرة لٰكنها متناهية؛ سادسها: كذٰلك إلا أنها غير متناهية.(المرآت)

(١) قَوله: (اللاشيء إلخ) هٰذه الكليات لابد أن لايكون لها وجود في الخارج ولا في الذهن؛ إذ كلما يفرض في الخارج فهو شيء في الخارج، وكذا كلما يفرض في الذهن فهو شيء في الذهن؛ فلايصدق على "شيء" في نفس الأمر -أي: أن وجوده ليس متعلقا بفرض فارض وباعتبار معتبر-: أنه "لاشيء"؛ لأنه نقيضه، واجتماع النقيضين محال!.(المرآت)بزيادة

الملحوظة: اعلم! أن اللاشيء، واللاممكن، واللاموجود، يعبر عنها بـ"الكليات الفرضية".

(٢) قَوله: (كالشمس) مثال لما كان ممكن الوجود، ولم يوجد منه إلا فرد واحد ويمكن وجود غيره.(المرآت)

(٣) قَوله: (والواجب تعالىٰ) مثال لما كان ممكن الوجود، ولم يوجد منه إلا فرد واحد، وغيره ممتنع.(المرآت)

وَالْمِرِّيْخ، وَالزُّهْرَة، وَالزُّحَل، وَعُطَارِد، وَالْمُشْتَرِي؛

أَوْ غَيْرَ مُتَنَاهِيَة، كَأَفْرَاد الإنْسَان، وَالْفَرَس، وَالْغَنَم، وَالْبَقَر.

وَقَدْ أَوْرِدَ(١) عَلىٰ تَعْرِيْف الْكُلِّي وَالْجُزْئِي سُؤَال، تَقْرِيْره: أَنَّ الصُّوْرَة الْحَاصِلَة مِنَ الْبَيْضَة الْمُعَيَّنَة، وَالشَّبَح الْمَرْئِيَّ مِنْ بَعِيْدٍ، وَمَحْسُوْس الطِّفْل فِيْ مَبْدَء الْوِلاَدَة كُلَّهَا جُزْئِيَّات، مَعَ أَنَّه يَصْدُق عَلَيْهَا تَعْرِيْف الْكُلِّي؛ لِأَنَّ فِيْ هٰذِه الصُّوَر "فَرْضَ صِدْقهَا عَلىٰ كَثِيْرِيْنَ" غَيْرُ مُمْتَنِع؟

وَالْجَوَاب(٢): أَنَّ الْمُرَاد بِصِدْق الْمَفْهُوْم فِيْ تَعْرِيْف الْكُلِّيِّ هُوَ الصِّدْق عَلىٰ وَجْهِ الاِجْتِمَاع، وَهٰذِهِ الصُّوَر أَعْنِيْ: صُوْرَة الْبَيْضَة الْمُعَيَّنَة وَغَيْرهَا إِنَّمَا يَصْدُقُ عَلىٰ كَثِيْرِيْن بَدَلاً لاَ مَعاً؛ فَإِنَّ الْوَحْدَة مَأْخُوْذَة فِيْ هٰذِه الصُّوَر ضَرُوْرَة أَنَّهَا مَأْخُوْذَة مِنْ مَادَّة مُعَيَّنَة جُزْئِيَّة، وَلَوْ لاَ فِيْهَا اعْتِبَار التَّوَحُّد لَكَانَتْ كُلِّيَّة مِنْ غَيْر لُزُوْم إِشْكَالٍ. هٰذَا.

---

(١) قَوله: (قد أورد إلخ) حاصل الإيراد: أن الصورة الخيالية الحاصلة للرائي من بيضة معينة إذا بدلناها بواحد بعد واحد، ولم يكن للرائي علم التبديل، يعلم في كل واحد من البيضات أنه: هي، لعدم تمييز البيضات عند الحس بدون الاجتماع؛ فالصورة الخيالية تنطبق عنده على كل واحد من البيضات، وكذا الشبح المرئي من بعيد غير متميز لبعده إذ رأه الإنسان؛ فإنه يصدق عليه أنه لزيد أو عمرو أو بكر، وكذٰلك محسوس الطفل؛ فإنه في مبدأ الولادة إذا أحس واحداً من الأب أو الأم -مثلاً- وحصل صورة منه في حسه المشترك -مثلاً-، فهي تنطبق عنده على كل واحد منهما؛ بل على ماعَدَاهما أيضاً؛ فهٰذه الصور كلها جزئيات عندهم مع أنها تقبل التكثر، فينتقض تعريف الجزئي جمعا، والكلي منعاً.(المرآت)

(٢) قَوله: (والجواب) حاصله أن المراد بالتكثر في تعريفهما: التكثر على "وجه الاجتماع" لا "على سبيل البدل"، ولاشك أن في الصور المذكورة يتحقق الثاني دون الأول، فلا إيراد. (المرآت)

فصل في النِّسبة بَيْن الكلِّيَّيْن(١)

اعلَمْ! أنَّ النِّسْبَة بَيْنَ الْكُلِّيَّيْن(٢) تُتَصَوَّر عَلىٰ أَنْحَاء أَرْبَعَة: لِأَنَّكَ إِذَا أَخَذْت كُلِّيَّيْن فَإِمَّا: أَنْ يَصْدُق كُلّ مِنْهُمَا عَلىٰ كُلِّ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْآخَر، فَهُمَا مُتَسَاوِيَان(٣)، كَالإِنْسَان وَالنَّاطِق(٤)؛ لِأَنَّ كُلّ إِنْسَان نَاطِق، وَكُلّ نَاطِق إِنْسَان.

فَصلٌ في النِّسبَة بَين الكُليين

(١) قوله: (النسبة) اعلم أن النسبة بين الكلّيين من الأمور المهمَّة لدى المناطقة، والتي اهتموا بالبحث فيها مسألة النسبة بين أيِّ لفظين كليين باعتبار أن معرفة تلك النسبة بين الألفاظ أمر هامّ في باب التعريف الموصِل إلى التصَوُّر؛ لأن معرفة النسبة بين الكلّيين يمكن أن يحتاج إليها في إدراك ما بين التعريف والمعرَّف من مساواة أو تباين أو عموم وخصوص بنوعيه. (المنطق القديم: ٥٥٠) محمد إلياس

(٢) قَوله: (النسبة بين الكليين إلخ) لما فرغ عن بيان معنى الكلي وأقسامه، شرع في بيان النسبة؛ وإنما اعتبر النسبة بين الكليين دون الجزئيين إذ لابحث في هٰذا الفن عن الجزئي إلا بالتبعية؛ لأنه لايكون كاسباً ولامكتسَباً؛

وأيضاً لم يقل "النسبة في المفهومين"؛ لأن المفهومين إما كليان أو جزئيان أو جزئي وكلي؛ فبين الجزئين يكون التباين، وبين الكلي والجزئي عموم وخصوص مطلقا إن كان هٰذا الجزئي من أفراد هٰذا الكلي، وتباين إن لم يكن هٰذا الجزئي من أفراد هٰذا الكلي؛ فلم يتحقق النسب الأربع إلا في الكليين. (المرآت)بزيادة محمد الياس

(٣) قَوله: (متساويان إلخ) ومرجع التساوي: إلى موجبتين كليتين، كقولنا: كل إنسان ناطق، وكل ناطق إنسان؛ ونقيضاهما أيضاً متساويان، مثل: كل لاإنسان لاناطق؛ لأنه لو لم يصدق أحدهما -أي: اللاناطق- على ما صدق عليه الآخر -أي: اللاإنسان- لصَدق عليه -أي: علىٰ مصداق اللاإنسان- عينه -أي: الناطق-، لاستحالة ارتفاع النقيضين؛ فيصدق عين أحد المتساويين -أي: الناطق- بدون عين الآخر -أي: الإنسان-. وهٰذا خلف! (المرآت) بزيادةمحمد إلياس

(٤) قوله: (كالإنسان والناطق) وكذٰلك الإنسان والضاحك، والحيوان والمتنفس متساويان؛ ومثال العموم والخصوص المطلق: النبي والرسول؛ فإن بينهما عموم مطلق.محمد إلياس

أوْ يَصْدُق أَحَدهُمَا عَلىٰ كُلِّ مَا يَصْدُق عَلَيْهِ الْآخَر، وَلاَيَصْدُق الْآخَر عَلىٰ جَمِيْع أفْرَاد أحَدهِمَا، فَبَيْنَهُمَا(١) عُمُوْمٌ وَخُصُوْصٌ مُطْلَقاً، كَالْحَيَوَان وَالإِنْسَان، فَيَصْدُق الْحَيَوَان عَلىٰ كُلِّ مَايَصْدُق عَلَيْهِ الإنْسَان، وَلاَيَصْدُق الإنْسَان عَلىٰ كُلّ مَايَصْدُق عَلَيْهِ الْحَيَوَان؛ بَلْ عَلىٰ بَعْضه.

أوْ لاَيَصْدُق شَيْء مِنْهُمَا عَلىٰ شَيْء مِمَّا يَصْدُق عَلَيْه الْآخَر، فَهُمَا مُتَبَايِنَان(٢)، كَالإِنْسَان وَالْفَرَس.

أوْ يَصْدُق(٣) بَعْض كُلِّ وَاحِد مِّنْهُمَا عَلىٰ بَعْض مَا يَصْدُق عَلَيْه الْآخَر، فَبَيْنَهُمَا عُمُوْمٌ وَخُصُوْصٌ مِنْ وَجْهٍ(٤) كَالْأَبْيَض وَالْحَيوان، فَفِيْ الْبَطّ يَصْدُق كُلٌّ مِنْهُمَا، وَفِي الْفِيْل يَصْدُق الْحَيَوَان فَقَطْ، وَفِي الثَّلْج

---

(١) قَوله: (فبينهما إلخ) ومرجِعه إلى موجبة كلية من أحد الطرفين -أي: من جانب الأعم-، وسالبة جزئية من الطرف الآخر -أي: من جانب الأخص-، كقولنا: كل ما هو إنسان فهو حيوان، وليس بعض ما هو حيوان فهو إنسان؛ وبين نقيضيهما أيضاً عموم وخصوص مطلقاً؛ لكنْ بعَكسِ العَينيْن؛ فنَقيْض الأعمِّ مطلقاً أخصُّ، ونَقيْض الأخَصِّ مطلقاً أعَمُّ، يَعنِي: كلُّ ماصَدَق عليه نقِيْض الأعَمّ صدَقَ عليه نقيْضُ الأخَصِّ، وليسَ كلُّ ما صَدَق عليه نقِيْض الأخَصِّ صَدَق عليْه نَقيْض الأعَمّ.(المرآت)

(٢) قَوله: (متبائنان) ومرجِع التبائن: إلى سالبتين كليتين، نحو: لاشيء من الإنسان بفرس، ولاشيء من الفرس بإنسان، وبين نقيضيهما تبائن جزئي، كما تذكر في العموم والخصوص من وجه.(المرآت)

(٣) قَوله: (أو يصدق) ويمكن أن يعبر: أن العموم والخصوص الوجهي هما الكليان اللذان يصدقان معاًعلى شيء، وينفرد كل منهما بالصدق على شيء لا يصدق عليه الآخر، وذٰلك مثل: سعوديٌّ وطالب، أبيض وأفريقيٌّ. (المنطق القديم: ٥٥) إلياس

(٤) قَوله: (فبينهما عموم وخصوص من وجه) ومرجعه: إلى السالبتين الجزئيتين هما مادتان للافتراق، وموجبة جزئية وهي مادة الاجتماع، نحو: بعض الحيوان أبيض، وبعض الحيوان ليس بأبيض، وبعض الأبيض ليس بحيوان.

وَالْعَاج يَصْدُق الْأَبْيَض فَقَطْ.

فَهٰذِه أَرْبَع نِسَب: اَلتَّسَاوِيْ، وَالتَّبَايُن، وَالْعُمُوْم وَالْخُصُوْص مُطْلَقاً، وَالْعُمُوْم وَالْخُصُوْص مِنْ وَجْهٍ؛ فَاحْفَظْ ذٰلِكَ.

فَصْلٌ

وَقَدْ يُقَالُ لِلْجُزْئِيّ(١) مَعْنى أخَر، وَهُوَ مَا كَانَ أَخَصّ تَحْتَ الْأَعَمّ، فَالإِنْسَان عَلىٰ هٰذَا التَّعْرِيْف جُزْئِي لِدُخُوْله تَحْتَ الْحَيَوَان، وَكَذَا الْحَيَوَانُ لِدُخُوْله تَحْتَ الْجِسْم النَّامِي، وَكَذَا الْجِسْم النَّامِي لِدُخُوْله تَحْتَ الْجِسْم الْمُطْلَق، وَكَذَا الْجِسْم الْمُطْلَق لِدُخُوْله تَحْتَ الْجَوْهَر.

وَالنِّسْبَة بَيْن الْجُزْئِيّ الْحَقِيْقِيّ وَبَيْنَ هٰذَا الْجُزْئِيّ -الْمُسَمّٰى بِالْجُزْئِيّ الإِضَافِيّ- عُمُوْمٌ وَخُصُوْص مُطْلَقاً؛ لِاِجْتِمَاعهِمَا فِيْ زَيْد(٢) مَثَلا، وَصِدْق الإِضَافِي بِدُوْن الْحَقِيْقِيّ فِي الإِنْسَان؛ فَإِنَّه جُزْئِيٌّ إِضَافِيٌّ، وَلَيْس بِجُزْئِيّ حَقِيْقِيّ؛ لِأَنَّ صِدْقه عَلىٰ كَثِيْرِيْنَ غَيْر مُمْتَنِع.

فَصلٌ في الجُزئِي الإضافيّ

(١) قَوله: (وقد يقال) للجزئي معنى أخر، اعلم! أن لفظ الجزئي يطلق بالاشتراك على المعنى المذكور سابقا، ويقال له: "الجزئي الحقيقي"؛ إذ جزئيته بالنظر إلى حقيقته؛ وعلى "المندرج تحت كلي" ويسمّٰى "جزئيا إضافيا"؛ لأن جزئيته بالإضافة إلى غيره.(المرآت)

(٢) قَوله: (في زيد) فهو جزئي حقيقي لامتناع التكثر فيه، وإضافي لأنه أخص من الإنسان وداخل فيه. (محمد إلياس)

الكُلِّيَّاتُ الخَمسُ

فَصْلٌ(١)

الكُلِّيَّات خَمْسٌ(٢):

فَصلٌ في الجِنسِ

(١-١) قوله: (فصل الكليات) اعلم! أن الكليات الخمس هي ألفاظ كلية يحتاج إليها المشتغلون بالمنطق، سواء في قسم التصَوُّرات، أو قسم التصديقات؛ أما في قسم التصَوُّرات، فإن التعريفات هو المقاصد الأصلي من قسم التصَوُّرات، ويقوم باب التعريفات بكامله على الكليات الخمس، وهي مبادئ التعريفات.

وأما في قسم التصديقات، فالكليات الخمس دائما تستعمل محمولات في القضايا، وقد تقع موضوعات ومحمولات؛ والقضايا هي أجزاء القِيَاس الذي هوالمقصود الأصلي من قسم التصديقات؛ ومن ثم لايمكن للمنطقيين الاستغناء عن هٰذه الكليات.(المنطق القديم: ٦٥) بتغيير محمد إلياس

(١-٢) قوله: (الكليات) اعلم! أن الكلي أوّلا على قسمين: ذاتي وعرضي؛ أما الكلي الذاتي: هو ما يكون داخلا في ماهية الأفراد الواقعة تحته، بحيث يكون جزء ماهيتها أوماهيتها كلها، مثل أفراد الإنسان من: محمد وعلي وحسَن؛ فماهيتهم أو تمام ماهيتهم الإنسان؛ وهي تَتكوَّن من جزئين: الحيوانية والناطقية؛ والمراد بكلمة حيوان "حيٌّ" وبكلمة ناطق "مُفكِّر".

والكلي العرضي: هو ما لايكون داخلا في حقيقة الشيء؛ أو هو: مالا يفتقر إليه الشيء في وجود حقيقته وماهيته، كالضحك بالفعل والشباب؛ فإنه يعرض ويزول. (المنطق القديم: ٥٩) محمد إلياس

(٢) قَوله: (الكليات خمس) ووجه الحصر في الخمس: أن الكلي إذا نسبناه إلى ماتحته من الجزئيات؛ فإما أن يكون تمام ماهية الجزئيات، أو داخلاً فيها، أو خارجاً عنها:

فإن كان تمام ماهية الجزئيات فهو "النوع"، كالإنسان بالنسبة إلى زيد وعمرو وبكر وغيرهم، فإنه تمام ماهيتهم؛

وإن كان داخلاً فيها، فلا يخلو: إما أن يكون مقولا في جواب ما هو، أوْلا، والأوّل الجنس، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس؛ والثاني: الفصل، كالناطق بالنسبة إلى زيد وعمرو؛

وإن كان خارجا عنها، فلايخلو: إما أن يكون مقولا في جواب أيُّ شيء هو في عرضه، أوْ لا، والأول الخاصة، كالضاحك بالنسبة إلى زيد وعمرو وبكر؛ والثاني: العرض العام، كالماشي بالنسبة إليهم.(شرح إيساغوجي)

الملحوظة: تمام المشترك: هو مجموع الأجزاء المشتركة بين الماهية ونوع آخر، كالحيوان؛ فانه مجموع الجوهر والجسم النامي والحساس والمتحرك بالإرادة، وهي أجزاء مشتركة بين الإنسان والفرس. (دستور العلماء١ ٢٣٧)

الأَوَّل: الجنس(١)، وَهُوَ كُلِّيٌّ(٢) مَقُوْل عَلىٰ كَثِيْرِيْنَ مُخْتَلِفِيْن بِالْحَقَائِقِ فِيْ جَوَابِ "مَا هُوَ(٣)" كَالْحَيَوَان؛ فَإِنَّه مَقُوْل عَلَى الإنْسَان وَالْفَرَس وَالْغَنَم إِذَا

(١) قوله: (الجنس) وهو ينقسم بوجهين: الأول هو أن يكون قريبا أو بعيداً؛ لأن الجنس إن كان مقولاً في جواب "ما هو" عن جميع مشتركاته كالحيوان، فهو "قريب"، وإلا فـ"بعيد" كالجسم النامي؛ فإذا سئل: الإنسان والبقر والغنم والشجر بـما هي؟ فلايقع في الجواب "الحيوان"؛ بل يقع "الجسم النامي"؛ وإن سئل: الإنسان والبقر والغنم بما هي؟ فيقع في الجواب "الحيوان" لا الجسم النامي.

والوجه الثاني: أنه عالي أو سافل كما سيجيء في المتن.محمد الياس

(٢) (وهو كلي إلخ) شرح التعريف: "كليٌّ" جنس في التعريف، تصدق علىٰ جميع الكليات الخمسة، ولذلك يصدر بها تعريفات جميع الكليات؛ "مقول علىٰ كثيرين" جملة هي شرح لمعنى كليٍّ، فليست قيداً في التعريف؛ "مختلفين بالحقائق" قيد في التعريف يخرج به النوع الحقيقة، وكذٰلك يخرج به الفصل والخاصة لأنهما يصدقان على متفقين بالحقائق؛ "في جواب" يخرج به العرض العام، لأنه لايقع في جواب أصلا؛ "في جواب ماهو، أي: واقع في جواب ما هو؟" يخرج به الفصل والخاصة، لأن الفصل يقع في جواب: أي شيء هو في ذاته؟، والخاصة يقع في جواب: "أي شيء هو في عرضه"؟. ويتضح من هٰذا أن الفصل والخاصة تخرجان بقيدين في تعريف الجنس. وقس عليه تعريفات الكليات الاربع. (المنطق القديم: ٦٨) محمد إلياس

(٣)قوله: (ماهو) اعلم! أن السوال بـ"ماهو" عن الشيء، إنما يطلب به تمام ماهية الشيء وحقيقته، فلايصح أن يجاب في جواب "ماهو" بما هو خارج عن الماهية، ولابما هو جزء منها؛ كما إذا سئل عن زيد بـ"ماهو"، كان الجواب: الإنسان؛ لأنه تمام حقيقته؛ فلو أجيب عنه بما هو جزء منها -وهو الحيوان أو الناطق-، أو بما هو خارج عنه -وهو الضاحك مثلا- لم يكن الجواب صحيحاً؛ لأن كل واحد منهما ليس تمام ماهيته.

ثم لايخلو إما أن يكون السوال بـ"ماهو" سؤالا عن شيء واحد كان السائل طالباً لتمام الماهية المختصة به كما مر، وإن كان عن أشياء كان طالبا لتمام الماهية المشتركة بينهما؛ فإذا سئل عن الإنسان والفرس بـ"ماهما" كان الحيوان الجواب؛ لأنه تمام الماهية المشتركة بينهما، فلو أجيب هنا بما هو جزء الحيوان -كالجسم النامي أو الحساس- أو بما هو خارج عنه -كالمتنفس مثلا- لم يصح؛ لأن كل واحد منهما ليس تمام الماهية المشتركة بينهما، أي بين الحيوان والفرس. (شرح إيسا غوجي)

سُئِلَ عَنْهَا بِـ "مَاهِيَ؟"، وَيُقَال: الإِنْسَان وَالْفَرَس مَا هُمَا؟ فَالْجَوَاب: حَيَوَان.

فَصْلٌ

اَلثَّانِيْ: اَلنَّوْع:(١) وَهُوَ كُلِّيٌّ مَقُوْلٌ(٢) عَلىٰ كَثِيْرِيْنَ مُتَّفِقِيْن بِالْحَقَائِقِ فِيْ جَوَاب "مَاهُوَ"(٣).

وَلِلنَّوْع مَعْنىً آخَر(٤)، وَيُقَال لَه "اَلنَّوْعُ الإِضَافِيّ"، وَهُوَ: مَاهِيَة يُقَال عَلَيْهَا(٥) وَعَلىٰ غَيْرِهَا الجِنْس فِيْ جَوَابِ مَاهُوَ؛ وَبَيْنَ النَّوْع الْحَقِيْقِيّ(٦)

فَصْلٌ في النَّوعِ

(١) قوله: (الثاني النوع) أي: الثاني من الكليات الخمسة "النوع" وهو الذي يكون نفس ماهية ما تحته من الجزئيات، كالإنسان؛ فإنه نفس ماهية زيد وعمرو وبكر وغيرهم من جزئياته.(المرآت)

(٢) قوله: (كُلِّيٌّ) جنس في التعريف يشتمل الكل، و قوله: "مَقُوْل -أي: محمول- عَلىٰ كَثِيْرِيْنَ" شرح لمعنى كلي، وقوله: "مُتَّفِقِيْن بِالْحَقَائِقِ" يخرج به الجنس والعرض العام، وقوله: "فِيْ جَوَاب مَاهُوَ" يخرج الفصل والخاصة.محمد إلياس

(٣) قوله: (في جواب ماهو) والتعبير الآخر أن يقال: النوع الحقيقي هو الذي تحت آخِرِ الأجناس الذي هو الجنس السافل، وهو: الحيوان، وبهذا الجنس تنتهي سلسلة الأجناس، ويبدأ النوع؛ فالأنواع -إذن- هي الأفراد الواقعة تحت الجنس الأخير. (المنطق القديم: ٧٢) محمد إلياس

(٤) قوله: (وللنوع معنى آخر) اعلم! أن النوع كما يطلق على ما ذكر -ويقال له "النوع الحقيقي" لأن نوعيته إنما هي بالنظر إلى الحقيقة الواحدة الحاصلة في أفراده-، كذلك يطلق بالاشتراك على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب "ما هو"،كما إذا سئل عن الحيوان والشجر بـ"ما هما"، فيجاب: الحيوان جسم نامي والشجر جسم نامي؛ فالجسم النامي جنس يحمل على الحيوان وغيره، أي: الشجر في جواب "ماهما". ويقال له: النوع الإضافي؛ لأن نوعيته بالنسبة إلى الجنس. (مرآة بزيادة)

(٥) قوله: ("يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو) قولا أوّلياً"، وإنما قيدنا بهذا؛ لأن سلسلة الكليات إنما تنتهي بالأشخاص وهو النوع المقيد بالتشخُّص -كمستوي القامة وعريض الأظفار للإنسان-، وفوقها الأصناف وهو النوع المقيد بصفات عرضية كلية كالرومي

وَالنَّوْع الإضَافِيّ عُمُوْم وَخُصُوْص مِنْ وَجْه؛ لِتَصَادُقِهِمَا عَلَى الإنْسَان وَصِدْق الْحَقِيْقِي بِدُوْن الإضَافِيّ فِي النُّقْطَة، وَصِدْق الإضَافِي بِدُوْن الْحَقِيْقِيّ فِي الْحَيَوَان.

فَصلٌ فی تَرتیبِ الأجنَاسِ(١)

الجِنْس إمَّا:

والتركي، وفوقها الأنواع وفوقها الأجناس؛ وإذا حمل كليات مترتبة على شيء واحد يكون حمل العالي بواسطة حمل السافل عليه؛ فإن "الحيوان" إنما يصدق على زيد وعلى التركي بواسطة حمل الإنسان عليهما، وحمل الحيوان على الإنسان أولي، فبقولنا "قولاً أولياً" احتراز عن الصنف. هٰكذا قال العلامة القطب الرازي. (المرآت)

الملحوظة: الصِّنْفُ: هوَ النَّوْعُ المُقيَّدُ بقَيدٍ عَرَضِيٍّ، كالانْسَانِ الرُّوْمِيِّ. (دستور العلماء ٢/١٨٢؛ تعليقات هدايه١٨١/٤)

التشَخُّص: هُوَالمعنىٰ يَصيرُ بِهِ الشَّيءُ مُمتازاً عنِ الغيرِ بِحيثُ يُميِّزُ، لايُشارِكُه شي ءٌ آخرُ. (كتاب التعريفات: ٤٣) محمد إلياس

(٦) قَوله: (وبين النوع الحقيقي إلخ) لما نبه على أن للنوع معنيين، أراد أن يبين النسبة بينهما؛ فقال: إن بينهما عموماً وخصوصاً من وجه؛ لأنهما يتصادقان على النوع السافل كالإنسان؛ لأنه "نوع حقيقي" من حيثُ إنه مقول على أفراد متفقة الحقيقة، و"نوع إضافي" من حيثُ إنه مقول عليه وعلىٰ غيره الجنسُ في جواب ما هو؛ ويصدق الإضافي بدون الحقيقي كما في الأنواع المتوسطة فإنها أنواع إضافية، وليست أنواعا حقيقية؛ لأنها الأجناس؛ ويصدق الحقيقي بدون الإضافي في الحقائق البسيطة كالعقل والنقطة، فإنها أنواع حقيقية وليست أنواعاً إضافية؛ هٰذا علىٰ رأي المتأخرين. ويفهم من كلام الشيخ في الشفاء: أن بين النوع الحقيقي والإضافي نسبة العموم والخصوص مطلقاً.(المرآت)بزيادة

فَصلٌ فِي ترتيبِ الأجناسِ

(١) قَوله: (فصل في ترتيب الأجناس إلخ) اعلم! أن الأجناس قد تترتب متصاعدة حتّٰى يكون جنس فوقه جنس آخر، وله مراتب أربع؛ لأنه إن كان أعم الأجناس فهو "الجنس العالي" كالجوهر؛ وإن كان أخصها فهو "الجنس السافل" كالحيوان؛ أو أعم وأخص فهو "الجنس المتوسط" كالجسم

سَافِل، وَهُوَ: مَا لاَيَكُوْن تَحْتَه جِنْس وَيَكُوْن فَوْقَه جِنْس؛ بَلْ إِنَّمَا يَكُوْن تَحْتَه النَّوْع، كَالْحَيَوَان؛ فَإِنَّ تَحْتَه الإِنْسَان وَهُوَ نَوْع، وَفَوْقَه الْجِسْم النَّامِيّ وَهُوَ جِنْس، فَالْحَيَوَان جِنْس سَافِل.

وَإِمَّا مُتَوَسِّط، وَهُوَ: مَا يَكُوْنُ تَحْتَه جِنْس وَفَوْقَه أَيْضاً جِنْس، كَالْجِسْم النَّامِيّ؛ فَإِنَّ تَحْتَه الْحَيَوَان، وَفَوْقه الْجِسْم المطلق.

وَإِمَّا عَالٍ، وَهُوَ: مَا لاَيَكُوْن فَوْقَه جِنْس، وَيُسَمّٰى بِـ"جِنْس الْأَجْنَاس[١]" أَيْضاً، كَالْجَوْهَر؛ فَإِنَّه لَيْسَ فَوْقَه جِنْسٌ وَتَحْتَه الْجِسْم الْمُطْلَق، وَالْجِسْم النَّامِيّ، وَالْحَيَوَان.

فَصْلٌ

الأَجْنَاس الْعَالِيَة[٢] عَشَرَة، وَلَيْسَ فِي الْعَالَم شَيْء خَارِج عَنْ هٰذِه

النامي والجسم المطلق؛ أو مباثنا للكل فهو "الجنس المفرد".

فالجنس العالي هو الجوهر، وتحته: الجسم المطلق، وتحته: الجسم النامي، وتحته: الحيوان وهو السافل؛ إذ ليس تحته جنس؛ والجنس المفرد ممثَّل بالعقل على تقدير أن لايكون الجوهر جنساً له. (المرآت)

الملحوظة: الجنس المفرد: هو الجنس الذي لاجنس فوقه كما لاجنس تحته، أي: لايكون داخلا في ترتيب الأجناس؛ والنوع المفرد هوالنوع الذي لانوع فوقه ولانوع تحته.(محمد الياس)

(١) قوله: (يسمّٰى بجنس الأجناس إلخ) لأن الجنسيّة تعرض للشيء باعتبار العموم، فمايكون أعم من الكل يسمّٰى "جنس الأجناس" لوجود كمال صفة الجنسية، وليس هو إلا الجنس العالي ، فيسمّٰى به.

فصل في الأجناس العالية والمقولات العشر

(٢) قَوله: (فصل الأجناس العالية) أي: المقولات العشر، واعلم! أن المحدود إذا عرِف أنه من أي مقولة من المقولات عرِف جنسه العالي، فينزل منه إلى جنسه السافل؛ ثم يطلب فصله من تلك المقولة؛ لأن الجزء المحمول يجب أن يكون من المقولة الماهية، وحينئذ يحصل تمام المحمولات

الْأَجْنَاس، وَيُقَالُ لِهٰذِه الْأَجْنَاس الْعَالِيَة "الْمَقُوْلاَتُ الْعَشَر"(١) أَيْضاً، إِحْداهَا: الجَوْهَر، وَالْبَاقِيْ الْمَقُوْلاَت التِّسْع لِلْعَرْض؛

وَالْجَوْهَر: هُوَ الْمَوْجُوْد لاَ فِيْ مَوْضُوْع -أَيْ: مَحَلٍّ- بَلْ قَائِم بِنَفْسه، كَالْأَجْسَام؛

وَالْعَرْض: هُوَ الْمَوْجُوْدفِيْ مَوْضُوْع أيْ مَحَلٍّ.

وَالْمَقُوْلاَت الْعَرْضِيَّة هِيَ: الكَمّ(٢)، وَالْكَيْف، وَالإِضَافَة، وَالْأَيْن،

المشتركة -من الأجناس-، والمختصة -من الفصول-، فيحصل الحد.

وإنما خصت هٰذه باسم "المقولات" عند الإطلاق مع أن كل كلي مقول -أي محمول- على ما تحته نظراً لكونها أجناس عالية أوسع مقولة من غيرها المندرج تحتها. (تسهيل المنطق:٢٦)

فلها نفع في صيانة التحديد والتعريف واكتساب المقدمات البرهانية وغير البرهانية، ولذا التزم قدماء المنطقيين ذكر أقسامها وأنواعها وخواصها في أوائل كتب المنطق على سبيل الوضع والتسليم؛ والمصنف العلامة -قدس سره- تبعهم في ذٰلك.(المرآت)بحذف

(١) قوله: (المقولات العشر) وهٰذه المقوهلات منها واحد أساس -وهو الجوهر-، ثم تحمل التسعة عليه، أي: يخبر بها عنه. (المنطق القديم: ١٥) محمد إلياس

(٢) قَوله: (الكم) والكم: هو عرض قابل للقسمة بالذات، كالخط والعدد.

وقَوله: (والكيف) وهو: عرض لايقتضي القسمة لذاته ولا النسبة، كصفرة الوجِل وحمرة الخَجِل.

وقَوله: (والإضافة) وهي: نسبة معقولة بالقياس إِلَى الآخر، كالأبوة والبنوة.

و قَوله: (والأين) وهو: عرض يحصل للجسم بالنسبة إلىٰ حصوله في الحيز، ككون الرجل في المسجد، ويُسأل عنه بـ"أين".

وقَوله: (والملك) وهو: هيئة تعرض للشيء بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله، كالتعمُّم والتقمُّص.

وقَوله: (والفعل) وهو: هيئة التأثير في الشيء، كالهيئة الحاصلة للمُسخِّن مادام يُسخِّن، وللقاطع مادام يقطع.

وقَوله: (والانفعال) وهو: هيئة التأثر من الشيء كالهيئة الحاصلة للمتسخِّن مادام يَتسخن،

وَالْمِلْك، وَالْفِعْل، والانْفِعَال، وَالْمَتْى، وَالْوَضْع؛ وتَجْمَعُهَا هٰذَا الْبَيْت الْفَارِسِيّ(١):

مَردے دراز نیکو دِیدَم بشہرِ امروز		باخواستہ نشستہ از کردِ خویش فیروز

فَصلٌ فی تَرتیبِ الأنواعِ(٢)

اعلَم! أنَّ الْأَنْوَاع قَدْ تُتَرَتَّب مُتَنَازِلَة(٣):

وللمقطوع مادام يُقطع.

وقَوله: (والمتى) وهو: عرض يحصل للجسم باعتبار حصوله في الزمان المعين، كقدوم المسافر في يوم كذا، ويُسأل عنه بـ"متى".

وقَوله: (والوضع) وهو: هيئة تعرض للشيء بسبب نسبة بعض أجزائه إلىٰ بعض منه، وإلى الأمور الخارجة عنه، كالقيام والقعود.(مبادئ الفلسفة) بزيادة

(١) قَوله: (وتجمعها هٰذا البيت إلخ) لاجتماع الجوهر، والكم، والكيف، والانفعال، والأين، والمتى في المصراع الأول؛ والإضافة، والوضع، والفعل، والملك في الثاني.(المرآت)

والمقولات العشرهي: مقولة الجوهر والكم والكيف والإضافة والأين والمتى والوضع والملك والفعل والانفعال، وتجمعها هٰذا البيت العربي على الترتيب المذكور:

زيدنِ الطويلُ الأزرَق ابنُ مالِك		في بيتِه بالأمسِ كانَ مُتَّكئ
بيَدِه غُصْن لَوَاه فالْتَوٰى		فهٰذِه عَشَر مَقوْلاتٍ سوَا

(تسهيل المنطق:٢٦)

ترجمہ: نیلا (آشوب چشم) مالک کا بیٹا لمبا زید، کل گذشتہ اپنے گھر میں ٹیک لگائے ہوئے تھا؛ حالاں کہ اس کے ہاتھ میں ٹہنی تھی جس کو اس نے موڑا پس وہ مڑ گئی۔

فَصلٌ في تَرتيبِ الأنواع

(٢) قَوله: (في ترتيب الأنواع) أي: الإضافية؛ لأن الأنواع الحقيقية يستحيل أن يترتب حتى يكون نوع حقيقي فوقه نوع حقيقي؛ وإلا لكان النوع الحقيقي جنسا، وإنه محال.(المرآت)

(٣) قَوله: (متنازلة) بأن يكون التنزل من العام إلَى الخاص، وذٰلك لأن نوع النوع أخص من النوع، وهٰكذا إلىٰ نوع لا نوعَ له تحته؛ والترتب في الأنواع الإضافية لايجري إلا باعتبار الخصوص؛ فأخص الكل يكون نوعاً للكل ونوع الأنواع، وهو النوع السافل كالإنسان. (محمد الياس)

فَالنَّوْع قَدْ يَكُوْن تَحْتَه نَوْع وَلاَيَكُوْن فَوْقَه نَوْع، فَهُوَ "النَّوْع الْعَالِيْ"،

وَقَدْ يَكُوْن تَحْتَه نَوْع وَفَوْقَه نَوْع، وَهُوَ "النَّوْع الْمُتَوَسِّط"،

وَقَدْ لاَيَكُوْن تَحْتَه نَوْع وَيَكُوْن فَوْقَه نَوْع، وَهُوَ "النَّوْع السَّافِل"، وَيُقَال لَه "نَوْع الأَنْوَاع"(١) أَيْضاً.

فَصْلٌ(٢)

اَلثَّالِث: الفَصْل(٣)، وَهُوَ كُلِّيٌّ(٤) مَقُوْل عَلَى الشَّيْء فِيْ جَوَابِ "أَيُّ شَيْء

---

(١) قوله: (نوع الأنواع) لأن النوعيّة باعتبار الخصوص، فمعنىٰ نوع الأنواع: أنه أخص من جميع الأنواع، فمايكون الخصوصية فيه أكثر يوجد فيه صفة النوعية على وجه الكمال، فهو لائق لأن يسمّٰى بـ"نوع الأنواع" وهو النوع السافل؛ لأنه أخص من الكل؛

بخلاف جنس الأجناس لأن الجنسية باعتبار العموم، فمعنىٰ جنس الأجناس: أنه أعم من جميع الأجناس؛ فما يكون العمومية فيه أكثر يوجد فيه صفة العمومية على الكمال، فهو لائق لأن يسمّٰى بـ"جنس الأجناس". (محمد إلياس)

فَصلٌ في "الفَصلِ"

(٢) قَوله: (فصل) اعلم! أن جزء الماهية منحصر في الجنس والفصل؛ لأنه إما: أن يكون مشتركاً بين الماهية وبين نوعٍ مَّا من الأنواع المخالفة لها في الحقيقة، أو لايكون مشتركاً؛ فإن لم يكن مشتركاً يكون "فصلاً"؛ لأنه يميز الماهية عن غيرها في الجملة تميزا ذاتياً، وإن كان مشتركاً فإما: أن يكون تمام المشترك بينها وبين نوعٍ مَّا من الأنواع المخالفة لها في الحقيقة، أو لايكون؛ فإن كان فهو "الجنس القريب" كالحيوان للإنسان والفرس؛ وإلا فـ"بعيد" كالجسم النامي للإنسان والفرس، إلى آخر ما قال العلامة الرازي في شرح مطالع الأنوار. (المرآت) بزيادة

(٣) قَوله: (الفصل) من المعلوم أن الماهية تَتكوَّن من جزئين: "جزء الماهية المشترك" بين هذه الماهية والمَهايا الأخرىٰ التي تشاركها؛ إما في جنسها القريب وهو الحيوان، وإما في جنسها البعيد، كالنامي؛ و"جزء الماهية المميز" الذي يميز الماهية عما يشاركها في جزئها المشترك.

فإذا عرفنا الإنسان بأنه: حيوان ناطق -أي: الحي المفكر-، أو جسم نامٍ ناطق، فإن الجزء ⬅

هُوَ فِيْ ذَاته''[١]؟، كَمَا إِذَا سُئِل: الإِنْسَان بِـ''أيّ شَيْء هُوَ فِيْ ذَاته''؟ فَيُجَاب بِـ''أَنَّه نَاطِق''.

وَهُوَ قِسْمَان[٢]: قَرِيْب، وَبَعِيْد.

الأول من التعريف هو جزء ماهية الإنسان المشترك بينه وبين مايشاركه في هٰذا الجنس؛ فإن في الحيوان يشاركه مثل الخيل والقردة والحمار، وهنا يحتاج الأمر إلى الفصل لكي يميز الإنسان عما يشاركه في هٰذا الجنس القريب، فيقال: ناطق. (المنطق القديم: ٧٦) بتغيير

(٤) قَوله: (كلي إلخ) فقَوله: ''كلي'' جنس شامل لسائر الكليات، وبقَوله: ''مقول على الشيء في جواب أيِّ شيء'' يخرج الجنس والنوع والعرض العام؛ لأن الجنس والنوع محمولان في جواب ما هو، والعرض العام لايحمل في الجواب أصلا؛ وبقَوله: ''في ذاته'' يخرج الخاصة؛ لأنها وإن كانت مميزة للشيء لٰكن لا في ذاته وجوهره؛ بل في عرضه.

واعلم! أن معنى ''أيٍّ'' وإن كان في اللغة طلب المميز همطلقاً؛ لٰكنهم اصطلحوا على أنه يطلب به مميز لايكون مقولاً في جواب ''ما هو''، فلايرد ما أورد في هٰذا المقام. فتدبر!(المرآت) والتفصيل مذكور في شرح التهذيب.

(١)قوله: (في جواب أي شيء هو في ذاته) اعلم! أن السؤال بـ''أي شيء هو'' على ثلاثة أقسامٍ: أحدها أن لايزاد على ''أي شيء هو'' قيد، وثانيها أن يزاد عليه قيد، وهو ''في ذاته''، وثالثها أن يزاد عليه قيد وهو ''في عرضه''؛

فإن كان الأول كان الجواب بما يميِّزه ، سواء كان فصلا قريبا أو بعيدا أو خاصة، كما إذا سئل عن الإنسان بـ''أيّ شيء هو'' يصح أن يقال في الجواب: إنه ناطق أو حساس أو ضاحك؛ لأن كلا منها يميزه عن غيره في الجملة؛ وإن كان الثاني كان الجواب بالفصل وحده؛ لأن المميّز الذاتي هو الفصل لاغير، كما إذا سئل عنه بـ''أي شيء هو في ذاته'' يصح أن يقال في الجواب: إنه ناطق أو حساس، ولايصح: إنه ضاحك؛ وإن كان الثالث كان الجواب عنه بالخاصة وحدها، كما إذا سئل عن الإنسان بـ''أي شيء هو في عرضه'' كان الجواب عنه بالخاصة وهو كالضاحك. (شرح إيسا غوجي)

(٢) قَوله: (وهو قسمان) أي: الفصل قسمان: ''قريب'' إن ميز الماهية عن كل مايشاركها في الجنس أو في الوجود كالناطق للإنسان؛ و''بعيد'' إن ميزها عن ما يشاركها في الجنس البعيد فقط كالحساس له.(المرآت)بحذف

الملحوظة: يقسم المناطقة الجنس ابتداءً إلى قسمين: جنس بعيد، وذٰلك مثل الجسم المطلق،

فَـ: الْقَرِيْب، هُوَ: الْمُمَيِّزُ عَنِ الْمُشَارِكَات فِي الْجِنْس الْقَرِيْب، وَالْبَعِيْد، هُوَ: الْمُمَيِّزُ عَنِ الْمُشَارِكَات فِي الْجِنْس الْبَعِيْد؛ فَالْأَوَّل كَالنَّاطِق(١) لِلإِنْسَان، وَالثَّانِيْ كَالْحَسَّاس لَه.

وَلِلْفَصْل نِسْبَة(٢) إِلَى النَّوْع، فَيُسَمّٰى "مُقَوِّما" لِدُخُوْلِهِ فِيْ قِوَام النَّوْع

أو الجسم النامي، أو الجوهر بالنسبة للإنسان؛ وجنس قريب، وهو: الذي يلي الإنسان مباشرة، وهو الحيوان؛ فعلم أن القريب والبعيد هنا بالنسبة للشيء المذكور؛ ولذٰلك إذا نظرنا إلى الحيوان -وهو جنس- كان الجنس القريب بالنسبة إليه هو الذي يعلوه مباشرة وهو النامي، أما البعيد فيشمل الأجناس العليا، مثل الجسم المطلق والجوهر. (المنطق القديم: ٦٩) بتغيير

(١) قوله: (كالناطق إلخ) لأن الناطق يميز الإنسان عن المشاركات في الجنس القريب، وهو الحيوان؛ والحساس يميزه عن المشاركات في الجسم النامي الذي هو جنسه البعيد.(المرآت)

الملحوظة: اعلم! أوّلا: أن ماهية الإنسان كما يكون لها جنس قريب -أي: الحيوان-، كذٰلك يكون لها جنس بعيد أيضا، مثل: النامي والجسم المطلق.

ثانيا: كما أن لماهية الإنسان فصلا يميزها عن جنسها القريب -أي: الناطق-، كذٰلك لماهية الإنسان فصولاً تميزها عما يشاركها في جنسها البعيد؛ فإذا عرفنا الإنسان بأنه: نامٍ حساس، أو نامٍ متنفس، فهٰذان الفصلان يميزان الإنسان عما يشاركه في جنسه البعيد من النبات والشجر. (المنطق القديم: ٧٨) بتغيير

فَصلٌ في المقوِّم والمقسِّم

(٢) قوله: (وللفصل نسبة إلخ) لما كان للفصل نسبة اعتبارية إلى النوع، وهي نسبة التقويم أي: يحصل بالفصل قِوام النوع، ويدخل في حقيقته؛ ونسبة اعتبارية إلى الجنس، وهي نسبةالتقسيم يعني: يُقَسِّم الجنسَ إلى نوعين، ذكرها إجمالاً في هٰذا الفصل، وتفصيلاً في الفصلين الآتيين؛ فبالنسبة إلى النوع يسمّٰى "مقوِّماً" وبالنسبة إلى الجنس يسمّٰى "مُقسِّماً"، فالناطق مثلاً يقوم الإنسان؛ لأنه يدخل في قوام حقيقته؛ لأن حقيقة الإنسان هو الحيوان الناطق؛ فإن الناطق جزء الإنسان ومقومه، ويقسِّم الحيوان إلى الحيوان الناطق وغير الناطق، فهو مقسِّمه.(المرآت)

فإذا عرفنا الإنسان بأنه: حيوان ناطق، فَـ"حيوان" جنس، و"ناطق" فصل؛ وهٰذا الفصل إذا نظرنا إليه منسوبا إلى الحيوان كان معبِّرا عن قسم من أقسام الحيوان، فالحيوان يطلق على الإنسان والقردة والخيل وغيرها؛ فإذا نسبنا الناطق إلى الحيوان كان هٰذا الفصل "مقسِّما"، وإذا نظرنا إليه منسوبا إلى الإنسان كان "مقوِّماً"، ومن ثم انقسم الفصل إلى: المقسِّم والمقوِّم. (المنطق القديم: ٧٨)

وَحَقِيْقَته، وَنِسْبَة إِلَى الْجِنْس فَيُسَمّٰى "مُقَسِّما"؛ لِأَنَّه يُقَسِّم الْجِنْس، وَيُحَصِّل قِسْما لَه كَالنَّاطِق، فَهُوَ مُقَوِّم لِلإِنْسَانِ؛ لِأَنَّ الإِنْسَان هُوَ الْحَيَوَان النَّاطِق وَمُقَسِّم لِلْحَيَوَان؛ لِأَنَّ بِالنَّاطِق حَصَلَ لِلْحَيَوَان قِسْمَان: أَحَدُهُمَا: الحَيَوَان النَّاطِق، وَالْآخَر: الحَيَوَان الْغَيْر النَّاطِق.

فَصْلٌ

كلّ مُقَوِّم لِلْعَالِيْ(١) مُقَوِّم لِلسَّافِل، كَالْقَابِل لِلْأَبْعَاد؛ فَإِنَّه مُقَوِّم لِلْجِسْم، وَهُوَ مُقَوِّم لِلْجِسْم النَّامِيّ، وَالْحَيَوَان، وَالإِنْسَان؛ وَكَالنَّامِيّ، فَإِنَّه كَمَا أَنَّه مُقَوِّم لِلْجِسْم النَّامِيّ، مُقَوِّم لِلْحَيَوَان وَمُقَوِّم لِلإِنْسَان أَيْضاً؛ وَكَالْحَسَّاس وَالْمُتَحَرِّك بِالإِرَادَة، فَإِنَّهما كَمَا أَنَّهُمَا مُقَوِّمَان لِلْحَيَوَان، كَذٰلِكَ مُقَوِّمَان لِلإِنْسَان.

وَلَيْسَ كُلُّ مُقَوِّم لِلسَّافِل(٢) مُقَوِّما لِلْعَالِي، فَإِنَّ النَّاطِق مُقَوِّم لِلإِنْسَان وَلَيْسَ مُقَوِّما لِلْحَيَوَان.

فَصْلٌ

كلّ فَصْل مُقَسِّم لِلسَّافِل(٣) مُقَسِّم لِلْعَالِيْ، فَالنَّاطِق كَمَا يُقَسِّم

---

(١) قوله: (كل مقوم للعالي) اعلم! أوّلا: أن المراد بالعالي الفوقاني لاالفوق على جميع الأنواع، فيندرج فيه المتوسط أيضاً، وثانياً: قوله "كل مقوِّم للعالي" أي: كل فصل مقوم للعالي فهو مقوم للسافل؛ لأن العالي داخل في قِوام السافل، كالحساس فإنه داخل في قوام الحيوان، فيكون داخلا في قوام الإنسان أيضا. (ضياء مختصراً: ٧٥)

(١) قَوله: (وليس كل مقوم إلخ) لأنه قد ثبت أن جميع مقوِّمات العالي مقوِّمات للسافل، فلو كان جميع مقومات السافل مقوماتٌ للعالي لم يكن بين السافل والعالي فرق! وبعبارة أخرىٰ؛ لأن السافل ليس فيه أمر زائد إلا الفصول المقومة له، فلو فرضت مشتركة اتحد العالي والسافل ماهية. (مرآت)

الْحَيَوَان إِلَى النَّاطِق وَغَيْر النَّاطِق، كَذٰلِكَ يُقَسِّم الْجِسْم الْمُطْلَق إِلَيْهِمَا؛ وَلَيْسَ كُلّ مُقَسِّم لِلْعَالِيْ[1] مُقَسِّما لِلسَّافِل، فَإِنَّ الْحَسَّاس -مَثَلاً- يُقَسِّم الْجِسْم النَّامِيَ إِلَى الْجِسْمِ النَّامِيْ الْحَسَّاس وَإِلَى الْجِسْم النَّامِيْ الْغَيْر الْحَسَّاس، وَلَيْس يُقَسِّم الْحَيَوَان إِلَيْهِمَا؛ فَإِنَّ كُلّ حَيَوَان حَسَّاس، وَلاَيُوْجَد حَيَوَان غَيْر حَسَّاس.

فَصْلٌ

الْكُلِّيّ الرَّابِع: الْخَاصَّة[2]، وَهُوَ: كُلِّيّ[3] خَارِج عَنْ حَقِيْقَة الْأَفْرَاد،

(٣) قَوله: (كل فصل مقسم للسافل إلخ) أي: كل فصل يصير الجنس السافل قسمين يصير الجنس العالي أيضا قسمين؛ لأن السافل قسم العالي، ومُقسِّم القسمِ مقَسِّمٌ للمقْسَم، كالناطق فانه كما يقسِّم الحيوان يقسم الجسم النامي أيضا، وكالمتحرك بالإرادة فإنه مقوم للحيوان لدخوله في قوام الحيوان فهو مقوم للإنسان أيضا؛ وهو مقسم للجسم النامي إلَى الجسم النامي المتحرك بالإرادة والجسم النامي غير المتحرك بالإرادة، فهو مقسم للجسم المطلق أيضاً. (ضياء ملخصا: ٧٥)

(١) قوله: (وليس كلّ مقسم للعالي) ؛لأن فصل السافل مقسِّم للعالي وهو لا يقسِّم السافل بل يقوِّمه.

فَصلٌ في الخاصّة

(٢) قَوله: (الرابع الخاصة إلخ) والأحسن فيه أن يقال: كلي مقول على كثيرين متفقين أو مختلفين في الحقيقة يقال في جواب أي شيء هو في عرضه، كتعريف الإنسان بأنه ضاحك، متعجب، كاتب -في خاصة النوع-، وكتعريف الحيوان بأنه: نامٍ متنفس، أو نامٍ يتزاوج وينسل في خاصة الجنس. (المنطق القديم: ٨٣) بتغيير

واعلم! أن الخاصة علىٰ قسمين: خاصة النوع، وخاصة الجنس.

خاصة النوع: وذٰلك إذا كانت الخاصة خاصةَ نوع حقيقي كالإنسان؛ فإن هٰذه الخاصة تميِّز الإنسان عما يشاركه في جنسه القريب، وذٰلك مثل: ضاحك ومتعجِّب وباكٍ وكاتب.

خاصة الجنس: وذٰلك إذا كانت الخاصة ليس خاصة نوع؛ ولٰكنها خاصة جنس بمعنىٰ أنها تميِّز جنسا عما يشاركه في جنسه الأعلىٰ (أي: البعيد) منه، فإذا عرَّفنا الحيوان بأنه نامٍ متنفسٌ، أو نامٍ يمشي، أو نامٍ يتزاوج ويُنسِل فإن هٰذه الخواصّ -التنفُّس والمشيَ والتزوُّج والانسال- كلها خاصة بجنس الحيوان، وقد ميَّزته عما يشاركه في جنسه الأعلىٰ منه، مثل: النبات؛ فإن النبات

مَحْمُوْل عَلىٰ أفْرَاد وَاقِعَة تَحْت حَقِيْقَة وَاحِدَة فَقَطْ، كَالضَّاحِك لِلإِنْسَان، وَالْكَاتِب لَه.

فَصْلٌ

الخَامِس مِنَ الْكُلِّيَّات: العَرْض الْعَامّ، وَهُوَ: الْكُلِّيّ الْخَارِج[١] الْمَقُوْل عَلىٰ أفْرَاد حَقِيْقَة وَاحِدَة وَعَلىٰ غَيْرِهَا، كَالْمَاشِي الْمَحْمُوْل عَلىٰ أفْرَاد الإِنْسَان وَالْفَرَس[٢].

فائِدةٌ

وَإِذْ قَدْ عَلِمْتَ مِمَّا ذَكَرْنَا أنَّ الْكُلِّيَّات خَمْس -الأوَّل: الجِنْس،

⊃ليس فيه شيء من هٰذه الخواصّ. (المنطق القديم: ٨٢)

الملحوظة: والخاصة إن عمت جميع الأفراد التي تختص بحقيقتها تسمّٰى "شاملة"، كالضاحك بالقوة للإنسان والكاتب بالقوة له؛ وإن لم تعم جميع الأفراد تسمّٰى "غير شاملة"، كالضاحك بالفعل للإنسان والكاتب بالفعل له.(مرآة بحذف)

(٣) قَوله: (كلي إلخ) فقَوله: "كلي" جنس يشمل جميع الكليات، وقَوله: "خارج عن حقيقة الأفراد" فصل خرج به الجنس والفصل والنوع؛ لأنها ليست بخارجة عن حقيقة الأفراد، وبقَوله: "محمول على أفراد واقعة تحت حقيقة واحدة فقط" خرج العرض العام؛ لأنه محمول على أفراد حقيقة واحدة وغيرها.(المرآت)

فصل في العرض العامّ

(١) قَوله: (وهو الكلي الخارج إلخ) خرج بقَوله: "الخارج" الجنس والفصل والنوع، لأنها ليست بخارجة عن حقيقة الأفراد، وبقَوله: "على أفراد حقيقة واحدة وغيرها" خرج الخاصة؛ لأنها لايحمل على غير حقيقة واحدة.(المرآت)

(٢) قوله: (علىٰ أفراد الإنسان والفرس) كتعريف الإنسان بأنه "حيوان يمشي"، أو "حيوانٌ متنفِّسٌ"، أو"حيوان يتزوج وينسل"؛ وكل هٰذه الأمثلة إذا قيلت بالنسبة للإنسان كانت عرضاً عاماً، فهي عرض لأنها خارج ماهية الإنسان، وهي عامة؛ لأنها ليست وصفاً خاصاً بالإنسان؛ بل تصدق عليه وعلى غيره من الأحياء الأخرىٰ. (المنطق القديم: ٨٣)

وَالثَّانِيْ: اَلنَّوْع، وَالثَّالِث: اَلْفَصْل، وَالرَّابِع: الخَاصَّة، وَالْخَامِس: العَرْض الْعَامُّ- فَاعْلَمْ! أَنَّ الثَّلاثَة الْأَوَل(١) يُقَالُ لَهَا: "الذَّاتِيَّات"(٢)، وَيُقَالُ لِلأُخْرَيَيْنِ: "العَرَضِيَّات"، وَقَدْ يَخْتَصُّ(٣) اسم "الذَّاتِيّ" بِالْجِنْس وَالْفَصْل فَقَطْ، وَلاَ يُطْلَقُ عَلَى النَّوْع بِهٰذَا الإِطْلاَق لَفْظ الذَّاتِيّ.

فَصْلٌ

العَرْضِيّ(٤)-أَعْنِيْ الْخَاصَّة وَالْعَرْض الْعَامّ-يَنْقَسِمُ إِلىٰ لاَزِم، وَمُفَارِق.

---

(١) قَوله: (فاعلم! أن الثلاثة الأوَل إلخ) اعلم! أن الذاتي يفسر بتفسيرين: الأول بأنه "ما يكون داخلاً في حقيقة جزئياته"، فلايطلق اسم الذاتي على النوع بهٰذا التفسير؛ والثاني "ما لايكون خارجاً عن الذات"، فبهٰذا التفسير يكون النوع أيضاً داخلا في الذاتي.

فإن قلت: لايمكن أن يكون النوع ذاتيا؛ لأن معنى الذاتي المنسوب إلى الذات، ولايمكن أن يكون النوع منسوباً إلى الذات؛ فإن النوع هو الذات، والتغائر بين المنسوب والمنسوب إليه ضروري؟

والجواب: أن هذا المعنىٰ للذاتي في اللغة، وأما في الاصطلاح: فـ"الذاتي" عبارة عما لايكون خارجا عن الذات، عارضا لها؛ سواء كان عينا لها أو جزءاً منها؛ والكلام ههنا في الاصطلاح لا في اللغة. (مرآت و شاه جهاني) (محمد إلياس)

(٢) قَوله: (يقال لها الذاتيات إلخ) فالذاتي حينئذٍ يفسر بما يكون رفعه برفع الذات أو بما لايكون خارجاً عن الذات.

(٣) قَوله: (وقد يختص إلخ) وعلىٰ هٰذا يكون معنى الذاتي: ما يكون جزء اً لحقيقة الشيء، لا عين الحقيقة.(المرآت) بتغيير

فَصلٌ العَرضيُّ :لازمٌ ومُفارِقٌ

(٤) قَوله: (فصل العرضي إلخ) اعلم! أن الكلي الذي يكون خارجاً عن الماهية له تقسيمان: أحدهما قد ذكر المصنف سابقا، -بأنه إما: أن يختص بطبيعة واحدة أي: حقيقة واحدة، وهو "الخاصة"، وإما أن لايختص، وهو "العرض العام"- وثانيهما سيذكره في هٰذه الفصول.

وحاصله: أن الكلي العرضي سواء كان خاصة أو عرضاً عاماً، إما: لازم أو غير لازم؛ لأنه إن امتنع انفكاكه عن الماهية فهو لازم، وإلا فغير لازم، ويقال له "العرضي المفارِق"؛ والثاني إما: أن يكون ⟵

فَاللاَّزِم: مَايَمْتَنِعُ اِنْفِكَاكه عَنِ الشَّيْء، إِمَّا بِالنَّظْر إِلَى الْمَاهِيَّة، كَالزَّوْجِيَّة(١) لِلأَرْبَعَة، وَالْفَرْدِيَّةِ لِلثَّلاثَة؛ فَإِنَّ انفِكَاكَ الزَّوْجِيَّةعَنِ الأَرْبَعَة وَالْفَرْدِيَّة عَنِ الثَّلاثَة مُسْتَحِيْل؛ وَإِمَّا بِالنَّظْرِ إِلىَ الْوُجُوْد، كَـ"السَّوَاد" لِلْحَبَشِيّ(٢)؛ فَإِنَّ انفِكَاك السَّوَاد عَنْ وُجُوْد الْحَبَشِيّ مُسْتَحِيْل، لاَ عَنْ مَاهِيَّته؛ لِأَنَّ مَاهِيَّته الإِنْسَان، وَظَاهِر أَنَّ السَّوَاد لَيْسَ بِلاَزِمٍ لِلإِنْسَان.

وَالْعَرْض الْمُفَارِق مَا لَمْ يَمْتَنِعْ انْفِكَاكه عَنِ الْمَلْزُوْم، كَالْكِتَابَة بِالْفِعْلِ لِلإِنْسَان، وَالْمَشْي بِالْفِعْلِ لَه.

فَصْلٌ

وَالْعَرض اللاَّزِم قِسْمَان:

الأَوَّل: مَا يَلْزَمُ(٣) تَصَوُّره مِنْ تَصَوُّر الْمَلْزُوْم، كَالْبَصَر لِلْعَمىٰ،

دائم الثبوت للمعروض أو لايدوم بل يزول، والزائل إما: أن يكون زائلاً بسرعة أو ببطو؛ واللازم إما لازم الوجود كالبياض للرومي أو للماهية كالزوجية للأربعة. هٰذا خلاصة ما قال في الفصول الثلاثة.(المرآت)

(١) قَوله: (كالزوجية إلخ) فإنه متٰى تحققت ماهية الأربعة امتنع انفكاك الزوجية عنها، وكذٰلك متٰى تحققت ماهية الثلاثة امتنع عنها انفكاك الفردية.(المرآت)

(٢) قَوله: (كالسواد للحبشي إلخ) لايقال: السواد ليس بلازم للحبشي بحسب الوجود الخارجي لجواز زوال سواده بعارضة البرص؛ لأنا نقول: المراد بالحبشي ليس ما يكون أسود؛ بل "ما يمتزج بالمزاج الصنفي المخصوص"، فيخرج عنه ما ليس له ذٰلك المزاج المخصوص؛ والمراد بكونه أسود "كونه أسود بطبيعة"، والتخلف لداء لاينافيه، مع أن المريض لم يبق على ذٰلك المزاج المخصوص.(المرآت)

(٣) قَوله: (الأول ما يلزم إلخ) هٰذا هو اللازم البين ويقال له "اللازم البين بالمعنى الأخص"، والثاني أي: ما يلزم من تصَوُّر الملزوم واللازم الجزم باللزوم يقال له "اللازم البين بالمعنى الأعم"؛ ولم يذكر المؤلف "اللازم الغير البين بالمعنى الأخص". (مرآة بزيادة)

وَالثَّانِيْ: مَا يَلْزَمُ مِنْ تَصَوُّرِ الْمَلْزُوْمِ وَاللاَّزِمِ الْجَزْمُ بِاللُّزُوْمِ، كَالزَّوْجِيَّةِ لِلْأَرْبَعَةِ؛ فَإِنَّ مَنْ تَصَوَّرَ الْأَرْبَعَةَ وَتَصَوَّرَ مَفْهُوْمَ الزَّوْجِيَّةِ يَجْزِمُ بَدَاهَةً أَنَّ الْأَرْبَعَةَ زَوْجٌ، وَمُنْقَسِمَةٌ بِمُتَسَاوِيَيْنِ.

فَصْلٌ

الْعَرَضُ الْمُفَارِقُ أَعْنِي: مَا يُمْكِنُ انفِكَاكُه عَنِ الْمَعْرُوْضِ أَيْضاً قِسْمَانِ:
أَحَدُهُمَا: مَا يَدُوْمُ عُرُوْضُه لِلْمَلْزُوْمِ، كَالْحَرَكَةِ لِلْفَلَكِ،
وَالثَّانِيْ ما يَزُوْلُ عَنْه، إِمَّا: بِسُرْعَةٍ، كَحُمْرَةِ الْخَجِلِ وَصُفْرَةِ الْوَجِلِ؛ أَوْ بِبُطْوْءٍ، كَالشَّيْبِ(١) وَالشَّبَابِ.

فَصْلٌ في التَّعريفاتِ(٢)

مُعَرِّفُ الشَّيْءِ(٣) مَا يُحْمَلُ عَلَيْه لِإِفَادَةِ تَصَوُّرِه(٤)؛ وَهُوَ عَلىٰ أَرْبَعَةِ

---

(١) قَوله: (كالشيب إلخ) قد أورِد على هٰذا التمثيل: أن الشيب ليس من القسم الثاني، وهو: ما يزول بسرعة أو ببطوء؛ لأن الشيب لايزول أصلاً ولو عاش الإنسان أبداً؛ وأما عند الموت فلايضر المطلوب؛ لأنه حينئذٍ قد انعدم المحل، وعند انعدام المحل لايبقى عرض أصلا أيَّ عرض كان، ولذا اكتفى في أكثر المتون بالشباب؛ اللّٰهُمَّ إلا أن يقال: المراد بالشيب الشيب الغير الطبعي؛ فإنه يزول بالأدوية؛ والأولى أن يمثل للبطوء بالعشق والأمراض المُزْمِنَة؛ فإنهما لايزولان إلا ببطوء.(المرآت)

فَصْلٌ في مقاصدِ التَّصوُّرات

(٢) قَوله: (فصل في التعريفات إلخ) قد عرفت فيما سبق: أن نظر المنطقي إما في القول الشارح أو في الحجة، ولكل منهما مقدمات يتوقف معرفتهما عليها؛ ولما وقع الفراغ عن مقدمات القول الشارح، شرع فيه فقال: "فصل: في التعريفات" إلخ.(المرآت)

الملحوظة: اعلم أن التعريف الحقيقي -المعتبر عند المناطقة- ينقسم إلى قسمين أساسين؛ لأن التعريف إما أن يكون بـ"الذاتيات" فقط، أو يدخل فيه "العرضيات"؛ فإن كان بالذاتيات الخالصة، فهو "الحد"، وإن اعتمد العرضيات مع الذاتيات أو بدونها فهو "الرسم".

أَقْسَام: الحَدّ التَّام، وَالْحَدّ النَّاقِص، وَالرَّسْم التَّامّ، وَالرَّسْم النَّاقِص.

فَالتَّعْرِيْف: إِنْ كَانَ بِالْجِنْس الْقَرِيْب وَالْفَصْل الْقَرِيْب يُسَمّٰى "حَدًّا تَامًّا(١)"، كَتَعْرِيْف الإِنْسَان بِـ"الْحَيَوَان النَّاطِق".

وَإِنْ كَانَ بِالْجِنْس الْبَعِيْد وَالْفَصْل الْقَرِيْب أَوْ بِه وَحْده، يُسَمّٰى "حَدًّا نَاقِصاً(٢)".

ثم إن كلا من الحد والرسم قد يكونا تامًّا أو ناقصًا، فيتحصَّل من كل ذٰلك، أن التعريف المنطقي ينقسم إلىٰ أربعة أقسام: الحد التام، الحد الناقص، الرسم التام، الرسم الناقص. (المنطق القديم: ٩٧)

(٣) قَوله: (معرف الشيء إلخ) اعلم! أن المعرِّف -بالكسر- لابد أن يكون أعرف وأجلىٰ من المعرَّف -بالفتح- لكونه كاشفاً له؛ فلايصح بالمساوي معرفة وجهالة، ولابالأخفىٰ. وسيأتي بيانه بالتفصيل مع فوائد شتّٰى في آخر هٰذا المبحث.

فإن قيل: هٰذا تعريف الحدّ، فلايجوز تعريفه، لئلا يتسلسل! قلت: إن التسلسل غير لازم؛ لأن معرِّف المعرِّف -من حيث هو هو- غير محتاجة إلى معرِّف آخر، إما لبداهة أجزائه أو لكونها معلومة بالكسب.(شرح إيسا غوجي)

(٤) قَوله: (لإفادة تصَوُّره إلخ) ليس المراد بتصَوُّر الشيء تصَوُّره بوجه مَّا؛ وإلا لكان الأعم والأخص منه معرفاً؛ بل المراد التصَوُّر بكنه الحقيقة، كما في الحد التام؛ وبوجه يمتاز المعرف به عن جميع ما عداه، كما في الحد الناقص والرسوم.(المرآت)

(١) قَوله: (حداً تاماً) أما تسميته "حدا" فلأنه في اللغة: المنع، وهو لاشتماله على الذاتيات مانع عن دخول الأغيار الأجنبية فيه؛ وأما تسميته "تاما" فلذكر الذاتيات فيه بتمامها، أي: لأنه تمام ماهية الشيء.(المرآت)بزيادة

(٢) قَوله: (حداً ناقصاً) أما تسميته بـ"الحد" فلما ذكرنا، وأما "ناقصا" فلحذف بعض الذاتيات عنه. (المرآت)

الملحوظة: قال جمهور المناطقة: إن الحد الناقص يكون على ثلث صوَر: أن يكون بالجنس البعيد والفصل، وأن يكون بالفصل وحده دون ذكرٍ للجنس قريباً أو بعيداً، وأن يكون بالجنس القريب مع الفصل -مثل الحد التام-؛ لٰكن مع عكس الترتيب بين الجنس والفصل، فيذكر الفصل أولا، ثم يذكر الجنس بعد الفصل، فيقال في تعريف الإنسان: ناطق حيوان. (المنطق القديم: ١٠٠)

وَإِنْ كَانَ بِالْجِنْس الْقَرِيْب وَالخَاصَّة، يُسَمَّى "رَسْماً تَاماً"(١).

وَإِنْ كَانَ بِالْجِنْس الْبَعِيْد وَالْخَاصَّة أوْ بِالْخَاصَّة وَحْدهَا، يُسَمَّى "رَسْماً نَاقِصاً"(٢).

مِثَال الْحَد النَّاقِص: تَعْرِيْف الإنْسَان بِالْجِسْم النَّاطِق أوْ بِالنَّاطِق فَقَطْ، وَمِثَال الرَّسْم التَّامّ: تَعْرِيْف الإنْسَان بِالْحَيَوَان الضَّاحِك، وَمِثَال الرَّسْم النَّاقِص: تَعْرِيْفه بِالْجِسْم الضَّاحِك أوْ بَالضَّاحِك وَحْدَه.

وَلاَ دَخَل(٣) فِي التَّعْرِيْفَات للعَرْض الْعَام؛ لِأنَّه لاَ يُفِيْد التَّمْييز.

---

(١) قَوله: (رسماً تاماً) أما تسميته بـ"الرسم" فلأن رسم الداره أثرها، ولما كان هٰذا التعريف بالخارج اللازم الذي هو أثر من أثار الشيء تسمّى "رسما"؛ "تاما" إن كان الجنس القريب مذكوراً فيه لمشابهته الحد التام؛ وإلا "ناقص"، لحذف بعض أجزاء الرسم التام عنه.(المرآت)

(٢) قوله: (رسما ناقصا) وزاد الجمهور للرسم الناقص صورة ثالثة، وهي: أن يكون بالجنس القريب والخاصة مع عكس الترتيب، كتعريف الإنسان بأنه: ضاحك حيوان. (المنطق القديم: ١٠١)

(٣) قَوله: (ولادخل إلخ) لأن الغرض من التعريف إما التميُّز، أو الاطلاع على الذاتيات؛ والعرض العام لايفيد شيئاً منهما، فلافائدة في ضمه مع الفصل والخاصة.

الملحوظة: والظَّاهِر أنَّ غَرَضَهم مِن ذلك أنَّه لم يُعتَبرْ مُنْفَرِدا، وأمَّا التَّعرِيف بمَجْمُوْع أمُورٍ كُلّ واحِد منها عَرْض عَامّ للمُعَرَّف؛ لٰكنَّ المَجْمُوْع يَخُصُّه، كتعريْف الإنسَان بــ"مَاشٍ على القدمين ومُسْتَقِيْم القَامَة وظاهر البِشرة"، وتَعريفِ الخُفَّاش بـــ"الطائِرِ الوَلُوْد"، فهوَ تَعريْف بخاصَّة مُركَّبَة، وهوَ مُعتَبَر عندَهمْ، كمَا صَرَّح به بعضُ المُتأخِّرِيْن.

واعلم! أن طريق الحصر في الأقسام الأربعة: أن يقال: التعريف إما بمجرد الذاتيات، أولا؛ فإما أن يكون بجميع الذاتيات وهو "الحد التام"، أو ببعضها وهو "الحد الناقص"؛ وإن لم يكن بمجرد الذاتيات، فإما: أن يكون بالجنس القريب والخاصة وهو "الرسم التام"، أو بغير ذٰلك وهو "الرسم الناقص".(المرآت)

فَصْلٌ

اَلتَّعْرِيْف قَدْ يَكُوْن حَقِيْقِيًّا -كَمَا ذَكَرْنَا-، وَقَدْ يَكُوْن لَفْظِيًّا(١)، وَهُوَ: مَا يُقْصَدُ بِه تَفْسِيْر مَدْلُوْل اللَّفْظ، كَقَوْلِهِمْ: سُعْدَانَة(٢) نَبْت، وَالْغَضَنْفَر الأَسَد.

وَهٰهُنَا قَدْ تَمَّ بَحْث التَّصَوُّرَات، أَعْنِيْ: الْقَوْل الشَّارِح.

(١) قوله: (لفظيا) وهو: أن يقصد تفسير مدلول الشيء بلفظ أشهر، بأن يكون اللفظ غير مشهور واللفظ الآخر مشهورا، كتفسير الغضنفر بالـ"أسد".

(٢) قَوله: (سُعدانة إلخ) قال في القاموس: السعدانة: كَرْكَرْة البعير، والسعدان: نبت من أفضل مراعي الإبل، وله شوك يشبه بحلمة الثدي.(المرآت)

الفائدة المهمة المتعلقة بالتعريفات

اعلم أن بحث التعريفات هي المقصد الأعلىٰ في مباحث التصورات، فحرصنا أن ننقلها تفصيلا لتطمئن بها قلوب الطالبين. فاعلم! أن للتعريف أنواعا كثيرة؛ لٰكنا نستطيع أن نحصره في نوعين اثنين:

الأول: هو التعريف الحقيقي، وهو يعتمد على بيان ماهية الشيئ المعرَّف، سواء ببيان ذاتياته، أو بيان أعراضه وخواصه؛ وهذا النوع هو المعتبر في علم المنطق.

الثاني: هو مانستطيع أن نسميه تعريف المعيَّن، أو التعريف الخاص؛ وهذا النوع من التعريف يدخل تحته أربع صُوَر:

[١] التعريف بالإشارة: وذٰلك كأن يسألك أحد الأشخاص عن الطائرة فتشير إليها، وهي تمر فوقكما سابحة في الفضاء قائلا: "هٰذه هي".

[٢] التعريف بالمثال: وذٰلك مثل مالوسألك أحد الناس عن الحيوان المفترسة، فتقول له: "مثل الأسد"، أو عن النبات العطري، فتقول له: "مثل الورد"، أو عن الفاكهة، فتقول له: مثل التفاح والبرتقال والعنب.

[٣] التعريف بالمرادف: وهو التعريف الذي يشرح اللفظ بلفظ أوضح منه وأشهر عند السامع؛ أو هو تفسير اللفظ بلفظ أوضح منه في الدلالة على المعنى المراد، وذٰلك مثل تعريف الغضنفر بأنه: الأسد، والعُقار بأنه: الخمر؛ وهٰذا التعريف يسمّٰى عند جمهور المناطقة بـ"التعريف اللفظي"؛ لأنه تعريف لفظٍ بلفظ أوضح منه.

[٤] التعريف المُعجَمي أو القاموسي: وهو تعريف لغوي للكلمة، وبيان معانيها المختلفة،

واستعمالاتها المتعددة؛ فهو لايقتصر على تعريف الكلي، وانما يذكر تصارفه ومعانيه ومشتقاته واستعمالات كل منها؛ وذٰلك كما إذا عرف المعجم كلمة "صان" فإنه يقول: صان الشيء صوناً: حفظه في مكان أمين، وصان عرضه: وقاه مما يعيب، هنا في تعريف الكلمة المطلوب تعريفها؛ لٰكنالمعجِم لايقف عند حدود الكلمة؛ بل يأتي مشتقاتها ومعاني كل، فيقول: "واصطانه" مبالغة "صانه" و"تصاون" تكلف صيانة نفسه؛ و"الصِّوَان" مايحفظ فيه الكُتب وغيرها من الملابس ونحوها، و"الصَّوَّان" ضرب من الحجارة شديد الصلابة.

وأقسام التعريف الحقيقي -مِن: الحد التام والناقص، والرَّسم التام والناقص- مرَّ آنفاً، وأما الآن تكلمنا عن شرائط التعريف.

شروط التعريف الحقيقي

التعريف الحقيقي له شروط اتفق عليها جمهرة المنطقيين، وبعد كل شرط نُنَبِّهُ على ما يخرج به من صور التعريفات الباطلة:

▪ **الشرط الأول:** أن يكون التعريف مساوِياً للمعرَّف فيما يصدق عليه من أفراد، لايزيد عليه ماليس منه، ولايخرج منه ماهو منه.

والتعريف المساوي هو الذي يكون محققاً لأمرين:

[١] أن يكون جامعا وشاملا لأفراد المعرَّف جميعا، فلايخرج من أفراد المعرَّف أحد.

[٢] أن يكون مانعا من دخول أفراد غير المعرَّف في التعريف؛ وهٰذامعنى قولهم: أن يكون التعريف جامعاً مانعاً، بمعنى أن يجمع جميع أفراد المعرَّف، فلايخرج منهم شيء، وأن يمنع دخول أفراد غير المعرَّف في التعريف.

والمناطقة يطلقون أحيانا على قولهم: "جامعا مانعا"، قولهم: "منعكسا مطَّردا"، والمعنى واحد؛ فإن منعكسا تعني: جامعا، ومطردا تعني: مانعا؛ وذٰلك كما نعرِّف الإنسان بأنه: حيوان ناطق؛ فهٰذا التعريف جامع ومانع، وهو مكوَّن من جنس وفصل؛ فالحيوان جنس للإنسان، والجنس يتحقق به الجمع، أي: كون التعريف جامعاً؛ لأنه جزء الماهية المشترك؛ والناطق فصل للإنسان، فتمنع كل ما أدخله الجنس في التعريف؛ فلا تسمح إلا بأفراد المعرَّف فقط، فبالفصل يتحقق المنع أو الطرد؛ فبذٰلك يكون التعريف جامعا مانعا، أو منعكسا مطردا.

ويترتب على مراعاة هذا الشرط بطلان التعريفات الآتيةَ

أولا: التعريف بالأخص: بحيث يتخلف الأمر الأول،فلايكون التعريف جامعا لكل أفراد المعرَّف، مثل تعريف الإنسان بأنه: حيوان كاتب بالفعل؛ فهذا التعريف رسم تام للإنسان؛ لٰكنه ليس جامعا لأفراد

الإنسان حيث يخرج منه من لا يعرف الكتابة.

ثانياً: التعريف بالأعم: بحيث يكون التعريف جامعا لأفراد المعرَّف جميعاً؛ لٰكنه لا يمنع دخول غيرهم في التعريف، فهو صادق على أفراد المعرَّف و على غيرهم أيضاً، وذٰلك مثل تعريف الإنسان بأنه: "حيوان حساس"، ففي هذا التعريف دخل جميع أفراد الحيوان، ولم يقتصر على الإنسان، فلم يكن التعريف مانعاً.

ثالثاً: كما أن التعريف لايجوز بالأخص ولا بالأعم، فكذٰلك لايجوز بالمباين؛ فلايجوز تعريف الإنسان بأنه: حيوان صاهل؛ لأن هٰذا التعريف مباين للإنسان ومساوٍ للفرس.

.الشرط الثاني: أن يكون التعريف أوضح من المعرَّف بالنسبة للسامع وأجلى منه عنده، وذٰلك أن المعرَّف مجهول بالنسبة للسامع، لذٰلك احتاج إلى تعريفه؛ فإذا كان التعريف في مثل خفاء المعرَّف، أو أخفى منه، فانه لن يفيد المستمع شيأً ويكون ذكره عبثاً.

ويترتب على مراعاة هذا الشرط بطلان التعريفات الآتية:

أولا: تعريف المعرَّف بما يساويه في الخفاء، مثل تعريف المتحرك بـ"ما ليس بساكن"، وتعريف الساكن بأنه: ماليس بمتحرك؛ فكل من السكون والحركة يماثل الآخر في الخفاء؛ ومثل تعريف الإنسان بأنه: حيوان بشري، وتعريف الزوجي بأنه: ماليس بفردي.

ثانيا: تعريف الشيء بما هو أخفى منه، وذٰلك مثل تعريف الإنسان بـ"أنه: موجود ذكي"، أو "أنه: أذكى الموجودات الأرضية"؛ وتعريف الماء بـ"أنه أحد الأُسْطُقُسَّات الأربعة، والأُسْطُقُسَّات هي: الماء والهواء والنار والتراب؛ ويعبر عنها بـ"العناصر الأربعة" أيضاً.

فهٰذه التعريفات كلها أخفى من المعرَّف ولذٰلك فهي لاتصلح؛ فإن الذكاء أخفى من الإنسان، فاذا وصفناه بأنه: أذكى الموجودات تطلب منا ذٰلك إحصاء الموجودات ومعرفة ذكاء كل منها، وذٰلك تصَوُّره أصعب من تصَوُّر الإنسان، كذٰلك معرفة الأُسْطُقُسّ وإحصاء الأُسْطُقُسَّات، وأدلة حصرها في عدد معين، وكل ذٰلك أصعب من تصوُّر الماء.

ثالثاً: التعريف المستلزم للمحال، وذٰلك بأن يكون مؤديا الى دور أو تسلسل، وذٰلك مثل تعريف العلم بـ"أنه: إدراك المعلوم"؛ فإن في تعريف العلم دوراً ظاهراً؛ إذ يتوقف معرفة العلم على المعلوم، ومعرفة المراد بالمعلوم على العلم.

رابعاً: تعريف الشيء بالمتضايف معه، وذٰلك مثل تعريف الاستاذ، بأنه: ما "له تلميذ"، والتلميذ بما"له أستاذ"؛ والأب بما "له ابن"، والابن بما "له أب".

خامساً: التعريف بما يشتمل على المشترك اللفظي أو المجاز بدون قرينة تعين المعنى المراد،

....

⊃وذٰلك مثل تعريف الشمس بأنها: "عين" دون أن تكون هناك قرينة تعين المراد به؛ فإن "العين" تطلق على الذهب، والفضة، وعين الماء، والجاسوس؛ لٰكن إذا ذكرتِ القرينة التي تحدد المراد جاز التعريف، كأن يقول عن الشمس: عين تضيء الدنيا نهاراً؛ وكذٰلك إذا ذكر المجاز بدون القرينة كأن يعرِّف "العالم" بـ"أنه بحر"، فهٰذا التعريف لا يصلح؛ لأنه مضلِّل ويجعل السامع يفهم غير ما يريد المتكلم؛ نعم! إذا ذكرت القرينة معه فهو صحيح لا بأس به، كأن يقول عن "العالم": إنه بحر ينير عقول تلاميذه".

.الشرط الثالث: أن لايكون التعريف بالسلب متى أمكن أن يكون بالإيجاب، وذٰلك كتعريف الشيء بضده أو نقيضه، مثل تعريف الحركة بأنها: "عدم السكون"، والسكون: بأنه "عدم الحركة"، والغني بأنه: من ليس بفقير؛ فهٰذه تعريفات باطلة؛ لأنها ليست أوضح من المعرَّف من جانب، ولأن فيها دوراً من جانب آخر، فان تعريف الغني بأنه: من ليس بفقير، يحتاج إلى تعريف الفقير، وسيقال فيه حينئذ هو: من ليس بغني، فيدور الأمر. (المنطق القديم: ١٠٣) ملخصا

اَلْبَابُ الثَّانِي
فِي الْحُجَّةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا

مَبَاحِثُ الْقَضَايَا

فَصْلٌ فِي القَضَايَا(١)

القَضِيَّة قَوْل(٢) يَحْتَمِل الصِّدْق وَالْكِذْب(٣)، وَقِيْل(٤): هُوَ قَوْل يُقَال لِقَائِلِه: إِنَّه صَادِق فِيْه أَوْ كَاذِب؛ وَهِيَ قِسْمَان(٥): حَمْلِيَّة وَشَرْطِيَّة.

فُصولٌ في القَضايَا الحَملِيَّة والشرطِيةِ

(١) قوله: (فصل في القضايا إلخ) لما فرغ عن مباحث "القول الشارح" شرع في مباحث الحجة؛ ولٰكن لما كانت لها مباد يتوقف معرفتها على معرفة تلك المبادي -وهي القضايا وأحكامها-، قدم الكلام في ذكرها، فقال: "فصل في القضايا" إلخ.(المرآت)

(٢) قوله: (القضية قول إلخ) اعلم! أن القضية تطلق تارة على "الملفوظة"، وتارة على "المعقولة"، إما: بالاشتراك، أوحقيقة في المعقول ومجازاً في الملفوظة؛ والثاني أولى؛ لأن المعتبر عندهم هو القضية المعقولة، وإطلاق القضية على الملفوظة تسمية الدال باسم المدلول. وكذا لفظ "القول" يطلق على الملفوظ والمعقول، فـ"القول الملفوظ" جنس للقضية الملفوظة، و"القول المعقول" جنس للقضية المعقولة.(المرآت)

(٣) قوله: (القضية قول يحتمل الصدق والكذب) وزاد بعضهم قيداً ثانياً -وهو "لذاته"- لإخراج أمرين: القائل والواقع؛ فالقائل منهما كان مقطوعا بصدقه فإنه يظل محتملا للصدق والخبر، كما لوأخبَرَنا من لايكذب أبداً بأن محمدا قد نجح في الامتحان، فإنه يحتمل الصدق والكذب بالنظر إلى ذات الخبر وإن كان صادقا بالنظر إلى قائله؛ وكذٰلك يخرج بهٰذا القيد "لذاته" الواقع، فلو أن الخبر مقطوع بصدقه من حيث الحق والواقع؛ لٰكن الخبر بالنظر إلى ذاته يحتمل الصدق والكذب، نحو: محمد رسول الله؛ فهٰذه قضية تشتمل على خبر مقطوع بصدقه في الواقع ونفس الأمر، وليس ثمة ذرة شك في صدقه بالنظر إلى القائل والواقع؛ لٰكنه يحتمل الصدق والكذب لذاته من وجهة نظر المنطقيين الذين يرفضون النظر إلى أي اعتبار سوى الخبر في ذاته.

(المنطق القديم: ١٤٢)

(٤) قوله: (وقيل إلخ) هٰذا التعريف باعتبار أن الصدق والكذب وصفان للمتكلم، والأول باعتبار أنهما وصفان للقضية.

(٥) قوله: (وهي قسمان إلخ) اعلم! أن القضية على قسمين؛ لأنها إن لم يوجد في شيء من طرفيها الدلالة على النسبة التامة فهي "حملية"، كقولك الإنسان حيوان؛ وإن وجدت فإما: أن توجد في أحد الطرفين أو في كليهما؛ فإن وجدت في أحد الطرفين فهي أيضاً "حملية"، كقولنا: زيد أبوه قائم؛ وإن وجدت في كليهما فإما: أن تكون ملحوظة إجمالاً أو تفصيلاً؛ فإن كانت ملحوظة

أَمَّا الْحَمْلِيَّةُ(١): فَهُوَ مَا حُكِمَ فِيهَا بِثُبُوْت شَيْء لِشَيْء أَوْ نَفْيِه عَنْه، كَقَوْلِكَ: زَيْد قَائِم، وَزَيْد لَيْس بِقَائِم.

وَأَمَّا الشَّرْطِيَّة: فَمَا لَايَكُوْن فِيْه ذٰلِك الْحُكْم.

وَقِيْلَ: اَلشَّرْطِيَّة مَا يَنْحَلّ(٢) إِلىٰ قَضِيَّتَيْن، كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَتِ الشَّمْس طَالِعَةً فَالنَّهَار مَوْجُوْد، وَلَيْس الْبَتَّةَ إِذَا كَانَت الشَّمْس طَالِعَة فَاللَّيْل مَوْجُوْد؛ فَإِذَا حُذِفَ الْأَدَوَات بَقِيَ: "اَلشَّمْس طَالِعَة"، وَ"اَلنَّهَار مَوْجُوْد".

وَالْحَمْلِيَّة مَا لَايَنْحَلُّ(٣) إِلىٰ قَضِيَّتَيْن؛ بَلْ يَنْحَلُّ إِمَّا:

إجمالا فهي أيضاً "حملية"، نحو: "زيد عالم نقيضه زيد ليس بعالم"؛ لأنه بمنزلة أن يقال: هٰذه القضية نقيض تلك القضية؛ وإن كانت ملحوظة تفصيلاً فهي "شرطية". كذا أفاد السيد قدس سره، وهٰذا أحسن الطرق في تقسيم القضية؛ فلايرد ما أورد.(المرآت)

(١) قوله: (أما الحملية إلخ) اعلم أن للقضية الحملية أسماء كثيرة لدى المشتغلين بالمنطق، ونفس هٰذه الأسماء تطلق على القضية الشرطية كذٰلك، ومن تلك الأسماء:

قضية: وسميت بذٰلك؛ لأنها تشتمل على موضوع حكم عليه بالمحمول.

خبر: لأنها تشتمل على خبر، والخبر يحتمل الصدق والكذب.

مطلب: من حيثُ إن السامع يطلب من المدعي بهٰذا الخبر إقامة الدليل عليه.

مسألة: من حيث كون السامع يسأل عن صدقها، أو عن دليل صدقها.

مقدمة: من حيث إن القِيَاس يتركب من قضيتين كل منهما تسمىٰ مقدمة له.

نتيجة: من حيث كونها نتيجة للقِيَاس، أو نتيجة تثبت بعد إقامة الدليل عليها.

دعوىٰ: من حيث كونها خبراً يدّعيه قائله، وللخصم أن يسلم به أو يطلب الدليل عليه.

الملحوظة: هٰذه الأسماء التي تطلق على القضية، وأما كثرة الأسماء فهي تدل على أهمية المسمّٰى.(المنطق القديم)

(٢) قَوله: (ما ينحل) معنى انحلال القضية: أن تحذف الأدوات الدالة على ارتباط أحدهما بالآخر.(المرآت)

(٣) قَوله: (ما لاينحل إلخ) فإن قلت: قولنا: "الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه" وقولنا

إلىٰ مُفْرَدَيْنِ، كَقَوْلِكَ: زَيْد هُوَ قَائِم، فَإِنَّكَ إِذَا حَذَفْتَ الرَّابِطَة أعْنِيْ: "هُوَ" بَقِيَ "زَيْد" وَ"قَائِم"، وَهُمَا مُفْرَدَان؛

وَإِمَّا إِلىٰ مُفْرَد وَقَضِيَّة، كَمَا فِيْ قَوْلِكَ: زَيْد أَبُوْهُ قَائِم، فَإِذَا حَلَّلْتَه بَقِيَ: "زَيْد" وَهُوَ مُفْرَد، وَ"أَبُوْه قَائِم" وَهُوَ قَضِيَّة.

فَصْلٌ

الحَمْلِيَّة ضَرْبَان (١):

مُوْجِبَة، وَهِيَ: الَّتِيْ حُكِمَ فِيْهَا بِثُبُوْت شَيْء لِشَيْء؛

وَسَالِبَة، وَهِيَ: الَّتِيْ حُكِمَ فِيْهَا بِنَفْيِ شَيْء عَنْ شَيْء، نَحْو: الإِنْسَان حَيَوَان، وَالإِنْسَان لَيْسَ بِفَرَس.

الحَمْلِيَّة تَلْتَئِم (٢) مِنْ أَجْزَاء ثَلاثَة:

"زيدعالم يضاده زيد ليس بعالم" وقولنا "الشمس طالعةه يلزمه النهار موجود"، حمليات مع أن أطرافها ليست بمفردات، فانتقض التعريفان طرداً و عكساً!

فنقول: المراد بالمفرد إما المفرد بالفعل أو المفرد بالقوة -وهو الذي يمكن أن يعبر عنه بـ"لفظ مفرد"-، والأطراف في القضايا المذكورة وإن لم تكن مفردات بالفعل إلا أنه يمكن أن يعبر عنها بألفاظ مفردة، وأقلها أن يقال: "هٰذا ذاك" أو "هوهو" أو "الموضوع محمول" بخلاف الشرطيات؛ فإنه لايمكن أن يعبر عن أطرافها بألفاظ مفردة. كذا قال العلامة الرازي ولامساغ لهٰذا الاعتراض على التقسيم الذي ذكرناه.(المرآت)

(١) قوله: (الحملية ضربان) التقسيم السابق للقضية كان بحسب أطرافها، وهٰذا التقسيم بحسب النسبة الحكمية.محمد إلياس

بابٌ في تفاصِيلِ القَضِيَّةِ الحَمْلِيَّة

(٢) قوله: (الحملية تلتئم من اجزاء ثلٰثة إلخ) اعلم! أن أجزاء القضية عند القدماء ثلٰثة، وأما المتأخرون فإنهم يزعمون أن أجزائها أربعة، رابعها: النسبة التقييدية التي هي مورد الحكم. وتفصيل المقام في المطولات.(المرآت)

فَصْلٌ

أَحَدهَا: المَحْكُوْم عَلَيْه، وَيُسَمّٰى "مَوْضُوْعاً(١)"،
وَالثَّانِيْ: المَحْكُوْم بِه، وَيُسَمّٰى "مَحْمُوْلاً(٢)"،
وَالثَّالِث: الدَّالُّ عَلىَ الرَّابِط، وَيُسَمّٰى "رَابِطَة(٣)"؛

(١) قَوله: (يسمّٰى موضوعاً إلخ) إنما سمي المحكوم عليه "موضوعاً" لأنه قد وضع ليحكم عليه بشيء.

(٢) قَوله: (يسمّٰى محمولا) وإنما سمي المحكوم به "محمولاً" لأنه يحمل على الموضوع؛ أي يوصف الموضوع به، والدال على النسبة "رابطة" لدلالتها على النسبة الرابطة، تسمية الدال باسم المدلول.(المرآت)

الملحوظة: المحمول يسمّٰى في علم المعاني "المسند"، وفى علم النحو "الخبر أو الفعل"؛ والمحمول متأخر عن الموضوع في الترتيب، ولو تقدم عليه في اللفظ أحيانا. (المنطق القديم: ١٤٥)

واعلم! أيضاً أن المراد من "الموضوع" الأفرادُ، ومن "المحمول" المفهومُ؛ حتى إذا قيل: "الإنسان حيَوان" كان المقصود من الإنسان أفراده المتكثرة من زيد وعمرو وغيرهما، والحيوان مفهومه، وهو جسم نام حسَّاس متحرِّك بالإرادة.(شرح إيساغوجي)

(٣) قَوله: (رابطة إلخ) وهي النسبة القائمة بين الموضوع والمحمول، أو الارتباط القائم بينهما، أو العَلاقة بينهما سواء كانت إيجاباً بإثبات المحمول للموضوع، أو سلباً بنفيه عنه؛ وقد يعبر عن النسبة بين الموضوع والمحمول بالحكم، أي: إدراك وقوع النسبة بينهما سلباً أو إيجاباً، وكما أن للموضوع لفظاً يدل عليه كذٰلك للمحمول لفظ يدل عليه؛ وأن من حق النسبة أن يكون لها لفظ يدل عليها؛ وهٰذا اللفظ قد يصرح به، وبذٰلك تكون القضية ثلاثية، وذٰلك مثل قولنا: العلم هو نافع؛ فلفظة "هو" أداة تعبِّر عن النسبة، أو هي الرابطة بين الموضوع والمحمول.محمد إلياس

الملحوظة: اعلم! أن الرابطة تكون أداة؛ لأنها تدل على النسبة، وهي غير مستقلة لتوفقها على المحكوم به؛ لٰكنها قد تكون في قالِب الاسم كـ"هو" في "زيد هو قائم"، وتسمّٰى "غير زمانية"؛ وقد تكون في قالب الكلمة كـ"كان" في قولنا "زيد كان قائما"، وتسمّٰى "زمانية". ويرد عليه إن "هو" وضع لمعنى اسمي كما أجمع عليه أهل العربية، فلايكون رابطة؟ والجواب ما قال العلامة التفتازاني: أن المنطقيين لما لم يجدوا في كلام العرب لفظاً دالاًّ على الرابط الغير الزماني، نحو: "اَسْتَ" في الفارسية و"اِسْتَنْ" في اليونانية استعاروا لهٰذا المعنى لفظة "هو"، فـ"هو" في الأصل موضوع لمعنىً اسمي

فَفِيْ قَوْلِكَ: "زَيْد هُوَ قَائِم"، "زَيْد" مَحْكُوْم عَلَيْه وَمَوْضُوْع، وَ"قَائِم" مَحْكُوْم بِه وَمَحْمُوْل، وَلَفْظَة"هُوَ" نِسْبَة وَرَابِطَة.

وَقَدْ تُحْذَف (١) الرَّابِطَة فِي اللَّفْظ دُوْنَ الْمُرَاد، فَيُقَال: زَيْد قَائِم.

فَصْلٌ

لِلشَّرْطِيَّة أَيْضاً أَجْزَاء، وَيُسَمَّى الْجُزْءُ الْأَوَّل مِنْهَا "مُقَدَّما (٢)"، وَالْجُزْءُ الثَّانِيْ مِنْهَا "تَالِياً"؛ فَفِيْ قَوْلِكَ: "إِنْ كَانَتِ الشَّمْس طَالِعَة كَانَ النَّهَار مَوْجُوْدا" قَوْلكَ: "إِنْ كَانَتِ الشَّمْس طَالِعَة" مُقَدَّم، وَقَوْلكَ: "كَانَ النَّهَار مَوْجُوْدا" تَالٍ، وَالرَّابِطَة هِيَ الْحُكْم بَيْنَهُما.

فَصْلٌ

وَقَدْ تُقَسَّم الْقَضِيَّة بِاعْتِبَار الْمَوْضُوْع، فَالْمَوْضُوْع:

كسائر الضمائر، ثم نقل عنه إلى معنى غير مستقل بالمفهومية على سبيل الاستعارة.

(١) قوله: (قد تحذف) أي قد تحذف الدالة على النسبة اختصاراً وللعلم بها، وهٰذا هو الغالب الأعم في اللغة العربية؛ بل إن ذكر الرابطة أو النسبة في الجملة يعتبر شذوذاً في الأسلوب، وحركات الأعراب كافية في الدلالة عليها، بخلاف لغة العجم؛ فإنها لاتستعمل القضية خالية عنها. (المنطق القديم: ١٤٥) بزيادة

الملحوظة: الحملية باعتبار الرابطة تكون ثنائية أو ثلاثية؛ لأنها إن ذكرت فيها الرابطة كانت "ثلاثية" لاشتمالها على ثلاثة ألفاظ لثلاثة معان، وإن حذفت لشعور الذهن بمعناها كانت "ثنائية" لعدم اشتمالها إلا على جزئين بإزاء معنيين.(المرآت)

فَصلٌ في تقسيم القضية باعتبار الموضوع

(٢) قوله: (مقدما) أي: القضية الأولىٰ من الشرطية تسمّٰى "مقدماً" لتقدمها في الذكر، والثانية "تالياً" لتلوها المقدم وكونه تابعا له.(المرآت)بزيادة

إِنْ كَانَ جُزْئِيًّا وَشَخْصا[١] مُعَيَّنا سُمِّيَتِ الْقَضِيَّة "شَخْصِيَّة" وَ"مَخْصُوْصَة"[٢]، كَقَوْلكَ: زَيْد قَائِم.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جُزْئِيا؛ بَلْ كَانَ كُلِّيا فَهُوَ عَلىٰ أَنْحَاء؛ لِأَنَّهَا:

إِنْ كَانَ الْحُكْم فِيْهَا عَلىٰ نَفْس الْحَقِيْقَة تُسَمَّى الْقَضِيَّةُ "طَبْعِيَّة"[٣]، نَحْو: الإِنْسَان نَوْع، وَالْحَيَوَان جِنْس.

وَإِنْ كَانَ عَلىٰ أَفْرَادهَا فَلا يَخْلُوْ إِمَّا:

أَنْ يَكُوْن كَمِّيَّة الْأَفْرَاد فِيْهَا مُبَيَّناً، أَوْ لَمْ يَكُنْ؛ فَإِنْ بُيِّنَ كَمِّيَّة الأَفْرَاد تُسَمَّى الْقَضِيَّة "مَحْصُوْرَة"[٤]، كَقَوْلكَ: كُلُّ إِنْسَان حَيَوَان، وَبَعْض الْحَيَوَان إِنْسَان.

وَإِنْ لَمْ يُبَيَّنْ يُسَمَّى الْقَضِيَّة "مُهْمَلَة"[٥]، نَحْو: الإِنْسَان فِيْ خُسْر.

---

(١) قوله: (شخصاً معيناً) لم يقل "علَما"، ليشمل "هٰذا عالم، وأنا قائم" وأمثالهما، ولأن العَلَم لايكون إلا لفظاً ظاهراً، فلو قال "علماً" يفهم حصر القضية الشخصية في الملفوظة. (المرآت)

(٢) قوله: (شخصية ومخصوصة إلخ) إنما سميت "شخصية" لأن الحكم فيها على شخص واحد فقط، و"مخصوصة" فلكون الحكم خاصا بذٰلك الشخص دون غيره. محمد إلياس

(٣) قوله: (طبعية إلخ) إنما سميت طبعية؛ لأن الحكم فيها على نفس الطبيعة لا على الأفراد، ولذا لايصلح لأنْ يصدق كلية وجزئية.

(٤) قوله: (محصورة إلخ) إنما سميت "محصورة" لحصر أفراد موضوعها، ويقال "مُسَوَّرَة" أيضاً لاشتمالها على السور.

(٥-١) قوله: (مهملة إلخ) إنما سميت بها لأن الحكم فيها على الأفراد، وقد أهمل بيان كميتها؛ وهي تلازم الجزئية؛ وهٰذه المهملة تختص باسم المتأخرين، فيقال: "مهملة المتأخرين"؛ وأما القدماء فقالوا: إن حكم علىٰ نفس ماهية الشيء من حيث هي هي فهو "قضية مهملة قدمائية"، وإن حكم على ماهية الشيء من حيث العموم فهو "قضية طبعية"؛ ومثال الطبعية ما ذكره المؤلف، ومثال "المهملة القدمائية" فقولنا: الإنسان حيوان ناطق.(المرآت)بحذف وزيادة

فَصلٌ

المَحْصُوْرَات (١) أَرْبَع:

إِحْداهَا: المُوْجِبَة الْكُلِّيَّة، كَقَوْلكَ: كُلُّ إِنْسَان حَيَوَان.

وَالثَّانِيَة: المُوْجِبَة الْجُزْئِيَّة، نَحْو: بَعْض الْحَيَوَان أَسْوَد.

وَالثَّالِثَة: اَلسَّالِبَة الْكُلِّيَّة، نَحْو: لاَشَيْءَ مِنَ الزَّنْجِيِّ بِأَبْيَض.

(٥-٢) قَوله: (مهملة إلخ)اعلم! أن القضية المهملة عند المناطقة تدرج ضمن القضية الجزئية، وتأخذ حكمها في كل ما يتفرع على ذلك من أحكام، مثل: العكس والتناقض وغير ذالك؛ لأن المهملة موضوعها كلي، ولم يذكر ما يدل على كل الموضوع أو جزئه؛ فالحكم على الجزء متيقن وعلى الكل محتمل، والمحتمل مشكوك فيه، فلذا جعل المتأخرون "المهملة" في حكم الجزئية، وجعلواالشخصية في حكم الكلية انطلاقا من أن الحكم بالمحمول واقع على جميع الموضوع وشامل له. (المنطق القديم: ١٤٩،٨) ملخصا

فَصلٌ في المحصورات الأربع

(١) قوله: (المحصورات أربع) إذا ضممنا الكمَّ -أي الكلية والجزئية- إلى الكيف -أي الإيجاب والسلب- فيتحصل لدينا من القضايا من حيث كمها وكيفها أربعة أنواع؛ لأن القضايا من حيث "الكم" إما كلية وإما جزئية، ومن حيث "الكيف" إما موجبة وإما سالبة. (المنطق القديم: ٢، ١٥٠) محمد إلياس

وأما الكلية: فهي القضية التي يكون موضوعها كليا، والحكم فيها على جميع الأفراد على وجه الإحاطة والشمول، نحو: كل مؤمن مقرٌّ بالبعث، ولاأحد من المؤمنين بمخلد في النار.

والجزئية: هي القضية التي يكون الموضوع فيها كليا؛ لٰكن الحكم فيها على بعض أفراد الموضوع، فالحكم فيها جزئي وليس كليا، نحو: بعض النبات ورد، وبعض الأنبياء ليس رُسُلا، (المنطق القديم: ١٤٧)

فالموجبة الكلية: هي القضية التي حكم فيها بثبوت المحمول لكل فرد من أفراد الموضوع.

والموجبة الجزئية: هي القضية التي حكم فيها بثبوت المحمول لبعض أفراد الموضوع.

والسالبة الكلية: هي القضية التي حكم فيها بسلب المحمول عن جميع أفراد الموضوع.

والسالبة الجزئية: هي القضية التي حكم فيها بسلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع.

(ضياء النجوم ملخصا: ١٢٧)

وَالرَّابِعَة: اَلسَّالِبَة الْجُزْئِيَّة، نَحْو: بَعْضُ الإِنْسَان لَيْسَ بِأَسْوَد.

فَصلٌ

اَلَّذِيْ يُبَيَّن بِه(١) كَمِّيَّة الْأَفْرَاد مِنَ الْكُلِّيَّة وَالْبَعْضِيَّة، يُسَمّٰى "سُوْرا"(٢)، وَهُوَ مَأْخُوْذ مِنْ "سُوْر الْبَلَد".

وَسُوْر الْمُوْجِبَة الْكُلِّيَّة "كُلٌّ" وَ"لام الاسْتِغْرَاق"،

وَسُوْر الْمُوْجِبَة الْجُزْئِيَّة "بَعْض" وَ"وَاحِد" نحو: بَعْضٌ وَوَاحِدٌ مِنَ الْجِسْم جَمَادٌ.

وَسُوْر السَّالِبَة الْكُلِّيَّة "لاَشَيْء" وَ"لاَ وَاحِد"، نَحْو: لاَشَيْءَ مِنَ الْغُرَاب بِأَبْيَض، وَلاَ وَاحِدَ مِنَ النَّار بِبَارِد؛ وَوُقُوْع النَّكِرَة(٣) تَحْت النَّفْي، نَحْو: مَا

فَصلٌ في الأسْوار

(١) قوله: (الذي يبين) ولم يقل "اللفظ الذي يبين به إلخ" ليعلم أن السور أعم من اللفظ وغيره؛ إذقد يكون وقوع النكرة تحت النفي من أسوار السلب الكلي وهو ليس بلفظ. (ضياء النجوم: ١٢٤)

(٢) قَوله: (يسمّٰى سور إلخ) مأخوذ من سور البلد، كما أنه يَحْصُر البلد ويحيط به، كذٰلك اللفظ الدال على كمية الأفراد يَحْصُرُها ويحيط بها.(المرآت)

والألفاظ الدالة على الإيجاب الكلي: كل، جميع، عامة، كافة، لام استغراق وغير ذٰلك من الألفاظ التي تدل على الاستغراق، نحو: جميع المؤمنين يشهدون للرسول بالتبليغ.

والألفاظ الدالة على الإيجاب الجزئي: بعض، واحد، معظم، جزء، غالب، كثير، وكل ما يدل على البعضية أو الجزئية، نحو: كثير من الطلاب مجتهدون.

والألفاظ الدالة على السلب الكلي: لا شيء، لاواحد، لاأحد، لافرد، وكل نكرة في سياق النفي حيث النكرة في سياق النفي تعم، نحو: لا فرد من المسلمين بمخلَّد في النار.

والألفاظ الدالة على السلب الجزئي: ليس بعض، بعض ليس، ليس كل، ليس جميع، ليس كافة، وكل مايدل علىٰ سلب البعض، نحو: ليس كافة الناس مسلمين. (المنطق القديم: ٢، ١٥٠) محمد إلياس

(٣) قَوله: (ووقوع النكرة تحت النفي إلخ) لأن نفي الفرد المبهم لايكون إلا بانتفاء جمع الأفراد، وهٰذا من قبيل التعميم بعد التخصيص.(المرآت)

مِنْ مَاء إِلاَّ وَهُوَ رَطْب.

وَسُوْرُ السَّالِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ "لَيْس بَعْض"، كَقَوْلِكَ: لَيْسَ بَعْض الْحَيَوَان بِحِمَار؛ وَ"بَعْض لَيْس"(١) كَمَا تَقُوْل: بَعْض الْفَوَاكِه لَيْسَ بِحُلْو.

اعْلَمْ! أَنَّ فِيْ كُلِّ لِسَان سُوْرًا يَخُصُّها، فَفِي الْفَارِسِيَّةِ(٢) لَفْظ "هر" سُوْر الْمُوْجِبَة الْكُلِّيَّة، كَقَوْلِ الشَّاعِر: بيت

هَرْ آں کَس کہ دَرْ بَنْدِ حرص اُوفتاد		دَہَد خِرْمَنِ زِندگانی بباد

فَصلٌ

قَدْ جَرَتْ عَادَة الْمِيْزَانِيِّيْن(٣) أَنَّهُمْ يُعَبِّرُوْنَ عَنِ الْمَوْضُوْع(٤) بـ"جَ"،

(١) قَوله: (بعض ليس) واعلم! أن المؤلف لم يذكر سور السالبة الجزئية "ليس كل" مع أنه سور لها؛ لأن "ليس كل" معناه المطابقي: رفع الإيجاب الكلي، ويدل على السلب الجزئي بالالتزام لكونه لازما لرفع الإيجاب الكلي؛ بخلاف "بعض ليس" و "ليس بعض"؛ فإنهما يدلان على السلب الجزئي مطابقة.

والفرق بين "ليس بعض" و" بعض ليس": أن "ليس بعض" قد يذكر للسلب الكلي، لأن البعض غير معين فأشبه النكرة في سياق النفي، فكما أنها تفيد العموم كذٰلك هٰهنا؛ بخلاف "بعض ليس" فإن البعض هٰهنا وإن كان أيضاً غير معين إلا أنه ليس واقعا في سياق النفي؛ بل السلب وارد عليه؛ و"بعض ليس" قد يذكر للإيجاب العدولي، كقولك: "بعض الحيوان ليس بإنسان" تريد إثبات اللاإنسانية لبعض الحيوان، بخلاف "ليس بعض" فإن حرف السلب مقدم علَى الموضوع، فلايمكن تصوُّر الإيجاب.محمد إلياس

(٢) قَوله: (ففي الفارسية إلخ) لفظ "هر" سور الموجبة الكلية، وكذٰلك لفظ "همه"، وللسلب الكلي لفظ "هيچ وبرخے ه ست" للإيجاب الجزئي، و"برخے نيست" للسلب الجزئي. كذا في شرح المطالع.(المرآت)

فَصلٌ ماهو الغرض من التعبير عن الموضوع بـ"جَ" والمحمول بـ"بَ"

(٣) قَوله: (قد جرت عادة إلخ) قيل: إنما اختاروا هٰذين الحرفين؛ لأن أول حرف الهجاء -وهو الألف لكونه ساكناً- لايلتفظ به، فاختاروا الباء؛ ولما كانت التاء والثاء مشابهة للباء في

وَعَنِ الْمَحْمُوْلِ بـ"بَ"، فَمَتىٰ أَرَادُوْا التَّعْبِيْرَ عَنِ الْمُوْجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ يَقُوْلُوْنَ: كُلُّ جَ بَ (١)، وَمَقْصُوْدهُمْ مِنْ ذٰلِكَ الإِيْجَازُ (٢)، وَدَفْعُ تَوَهُّمِ الانْحِصَارِ.

فَصلٌ

الحَمْلُ (٣) فِيْ اصطِلَاحِهِم: اِتِّحَادُ الْمُتَغَايِرَيْنِ فِي الْمَفهُوْمِ بِحَسَبِ الْوُجُوْدِ، فَفِيْ قَوْلِكَ: زَيْد كَاتِب وَعَمْرو شَاعِر، مَفْهُوْم زَيْد مُغَايِر لِمَفْهُوْم كَاتِب؛ لٰكِنَّهُمَا مَوْجُوْدَانِ بِوُجُوْد وَاحِد؛ وَكَذَا مَفْهُوْم عَمْرو وَشَاعِر مُتَغَايِر، وَقَدِ

⊃الخط تركوهما، وإلا لم يتميز الموضوع عن المحمول في الخط؛ واختاروا الجيم لتميزه عنه في الخط، وعكسوا الترتيب ولم يقولوا: كل بَ جَ لإشعار بأنهما خارجان عن أصلهما، وهو أن يراد بهما نفسهما.(المرآت)بحذف وزيادة

(٤) قَوله: (يعبرون عن الموضوع بجَ إلخ) قال الفاضل اللاهوري في حواشيه على شرح الشمسية: الأشهر التلفظ بهما بسيطاً كما يقتضيه الكتابة، وهو الحق؛ لأن الاختصار حاصل به، وأما التلفظ باسمهما -أعني: الجيم والباء- فهو تلفظ باسمين ثلاثيين يشاركهما سائر الأسماء الثلٰثية، فإنه إذا تلفظ باسمهما يفهم منهما الحرفان المخصوصان، بخلاف ما إذا تلفظا بسيطين. هٰذا هو المرضي عند المصنف ؒ وعليه قراء ة علماء عصرنا، والتفصيل بماله وما عليه في شرح السلم السنديلي.(المرآت)بحذف

(١) قوله: (كل جَ بَ) أي: كل جَا بَا ممدودين وهو المروّج، وقرئ: "كل جيم باء" أيضاً؛ والمراد منه: كل موضوع محمول. (محمد الياس)

(٢) قَوله: (الإيجاز ودفع إلخ) أما الإيجاز فلأن قولنا: "كل ج،ب" أخصر من قولنا: "كل إنسان حيوان"، وهو ظاهر؛ وأما دفع توهم الانحصار فإنهم لو وضعوا للكلية -مثلاً- قولنا: "كل إنسان حيوان"، وأجروا عليه الأحكام، أمكن أن يتوهم أن تلك الأحكام إنما هي في هٰذه المادة دون الموجبات الكليات الأخر؛ فتصَوَّروا مفهوم القضية وجرَّدوها عن المواد، وعبروا عن طرفيها بجَ وبَ تنبيهاً على أن الأحكام الجارية عليها شاملة لجميع جزئياتها، غير مقصورة على البعض دون البعض.(المرآت)

(٣) قَوله: (الحمل إلخ) اعلم! أن الحمل في اللغة: هو الحكم بالثبوت وبانتفائه، وفي الاصطلاح ما قال المصنف ؒ: اتحاد المتغايرين إلخ. قَوله: "في المفهوم" متعلق بالمتغايرين. وقَوله: "بحسب الوجود" متعلق باتحاد. (المرآت)بحذف

اتَّحَدَا فِي الْوُجُوْد.

ثُمَّ الحَمْل عَلىٰ قِسْمَيْن؛ لِأَنَّه إِنْ كَانَ بِوَاسِطَة "فِيْ" أَوْ "ذُوْ" أَوِ "اللاَّم" -كَمَا فِيْ قَوْلكَ: زَيْد فِي الدَّار، وَالْمَال لِزَيْد، وَخَالِد ذُوْ مَال- يُسَمّٰى "الْحَمْل بِالاِشْتِقَاق"؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذٰلِكَ بَلْ يُحْمَلُ شَيْء عَلىٰ شَيْء بِلَاوَاسِطَة هٰذِه الْوَسَائِط يُقَالُ له: "الحَمْل بِالْمُوَاطَاة"[١]، نَحْو: عَمْرو طَبِيْب، وَبَكْر فَصِيْح.

فَصلٌ

تَقْسِيْم آخَر لِلْحَمْلِيَّة[٢]: مَوْضُوْع الْحَمْلِيَّة إِنْ كَانَ مَوْجُوْدا فِي

---

(١) قَوله: (الحمل بالمواطاة إلخ) اعلم! أن الحمل الأوّلي والحمل المتعارف من أقسام هٰذا الحمل، وتعريفهما: أن الحمل إن عُنِيَ به أن الموضوع بعينه المحمول ذاتاً ووجوداً، فيسمّى ذٰلك الحمل "الحمل الأوّلي"، مثل: الإنسان إنسان. وإن اقتصر فيه على مجرد الاتحاد في الوجود لا في الذات، فيسمَّى الحمل "الشائع المتعارف"، لشيوع استعماله وتعارفه وشهرته، كقولنا: الإنسان نوع؛ وهٰذا القسم من الحمل هو المعتبر في العلوم، لكثرة استعماله فيها وإفادته في الأقيسة للإنتاج. ثم الحمل الشائع المتعارف ينقسم بحسب كون المحمول ذاتياً إلى الحمل بالذات، كقولنا: "الإنسان حيوان والإنسان ناطق"، أو عرضياً إلى الحمل بالعرض، كقولنا: الإنسان كاتب والحيون ماشٍ. فاحفظ. (المرآت) بحذف

تقسيم الحملية باعتبار المحكي عنه

(٢) قَوله: (تقسيم آخر للحملية إلخ) هٰذا تقسيم للحملية باعتبار المحكي عنه، وتفصيله: أن القضية الحملية علىٰ ثلاثة أقسام: الأول الخارجية، والثاني الذهنية، والثالث الحقيقية؛ لأن الحكم في القضية الحملية الموجبة بثبوت المحمول للموضوع، وفي الحملية السالبة بسلب المحمول عن الموضوع؛ فإن كان الحكم في الموجبة بثبوت المحمول للموضوع بحسب الخارج، وفي السالبة بسلب المحمول عن الموضوع بحسب الخارج فالقضية "خارجية" كقولنا: زيد كاتب وزيد ليس بكاتب؛ وإن كان الحكم في الموجبة بثبوت المحمول للموضوع بحسب الذهن،وفي السالبة بسلب المحمول عن الموضوع بحسب طرف الذهن فالقضية "ذهنية"؛ وإن كان الحكم في الموجبة بثبوت المحمول للموضوع بحسب مطلق نفس الأمر، وفي السالبة بسلب المحمول عن الموضوع بحسب مطلق نفس الأمر فالقضية "حقيقية" كقولنا: الأربعة زوج، والأربعة ليس بفرد.(المرآت)

الْخَارِج[١] وَكَانَ الْحُكْم فِيْهَا بِاِعْتِبَار خُصُوْص وُجُوْده فِي الْخَارِج، كَانَت الْقَضِيَّة "خَارِجِيَّة"، نَحْو: الإِنْسَان كَاتِب.

وَإِنْ كَانَ مَوْجُوْدا فِي الذِّهْن وَكَانَ الْحُكْم بِاعْتِبَار خُصُوْص وُجُوْدِه فِي الذِّهْن، كَانَتْ "ذِهْنِيَّة"، نَحْو: الإِنْسَان كُلِّي.

وَإِنْ كَانَ الْحُكْم بِاعتِبَار تَقَرُّره فِي الْوَاقِع مَعَ عَزْل النَّظَر عَنْ خُصُوْصِيَّة طَرْف الْخَارِج أوِ الذِّهْن، سُمِّيَتِ الْقَضِيَّة "حَقِيْقِيَّة"، نَحْو: الأَرْبَعَة زَوْج، وَالسِّتَّة ضِعْف الثَّلاَثَة.

فَصلٌ

القَضِيَّة الْمُوْجِبَة وَكَذَا السَّالِبَة تَنْقَسِمَان إِلىٰ: مَعْدُوْلَة وَغَيْر مَعْدُوْلَة.

فَالْمَعْدُوْلَة[٢] مَا يَكُوْنُ فِيْه حَرْف السَّلْب[٣] جُزْءاً مِنَ الْمَوْضُوْع،

---

(١) قَوله: (في الخارج إلخ) المراد بالخارج الخارج عن المَشاعر، أي: القوى الدرَّاكة. (المرآت)

فَصلٌ في القضية المعدولة وغيرها

(٢) قوله: (فالمعدولة) قد اصطلح المناطقة على: أن أداة السلب أنه إذا دخلت على النسبة فسلبتْها، قيل إن القضية مُحصَّلة، وقد سميت القضية محصَّلة؛ لأن أداة السلب فيها وجَّهتْ إلى النسبة بين الموضوع والمحمول فسلبتها؛ وبذٰلك حصَّلتْ أداةُ السلب الهدف الذي وضعت له، وهو سلب النسبة ونفيها.

أما إذا وضعت أداة السلب في القضية ولم يرد بها سلب النسبة، بمعنى أن أداة السلب لم تسلط على النسبة -أي: لم تدخل عليها-؛ بل جعلت جزء اً من الموضوع أو جزء ا من المحمول أو جعلت جزء ا من الموضوع والمحمول معاً؛ فهٰذه تسمّٰى معدولة؛ لأنه عُدِل بأداة السلب عن الهدفالذي وضعت له وهو سلب النسبة ونفيها، فهي لم تنف النسبة ولم تسلبها. (المنطق القديم: ١٥٣)

فإن جُعِل جزء من الموضوع فالقضية "معدولة الموضوع"؛ مثل: غير الحي جماد، وليس غير الحي إنسانا، وإن جعل جزء من المحمول فـ"معدولة المحمول"؛ مثل: الفرس غير ناطق، وليس الإنسان غير ناطق، وإن جعل جزء من الطرفين فـ"معدولة الطرفين"؛ مثل: غير الحيوان

أَوْ مِنَ الْمَحْمُوْل، أَوْ كِلَيْهِمَا؛ مِثَال الأَوَّل: قَوْلنَا: اَللاَّحَيُّ جَمَاد، مِثَال الثَّانِيْ: زَيْدٌ لَاعَالِم(١)، مِثَال الثَّالِث: اَللاَّحَيُّ لَاعَالِم، هٰذَا فِي الإِيْجَاب؛ وَأَمَّا فِي السَّلْب، فَمِثَال الأَوَّل: اَللاَّحَيُّ لَيْسَ بِعَالِم، وَمِثَال الثَّانِيْ: العَالِم لَيْس بِلَاحَيّ، وَمِثَال الثَّالِث: اَللاَّحَيُّ لَيْسَ بِلَاجَمَاد.

وَغَيْر الْمَعْدُوْلَة بِخِلَافِهَا، وَيُسَمّٰى غَيْرُ الْمَعْدُوْلَة فِي الْمُوْجِبَة بـ"الْمُحَصَّلَة(٢)" وَفِي السَّالِبَة بـ"الْبَسِيْطَة"(٣).

غير عاقل، ولا شيء من غير الحيوان بغير جماد.والأمثلة ظاهرة من المتن.(المرآت)بحذف وزيادة

(٣) قوله: (حرف السلب) قد اصطلح المناطقة على أن بعض الأدوات تكون خاصة بالعدول، أي: تكون أجزاءً من الموضوع أو المحمول وليست للسلب الحقيقي، وهي: لا، وغير، وسوى، وماشابهها؛ واصطلحوا كذٰلك على أن بعض الأدوات للسلب، وليست أجزاء من طرفي القضية، وهي: ليس، ولاشيء، وليس كل، وماشابهها. (المنطق القديم: ١٥٦)

(١) قوله: (زيد لاعالم) اعلم! أنه قد يشتبه الأمر في الامتياز بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول لوجود حرف السلب فيهما، فذكروا أن الفرق بينهما: أن الرابط إن تأخر عن لفظ السلب فـ"سالبة بسيطة"؛ وإلا فـ"موجبة معدولة"؛ لأن لفظ السلب إذا تقدم على الرابط يقتضي رفعه، وإذا تأخر يصير جزءً من المحمول، فتصير معدولة؛ ومثاله في الأردية: عشاء کے بعد دنیوی باتیں کرنا غیر مفید ہے، زیادہ ہنسی مذاق کرنا، نامناسب ہے. (المرآت)بزيادة

(٢) قوله: (المحصلة) سميت القضية في الموجبة بـ"المحصلة"؛ لأن حرف السلب إذا لم يكن جزء من طرفيها فكل منهما وجودي محصل.(المرآت)

الملحوظة: اعلم! أن الاعتبار في كون القضية موجبة أو سالبة هو بإيقاع النسبة وثبوتها أو بانتزاع النسبة ونفيها.

فمتى كانت النسبة واقعة فالقضية موجبة وإن كان طرفاها عدمين نحو: اللاحي لا عالم،ومتى كانت النسبة منتزعة -أي: مسلوبة- فالقضية سالبة وإن كان طرفاها وجوديين نحو: لا شيء من المتحرك بساكن.محمد إلياس

(٣) قوله: (البسيطة) وسميت القضية في السالبة بـ"البسيطة"؛ لأن البسيط ما لاجزء له، وحرف السلب وإن كان موجودا فيها إلا أنه ليس جزء من طرفيها. (المرآت) بتغيير

المُوجَّهات

فَصلٌ

وَقَدْ يُذْكَرُ الْجِهَةُ(١) فِي الْقَضِيَّة، فَيُسَمّٰى "مُوَجَّهَةً" وَ"رُبَاعِيَّةً"(٢) أيْضاً. وَالْمُوَجَّهَات خَمْسَةَ عَشَرَ(٣): ثَمَانِيَة مِنْهَا بَسِيْطَة(٤)، وَسَبْعَة مِنْهَا مُرَكَّبَة.

فَصلٌ في الموجهات البسيطة

(١) قَوله: (وقد يذكر الجهة في القضية إلخ) اعلم! أن كل نسبة بين الموضوع والمحمول لايخلو في نفس الأمر إما [١] أن تكون ضرورية التحقُّق فهي "واجبة"، أي: وجودها ضروري وواجب، [٢] أو ضرورية العدم فهي "ممتنعة"، أي: وجودها ممتنع وعدمها ضروري، [٣] أو لم تكن ضرورية التحقق واللاتحقق فهي "ممكنة"، أي: وجودها وعدمها غير ضروري؛ فكل نسبة لايخلو في نفس الأمر عن تلك الكيفيات الثلٰث.(المرآت)

الملحوظة: اعلم! أن نسبة المحمول إلى الموضوع إيجابية كانت أو سلبية لا بد لها من كيفية في الخارج ونفس الأمر كالضرورة والدوام أو اللاضرورة واللادوام، وتسمى تلك الكيفية اصطلاحاً "مادة القضية" ويسمى اللفظ الدال على الكيفية جهة القضية وتسمّٰى القضية نفسها اصطلاحاً: موجهة ورباعية.

ومتى خالفت الجهةُ المادةَ كانت القضية كاذبة لكون الحكم فيها غير مطابق للواقع، كأن يكون اللفظ الدال على الجهة اللاضرورة، والكيفية الثابتة في الواقع هي الضرورة، نحو: كل إنسان حيوان باللاضرورة.محمد إلياس

(٢) قوله: (رباعية) أي: القضية التي فيها هٰذه الجهة يقال لها رباعية أيضاً؛ لأنها مشتملة على أربعة أجزاء، ورابعها الجهة.

واعلم! أن أقل مراتب القضية أ ن تكون ثنائية يقتصر فيها على ذكر الموضوع والمحمول، ثم يصرح بالرابطة فتصير ثلاثية، ثم يقترن بها الجهة فتصير رباعية. (ضياء العلوم: ١٤٩)

(٣) قَوله: (خمسة عشر إلخ) لايخفى أن المعدود هٰهنا مؤنث وهي قضية، فكان يجب تجريد خمسة من التاء؛ لأنها تجري على خلاف القِيَاس، ويجب إلحاق التاء لعشرة؛ لأنها عند التركيب تجري على القِيَاس. وقد يوجه إلحاق التاء بخمسة هٰهنا: بأن المعدود -أي: التميز- محذوف، ومحل مخالفة القِيَاس إذا ذكر المعدود.(المرآت)

(٤) قَوله: (بسيطة إلخ) وهي التي حقيقتها إيجاب فقط أو سلب فقط، وقَوله: مركبة هي التي حقيقتها تركبت من إيجاب وسلب معاً.(المرآت)

أَمَّا الْبَسَائِط:

فَأَحَدُهَا: اَلضَّرُوْرِيَّة الْمُطْلَقَة(١)، وَهِيَ: الَّتِيْ حُكِمَ فِيْهَا بِضَرُوْرَة ثُبُوْت الْمَحْمُوْل لِلْمَوْضُوْع أَوْ سَلْبِه عَنْه مَادَام ذَات الْمَوْضُوْع مَوْجُوْدَة، كَقَوْلِكَ: الإِنْسَان حَيَوَان بِالضَّرُوْرَة، وَالإِنْسَان لَيْس بِحَجَر بِالضَّرُوْرَة.

وَالثَّانِيَة: الدَّائِمَة الْمُطْلَقَة(٢)، وَهِيَ: الَّتِيْ حُكِمَ فِيْهَا بِدَوَام ثُبُوْت الْمَحْمُوْل لِلْمَوضُوْع أَوْ سَلْبِه عَنْه، كَقَوْلِكَ: كُلُّ فَلَك مُتَحَرِّك بِالدَّوَام، وَلَاشَيْء مِنَ الْفَلَكِ بِسَاكِن بِالدَّوَام.

وَالثَّالِثَة: المَشْرُوْطَة العَامَّة(٣)، وَهِيَ: الَّتِيْ حُكِمَ فِيْهَا بِضَرُوْرَة ثُبُوْت الْمَحْمُوْلِ لِلْمَوْضُوْع أَوْ نَفْيه عَنْه مَادَام ذَات الْمَوْضُوْع مَوْصُوْفاً بِالْوَصْف الْعُنْوَانِيّ(٤)، -وَالْوَصْف الْعُنْوَانِيّ عِنْدَهُم: مَا عُبِّر بِه عَنِ الْمَوْضُوْع-؛

---

(١) قَوله: (الضرورية المطلقة إلخ) إنما سميت "ضرورية" لاشتمالها على الضرورة، وإنما سميت "مطلقة" لعدم تقييد الضرورة فيها بوصف أو وقت.(المرآت)بتغيير

(٢) قَوله: (الدائمة المطلقة إلخ) إنما سميت دائمة لاشتمالها على الدوام، ومطلقة لعدم تقييدها بالوصف.

واعلم! أن مفهوم "الضرورة" امتناع انفكاك النسبة عن الموضوع، ومفهوم "الدوام" شمول النسبة جميعَ الأزمنة والأوقات؛ فالنسبة بين الضرورية والدائمة عموم وخصوص مطلقاً، والضرورية أخص؛ فكل ضرورية دائمة ولا عكس.(المرآت)بتغيير

(٣) قَوله: (المشروطة العامة إلخ) أما تسميتها بالـ"مشروطة" لاشتراط الضرورة بالوصف فيها، وبـ"العامة" فلأنها أعم من المشروطة الخاصة التي ستعرفها في المركبات.محمد إلياس

(٤) قوله: (والوصف العنواني إلخ) اعلم! أن ماصدق عليه الموضوع من الأفراد يسمَّى "ذات الموضوع"؛ ومفهوم الموضوع يسمَّى "وصف الموضوع" وعنوانه، ويقال له: "الوصف العنواني".

الملحوظة: الوصف العنواني قد يكون عين الذات إن كان عنواناً للنوع، كقولنا: كل إنسان حيوان؛ فإن مفهوم الإنسان عين ماهية أفراده؛ وقد يكون جزءً له إن كان عنواناً للجنس والفصل، كقولنا: كل

كَقَوْلِنَا: كُلُّ كَاتِب(١) مُتَحَرِّك الْأَصَابِع بِالضَّرُوْرَة مَادَام كَاتِبا، وَلَاشَيْء مِنَ الْكَاتِب بِسَاكِن الأَصَابِع بِالضَّرُوْرَة مَادَامَ كَاتِبا.

وَالرَّابِعَة: العُرفِيَّة الْعَامَّة(٢)، وَهِيَ: الَّتِيْ حُكِمَ فِيهَا بِدَوَام ثُبُوتِ الْمَحْمُوْل لِلْمَوْضُوْع أَوْ سَلْبه عَنْه مَادَامَ ذَات الْمَوْضُوْع مُتَّصِفاً بِالْوَصْفِ الْعُنْوَانِيّ، كَقَوْلِنَا: بِالدَّوَام كُلُّ كَاتِب مُتَحَرِّك الْأَصَابِع مَادَام كَاتِبا، وَبِالدَّوَامِ لَاشَيْء مِنَ النَّائِم بِمُسْتَيْقِظ مَادَام نَائِمًا.

وَالْخَامِسَة: الوَقْتِيَّة الْمُطْلَقَة(٣)،وَهِيَ: الَّتِيْ حُكِمَ فِيهَا بِضَرُوْرَة ثُبُوْت الْمَحْمُوْل لِلْمَوْضُوْع أَوْ نَفْيه عَنْه فِيْ وَقْت مُعَيَّن مِنْ أَوْقَات الذَّات، كَمَا تَقُوْل: كُلُّ قَمَر مُنْخَسِف بِالضَّرُوْرَة وَقْتَ حَيْلُوْلَة الْأَرْض بَيْنَه وَبَيْنَ الشَّمْس، وَلَاشَيْء مِنَ الْقَمَر بِمُنْخَسِف بِالضَّرُوْرَة وَقْت التَّرْبِيْع(٤).

حيوان حساس؛ فإن مفهوم الحيوان جزء ماهية أفراده؛ وقد يكون خارجاً عنه إن كان عنواناً للخاصة أو العرض العام، كقولنا: كل ضاحك أو كل ماشٍ حيوان؛ فإن مفهوم الضاحك والماشي خارج عن ذات الموضوع، أي: أفراده. (شاه جهاني، حاشية مرقاة)محمد إلياس

(١) قَوله: (كل كاتب إلخ) فإن ثبوت التحرك للكاتب وسلبَ السكون عنه ليس ضرورياً ما دام ذاته موجودة؛ بل ضروري بشرط الوصف، وهو الكتابة. فمايصدُقُ عليه الكاتِب في "كلُّ كاتب متَحَرِّك الأصابع" يسمّى "ذاتَ الموضوع"، والكتابةُ التي عُبِّرَ تلك الذَّات بها بالاشْتِقاق منها تُسمّى "وَصْفَ العُنْواني".

(٢) قَوله: (العرفية العامة إلخ) إنما سميت "عرفية" لأن العرف العام إنما يفهم هٰذا المعنى من السالبة إذا أطلقت، حتّٰى إذا قيل: "لاشيء من النائم بمستيقظ" يفهم منه أن المستيقظ مسلوب عن النائم مادام نائماً؛ و"عامة" لأنها أعم من العرفية الخاصة التي هي من المركبات.(المرآت)

(٣) قَوله: (الوقتية المطلقة إلخ) أما تسميتها بـ"الوقتية" فلاشتمالها على الوقت المعين، وبـ"المطلقة" فلعدم تقييدها باللادوام واللاضرورة.(المرآت)بزيادة

(٤) قَوله: (وقت التربيع إلخ) التربيع: كون القمر في البرج الرابع من البرج الذي فيه

وَالسَّادِسَة: المُنْتَشِرَة الْمُطْلَقَة[١]، وَهِيَ: الَّتِيْ حُكِمَ فِيْهَا بِضَرُوْرَة ثُبُوْت الْمَحْمُوْل لِلْمَوْضُوْع أوْ نَفْيِه عَنْه فِيْ وَقْت غَيْر مُعَيَّن مِنْ أوْقَاتِ الذَّات، نَحْو: كُلُّ حَيَوَان مُتَنَفِّس بِالضَّرُوْرَة وَقْتاً مَّا، وَلَاشَيْء مِنَ الْحَجَر بِمُتَنَفِّس بِالضَّرُوْرَة وَقْتاً مَّا.

وَالسَّابِعَة: الْمُطْلَقَة الْعَامَّة[٢]، وَهِيَ: الَّتِيْ حُكِمَ فِيْهَا بِوُجُوْد الْمَحْمُوْل لِلْمَوْضُوْع أوْ سَلْبِه عَنْه فِيْ أحَد الْأزْمِنَة الثَّلاثَة؛ كَقَوْلِكَ: كُلُّ إنْسَان ضَاحِك بِالْفِعْل، وَلاَشَيْء مِنَ الإنْسَان بِضَاحِك بِالْفِعْل.

وَالثَّامِنَة: الْمُمْكِنَة الْعَامَّة[٣]، وَهِيَ: الَّتِيْ حُكِمَ فِيْهَا بِسَلْب ضَرُوْرَة الْجَانِب الْمُخَالِف، كَقَوْلِكَ: كُلُّ نَار[٤] حَارَّة بِالإمْكَان الْعَامّ، وَلاَشَيْء مِنَ النَّار بِبَارِد بِالإِمْكَان الْعَامِّ.

الشمس، فلاينخسف القمر في هذا الوقت، وإنما ينخسف عند حيلولة الأرض بينه وبين الشمس وهو وقت المقابلة؛ وذلك بأنه يقع ظل الأرض على وجه القمر فيظلم؛ لأن نور القمر ليس ذاتيا؛ بل هو مستفاد من الشمس، فجرم القمر كدر. والتفصيل في كتب الهيئة.(المرآت)بتغيير

(١) قوله: (المنتشرة المطلقة إلخ) إنما سميت "منتشرة" لانتشار الوقت وعدم تعيينها، و"مطلقة" لعدم القيد باللادوام واللاضرورة فيها.محمد إلياس

(٢) قوله: (المطلقة العامة) وتسمّى مطلقة؛ لأن هذا المعنى يتبادر عند إطلاق القضية مجردة عن الجهات، أو لاشتمالها على الإطلاق العام، وتسمّى "عامة" لكون هذه القضية أعم من الوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية اللتين سيجيء ذكرهما فى المركبات. (ضياء النجوم)

(٣) قوله: (الممكنة العامة إلخ) سميت "ممكنة" لاشتمالها على معنى الإمكان، و"عامة" لكونها أعم من الممكنة الخاصة التي ستعرفها في المركبات.

الملحوظة: اعلم! أن الإمكان العام: هو سلب ضرورة جانب المخالف، والإمكان الخاص: هو سلب ضرورة الطرفين.(المرآت)

(٤) قوله: (كل نار حارة بالإمكان العام) فمعنى الموجبة: أن سلب الحرارة عن النار ليس بضروري، ومعنى السالبة: أن إيجاب البرودة للنار ليس بضروري.(المرآت)بحذف

فَصلٌ فى المُركّبات

المُرَكَّبَة: قَضِيَّة رُكِّبَتْ حَقِيْقَتهَا مِنْ إِيْجَاب وَسَلْب؛ وَالاعْتِبَار فِيْ تَسْمِيَتِهَا(١) -مُوْجِبَة أوْ سَالِبَة- لِلْجُزْء الْأَوَّل؛ فَإِنْ كَانَ الْجُزْء الْأَوَّل مُوْجِبا كَقَوْلِكَ: "بِالضَّرُوْرَة كُلّ كَاتِب مُتَحَرِّك الأَصَابِع مَادَام كَاتِبا لاَ دَائِما" سُمِّيَت "مُوْجِبَة"؛ وَإِنْ كَانَ الْجُزْء الأَوَّل سَالِبا، كَقَوْلِنَا: "بِالضَّرُوْرَة لاَشَيْء مِنَ الْكَاتِب بِسَاكِن الْأَصَابِع مَادَام كَاتِبا لاَ دَائِما" سُمِّيَت "سَالِبَة".

وَمِنَ المُرَكَّبَات: المَشْرُوْطَة الْخَاصَّة، وَهِيَ: الْمَشْرُوْطَة الْعَامَّة مَعَ قَيْدِ اللاَّدَوَام بِحَسَبِ الذَّات(٢)، وَمَرَّ مِثَالهَا(٣) إِيْجَابا وَسَلْبا.

فَصلٌ في الموجهات المركبة

(١) قَوله: (والاعتبار في تسميتها إلخ) هٰذا جواب إيراد، وهو: أن حقيقة القضية المركبة ملتئمة من الإيجاب والسلب، فكيف تكون موجبة أو سالبة؟.(المرآت)

(٢) قَوله: (اللادوام بحسب الذات إلخ) إنما قيد اللادوام بحسب الذات؛ لأن المشروطة العامة هي الضرورة بحسب الوصف، والضرورة بحسب الوصف دوام بحسبه، والدوام بحسب الوصف ممتنع أن يقيد باللادوام بحسب الوصف، فلابد من أن يقيد باللادوام بحسب الذات حتّٰى تكون النسبة فيها ضرورية أو دائمة في جميع أوقات وصف الموضوع، لادائمة في بعض أوقات ذات الموضوع. فافهم كذا في العرفية الخاصة.(المرآت)بزيادة يسير

(٣) قَوله: (ومر مثالها إلخ) وهي: "إن كانت موجبة كقولنا: بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً لادائماً"، فتركيبهما من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة، أما المشروطة العامة الموجبة فهي الجزء الأول من القضية، وأما السالبة المطلقة العامة فهي الجزء الثاني من القضية، أي قولنا: "لاشيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل"، فهو مفهوم اللادوام؛ لأن إيجاب المحمول للموضوع إذا لم يكن دائماً كان معناه: أن الإيجاب ليس متحققا في جميع الأوقات، وإذا لم يتحقق الإيجاب في جميع الأوقات يتحقق السلب في الجملة، وهي معنى السالبة المطلقة العامة. وإن كانت سالبة فهي كقولنا: بالضرورة لاشيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا لادائماً، فتركيبهما من مشروطة عامة سالبة وموجبة مطلقة عامة. فافهم.(المرآت)

وَمِنْهَا: العُرْفِيَّة الْخَاصَّة، وَهِيَ: العُرْفِيَّة الْعَامَّة مَعَ قَيْد اللاَّدَوَام بِحَسَب الذَّاتِ، كَمَا تَقُوْلُ: دَائِما كُلُّ كَاتِب مُتَحَرِّك الْأَصَابِع مَادَامَ كَاتِبا لاَدَائِما، وَدَائِما لاَشَيْء مِنَ الْكَاتِب بِسَاكِن الْأَصَابِع مَادَامَ كَاتِبا لاَدَائِما.

وَمِنْهَا: الوُجُوْدِيَّة اللاَّضَرُوْرِيَّة، وَهِيَ: المُطْلَقَة الْعَامَّة مَعَ قَيْدِ اللاَّضَرُوْرَة بِحَسَب الذَّات[١]، كَقَوْلنَا: "كُلُّ إِنْسَان كَاتِب بِالْفِعْل لاَبِالضَّرُوْرَة" فِي الإِيْجَاب؛ "وَلاَشَيْء مِنَ الإِنْسَان بِكَاتِب بِالْفِعْل لاَبِالضَّرُوْرَة" فِي السَّلْب.

وَمِنْهَا: الوُجُوْدِيَّة اللاَّدَائِمَة[٢]، وَهِيَ: المُطْلَقَة العَامَّة[٣] مَعَ قَيْد اللاَّدَوَام بِحَسَب الذَّات، كَقَوْلكَ فِي الإِيْجَابِ: كُلُّ إِنْسَان ضَاحِك بِالْفِعْل لاَدَائِما، وَقَوْلكَ فِي السَّلْب: لاَشَيْءَ مِنَ الإِنْسَان بِضَاحِك بِالْفِعْل لاَ دَائِما.

وَمِنْهَا: الوَقْتِيَّة، وَهِيَ: الوَقْتِيَّة المُطْلَقَة إِذَا قُيِّدَ بِاللاَّدَوَام بِحَسَب الذَّات، كَقَوْلِنَا: بِالضَّرُوْرَة كُلُّ قَمَر مُنْخَسِف وَقْتَ حَيْلُوْلَة الْأَرْض بَيْنَه وَبَيْنَ الشَّمْس لاَدَائِما، وَبِالضَّرُوْرَة لاَشَيْءَ مِنَ الْقَمَر بِمُنْخَسِف وَقْت التَّرْبِيْع لاَدَائِماً.

---

(١) قَوله: (اللاضرورة بحسب الذات إلخ) إنما قيد اللاضرورة بحسب الذات وإن أمكن تقييد المطلقة العامة بـ"اللاضرورة بحسب الوصف"، لأنهم لم يعتبروا هٰذا التركيب ولم يتعرفوا أحكامه من العكس والنقيض وتركيب القِيَاس.(المرآت)

(٢) قَوله: (الوجودية اللادائمة إلخ) وتسمَّى المطلقة الاسكندرية أيضاً؛ لأن أكثر أمثلة المعلم الأول للمطلقة، في مادة اللادوام تحرزا عن فهم الدوام، ففهم الاسكندر إلا فردوسي من هٰذه الأمثلة اللادوام.(المرآت)بزيادة

(٣) قَوله: (وهي المطلقة العامة إلخ) فهي تكون مركبة من مطلقتين عامتين: إحدٰهما موجبة والأخرٰى سالبة؛ لأن اللادوام إشارة إلى مطلقة عامة كما سيجيء.(المرآت)

وَمِنْهَا: الْمُنْتَشِرَة، وَهِيَ: الْمُنْتَشِرَة الْمُطْلَقَة الْمُقَيَّدَة بِاللاَّدَوَام بِحَسَبِ الذَّات، مِثَالهَا: بِالضَّرُوْرَةِ كُلُّ إِنْسَان مُتَنَفِّس فِيْ وَقْتٍ مَّا، لاَدَائِماً؛ وَبِالضَّرُوْرَة لاَشَيْءَ مِنَ الإِنْسَان بِمُتَنَفِّس وَقْتاً مَّا، لاَدَائِماً.

وَمِنْهَا: الْمُمْكِنَة الْخَاصَّة[1]، وَهِيَ: الَّتِيْ حُكِمَ فِيْهَا بِارْتِفَاع الضَّرُوْرَة الْمُطْلَقَة عَنْ جَانِبَي الْوُجُوْد وَالْعَدَم جَمِيْعاً، كَقَوْلِكَ: بِالإِمْكَان الْخَاصّ كُلّ إِنْسَان ضَاحِك، وَبِالإِمْكَان الْخَاصّ لاَشَيْءَ مِنَ الإِنْسَان بِضَاحِك.

فَصلٌ

"اَللاَّدَوَام" إِشَارَة[2] إِلىٰ مُطْلَقَة عَامَّة، وَ"اللاَّضَرُوْرَة" إِشَارَة إِلىٰ مُمْكِنَة عَامَّة؛ فَإِذَا قُلْتَ: كُلُّ إِنْسَان مُتَعَجِّب بِالْفِعْل لاَدَائِماً، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: كُلُّ إِنْسَان مُتَعَجِّب بِالْفِعْل، وَلاَشَيْءَ مِنَ الإِنْسَان بِمُتَعَجِّب

---

(١) قَوله: (ومنها الممكنة الخاصة إلخ) فالممكنة الخاصة سواء كانت موجبة أو سالبة تركيبهما من الممكنتين العامتين: إحدٰهما موجبة والأخرٰى سالبة، فلافرق بين موجبتها وسالبتها في المعنى، لأن معناها رفع الضرورة من الطرفين بل في اللفظ، حتّٰى إذا عبرت بعبارة إيجابية كانت موجبة، وإن عبرت بعبارة سلبية كانت سالبة. كذا قال العلامة الرازي.

واعلم! أنك إذا عرفت تعريف الموجهات وأن المنظور فيها مايحكم به ظاهر مفهوماتها، فلايشكل عليك استخراج النسب بينهما لو تأملت.(المرآت)

(٢) قَوله: (اللادوام إشارة إلخ) إنما قال: "اللادوام" إشارة إلى "مطلقة عامة"، ولم يقل: "معناه المطلقة العامة"؛ لأن المعنى إذا أطلق يراد به المفهوم المطابقي وليس مفهومه المطابقي المطلقة العامة؛ فإن لادوام الإيجاب مثلاً مفهومه الصريح: رفع دوام الإيجاب، وإطلاق السلب ليس هو نفس رفع دوام الإيجاب بل لازمه، فهو معناها الالتزامي. وأما "اللاضرورة" فمعناه الصريح: الإمكان العام؛ لأن لاضرورة الإيجاب مثلاً هو سلب ضرورة الإيجاب، وهو عين إمكان السلب فلما كان إحدى القضيتين عين معنى إحدى العبارتين والأخرٰى ليست بمعنى الأخرٰى بل من لوازمها، استعمل عبارة الإشارة لتكون مشتركة بينهما.(المرآت)

بِالْفِعْلِ؛ وَإِذَا قُلْتَ: كُلُّ حَيَوَان مَاشٍ بِالْفِعْلِ لاَ بِالضَّرُوْرَة، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: كُلّ حَيَوَان مَاشٍ بِالْفِعْلِ، وَلاَشَيْءَ مِنَ الْحَيَوَان بِمَاشٍ بِالإِمْكَان.

بابُ الشَّرطيَّات(١)

قَدْ عَرَفْتَ مَعْنَى الشَّرْطِيَّة، وَهِيَ: الَّتِيْ تَنْحَلُّ إِلىٰ قَضِيَّتَيْن، وَالْآنَ نَهْدِيْكَ إِلىٰ أَقْسَامِهَا وَنُرْشِدُكَ إِلىٰ أَحْكَامِهَا.

فَاعْلَمْ أَيُّهَا الْفَطِن اللَّبِيْب وَالذَّكِيّ الْأَرِيْب! أَنَّ الشَّرْطِيَّة قِسْمَان: أَحَدهُمَا: الْمُتَّصِلَة، وَثَانِيْهِمَا: الْمُنْفَصِلَة.

أَمَّا الْمُتَّصِلَة(٢)، فَهِيَ: الَّتِيْ حُكِمَ فِيْهَا بِثُبُوْتِ نِسْبَة عَلىٰ تَقْدِيْر ثُبُوْت نِسْبَة أُخْرٰى فِي الإِيْجَاب، وَبِنَفْي نِسْبَة عَلىٰ تَقْدِيْر نِسْبَة أُخْرٰى فِي السَّلْب، كَقَوْلنَا فِي الإِيْجَاب: إِنْ كَانَ زَيْد إِنْسَانا كَانَ حَيَوَانا، وَقَوْلنَا فِي السَّلْب: لَيْسَ الْبَتَّة إِذَا كَانَ زَيْد إِنْسَانا كَانَ فَرَسًا.

باب في القضايا الشرطية

(١) قَوله: (باب الشرطيات إلخ) لما وقع الفراغ من الحمليات وأقسامها، شرع في أقسام الشرطيات فقال: باب الشرطيات. ولما كان هٰذا البحث لااتصال له بما قبله؛ إذ الكلام السابق في الحمليات، والشروع الآن في مقابلاتها، ناسب أن يُعَنْوِن بالباب: واعلم! أن التقابل بين الشرطية والحملية "تقابل العدم والملكة" كقولهم: "القضية إن لم ينحل طرفاها إلى مفردين بالفعل أو بالقوة فشرطية؛ وإلا فحملية".(المرآت)

(٢) قَوله: (وأما المتصلة إلخ) هٰذا التعريف يشمل قسمي المتصلة -أعني اللزومية والاتفاقية-؛ لأن ثبوت نسبة على تقدير ثبوت نسبة أخرٰى أعم من أن يكون لزوماً أو اتفاقاً. (المرآت)

وإنما سميت هٰذه القضية "شرطية" لوجود أداة الشرط فيها، و"متصلة" لوجود الاتصال بين طرفيها. محمد إلياس

ثُمَّ الْمُتَّصِلَة صِنْفَان(١):

إِنْ كَانَ ذٰلِكَ الْحُكْم لِعَلاَقَة بَيْنَ الْمُقَدَّم وَالتَّالِيْ سُمِّيَت "لُزُوْمِيَّةً"، كَمَا مَرَّ.

وَإِنْ كَانَ ذٰلِكَ الْحُكْم بِدُوْن الْعَلاَقَة سُمِّيَت "اِتِّفَاقِيَّة(٢)"، كَقَوْلِكَ: إِذَا كَانَ الإِنْسَان نَاطِقا فَالْحِمَار نَاهِق.

وَالْعَلاَقَة(٣) فِيْ عُرْفِهِمْ عِبَارَة عَنْ أَحَد الْأَمْرَيْن:

إِمَّا أَنْ يَكُوْن أَحَدهُمَا(٤) عِلَّة لِلْآخَر أَوْ كِلاَهُمَا مَعْلُوْلَيْنِ(٥) لِثَالِث؛

---

(١) قَوله: (صنفان إلخ) بل المتصلة ثلٰثة أصناف: لأنه إن كان الحكم فيها بثبوت نسبة على تقدير أخرٰى لزوماً فـ"لزومية"، وإن كان الحكم بثبوت نسبة على تقدير أخرٰى بالاتفاق فـ"اتفاقية"، وإن كان الحكم فيها أعم من أن يكون لزوماً واتفاقاً فـ"مطلقة". (المرآت)

الملحوظة: اعلم! أن هٰذا التقسيم من حيث العلاقة بين المقدم والتالي. محمد إلياس

(٢) قوله: (اتفاقية) أما الشرطية المتصلة الاتفاقية فهي التي يكون الحكم فيها بالاتصال بين المقدم والتالي، أو بسلبه لالعلاقة توجب ذالك؛ بل لمجرد الاتفاق العارض، نحو: إذا كان محمد طالبا بالجامعة، فعليٌّ أستاذ بها، ومثل: إن كان علي طالبا سعوديا؛ فزيد طالب سعودي. (المنطق القديم: ١٦٦)

(٣) قوله: (العلاقة) وهي: السبب الذي من أجله يستلزم المقدم التالي، أو العلة التي من أجلها قامت الرابطة بين المقدم والتالي؛ وهٰذه العلاقة إنما تكون لازمة في حالتي العلة والتضايف. (المنطق القديم: ١٦٥)

(٤) قَوله: (إما أن يكون أحدهما إلخ) كقولنا: "إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود"، فطلوع الشمس علة لوجود النهار؛ وقولنا: "إن كان النهار موجودا فالشمس طالعة"؛ فإن وجود النهار معلول لطلوع الشمس؛ فقول المؤلف: "أحدهما علة للآخر" أعم من أن يكون المقدم علة للتالي، أو يكون التالي علة للمقدم.(المرآت)بزيادة

(٥) قَوله: (أو كلاهما معلولين لثالث إلخ) كقولنا: "إن كان النهار موجودا فالعالم مضيئ"؛ فإن وجود النهار وإضاء ة العالم معلولان لطلوع الشمس.(المرآت)

وَإِمّا أَنْ يَكُوْنَ بَيْنَهُمَا عَلاَقَة التَّضَايُف، وَالتَّضَايُف هُوَ: أَنْ يَكُوْن تَعَقُّل أَحَدهِمَا مَوْقُوْفا عَلىٰ تَعَقُّل الآخَر[١] كَالْأُبُوَّة وَالْبُنُوَّة، فَإِذَا قُلْتَ: إِنْ كَانَ زَيْد أَبَا لِعَمْرو، كَانَ عَمْرو اِبْنا لَه؛ يَكُوْنُ شَرْطِيَّة مُتَّصِلَة، بَيْنَ طَرَفَيْهَا عَلاَقَة التَّضَايُف.

وَأَمَّا المُنْفَصِلَة[٢]، فَهِيَ: الَّتِيْ حُكِمَ فِيْهَا بِالتَّنَافِيْ بَيْنَ شَيْئَيْن فِيْ مُوْجِبَة[٣]، وَبِسَلْب التَّنَافِيْ بَيْنَهُمَا فِيْ سَالِبَة.

فَصْلٌ[٤]

اَلشَّرْطِيَّة الْمُنْفَصِلَة عَلىٰ ثَلاثَة أَضْرُب:

(١)قوله: (موقوفاً علىٰ تعقل الآخر) بأن يكون كل من المقدم والتالي مضافا ومنسوبا إلَى الآخر، وذٰلك مثل الأبوة والبنوة، والأستاذية والتلمذة؛ مثل "إن كان محمود ابنا لعليّ فعليّ أبوه"، أو "إن كان زيد أستاذا لمحمد فمحمد تلميذه"، أو "إذا كان علي خادما لزيد فزيد سيده"؛ وهٰكذا بين كل اثنين ينتسب كل منهما إلَى الآخر بواحدة من نسب التضايف.محمد إلياس

(٢) قوله: (أما المنفصلة) اعلم! أن الحكم في الشرطية معلقا، وإنما سمّيت "شرطية"؛ لوجود أداة الشرط فيها. وَيرد عليه: أنّ هٰذا في المتصلة فظاهر، وأما في المنفصلة فمشكل! والجواب عنه: أنّ تسمية المنفصلة بـ"الشرطية" باعتبار خروج حكمٍ ضِمْنِي، مثلاً معنىٰ قوله: "العدد إما زوج أو فرد" إن كان فرداً فليس بزوج، وإنْ كان زوجاً فليس بفَرْد.(حواشي شرح تهذيب)

(٣) قوله: (في موجبة) وذٰلك مثل: هٰذا العدد إما زوج أو فرد، وليس ألبتة إما أن يكون هٰذا ورداً أو أحمر؛ ففي المثال الأول نجد قضية شرطية منفصلة موجبة، وقد حكم فيها بالتعاند والتنافي بين طرفيها -المقدم والتالي-، ومعنى العناد والتنافي عدم اجتماع الطرفين فلايجتمعان، وكذٰلك لايرتفعان؛ هٰذا في حالة الإيجاب، أما في حالة السلب لقضية تنفي هٰذا العناد بحيث لايكون ثمةً تنافٍ بين الطرفين وذٰلك كما في المثال الثاني حيث يمكن الجمع بين كون الشيء ورداً وكونه أحمر بأن يكون ورداً أحمر. (المنطق القديم: ص:١٦٦)

فَصلٌ في أقسام المنفضلة

(٤)قوله: (فصل: الشرطية إلخ) بيان لأقسام المنفصلة من حيث العلاقة بين طرفيها جمعاً وخلواً. محمد إلياس

لِأَنَّهَا إِنْ حُكِمَ فِيهَا بِالتَّنَافِيْ أَوْ بِعَدَمه بَيْنَ النِّسْبَتَيْنِ فِي الصِّدْقِ وَالْكِذْب (١) مَعًا كَانَتِ الْمُنْفَصِلَة حَقِيْقِيَّة (٢)، كَمَا تَقُوْلُ (٣): هٰذَا الْعَدَدُ إِمَّا زَوْج أَوْ فَرْد، فَلَايُمْكِن اجتِمَاع الزَّوْجِيَّة وَالْفَرْدِيَّة فِيْ عَدَد مُعَيَّن وَلَاارتِفَاعهُمَا.

وَإِنْ حُكِمَ بِالتَّنَافِيْ أَوْبِعَدَمه صِدْقاً (٤) فَقَطْ كَانَتْ "مَانِعَة الْجَمْع" (٥)، كَقَوْلِكَ: هٰذَا الشَّيْء إِمَّا شَجَر أَوْ حَجَر، فَلَايُمْكِنُ أَنْ يَّكُوْن شَيْء مُعَيَّن حَجَراً وَشَجَراً مَعًا، وَيُمْكِنُ أَنْ لَايَكُوْن شَيْئًا مِنْهُمَا (٦).

---

(١) قوله: (في الصدق والكذب) المراد من الصدق "التحقق" ومن الكذب "الانتفاء" لاالمعنى المشهور. وقوله: في الصدق والكذب، أي: لايجتمع طرفاها ولايرتفعان؛ فإن صدق أحد طرفيها ارتفع الآخر؛ فلايجتمعان معاً، وذٰلك أمر طبعي مادام طرفاها مكونين من الشيء ونقيضه أو المساوي لنقيضه؛ ومن البديهيّ أن النقيضين لايجتمعان ولايرتفعان. (المنطق القديم: ١٦٧)

(٢) قَوله: (كانت المنفصلة حقيقة إلخ) لأن التنافي بين جزئيها أشدُّ من التنافي بين قسِيمَيه الأخيرين؛ لأنه في الصدق والكذب معاً؛ فهي أحق باسم المنفصلة، فإنما هي حقيقة الانفصال. (المرآت)

(٣) قوله: (كما تقول) ومثال السالبة: ليس البتة إما أن يكون هٰذا الرجل شاعرا أو مصريا؛ فنفى التنافي بين جزئي القضية، فأمكن اجتماعهما؛ إذ لامنافاة ولا عناد بين أن يكون الرجل شاعراً أو مصريًّا في آنٍ. (المنطق القديم: ١٦٧)

(٤) قوله: (أوْ بِعَدَمه صدقاً) وهو نفي التنافي أي إمكان الجمع؛ وقوله: "صِدْقاً" المراد منه هنا الجمع بين الطرفين. محمد إلياس

(٥) قَوله: (مانعة الجمع إلخ) لاشتمالها على منع الجمع بين جزئيها، فلايصدقان على الشيء بأنه شجر وحجر؛ ولٰكن يكذبان بأن يكون إنساناً. (المرآت)

(٦) قوله: (شيئا منهما) فعلم أنهما لايجتمعان ولٰكن قد يرتفعان، وذٰلك إنما يحدث إذا تركبت القضية من الشيء والأخص من نقيضه -وهو الضدُّ أو مايساويه-، نحو: هٰذا الشيء إما أن يكون شجراً أو حجراً؛ فالحجر بالنسبة للشجر ليس نقيضاً ولا مساوياً للنقيض، وإنما هو أخص من النقيض؛ لأن نقيض الشجر جميع الجمادات، والحجر واحد منها، فهو أخص. (المنطق القديم) بتغيير.

ومعنى مانعة الجمع: عدم امتناع الخلو، وهٰذا في الإيجاب، أما في حالة السلب -والأمر

وَإِنْ حُكِمَ بِالتَّنَافِيْ وَسَلْبه كِذْبا فَقَطْ كَانَتْ "مَانِعَةَ الْخُلُوِّ"(١)، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: إِمَّا أَنْ يَّكُوْن زَيْد فِي الْبَحْر، أَوْ لاَيَغْرَق، فَارْتِفَاعهُمَا(٢) بِأَنْ لاَّيَكُوْنَ زَيْدفِي الْبَحْر وَيَغْرَق مُحَال، وَلَيْسَ اجتِمَاعهُمَا مُحَالاً بِأَنْ

⬅ يختلف- حيث تكون القضية غير مانعة للجمع، أي: يمكن الجمع بين طرفيها على عكس الموجبة، نحو: ليس ألبتة إما أن يكون الإنسان مصريا أو شاعراً؛ فهٰذه ليست مانعة جمع لجواز أن يكون الإنسان مصريا وشاعرا معاً. (المنطق القديم: ١٦٨)

(١) قَوله: (مانعة الخلو إلخ) لأن خلو القضية من الطرفين محال؛ فهما لايرتفعان أبداً، ويمكن أن يجتمعا؛ وقد تتركّب عن أكثر من جزئين، نحو: هٰذا الشيء إما أن يكون لاإنسانا، أولافرساً، أوْلاحماراً. محمد إلياس

(٢) قوله: (إما أن يكون زيد في البحر أو لايغرق) هٰهنا أربعة احتمالات: الأول: كون زيد في البرِّ وأن يغرق، والثاني: كونه في البرّ وألَّا يغرق، والثالث: كونه في البحر وأن يغرق، والرابع: كونه في البحر وألَّا يغرق؛ فالأول باطل، والبواقي حق.(شرح إيساغوجي)

(٢) قوله: (فارتفاعهما) فارتفاع الطرف الأول "في البحر" "ليس في البحر"، وارتفاع الطرف الثاني "لايغرق" "يغرق"؛ وارتفاع الطرفين سيكون "ليس في البحر، ويغرق"، وهٰذا مستحيل -أي: خلوُّ القضية من الطرفين محال-؛ ولذٰلك سميت "مانعة الخلو".

فعلم أنهما لايرتفعان ولٰكن قد يجتمعان، وذٰلك إنما يحدث إذا تركبت القضية من الشيء والأعم من نقيضه، مثل: هٰذا الشيء إما غير أبيض أو غير أسود؛ فإن نقيض غير الأبيض أبيض؛ أما غير الأسود فليس الأبيض فقط؛ بل يشمل الأصفر والأحمر والأبيض؛ فغير الأسود أعم من نقيض غير الأبيض، وهو الأبيض.

وأما مثال السالبة: ليس ألبتة إما أن يكون هٰذا الشيء غير أبيض أو غير أسود؛ فإنه يمكن هنا رفع الطرفين -أي: خلو القضية من الطرفين- بأن يكون الشيء أحمر مثلا، فهٰهنا يكون غير أبيض وغير أسود؛ فتخلو القضية من الطرفين، فلا تكون مانعة الخلو، وهٰذا في السلب. (المنطق القديم: ١٦٨،٩) ملخصا

الملحوظة: اعلم! أن تعريفات القضايا بجميع أقسامها إنما يصدق في حال كون القضية موجبة، وينتفي صدق التعريف حال كون القضية سالبة؛ لأن السلب جاء ليسلب التعريف المذكور؛ وهٰذا هو المراد بنفي التنافي -أي: بنفي ماذكر في التعريف- من العناد أو التنافي. (المنطق القديم: ١٧٠)

يَكُوْنَ فِي الْبَحْرِ وَلاَ يَغْرَق.

فَصلٌ

الْمُنْفَصِلَة بِأَقْسَامِهَا[١] اَلثَّلاثَة قِسْمَان: عِنَادِيَّة، وَاتِّفَاقِيَّة. وَالْعِنَادِيَّة: عِبَارَةٌ عَنْ أَنْ يَكُوْنَ فِيْهِ التَّنَافِيْ بَيْنَ الْجُزْأَيْن[٢] لِذَاتِهِمَا. وَالاِتِّفَاقِيَّة: عِبَارَة عَنْ أَنْ يَكُوْنَ فِيْهِ التَّنَافِيْ بِمُجَرَّد الاِتِّفَاق[٣].

فَصلٌ

اعلَمْ! أَنَّه كَمَا يَنْقَسِمُ الْحَمْلِيَّة إِلىَ الشَّخْصِيَّة وَالْمَحْصُوْرَة وَالْمُهْمَلَةِ، كَذٰلِكَ الشَّرْطِيَّة تَنْقَسِم إِلىٰ هٰذِهِ الْأَقْسَام؛ إِلاَّ أَنَّ الْقَضِيَّة الطَّبْعِيَّة[٤]

---

(١) قَوله: (المنفصلة بأقسامها الثلاثة قسمان إلخ) بل ثلٰثة أقسام، ثالثها: المطلقة التي لم يقيد بشيء من العناد والاتفاق؛ فأقسام المنفصلة تسعة.(المرآت)

(٢) قَوله: (التنافي بين الجزئين لذاتهما إلخ) كالتنافي بين الزوج والفرد، والشجر والحجر، وكون زيد في البحر أو لايغرق؛ فإنه لذاتهما لالمجرد اتفاقهما؛ فالعنادية حُكِمَ فيها بالتنافي لذات الجزئين، أي:حكم بأن مفهوم أحدهما مناف لمفهوم الآخر.(المرآت)

(٣) قَوله: (بمجرد الاتفاق إلخ) يعني: لايقتضي الطرفان بحسب نفس ذاتهما التنافي؛ بل وقع التنافي بينهما باتفاق الواقع، كقولنا للأسود اللاكاتب: "إما أن يكون هٰذا أسود أو كاتباً"؛ فإنه لامنافاة بين مفهومي الأسود والكاتب؛ لٰكن اتفق تحقق السواد وانتفاء الكتابة؛ فلايصدقان لانتفاء الكتابة ولايكذبان لوجود السواد؛ هٰذا في الحقيقة، وأما مانعة الجمع أو الخلو فيمكن استخراجهما من هٰذا المثال. (المرآت)بتغيير

وذٰلك مثل: "إما أن يكون هٰذا الإنسان أبيض أو مجعَّد الشعر" أو "إما أن يكون هٰذا الرجل أمريكيّا أو داعيا للإسلام" فالعناد بين الأمرين هنا إنما هو للاتفاق العارض، وليس عنادا يرجع إلى ذات الطرفين لجواز أن يكون الإنسان أبيض وذاشعرٍ جعْد، وأن يكون أمريكيا ويدعو إلى الإسلام.(المنطق القديم:١٧١)

فَصلٌ في أقسام الشرطية

(٤) قَوله: (إن القضية الطبعية إلخ) لأن الطبعية هي أن يكون الحكم علىٰ نفس ذات

لَاتُتَصَوَّرهٰهُنَا.

ثُمَّ التَّقَادِيْر (١) فِي الشَّرْطِيَّة بِمَنْزِلَة الْأَفْرَاد فِي الْحَمْلِيَّة، فَإِنْ كَانَ الْحُكْم عَلىٰ تَقْدِيْر مُعَيَّن وَوَضْعٍ خَاصّ سُمِّيَتِ الشَّرْطِيَّة "شَخْصِيَّة"، كَقَوْلِنَا: إِنْ جِئْتَنِي الْيَوْمَ أُكْرِمْكَ (٢).

وَإِنْ كَانَ الْحُكْم عَلىٰ جَمِيْع تَقَادِيْر الْمُقَدَّم سُمِّيَت "كُلِّيَّة"، نَحْو: كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْس (٣) طَالِعَة كَانَ النَّهَارُ مَوْجُوْدا.

الموضوع من حيث العموم، ولاتتصور فيها الأفراد؛ والشرطية لايحكم فيها إلا بحسب التقادير التي هي بمنزلة الأفراد في الحملية، ولايحكم فيها علىٰ نفس ذات المقدم بقطع النظر عن التقادير؛ وبالجملة! ما يحكم عليه في الشرطية لايمكن أن يوخذ من حيث الإطلاق والعموم، أو من حيث هي هي، فلايتصَوُّر فيها الطبعية والمهملة القدمائية.(المرآت)بتغيير

(١) قوله: (ثم التقادير إلخ) اعلم! أن التقادير هي الأمور الممكنة الاجتماع مع المقدم من الأوضاع والأزمنة والأحوال، وهي بمنزلة الأفراد للشرطية؛ فإن كان الحكم على المقدم مقيدا بزمن معين أو مكان محدد أو حال مخصوصة كانت القضية شخصية أو مخصوصة، وذٰلك مثل:"إن جئتني غدا أكرمتك"، أو "إن حضرت إلى مدرستي لقيتك"، أو "إن أزعجتني حال نومي أغضبتني".

وإن كان الحكم على المقدم في أحوال وأوضاع كثيرة؛ لٰكن لم ينصَّ علىٰ كلها أو بعضها، فهٰذه هي "الشرطية المهملة"، وذٰلك مثل: "إن كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود".

وإن كان الحكم علَى المقدم في أحوال وأوضاع كثيرة وقد نصّ عليها جميعا، فهٰذه هي "القضية الشرطية الكلية"، وذٰلك مثل: "كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، كلما اجتهدت في دروسك كنت من الناجحين".

وإن كان الحكم علَى المقدم مرتبطا بأحوال وأوضاع كثيرة وقد نص علىٰ بعضها، فهٰذه هي "الشرطية الجزئية"، مثل: "قد يكون إذا كانت الشمس طالعة كان الجوّ حارا". (المنطق القديم)

(٢) قوله: (إن جئتني اليوم إلخ) فإن الحكم بلزوم الإكرام ليس إلا على الوضع المعين من تلك الأوضاع، وهو المجيئ اليوم، ومثال المنفصلة: هٰذا الشيء -على تقدير كونه عدداً- إما أن يكون زوجاً أو فرداً، فالحكم بالعناد فيها على وضع معين، وهو تقدير كون الشيء عدداً.(المرآت)

(٣) قوله: (كلما كانت الشمس إلخ) فالحكم فيه بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس ثابت على جميع التقادير من الأزمان والأوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم.(المرآت)

وَإِنْ كَانَ الْحُكْم عَلىٰ بَعْض التَّقَادِيْر كَانَت "جُزْئِيَّة"، كَمَا فِيْ قَوْلِنَا: قَدْ يَكُوْن إِذَا كَانَ الشَّيْءُ حَيَوَانا كَانَ إِنْسَانا.

وَإِنْ تُرِكَ ذِكْر التَّقَادِيْر كُلاًّ وَبَعْضًا كَانَتْ "مُهْمَلَة"، نَحْو: إِنْ كَانَ زَيْد إِنْسَانا كَانَ حَيَوَانا.

فَصلٌ فی ذِكرِ أسوارِ الشرطيّاتِ

سُوْر (١) الْمُوْجِبَة الْكُلِّيَّة فِي الْمُتَّصِلَة لَفْظ: مَتىٰ، وَمَهْمَا، وَكُلَّمَا، وَفِي الْمُنْفَصِلَة: دَائِمًا.

وَسُوْرُ السَّالِبَة الْكُلِّيَّة فِي الْمُتَّصِلَة وَالْمُنْفَصِلَة: لَيْسَ البَتَّة، وَسُوْرُ الْمُوْجِبَة الْجُزْئِيَّة فِيْهِمَا: قَدْ يَكُوْنُ.

فَصلٌ في أسوار الشرطية

(١) قَوله: (سور) سور الموجبة الكلية في المتصلة: كلما، مهما، متى، حيثما، دائما؛ نحو: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

وسور الموجبة الكلية في المنفصلة: "دائما"، نحو: دائما إما أن يكون الشمس طالعة أو لايكون النهار موجوداً.

وسور السالبة الكلية في المتصلة: "ليس ألبتة"، نحو: إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود.

وسور السالبة الكلية في المنفصلة: "ليس ألبتة"، نحو: ليس ألبتة إما أن يكون الشمس طالعة، وإما أن يكون النهار موجودا.

وسور الموجبة الجزئية في المتصلة والمنفصلة: "قد يكون"، نحو: قد يكون إذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا، وقد يكون إما أن يكون الشمس طالعة أو يكون الليل موجوداً.

وسور السالبه الجزئية في المتصلة:"قد لايكون" "ليس كلما"؛ نحو: قد لايكون إذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا.

وسور السالبة الجزئية في المنفصلة: "قد لايكون"، "ليس دائما"؛ نحو: وقد لايكون إما أن يكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجوداً.(المرآت) بتغيير

وَسُوْرُ السَّالِبَة الْجُزْئِيَّة فِيْهِمَا: قَدْ لاَيَكُوْنُ، وَبِإِدْخَال حَرْف السَّلْب(١) عَلىٰ سُوْر الإِيْجَابِ الْكُلِّي؛ وَلَفْظَة: لَوْ، وَإِنْ، وَإِذَا فِي الْاِتِّصَال، وَإِمَّا وَأَوْ فِي الْاِنْفِصَال تَجِيْء فِي الإِهْمَال.

فَصْلٌ

طَرَفَا الشَّرْطِيَّة أَعْنِيْ: المُقَدَّم وَالتَّالِيَ، لاَحُكْمَ فِيْهِمَا حِيْنَ كَوْنِهِمَا طَرَفَيْن، وَبَعْدَ التَّحْلِيْلِ يُمْكِنُ أَنْ يُّعْتَبَر فِيْهِمَا حُكْم، فَطَرَفَاهَا إِمَّا شَبِيْهَتَانِ(٢) بِحَمْلِيَّتَيْنِ،أَوْ مُتَّصِلَتَيْنِ،أَوْ مُنْفَصِلَتَيْنِ،أَوْ مُخْتَلِفَتَيْنِ؛وعَلَيْكَ بِاسْتِخْرَاجِ الْأَمْثِلَة(٣).

---

(١) قَوله: (وبإدخال حرف السلب إلخ) لأنه إذا ارتفع الإيجاب الكلي تحقق السلب الجزئي لامحالة.(المرآت)

فَصلٌ في أجزاء الشرطية

(٢) قَوله: (فطرفاها إما شبيهتان إلخ) اعلم! أن أجزاء الشرطية إما متشابهة بأن تتركب من: حمليتين أو متصلتين أو منفصلتين، وإما متخالفة بأن تتركّب من: حملية ومتصلة، أو حملية ومنفصلة، أو متصلة ومنفصلة؛ فتكون الشرطية المتصلة ستة، والمنفصلة ستة؛ لٰكن كلا من الأقسام الثلاثة المتخالفة الأجزاء تنقسم في المتصلة إلىٰ قسمين: بأن يكون الحملية مقدما والمتصلة أوالمنفصلة تالياً، أو بالعكس؛ أويكون المتصلة مقدما والمنفصلة تالياً أو بالعكس؛ وذٰلك لأن المقدم في المتصلة متميز عن التالي بالطبع لايتبدل بالتقديم والتأخير، بخلاف المنفصلة، فإن مقدمها لايتميز عن تاليها إلا بمجرد الوضع، بأن قُدِّم في الذكر فسمي "مقدما"، أوأخر فسمي "تالياً"؛ ولو عكس صار المقدم تاليا والتالي مقدما، ولم يتغير مفهوم القضية بل لفظها؛ ففرق ما بين المتصلة المركبة من الحملية والمتصلة إذا كان المقدم فيها الحملية، وبينها والمقدم فيها المتصلة بخلاف المنفصلة المركبة منهما، فلاجرم انقسمت الأقسام الثلاثة في المتصلة إلى القسمين دون المنفصلة، فأقسام المتصلات تسعة وأقسام المنفصلات ستة. (المرآت)

(٣) قَوله: (عليك باستخراج الأمثلة إلخ) وقد عرفت فيما سبق أن أقسام المتصلات تسعة، وأقسام المنفصلات ستة.

أما أمثلة المتصلات: فـ

الأول من الحمليتين، كقولك: كلما كان الشيء إنسانا فهو حيوان،

والثاني من متصلتين، كقولنا: كلما إن كان الشيء إنسانا فهو حيوان، فكلما لم يكن الشيء حيوانا لم يكن إنساناً،

والثالث من منفصلتين، كقولنا: كلما كان دائما إما أن يكون هٰذا العدد زوجا أو فردا، فدائما إما أن يكون منقسما بمتساويين أو غير منقسم،

والرابع من حملية ومتصلة والمقدم فيها الحملية، كقولنا: إن كان طلوع الشمس علة لوجود النهار، فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود،

والخامس عكسه، كقولنا: إن كان كلما كان الشمس طالعة فالنهار موجود، فطلوع الشمس ملزوم لوجود النهار،

والسادس من حملية ومنفصلة والمقدم فيها الحملية، كقولنا: إن كان هٰذا عدداً فهو دائماً إما زوج أو فرد،

والسابع بالعكس، كقولنا: كلما كان هٰذا إما زوجاً أو فرداً كان هٰذا عدداً،

والثامن من متصلة ومنفصلة كقولنا: إن كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فدائما إما أن يكون الشمس طالعة وإما أن لايكون النهار موجودا،

والتاسع عكس ذٰلك، كقولنا: كلما كان دائما إما أن يكون الشمس طالعة وإما أن لايكون النهار موجودا، فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا.

وأما أمثلة المنفصلات: فـ

الأول من حمليتين، كقولنا: إما أن يكون العدد زوجاً أو فردا،

والثاني من متصلتين، كقولنا: دائما إما أن يكون إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإما أن يكون إن كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا،

والثالث من منفصلتين كقولنا: دائما إما أن يكون هٰذا العدد زوجاً أو فرداً، وإما أن يكون هٰذا العدد لا زوجاً ولافرداً،

والرابع من حملية ومتصلة، كقولنا: دائما إما أن لايكون طلوع الشمس علةً لوجود النهار، وإما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا،

والخامس من حملية ومنفصلة، كقولنا: دائما إما أن يكون هٰذا الشيء ليس عدداً، وإما أن يكون إما زوجاً أو فرداً،

فَصْلٌ

وَإِذْ قَدْ فَرَغْنَا عَنْ بَيَانِ الْقَضَايَا وَذِكْرِ أَقْسَامِهَا الْأَوَّلِيَّةِ وَالثَّانَوِيَّةِ (١) فَحَانَ لَنَا أَنْ نَذْكُرَ شَيْئًا مِنْ أَحْكَامِهَا، فَنَقُوْلُ: وَمِنْ أَحْكَامِهَا: اَلتَّنَاقُض وَالْعُكُوْس (٢)؛ فَلْنَعْقِدْ لِبَيَانِهَا فُصُوْلاً وَنَذْكُرُ فِيْهَا أُصُوْلاً.

والسادس من متصلة ومنفصلة، كقولنا: دائماً إما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإما أن يكون الشمس طالعة وإما أن لايكون النهار موجوداً.(المرآت)

التناقض و العكوس والاحتياج إليهما

(١) قوله: (أقسامها الأولية والثانوية) فالمراد بالأولية: الحملية والشرطية، والمراد بالثانوية أقسام الحملية والشرطية من كونها: مخصوصة ومحصورة ومهملة؛ ومن كونها: متصلة ومنفصلة مع أقسامهما.

(٢) قوله: (التناقض والعكوس) اعلم! أن الاستدلال هو الغاية القُصوَى من علم المنطق، وهو الهدف الأساس من علم المنطق، فلنذكر تعريف الاستدلال وأنواعه.

الاستدلال: هو استنتاج قضية مجهولة -أي: معرفة حكمها- من قضية أو عدة قضايا معلومة بحيث تصير القضية معلومة عن طريق الاستدلال بعد أن كانت مجهولة؛ وهو ينقسم إلى نوعين: استدلال مباشر، استدلال غير مباشر.

الأول الاستدلال المباشر: هو الاستدلال على صدق قضية أو كذبها بصدق قضية أخرى أو كذبها؛ يعني: أن لدينا قضية نريد أن نستدل على صدقها أو كذبها من قضية أخرى معلوم لنا صدقها أو كذبها.

ومثال ذٰلك إذا أردنا أن نستدل على صدق القضية: كل إنسان حيوان؛ فإن الاستدلال على صدقها يستلزم صدق عكسها: بعض الحيوان إنسان، ويستلزم كذب نقيضها "بعض الإنسان ليس بحيوان"؛ لأن هٰذه القضية نقيض الأولٰى، والنقيضان لايصدقان ولايكذبان؛ فإذا كانت الأولى "كل إنسان حيوان" صادقة كان نقيضها كاذبا، وبذٰلك يتضح الموضوع حيث استَدْلَلْنا على صدق "كل إنسان حيوان" بصدق عكسها "بعض الحيوان إنسان" وبكذب نقيضها "بعض الإنسان ليس بحيوان".

الثاني استدلال غير مباشر، وهو الاستدلال بصدق عدد من القضايا على صدق أو كذب قضية أخرى، وجُعل غير مباشر؛ لأنه يحتاج فيه إلى أكثر من قضية بخلاف الاستدلال المباشر، ومثاله:

فَصْلٌ فى تَناقُضِ القَضايا(١)

اَلتَّنَاقُض(٢) هُوَ اخْتِلاَف الْقَضِيَّتَيْنِ(٣) بِالإِيْجَاب وَالسَّلْب بِحَيْث يَقْتَضِيْ

➲ إذاأردنا أن نستدل على أن العالم حادث، فسنقيم قِيَاساً من قضيتين هٰكذا: العالم متغير، وكل متغير حادث، ينتج: العالم حادث.

الملحوظة: الاستدلال المباشر يعتمد على قضية واحدة أو مقدمة واحدة، بخلاف الاستدلال غير المباشر الذي يعتمد على قضيتين أو أكثر.

والاستدلال المباشر يقوم على التقابل بين القضايا، ومنه التناقض والعكس.

والاستدلال غير المباشر يقوم على القِيَاس والاستقراء والتمثيل.(المنطق القديم: ١٧٥) ملخصا

فَصلٌ في تناقض القضايا

(١) قوله: (في تناقض القضايا) اعلم! أن للتناقض فائدة كبيرة لدى المناطقة، وذٰلك في إثبات مايريدون إثباته، ونفي ما يريدون نفيه؛ فإذا أراد المنطقيّ إثبات "أن العالم حادث" وعجز عن إقامة الدليل على صدقها؛ فإنه يلجأ إلى نقيض هٰذه القضية -وهو: العالم ليس حادثا-، ثم يثبت كذب هٰذا النقيض، وإذا يثبت كذب النقيض، ثبت صدق الدعوى التي هي "العالم حادث"؛ لأن النقيضين لايصدقان ولا يكذبان معاً.

وعلماء الكلام يلجأ إلى هٰذا المنهج، حيث يطلبون دعوى الخصم عن طريق إثبات صدق نقيضها، أو يثبتون صدق دعواهم في الاستدلال على صفات الله تعالى وأسماء ه بإبطال نقائضها. (المنطق القديم: ١٧٨)

الملحوظة: من فوائد معرفة التناقض يستطيع الإنسان أن يبطل دعوى خصمه بإقامة الدليل علىٰ صحة نقيضها كما يستطيع أن يبرهن علىٰ صحة دعواه بإقامة الدليل على بطلان نقيضها لأن بطلان أحد النقيضين يستلزم صحة الآخر قطعاً.

(٢) قَوله: (التناقض إلخ) أصل النقض: الحل، ثم نقل إلى مطلق الإبطال، ولما كان كل من النقيضين يبطل حكم الآخر أطلق عليه مادة النقيض، وكل منهما مناقض للآخر، فلذٰلك عبر بصيغة التفاعل. (المرآت)

(٣) قَوله: (اختلاف القضيتين إلخ) خصص التعريف بتناقض القضايا؛ لأنه المقصود والمنتفع به في القِيَاسات، وأما التناقض في المفرادت فقد قال السيد: أنه يعرف بالمقايسة فلاحاجة إلى إدراجه في تعريف التناقض.

فإن قلت: تخصيص البحث بتناقض القضايا ينافي ما تقرر: أن قواعد الفن يجب أن تكون ➲

لِذَاته(١) صِدْقُ إِحْدٰهُمَا كِذْب الْأُخْرٰى وَ بِالْعَكْس، كَقَوْلنَا: زَيْد قَائِم وَزَيْدلَيْس بِقَائِم.

وَشُرِطَت لِتَحَقُّق التَّنَاقُض بَيْن الْقَضِيَّتَيْن الْمَخْصُوْصَتَيْن وَحْدَاتٌ ثَمَانِيَة؛ فَلاَيَتَحَقَّق بِدُوْنها: وَحْدَة الْمَوْضُوْع، وَحْدَة الْمَحْمُوْل، وَحْدَة الْمَكَان، وَحْدَة الزَّمَان، وَحْدَة الْقُوَّة وَالْفِعْل(٢)، وَحْدَة الشَّرْط، وَحْدَة الْجُزْء وَالْكُلّ، وَحْدَة الإِضَافَة؛ وَقَدِ اجْتَمَعَتْ فِيْ هٰذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ:

بيت

در تناقض ہشت وحدت شرط داں	وحدتِ موضوع ومحمول ومکاں
وحدتِ شرط واضافت جزو کل	قوّۃ و فعل است در آخر زماں

فَإِذَا اخْتَلَفَتَا فِيْهَا لَمْ تَتَنَاقَضَا، نَحْو:

زَيْد قَائِم، وَعَمْرو لَيْسَ بِقَائِم؛ وَزَيْد قَاعِد، وَزَيْد لَيْسَ بِقَائِم؛ وَزَيْد مَوْجُوْد -أَيْ فِي الدَّار-، وَزَيْد لَيْسَ بِمَوْجُوْد أَيْ فِي السُّوْق؛

عامة منطبقة على جميع الجزئيات.

فالجواب: أن عموم مباحثهم إنما يجب أن يكون بالنسبة إلى أغراضهم ومقاصدهم، ولما لم يتعلق لهم بالتناقض بين المفردات غرض يفيد به، اختص نظرهم بتناقض القضايا.(المرآت)

(١) قوله: (يقتضى لذاته إلخ) هٰذا القيد يخرج الاختلاف بالإيجاب والسلب بحيث يقتضى صدق إحدٰهما كذب الأخرٰى؛ لٰكن لالِذات الاختلاف؛ بل بخصوص المادة، كما في إيجاب الشيء وسلب لازمه المساوي، نحو: زيد إنسان وزيد ليس بناطق؛ فإن الاختلاف بين هاتين القضيتين إنما يقتضي صدق إحدٰهما كذب الأخرٰى لا لذاته؛ بل لأجل أن قولنا: "زيد ليس بناطق" في قوة قولنا: "زيد ليس بإنسان"، أو لأن قولنا: "زيد إنسان" في قوة قولنا: "زيد ناطق".(المرآت)

(٢) قوله: (القوة والفعل) اعلم! أن القوّة هو إمكان حصول الشيء؛ والفعل: هو التحقُّق في أحد الأزمنة. (دستور العلماء) ملخصا.

وَزَيْدنَائِم -أيْ فِي اللَّيْل-، وَزَيْدلَيْسَ بِنَائِم أيْ فِي النَّهَار؛

وَزَيْدمُتَحَرِّك الْأَصَابِع -أيْ بِشَرْط كَوْنه كَاتِبا-، وَزَيْدلَيْسَ بِمُتَحَرِّك الْأَصَابِع أيْ بِشَرْط كَوْنه غَيْر كَاتِب؛

وَالْخَمْر فِي الدَّنّ مُسْكِر -أيْ بِالْقُوَّة- وَالْخَمْر لَيْس بِمُسْكِر فِي الدَّنّ أيْ بِالْفِعْل؛

وَالزَّنْجِيُّ أَسْوَد -أيْ كُلُّه-، وَالزَّنْجِي لَيْسَ بِأَسْوَدأيْ جُزْءه أَعْنِيْ أَسْنَانه؛

وَزَيْدأَبٌ -أيْ لِبَكْر-، وَزَيْدلَيْسَ بِأَب أيْ لِخَالِد.

وَبَعْضُهُم اكتَفَوْا بِوَحْدَتَيْنِ[١]، أَيْ: وَحْدَة الْمَوْضُوْع وَالْمَحْمُوْل، لِاندِرَاج الْبَوَاقِي فِيْهِمَا؛ وَبَعْضهُمْ قَنَعُوا[٢] بِوَحْدَة النِّسْبَة فَقَطْ؛ لِأَنَّ وَحْدَتهَا مُسْتَلْزِمَة بِجَمِيْع الْوَحْدَات.

فَصْلٌ

لَابُدَّ فِي التَّنَاقُض فِي الْمَحْصُوْرَتَيْن[٣] مِنْ كَوْن الْقَضِيَّتَيْن مُخْتَلِفَتَيْن

(١) قَوله: (اكتفوا بوحدتين إلخ) فوحدة الشرط والجزء والكل مندرجة في وحدة الموضوع، ووحدة الزمان والمكان والإضافة والقوة والفعل مندرجة في وحدة المحمول، وذٰلك ظاهر عند المتأمل.(المرآت)

(٢) قَوله: (وبعضهم قنعوا بوحدة النسبة إلخ) أراد به الفارابي -كما صرح القطب الرازي في شرح الشمسية-: أنه رد الوحدات إلى وحدة واحدة، وهي وحدة النسبة الحكمية حتّٰى يكون السلب وارداً على النسبة التي ورد عليها الإيجاب، وعند ذٰلك يتحقق التناقض جزماً؛ وإنما كانت مردودة إلىٰ تلك الوحدة؛ لأنه إذا اختلف شيء من الأمور الثمانية اختلف النسبة، ضرورة أن نسبة المحمول إلى أحد الأمرين مغائرة لنسبة إلى الآخر، ونسبة أحد الأمرين إلى شيء مغائرةٌ لنسبة الآخر إليه، ونسبة أحد الأمرين إلى الآخر بشرط مغائرةٌ للنسبة إليه بشرط آخر. وعلىٰ هٰذا فمتىٰ اتحدت النسبة اتحد الكل. فافهم! (المرآت)

(٣)قوله: (الْمَحْصُوْرَتَيْن) وفي المهملتين أيضاً؛ لأن المهملة في حكم الجزئية.

فِي الْكَمّ(١)، أَعْنِي: الْكُلِّيَّة وَالْجُزْئِيَّة، فَإِذَا كَانَ إِحْدٰهُمَا كُلِّيَّة تَكُوْن الْأُخْرىٰ جُزْئِيَّةً؛ لِأَنَّ الْكُلِّيَّتَيْن قَدْ تَكْذِبَان، كَمَا تَقُوْلُ: كُلُّ حَيَوَان إِنْسَان، وَلاَشَيْءَ مِنَ الْحَيَوَان بِإِنْسَان؛ وَالْجُزْئِيَّتَيْن قَدْ تَصْدُقَان(٢)، كَقَوْلِكَ: بَعْض الْحَيَوَان إِنْسَان وَبَعْض الْحَيَوَان لَيْسَ بِإِنْسَان؛ وَيَكُوْن ذٰلِك فِيْ كُلِّ مَادَّة يَكُوْنُ الْمَوْضُوْع أَعَمّ فِيْهَا.

وَلاَبُدَّ فِيْ تَنَاقُضِ الْقَضَايَا الْمُوَجَّهَة مِنَ الاِخْتِلاَف فِي الْجِهَة(٣)،

---

(١) قوله: (مختلفين في الكم) [١] فالموجبة الكلية نقيضها سالبة جزئية، مثل: كل الطلاب مجتهدون، نقيضها: بعض الطلاب ليسوا مجتهدين.

[٢] والموجبة الجزئية نقيضها سالبة كلية، مثل: بعض المعدن ذهب، نقيضها: لاشيء من المعدن بذهب.

[٣] والسالبة الكلية نقيضها موجبة جزئية، مثل: لاواحد من الطلاب بناجح، نقيضها: بعض الطلاب ناجحون.

[٤] والسالبة الجزئية نقيضها موجبة كلية، مثل: بعض الطلاب ليسوا ناجحين. نقيضها: كل الطلاب ناجحون.

[٥] والمهمله الموجبة نقيضها سالبة كلية؛ لأن حكمها حكم الموجبة الجزئية، مثل: الطلاب حاضرون؛ نقيضها: لاأحد من الطلاب حاضرون.

[٦] والمهملة السالبة نقيضها موجبة كلية؛ مثل: الطلاب ليسوا مجتهدين؛ نقيضها: كل الطلاب مجتهدون.(المنطق القديم: ١٨١)

(٢) قوله: (قد تصدقان) فإن قيل: إن صدقهما لاختلاف الموضوع لا لاتحاد الكمية؛ لأن البعض المحكوم عليه بالإنسانية غير البعض المحكوم عليه بسلب الإنسانية؛ فأجيب: أن النظر في جميع الأحكام إنما هو بحسب نفس مفهوم القضية؛ وتعيين الموضوع أمر خارج عن مفهوم القضية. (محمد إلياس)

(٣) قَوله: (من الاختلاف في الجهة إلخ) لأنه إذا اعتبر في القضية جهة فلا بد من اعتبار سلب تلك الجهة في نقيضها، وذٰلك لأن النقيض الصريح للموجهة رفعها؛ ولأنهما لو اتحدتا في الجهة لم تتناقضا لكذب الضروريتين -في مادة الإمكان-، كقولنا: "كل إنسان كاتب بالضرورة،

فَنَقِيْض الضَّرُوْرِيَّةِ الْمُطْلَقَة: الْمُمْكِنَة الْعَامَّة(١)، وَنَقِيْض الدَّائِمَة: الْمُطْلَقَة الْعَامَّة(٢)، وَنَقِيْض الْمَشْرُوْطَة الْعَامَّة: الْحِيْنِيَّة الْمُمْكِنَة(٣)، وَنَقِيْض الْعُرْفِيَّة الْعَامَّة: الْحِيْنِيَّة الْمُطْلَقَة(٤).

وَهٰذَا فِي الْبَسَائِط الْمُوَجَّهَة، وَنَقَائِض الْمُرَكَّبَات(٥) مِنْهَا مَفْهُوْم مُرَدَّد

ولا شيء من الإنسان بكاتب بالضرورة''، فإنهما يكذبان؛ لأن إيجاب الكتابة لشيء من أفراد الإنسان ليس بضروري، ولاسلبها عنه؛ ولصدق الممكنتين -في مادة الإمكان-، كقولنا: كل إنسان كاتب بالإمكان العام، وليس كل إنسان كاتب بالإمكان العام.(المرآت)بزيادة يسيرة

(١) قَوله: (الممكنة العامة إلخ) لأن الإمكان العام هو سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم، ولاخفاء في أن إثبات الضرورة في الجانب المخالف وسلبها في ذٰلك الجانب مما يتناقضان، كقولنا: ''كل إنسان حيوان بالضرورة'' قضية صادقة، نقيضه: ''بعض الإنسان ليس بحيوان بالإمكان العام'' قضية كاذبة.(المرآت)بزيادة

(٢) قَوله: (المطلقة العامة إلخ) لأن السلب في كل الأوقات ينافيه الإيجاب في البعض، وبالعكس أي: الإيجاب في كل الأوقات ينافيه السلب في البعض، كقولنا: ''كل فلك متحرك دائما'' قضية صادقة، نقيضه: ''بعض الفلك ليس بمتحرك بالفعل'' قضية كاذبة.(المرآت)

(٣) قَوله: (الحينية الممكنة إلخ) وهي قضية يحكم فيها برفع الضرورة بحسب الوصف من الجانب المخالف، كقولنا: ''كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا''، فهي قضية مشروطة عامة صادقة، نقيضه: ''ليس بعض الكاتب بمتحرك الأصابع حين هو كاتب بالإمكان العام''، فهي حينية ممكنة كاذبة.(المرآت)بتغيير

(٤) قَوله: (الحينية المطلقة إلخ)هي التي يحكم فيها بالثبوت أو بالسلب بالفعل في بعض أوقات وصف للموضوع، هومثالها: ''كل كاتب متحرك الأصابع دائما مادام كاتبا''، فهي قضية عرفية عامة صادقة، نقيضه: ''ليس بعض الكاتب بمتحرك الأصابع حين هو كاتب بالفعل''، فهي حينية مطلقة كاذبة.(المرآت)بتغيير

(٥) قَوله: (ونقائض المركبات منها إلخ) اعلم! أن مفهوم المردد بالحقيقة منفصلة مانعة الخلو مركبة من نقيضي الجزئين، فيكون طريق أخذ نقيض المركبة: أن تحلل المركبة إلى الجزئين ويؤخذ لكل جزء نقيضه، ويركب من نقيضي الجزئين منفصلة مانعة الخلو؛ فيقال: إما هٰذا النقيض وإما ذاك، ثم من أحاط بحقائق المركبات ونقائض البسائط لايخفى عليه طريق نقيض المركبة. وإن غم عليه

بَيْنَ نَقِيْضَى بَسَائِطِهَا. وَالتَّفْصِيْل يُطْلَب مِنْ مُطَوَّلاَت الْفَنّ.

فَصْلٌ

وَيُشْتَرَطُ فِيْ أَخْذ نَقَائِض الشَّرْطِيَّات: الاِتِّفَاق فِي الْجِنْس وَالنَّوْع(١) وَالْمُخَالَفَةُ فِي الْكَيْف، فَنَقِيْض الْمُتَّصِلَة اللُّزُوْمِيَّة الْمُوْجِبَة "سَالِبَةٌ مُتَّصِلَة لُزُوْمِيَّة"، وَنَقِيْض الْمُنْفَصِلَة الْعِنَادِيَّة الْمُوْجِبَة "سَالِبَةٌ مُنْفَصِلَةٌ عِنَادِيَّة"؛ وَهٰكَذَا.

فَإِذَا قُلْتَ: دَائِما كُلَّمَا كَانَ آ بَ فَـجَ دَ(٢)، كَانَ نَقِيْضه: لَيْسَ كُلَّمَا كَانَ آ بَ فَـجَ دَ؛ وَإِذَا قُلْتَ: دَائِما إِمَّا أَنْ يَّكُوْن هٰذَا الْعَدَد زَوْجا أَوْ فَرْدا،

فلينظر إلى المشروطة الخاصة المركبة من مشروطة -موافقة لأصل القضية في الكيف- ومطلقة عامة -مخالفة له في الكيف أيضا-؛ فإن نقيضها إما الحينية الممكنة المخالفة أو الدائمة الموافقة؛ لأن نقيض الجزء الأول -أي: المشروطة العامة الموافقة- هو "الحينية الممكنة" المخالفة، ونقيض الجزء الثاني -أي: المطلقة العامة المخالفة- هو "الدائمة" الموافقة؛ فإذا قلنا: "بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً"، فنقيضها: "إما ليس بعض الكاتب بمتحرك الأصابع بالإمكان الحيني، وإما بعض الكاتب متحرك الأصابع دائماً"، وهٰذه هي المنفصلة المانعة الخلو المركبة من نقيضي الجزئين.

وإطلاق النقيض على هٰذا المفهوم المردد باعتبار أنه لازم مساوٍ للنقيض، لا باعتبار أنه نقيض حقيقة، إذ نقيض الشيء بالحقيقة هو رفع ذٰلك الشيء، والقضية المركبة لما كانت عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالإيجاب والسلب، فنقيضها رفع ذٰلك المجموع، والمفهوم المردد ليس نفس الرفع؛ لٰكنه لازم مساوٍ له. فتأمل في المثال المذكور لتقيس البقية عليه.(المرآت)

(١) قوله: (الاتفاق في الجنس والنوع) الجنس: هو الاتصال والانفصال، والنوع: هو اللزوم والعناد والاتفاق.(المرآت)

(٢) قوله: (دائماً كلما إلخ)، وتفصيل المثال: "كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود" فهي قضية متصلة لزومية موجبة، صادقة؛ ونقيضه: "ليس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود"، فهي قضية متصلة لزومية سالبة، كاذبة.(المرآت)

فَنَقِيْضه: لَيْسَ دَائِما إِمَّا أَنْ يَّكُوْن هٰذَا الْعَدَد زَوْجا أَوْ فَرْدا.

فَصْلٌ(١)

اَلْعَكْس الْمُسْتَوِي(٢) -وَيُقَال لَه: "العَكْس الْمُسْتَقِيْم" أَيْضاً-، وَهُوَ: عِبَارَة عَنْ جَعْل الْجُزْء الْأَوَّل(٣) مِنَ الْقَضِيَّة ثَانِيا، وَالْجُزْء الثَّانِيْ أَوَّلاً مَعَ بَقَاء الصِّدْق(٤) وَالْكَيْف.

فَالسَّالِبَة الْكُلِّيَّة(٥) تَنْعَكِس كَنَفْسهَا، كَقَوْلِكَ: لَاشَيْءَ مِنَ الإِنْسَان بِحَجَر، يَنْعَكِس إِلىٰ قَوْلِكَ: لَاشَيْءَ مِنَ الْحَجَر بِإِنْسَان، بِدَلِيْل الْخُلْف(٦).

---

(١) قوله (فصل: العكس) العكس نوع من أنواع الاستدلال؛ فإن المناطقة يستدلون بصدق القضية على صدق عكسها، وذٰلكم أن العكس لازم للقضية، وصدق الملزوم يدل على صدق اللازم؛ فإذا كان القضية صادقة كان لازمها صادقا، كما أنهم يستدلون -كذٰلك- بكذب العكس على كذب القضية المنعكسة؛ وهٰكذا يتضح أن العكس موضوع هامّ من موضوعات المنطق يستحق الدراسة والاهتمام. (المنطق القديم: ١٨٣)

(٢) قوله: (العكس المستوي إلخ) اعلم! أن العكس يطلق على المعنى المصدري أي: تبديل طرفي القضية، وعلى القضية الحاصلة بالتبديل؛ والمصنف رحمه الله أجرى الكلام على الاصطلاح الأول؛ وإنما سمي مستويا لاستوائه وموافقته مع الأصل في الطرفين والصدق، بخلاف عكس النقيض؛ فإنه مخالف له فيهما. وقيل: لأنه طريق مستوٍ لا اعوجاج فيه ولاخوف. واسم العكس عند الإطلاق ينصرف إليه. (محمد إلياس)

(٣) قوله: (عن جعل الجزء الأول إلخ) المراد بالجزء الأول والثاني: الجزء ان في الذكر لا في الحقيقة؛ فإن الجزء الأول والثاني في الحقيقة هو ذات الموضوع ووصف المحمول، والعكس لايصيِّر ذات الموضوع محمولاً ووصف المحمول موضوعاً.(المرآت)

(٤) قوله: (مع بقاء الصدق) يعني: أن الأصل لو فرض صادقا يجب صدق العكس، لابمعنى أن الأصل والعكس يجب أن يكونا صادقين. (ضياء النجوم: ١٨٢)

(٥) قوله: (فالسالبة الكلية إلخ) قد جرت العادة بتقديم عكس السوالب؛ لأن منها ما ينعكس كلية، والكلي وإن كان سلباً أشرف من الجزئي وإن كان إيجاباً؛ لأنه أفيد في العلوم وأضبط. (المرآت)

تَقْرِيْره: إِنَّه لَوْ لَمْ يَصْدُق "لَاشَيْءَ مِنَ الْحَجَر بِإِنْسَان" عِنْدَ صِدْقِ

بيان طرق الاستدلال علىٰ صحة العكس

(٦) قوله: (بدليل الخلف) اعلم! أن للقوم في الاستدلال على صحة العكس ثلاث طرق: الافتراض والخلف وطريق العكس:

الافتراض: هو أن يفترض لفظ مرادف لموضوع القضية التي هي الأصل المنعكس، ثم يحمل عليه محمول الأصل، وتجعل هٰذه القضية صغرى القياس؛ ثم يحمل عليه موضوع الأصل -وهي الكبرىٰ- على صورة الشكل الثالث؛ فينتج عين العكس المستوي المطلوب، نحو: كل إنسان حيوان -هٰذا هو الأصل-؛ فإذا فرض الناطق الذي هو مرادف للإنسان، وقيل: كل ناطق حيوان، وكل ناطق إنسان، كانت النتيجة: بعض الحيوان إنسان، وهٰذا هو عين عكس الأصل الذي هو: كل إنسان حيوان.

ودليل الافتراض لايجري إلا في بعض القضايا، كالموجبات؛ بخلاف الخلف، فهو يعم الجميع.

القضية الأصلية	مرادف لموضوع الأصل	حمل موضوع الأصل على المرادف	النتيجة
كلّ إنسان حيوان	كل ناطق حيوان (الصغرىٰ)	كل ناطق إنسان (الكبرىٰ)	بعض الحيوان إنسان

الخُلف: هو: ضم نقيض العكس إلى الأصل لتنتج المحال، نحو: كل إنسان حيوان، وعكسه: بعض الحيوان إنسان، ونقيضه: لاشيء من الحيوان بإنسان؛ فإذا ضم ذٰلك إلى الأصل وقيل: كل إنسان حيوان، ولاشيء من الحيوان بإنسان، كانت النتيجة: لا شيء من الإنسان بإنسان. وهو محال!

القضية الأصلية	عكس السالِبَة الكُلِّيَّة	نقيض عكس السالِبَة الكُلِّيَّة	النتيجة
السالِبَة الكُلِّيَّة	السالِبَة الكُلِّيَّة	المُوجِبة الجُزْئِيَّة	سلب الشيء عن نفسه
لاشيء من الإنسان بحجر	لاشيء من الحجر بإنسان	بعض الحجر إنسان	بعض الحَجَر ليس بحَجَر

طريق العكس: هو أن يعكس نقيض العكس ليحصل ماينافي الأصل، نحو: كل إنسان حيوان -هٰذا هو الأصل-، وعكسه: بعض الحيوان إنسان، ونقيضه: لا شيء من الحيوان بإنسان، وعكسه: لا شيء من الإنسان بحيوان؛ وهٰذا مناف للأصل.(شرح تهذيب)

القضية الأصلية	عكس الأصل	نقيض العكس	العكس المستوي لنقيض العكس منافٍ للأصل
كلّ إنسان حيوان	بعض الحيوان إنسان	لاشيء من الحيوان بإنسان	لاشيء من الإنسان بحيوان

قَوْلنَا: ''لاَشَيْءَ مِنَ الإنْسَان بِحَجَر'' لَصَدَقَ نَقِيْضُه، أعْنِيْ قَوْلنَا: ''بَعْض الْحَجَر إِنْسَان''، فَنَضُمُّه مَعَ الْأَصْل وَنَقُوْل: ''بَعْض الْحَجَر إِنْسَان، وَلاَشَيْءَ مِنَ الإنْسَان بِحَجَر''، يُنْتِجُ: ''بَعْض الْحَجَر لَيْسَ بِحَجَر''، فَيَلْزَم سَلْب الشَّيْء عَنْ نَفْسِه وَذٰلِكَ مُحَال.

وَالسَّالِبَة الْجُزْئِيَّة(١) لاَتَنْعَكِس لُزُوْماً(٢) لِجَوَاز عُمُوْم الْمَوْضُوْع فِي الْحَمْلِيَّة وَالْمُقَدَّم فِي الشَّرْطِيَّة، مَثَلاً يَصْدُقُ ''بَعْضُ الْحَيَوَان لَيْسَ بِإِنْسَان'' وَلَيْسَ يَصْدُقُ(٣) ''بَعْضُ الإنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَان''.

وَالْمُوْجِبَة الْكُلِّيَّة تَنْعَكِس إِلىٰ مُوْجِبَة جُزْئِيَّة، فَقَوْلنَا: ''كُلُّ إِنْسَان حَيَوَان'' يَنْعَكِس إِلىٰ قَوْلِنَا: ''بَعْض الْحَيَوَان إِنْسَان''، وَلاَيَنْعَكِس إِلىٰ مُوْجِبَة كُلِّيَّة؛ لِأَنَّه يَجُوْز أَنْ يَكُوْن الْمَحْمُوْل أوِالتَّالِيْ عَامًّا(٤) كَمَا فِيْ

---

(١) قَوله: (والسالبة الجزئية لاتنعكس إلخ) لجواز عموم الموضوع، فيجوز سلب الأخص عن الأعم ولايجوز سلب الأعم عن الأخص؛ فلايصح كون السالبة الجزئية عكساً للسالبة الجزئية؛ وإذا لم يصدق الجزئية فالكلية بالطريق الأولىٰ. وأما انعكاس السالبة الجزئية في بعض المواد -كما إذا كانت النسبة بين الموضوع والمحمول عموما وخصوصاً من وجهٍ، نحو: ''بعض الحيوان ليس بأبيض'' سالبة جزئية صادقة ينعكس كنفسها هنا إلى قولنا: ''بعض الأبيض ليس بحيوان''- فغير معتدّ بها.(المرآت)

(٢) قَوله: (لاتنعكس لزوما) يعني: عكس السالبة الجزئية لايحصل في جميع المواد؛ وفي المادة التي تكون فيها الموضوع أعم لايصدق العكس.محمد إلياس

(٣) قوله: (وليس يصدق) لأن سلب الخاص عن بعض العام جائز، ولايجوز سلب العام عن الخاص، مثال الحملية مذكور في المتن؛ وأما مثال الشرطية فقولنا: ''قد لايكون إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا''، فهٰذه سالبة جزئية صادقة، ولايصدق عكسها وهو: ''قد لايكون إذا كان الشيء إنسانا كان حيواناً''.محمد إلياس

(٤) قَوله: (عاما) فلايصح صدق الموضوع أو المقدم علىٰ جميع أفراد المحمول أو التالي ⬅

مِثَالنَا، فَلاَيَصْدُق: "كُلّ حَيَوَان إِنْسَان".

وَهٰهُنَا شَكّ، تَقْرِيْره: أَنَّ قَوْلنَا: "كُلّ شَيْخ كَانَ شَاباً" مُوْجِبَة كُلِّيَّة صَادِقَة مَعَ أَنَّ عَكْسه: "بَعْضُ الشَّابّ كَانَ شَيْخا" لَيْسَ بِصَادِق؟ وَأُجِيْبَ عَنْه: بِأَنَّ عَكْسه لَيْسَ مَا ذَكَرْتَ بَلْ عَكْسه "بَعْضُ[1] مَنْ كَانَ شَاباً شَيْخ".

وَقَدْ يُجَابُ[2] بِوَجْه اٰخَر، وَهُوَ: أَنَّ حِفْظ النِّسْبَة[3] لَيْسَ بِضَرُوْرِي فِي الْعَكْسِ، فَعَكْسُه: "بَعْضُ الشَّابّ يَكُوْن شَيْخا" وَهُوَ صَادِق لاَمَحَالَةَ.

وَالْمُوْجِبَةُ الْجُزْئِيَّة تَنْعَكِس إِلىٰ مُوْجِبَة جُزْئِيَّة، كَقَوْلنَا: "بَعْض الْحَيَوَان إِنْسَان" يَنْعَكِس إِلىٰ قَوْلنَا: "بَعْض الإِنْسَان حَيَوَان".

وَقَدْ يُوْرَدُعَلىٰ انعِكَاس الْمُوْجِبَة الْجُزْئِيَّة كَنَفْسِهَا إِيْرَاد، وَهُوَ: أَنَّ "بَعْض الْوَتَدِ فِي الْحَائِط" صَادِق، وَعَكْسه أَعْنِيْ: "بَعْضُ الْحَائِط فِي الْوَتَدِ" غَيْر صَادِق؟ وَالْجَوَاب: إِنَّا لاَنُسَلِّم أَنَّ عَكْس هٰذِه الْقَضِيَّة مَا قُلْتَ مِنْ "بَعْض

في العكس؛ لأن الخاص لايحيط لجميع أفراد العام. محمد إلياس

(١) قَوله: (بل عكسه بعض من كان شابا شيخ إلخ) فيه نظر ظاهر؛ فإنَّ "كان" رابطة وهي -لعدم استقلالها- لاتصلح للمحمولية، ولالوقوعها جزءً من المحمول، فالمحمول هو الشاب فقط؛ ففي العكس لابد أن يكون موضوعاً. (المرآت)

(٢) قَوله: (وقد يجاب بوجهٍ آخر إلخ) هذا الجواب وإن كان مختار بعض أهل التحقيق لٰكنه فاسد جدا؛ لما أفاد بعض الأعلام -قدس سره-: أن الأصل مطلقة وقتية، وهي لاتنعكس إلىٰ مطلقة وقتيّة، فالصواب أن يقال: إن هٰذه القضية حكم فيها بثبوت المحمول ثبوتاً موقتاً بزمان الماضي، فهي مطلقة وقتية إن لم يعتبر فيها الضرورة، ووقتية مطلقة إن اعتبرت؛ وهما تنعكسان مطلقة عامة، فعكسها: بعض الشاب شيخ بالفعل، وهي صادقة لامحالة؛ لأن بعض مايصدق عليه الشاب في أحد الأزمنة -أعني الماضي- شيخ في أحد الأزمنة أعني المستقبل. فافهم. (المرآت)

(٣) قوله: (أن حفظ النسبة) فإن في الأصل نسبة ماضية، وفي العكس لايجب أن تكون ماضية؛ بل يجوز أن تكون مستقبلة كما في قولنا: بعض الشاب يكون شيخاً. محمد إلياس

الْحَائِطِ فِي الْوَتَد"؛ بَلْ عَكْسه: "بَعْض مَا فِي الْحَائِط وَتَد"[١]، وَلاَ مِرْيَةَ فِيْ صِدْقه.

وَبَاقِيْ مَبَاحِث الْعُكُوْس مِنْ عَكْسِ الْمُوَجَّهَات[١] وَالشَّرْطِيَّات فَمَذْكُوْر فِي الْمُطَوَّلاَت.

فَصْلٌ

عَكْسُ النَّقِيْض[٢] هُوَ: جَعْل نَقِيْض الْجُزْء الْأَوَّل[٣] مِنَ الْقَضِيَّة ثَانِياً

(١) قَوله: (بل عكسه بعض ما في الحائط وتد إلخ) لأن العكس المستوي عبارة عن جعل الموضوع محمولاً أو بالعكس كما عرفت، و"الحائط" جزء المحمول لا كله؛ إذ كله في الأصل "في الحائط"، فيكون عكسها "بعض ما في الحائط".

وقد قال المحقق الطوسي في شرح الإشارات: بعض المحمول لايكون محمولاً، وبعض الموضوع لايكون موضوعاً، واشتراط حفظ الكيفية واجب في العكس اصطلاحاً. (المرآت)

(١) قَوله: (من عكس الموجهات إلخ) فمن الموجهات تنعكس الدائمتان -أي: ضرورية مطلقة ودائمة مطلقة- والعامتان -أي: مشروطة عامة وعرفية عامة- "حينية مطلقة"، مثلاً: كلما صدق "بالضرورة أو دائماً كل إنسان حيوان" صدق "بعض الحيوان إنسان بالفعل حين هو حيوان"؛ وإذا صدق "بالضرورة أو بالدوام كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا" صدق "بعض متحرك الأصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الأصابع".

والخاصتان -أي: مشروطة خاصة وعرفية خاصة- حينية مطلقة لادائمة، والوقتيتان -أي: وقتية ومنتشرة- والوجوديتان -أي: وجودية لاضرورية وجودية لادائمة- والمطلقة العامة "مطلقةً عامة"، أي: ينعكس كل واحدة من هٰذه القضايا الخمس إلى مطلقة عامة؛ ولاعكس للممكنتين من السوالب، وتنعكس الدائمتان دائمةً مطلقةً، والعامتان عرفية عامة، والخاصتان عرفية لادائمة في البعض؛ ولا عكس للبواقي.(المرآت)بزيادة

فَصلٌ في عكس النقيض

(٢) قَوله: (عكس النقيض) أي: عكس النقيض الموافق؛ واعلم! أن العكس ينقسم إلى ثلاثة أقسام: العكس المستوي، عكس النقيض الموافق، عكس النقيض المخالف؛ أما العكس المستوي فقد مرَّ ذكره، وأما عكس النقيض الموافق فهو المذكور في هٰذا الفصل، وأما عكس النقيض المخالف فهو: أن يبدل الجزء الأول من القضية بنقيض الجزء الثاني ويبدل الثاني بعين الأول مع بقاء الصدق والاختلاف في الكيف أي الإيجاب والسلب نحو: كل إنسان حيوان وعكس نقيضه المخالف

وَنَقِيْض الْجُزْء الثَّانِيْ أَوَّلاً مَعَ بَقَاء الصِّدْق وَالْكَيْف. هٰذَا أَسْلُوْب الْمُتَقَدِّمِيْن.

فَتَنْعَكِس الْمُوْجِبَة الْكُلِّيَّة(١) بِهٰذَا الْعَكْس كَنَفْسهَا، كَقَوْلنَا: "كُلُّ إِنْسَان حَيَوَان" يَنْعَكِس إِلىٰ قَوْلنَا: "كُلُّ لاَحَيَوَان لاَإِنْسَان".

وَالْمُوْجِبَة الْجُزْئِيَّة لاَتَنْعَكِس بِهٰذَا الْعَكْس؛ لِأَنَّ قَوْلنَا: "بَعْض الْحَيَوَان لاَإِنْسَان" صَادِق، وَعَكْسه أَعْنِي: "بَعْضُ الإِنْسَان لاَحَيَوَان" كَاذِب.

وَالسَّالِبَة الْكُلِّيَّة تَنْعَكِس إِلىٰ سَالِبَة جُزْئِيَّة، تَقُوْل: "لاَشَيْءَ مِنَ الإِنْسَان بِفَرَس" وَتَقُوْل فِيْ عَكْسه بِهٰذَا الْعَكْس: "بَعْضُ اللاَّفَرَس

⊃ هو: لا شيء من لا حيوان بإنسان.محمد إلياس

(٣) قَوله: (هو جعل نقيض الجزء الأول إلخ) فقالوا: عكس النقيض عبارة عن جعل نقيض الجزء الثاني أولاً، وعين الأول ثانياً مع بقاء الصدق ومخالفة الكيف، مثاله: "كل إنسان حيوان"، وعكس النقيض: "لاشيء من اللاحيوان إنسان".

أما تسميته بـ"عكس النقيض" فعلى تعريف القدماء ظاهر؛ لأنا أخذنا نقيض الطرفين، وعكسناهما على النَّمَط المذكور؛ وأما على تعريف المتأخرين فبالنظر إلى الجزء الثاني من الأصل؛ لأنا أخذنا نقيضه وعكسناه.(المرآت)بتغيير

(١) قَوله: (فتنعكس الموجبة إلخ) اعلم! أن حكم الموجبات في عكس النقيض حكم السوالب في العكس المستوي؛ حتّٰى أن الموجبة الكلية هٰهنا تنعكس موجبةً كلية، والجزئيةُ لاتنعكس مطلقاً، والسالبة كليةً كانت أو جزئية تنعكس جزئية.

ثم اعلم! أن هٰذا الحكم والذي سيجيء بعده إنما هو في عكس النقيض على رأي المتقدمين لا المتأخرين، وإنما لم يذكر عكس النقيض المعتبر عند المتأخرين، إما: لأن عكس النقيض بالمعنى الذي ذكره المتأخرون غير مستعمل في العلوم على ما صرح به السيد العلامة في حواشيه، وإما لأن حكم القضايا في عكس النقيض المعتبر عند المتأخرين ليس كحكمها في المستوي، فلو شرع فيه لاحتاج إلى تطويل الكلام.(المرآت)

لَيْسَ بِلاَإِنْسَان" إِلىٰ جُزْئِيَّة، وَلاَتَقُوْل: لاَشَيْءَ مِنَ اللاَّفَرَس بِلاَإِنْسَان"، لِصِدْق نَقِيْضه أعْنِيْ: "بَعْض اللاَّفَرَس لاَإِنْسَان" كَالْجِدَار.

وَالسَّالِبَة الْجُزْئِيَّة تَنْعَكِس إِلىٰ سَالِبَة جُزْئِيَّة، كَقَوْلِكَ: "بَعْض الْحَيَوَان لَيْسَ بِإِنْسَان" تَنْعَكِس إِلىٰ قَوْلِكَ: "بَعْض اللاَّإِنْسَان لَيْسَ بِلاَحَيَوَان" كَالْفَرَس.

وَعُكُوْسُ الْمُوَجَّهَات(١) مَذْكُوْرَة فِي الْكُتُب الطِّوَال.

وَهٰهُنَا قَدْ تَمَّ مَبَاحِث الْقَضَايَا وَأَحْكَامهَا.

فَصْلٌ

وَإِذْ قَدْ فَرَغْنَا عَنْ مَبَاحِث الْقَضَايَا وَالْعُكُوْس الَّتِيْ كَانَتْ مِنْ مَبَادِئ

---

(١) قوله: (وعكوس الموجهات إلخ) اعلم! أن حكم الموجبات هٰهنا حكم السوالب في العكس المستوي وبالعكس -أي: حكم السوالب هٰهنا حكم الموجبات في المستوي-، فالموجبات التي لاتنعكس سوالبها بالعكس المستوي -وهي الوقتية والمنتشرة المطلقتان، والوقتية والمنتشرة والوجودية اللاضرورية واللادائمة والممكنة العامة والخاصة والمطلقة العامة- لاتنعكس بعكس النقيض؛ لأن الوقتية أخصها، وهي لاتنعكس لصدق قولنا: "بالضرورة كل قمر فهو ليس بمنخسف وقت التربيع لادائما" مع كذب عكسه، وهو: "ليس بعض المنخسف بقمر بالإمكان العام"، وإذا لم تنعكس الوقتية لم تنعكس شيء منها؛ لأن عدم انعكاس الأخص يستلزم عدم انعكاس الأعم.

أما الموجبات الكليات فالضرورية والدائمة تنعكسان دائمة كلية، والمشروطة والعرفية العامتان عرفية عامة، والمشروطة والعرفية الخاصتان "عرفية عامة مقيدة باللادوام في البعض".

أما الجزئيات فلاتنعكس بهٰذا العكس إلا المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة، فإنهما تنعكسان عرفية خاصة.

أما السوالب كلية كانت أو جزئية فلاتنعكس كلية؛ لاحتمال كون نقيض المحمول أعم من الموضوع، فالضرورية والدائمة والعامتان تنعكس حينية مطلقة، والوجوديتان والوقتيتان والمطلقة العامة مطلقةً عامةً.(المرآت)

الْحُجَّة، فَحَرىٰ بِنَا[١] أَنْ نَتَكَلَّمَ فِيْ مَبَاحِث الْحُجَّة، فَنَقُوْل: الحُجَّة عَلىٰ ثَلاثَة أَقْسَام[٢]: أَحَدُهَا: القِيَاس، وَثَانِيْهَا: الاِسْتِقْرَاء، وَثَالِثُهَا: اَلتَّمْثِيْل؛ فَلْنُبَيِّنْ هٰذِهِ الثَّلاثَة فِيْ ثَلاثَة فُصُوْل.

---

(١) قَوله: (فحرى بنا إلخ) لأنه المقصد الأقصىٰ والمطلب الأعلىٰ من مباحث الفن، لأنه العمدة في استحصال المطالب التصديقية.(المرآت)

(٢-١) قَوله: (الحجة علىٰ ثلٰثة أقسام إلخ) وجه الحصر فيها: لأن الاحتجاج إما بالكلي على الجزئي، أو الجزئي على الكلي، أو بالجزئي على الجزئي؛ فالأول: القِيَاس، والثاني: الاستقراء، والثالث: التمثيل؛ والعمدة منها والمفيد للعلم اليقيني هو القِيَاس، فصار الكلام فيه مقصداً أقصٰى ومطلباً أعلىٰ في هٰذا الفن بالقِيَاس إلى الكلام في الموصل إلى التصوُّر وبالقِيَاس إلى سائر ما يوصل إلى التصديق؛ ولهٰذا جعل الاستقراء والتمثيل من لواحق القِيَاس وتوابعه.(المرآت)بحذف

(٢-٢) قَوله: (الحجة على ثلاثة اقسام) ووجه الحصر في هٰذه الثلاثة أن الانتقال من المجهول إلى المعلوم إن كان انتقالا من أمر كلي إلى أمر جزئي، فهو "القِيَاس"، وإن كان انتقالا من أمر جزئي إلى أمر كلي، فهو "الاستقراء"؛ وإن كان انتقالا من جزئي إلى جزئي مثله مشابه له في علته، فهو "التمثيل". (المنطق القديم: ١٩٦)

القِياسُ وَالحُجَّةُ

فَصْلٌ فى القِيَاس(١)

وَهُوَ قَوْل(٢) مُؤَلَّف(٣) مِنْ قَضَايَا(٤) يَلْزَم(٥) عَنْهَا قَوْل آخَرُ بَعْدَ تَسْلِيم

فُصولٌ في صورة القياس

(١) قوله: (في القياس) اعلم! أن القِيَاس الذي تتكوَّن منه الأدلة والبراهين هو المقصد الأساس من قسم التصديقات، وأما مبادئه ومقدماته فهي: القضايا وما يتصل من أحكام، مثل: أنواع القضايا، والتناقض والعكس، والكم، والكيف، والحدود والأشكال، وما ينتج ومالاينتج؛ فهٰذه كلها مبادئ أو مقدمات لابد لتَصِل في النهاية إلى ما يهدف إليه المنطقيون من مقاصد التصديقات وهو القِيَاس والحجة؛ فالقضايا هي المدخل إلىٰ قسم التصديقات. (المنطق القديم) محمد إلياس

(٢) قوله: (قول) "القول" عند المناطقة أعم من أن يكون ملفوظاً به أو غير ملفوظ بأن دار في نفسك ولم تتلفظ به، فهٰذا القول المعقول قول عندهم؛ بل إن المناطقة يعتبرون: أن الأصل في القضايا المنطقية هي القضايا المعقولة، وأما القضايا الملفوظة فهي فرع عنها. (المنطق القديم) ملخصا

(٣) قَوله: (هو قول مؤلف إلخ) اعلم! أن الـ"قول" يطلق بالاشتراك على الملفوظ وعلى المفهوم العقلي، كما أن الـ"قِيَاس" يطلق -بالاشتراك والتشابه- على القِيَاس المسموع والقِيَاس المعقول؛ فـ"الملفوظ" جنس للقِيَاس المسموع، و"المفهوم العقلي" جنس للمعقول. (المرآت) بحذف

(٤) قَوله: (من قضايا إلخ) والمراد من جمع -في قوله: قضايا- ما فوق الواحد؛ لأن في القياس لاتجب أن تكون القضايا ثلاثة؛ بل ربما يكون اثنين؛ ولما كان القياس مركبا من اثنين فيسمى "قياساً موصول النتائج"، نحو: محمد مجتهد، وكل مجتهد ناجح؛ فمحمد ناجح؛ ولما كان مركبا من ثلاث أو أكثر يسمى "قياساً مركبا مفصول النتائج"، نحو: محمد مجتهد، وكل مجتهد ناجح، وكل ناجح محبوب؛ فمحمد محبوب.(المنطق القديم)

(٥) قَوله: (يلزم إلخ) ينبغي أن يراد باللزوم في قَوله: "يلزم" اللزوم الذاتي، كما هو مصرح في التعريف المشهور هنا "قول مؤلف من أقوال متىٰ سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر"، فيخرج ما يستلزم قولا آخر لالذاته بل بواسطة مقدمة أجنبية؛ كما في قِيَاس المساوات، وهو: مايتركب من قضيتين متعلَّق محمول الصغرىٰ يكون موضوعاً في الكبرىٰ، كقولنا: "أ مساوٍ لِـبّ . وبّ مساوٍ لِـجّ"، فهما يستلزمان أن "أ مساوٍ لِـجّ"؛ لٰكن لا لذاته بل بواسطة أن "مساوي المساوي مساوٍ"، حتىٰ لو لم يتحقق لم ينتج شيئاً.(المرآت) بحذف

اعلم: أن قياس المساواة قد يكون صادقا وقد يكون كاذباً؛ لأن مبناه علىٰ مقدمة أجنبية، وتلك المقدمة قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة أُخرىٰ، فمثال الصادقة: محمد مساوٍ لعمرو، وعمرو

تِلْكَ الْقَضَايَا(١)، فَإِنْ كَانَ النَّتِيْجَة أَوْ نَقِيْضهَا مَذْكُوْرا(٢) فِيْه يُسَمّٰى "اسْتِثْنَائِيًّا"، كَقَوْلنَا: "إِنْ كَانَ زَيْد إِنْسَانا كَانَ حَيَوَانا؛ لٰكِنَّه إِنْسَان" يُنْتِجُ: "فَهُوَ حَيَوَان"، "وَإِنْ كَانَ زَيْدٌ حِمَارا كَانَ نَاهِقا؛ لٰكِنَّه لَيْسَ بِنَاهِق" يُنْتِجُ: "أَنَّه لَيْسَ بِحِمَار"(٣).

مساوٍ لزيد؛ فمحمد مساوٍ لزيد؛ فنحن نرى أن محمول الأولىٰ هو "مساوٍ لعمرو" ومتعلَّقها الذي هو "لعمرو" هو موضوع المقدمة الثانية.

فهٰذا القياس لاتصدر عنه النتيجة لذات المقدمتين؛ بل لقضية أخرىٰ، تقول: "مساوي المساوي لشيء مساوٍ لذٰلك الشيء"؛ فهٰذه هي المقدمة الأجنبية التي يبنى عليها قياس المساواة، وهي قضية صادقة، فينتج عنها نتيجة صادقة.

ومثال الكاذبة: العشرة نصف العشرين، والعشرون نصف الأربعين، فالنتيجة: "العشرة نصف الأربعين"؛ وهٰذه نتيجة كاذبة؛ لأنها بنيت علىٰ قاعدة تقول: "نصف نصف الشيء نصفٌ لذٰلك الشيء" وهٰذه قضية كاذبة؛ فإن نصف النصف ليس نصفاً، وإنما هو ربع؛ وإذا كذبت القضية الأجنبية كذبت النتيجة. فافهم(المنطق القديم)محمد إلياس

(١) قوله: (بعد تسليم تلك القضايا) أي: شرط لزوم النتيجة عن المقدمتين أن يسلم الخصم بصدقهما، فإذا سلم بصدقهما لزمت النتيجة منهما، والتزم الخصم بهٰذه النتيجة.

الملحوظة: أن تسليم الخصم بصدق المقدمتين لايعتبر دليلا على صدقهما من حيث الواقع، لأنه قد يسلم الخصم بصدق قضيتين كاذبتين، نحو: "كل إنسان جسم" صادق، و"كل جسم جماد" كاذب؛ فالنتيجة: "كل إنسان جماد" أيضا كاذبة، وإن سلم بها الخصم. (المنطق القديم)

(٢) قوله: (مذكورا فيه) أي: تذكر فيه النتيجة أو نقيضها بصورتها وهيئتها. (المنطق القديم)

الملحوظة: لايصح الاعتراض على هٰذا القِيَاس بأن فيه مصادرة على المطلوب، وهي: ذكرُ النتيجة في المقدمتين أو إحداهما؛ لأن النتيجة رغم وجودها بمادتها وهيئتها في القِيَاس إلا أنه خالية عن الحكم؛ لأنها ذكرت باعتبارها جزءً ا من القِيَاس، فهي ممّهدة للنتيجة، وليست في حقيقتها نتيجة؛ ولأن النتيجة: قضية قائمة بذاتها، وفيها الحكم المأخوذ من القِيَاس؛ أما مادة النتيجة وصورتها في القِيَاس فهي جزء منه، وليست مستقلة عنه ولا قائمة بنفسها. (المنطق القديم)

(٣) قوله: (أنه ليس بحمار) نتيجة سالبة شخصية، ونتيجة الموجبة الشخصية مذكور في القياس، وهو قوله "إن كان زيد حماراً".

وَإِنْ لَمْ تَكُنِ النَّتِيْجَةُ(١) وَنَقِيْضُهَا مَذْكُوْرا يُسَمّٰى "اقتِرَانِيًّا"(٢)، كَقَوْلِكَ: "زَيْد إِنْسَان، وَكُلُّ إِنْسَان حَيَوَان"، يُنْتِجُ: "زَيْدٌ حَيَوَان".

فَصْلٌ فِى القِيَاسِ الاقترانِىّ(٣)

وَهُوَ قِسْمَانِ: حَمْلِيٌّ، وَشَرْطِيٌّ(٤).

وَمَوْضُوْعُ النَّتِيْجَةِ(٥) فِي الْقِيَاسِ الْحملي يُسَمّٰى "أَصْغَر"؛ لِكَوْنه أَقَلَّ

(١) قوله: (لم تكن النتيجة) أي: لم تذكر النتيجة أو نقيضها بصورتها وهيئتها، وإنما ذكرت فيه بمادتها فقط؛ والمراد بالمادة: هي الكلمات، أما الهيئة فهي الصيغة التركيبية.

(٢-١) قوله: (اقترانيا) سمي به لاقتران حدوده من الأصغر والأكبر.

(٢-٢) قوله: (اقترانيا) أي حدوده التي لها مدخل في حصوله، فلايرد: أن الوسط خارج عن المطلوب، يعنى: لما كان القياس الاقتراني مشتملا على أداة الجمع والاقتران، وهي الواو الواصلة سمّي اقترانيا. (شرح تهذيب)

فَصلٌ في القياس الاقتراني

(٣) قَوله: (فصل في القِيَاس الاقتراني إلخ) لما فرغ من تعريف القِيَاس وتقسيمه إلى قسمين، شرع في الأقسام، وابتدأ بالاقتراني المركب من الحمليات، وهو يشتمل على حدود ثلٰثة: موضوع المطلوب، ومحموله، والمكرر بينهما في المقدمتين؛ فقال: "فصل في القِيَاس الاقتراني".(المرآت)

(٤) قوله: (حملي وشرطي) القياس الحملي: مايتركب من حمليتين؛ والقِيَاس الشرطي: ما لايكون مركبا من حمليتين، سواء كان مركبا من شرطيتين، نحو: "كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً، وكلما كان النهار موجوداً كان العالم مضيئاً"؛ فالنتيجة: "كلما كانت الشمس طالعة كان العالم مضيئاً"؛ أو من شرطية وحملية، نحو: "كلما كان هٰذا إنسانا كان حيوانا، وكل إنسان ناطق"، فالنتيجة: "قد يكون إذا هٰذا حيوانا كان ناطقا"؛ فتسمية الأول بـ"الشرطي" ظاهر، وأما تسمية المركب من الشرطية والحملية فتسمية الكل باسم الجزء الأعظم.(المرآت)بزيادة

(٥) قوله: (النتيجة) وهي الدعوى التي يدعيها المدعي، ثم يأتي بالقِيَاس استدلالا على هذه الدعوى.

والفرق بين النتيجة والدعوى: أن النتيجة قبل الدليل مدَّعَى، وبعد الدليل: نتيجة؛ فهما متحدان بالذات ومتغايران بالاعتبار، ومثال ذالك: أن يدعي إنسان: "أنّ المؤمن محمود" فهٰذه دعواه، ثم يأتي بالقِيَاس استدلالا على هٰذه الدعوى، "المؤمن مطيع لربه"، "وكل مطيع لربه محمود"؛

أفْرَاداً فِي الْأَغْلَب، وَمَحْمُوْله يُسَمّٰى "أَكْبَر"؛ لِكَوْنه أَكْثَرَ أفْرَادا غَالِباً، وَالْقَضِيَّة الَّتِيْ جُعِلَت جُزْء قِيَاس يُسَمّٰى "مُقَدَّمَة"، وَالْمُقَدَّمَة الَّتِيْ فِيْهَا الْأَصْغَر تُسَمّٰى "صُغْرىٰ"(١)، وَالَّتِيْ فِيْهَا الْأَكْبَر "كُبْرىٰ"، وَالْجُزْء الَّذِيْ تَكَرَّرَ بَيْنَهُمَا يُسَمّٰى "حَداً أَوْسَط"(٢)، وَاقتِرَان الصُّغْرىٰ بِالْكُبْرىٰ يُسَمّٰى "قَرِيْنَة" وَ"ضَرْبا"، وَالْهَيْئَة الْحَاصِلَة مِنْ كَيْفِيَّة وَضْع الْأَوْسَط(٣) عِنْدَ الْأَصْغَر وَالْأَكْبَر تُسَمّٰى "شَكْلاً".

وَالْأَشْكَال أَرْبَعَة: وَوَجْه الضَّبْط أَنْ يُّقَال:

الحَدُّ الْأَوْسَط إِمَّا مَحْمُوْل الصُّغْرىٰ وَمَوْضُوْع الْكُبْرىٰ، كَمَا فِيْ قَوْلنَا: "العَالَم مُتَغَيِّر، وَكُلُّ مُتَغَيِّر حَادِث"(٤)، يُنْتِجُ: "العَالَم حَادِث"، فَهُوَ الشَّكْل الْأَوَّل(٥).

فالنتيجة: "المؤمن محمود". (المنطق القديم: ٢٠٨، دستور العلماء: ٣، ٤٥٨)

(١) قَوله: (تسمّٰى صغرىٰ إلخ) لاشتمالها على الأصغر، وكذٰلك الكبرىٰ لاشتمالها على الأكبر، والمتكرر بينهما يسمّٰى "حدا أوسط" لتوسطه بين طرفي المطلوب.(المرآت)

(٢) قَوله: (حَداً أَوْسَط) لتوسطه بين الحدين -أي: الأصغر والأكبر-؛ ولكونه واسطة في ثبوت الحكم بالأكبر على الأصغر. محمد إلياس

(٣) قَوله: (من كيفية وضع الأوسط إلخ)أي: من جهة كون الأوسط محمولاً في الصغرىٰ وموضوعاً في الكبرىٰ في الشكل الأول، أو محمولاً فيهما في "الثاني"، أو موضوعاً فيهما في "الثالث"، أو عكساً للأول في "الرابع".(المرآت)

(٤) قوله: (كل متغير حادث) اعلم! أن القِيَاس ينتقل فيه الحكم من الكل إلى الجزء، فالكبرى في هذا القِيَاس قاعدة كلية، وهي: كل متغير حادث، والنتيجة فرد من أفراد الكبرى. (المنطق القديم: ٢١٠) ملخصا

(٥) قَوله: (فهو الشكل الأول إلخ) إنما وضعت هٰذه الأشكال على هٰذا الترتيب؛ لأن الشكل الأول بديهي الإنتاج، أقرب إلى قبول الطبع، وتوجه النفس بالنسبة إلى البواقي أو إلى النظم

وَإِنْ كَانَ مَحْمُوْلا فِيْهِمَا فَهُوَ الشَّكْل الثَّانِيْ، كَمَا تَقُوْل: "كُلُّ إِنْسَان حَيَوَان، وَلاَشَيْءَ مِنَ الْحَجَر بِحَيَوَان" فَالنَّتِيْجَة: "لاَشَيْءَ مِنَ الإِنْسَان بِحَجَر".

وَإِنْ كَانَ مَوْضُوْعا فِيْهِمَا فَهُوَ الشَّكْل الثَّالِث، نَحْو: "كُلُّ إِنْسَان حَيَوَان، وَبَعْض الإِنْسَان كَاتِب" يُنْتِجُ: "بَعْضُ الْحَيَوَان كَاتِب".

وَإِنْ كَانَ مَوْضُوْعا فِي الصُّغْرىٰ وَمَحْمُوْلاً فِي الْكُبْرىٰ فَهُوَ الشَّكْل الرَّابِع، نَحْو قَوْلنَا: "كُلُّ إِنْسَان حَيَوَان، وَبَعْض الْكَاتِب إِنْسَان"، يُنْتِج "بَعْض الْحَيَوَان كَاتِب".

فَصْلٌ

وَأَشْرَف الْأَشْكَال مِنَ الْأَرْبَعَة الشَّكْلُ الْأَوَّل، وَلِذٰلِكَ كَانَ إِنْتَاجه(١)

الطبيعي، وهو الانتقال من الأصغر إلى الأوسط ومنه إلى الأكبر، فلايتغير الأصغر والأكبر عن حاليهما في النتيجة، وهٰذا النظم إنما هو في الشكل الأول؛ فلهٰذا وضع في المرتبة الأولىٰ، ثم وضع الشكل الثاني لمشاركة الأول في أشرف مقدمتيه، وهي الصغرىٰ المشتملة على موضوع المطلوب الذي هو أشرف من المحمول، ثم الثالث لمشاركة الأول في أخص مقدمتيه وهي الكبرىٰ؛ ثم الرابع لعدم اشتراكه مع الأول أصلاً.(المرآت)

الملحوظة: اعلم! أن النتيجة تتبع ما في القياس من الخِسَّتين، كما ستقف عليه في نتائج أضرب الشكل الأول.

والخِسَّتَان هما السلب والجزئية، والسلب خسة الكيف، والجزئية خسة الكم؛ فكل قياس فيه سالبة تكون نتيجة سالبة، وكل قياس فيه جزئية تكون نتيجة جزئية؛ فالنتيجة تتبع الخسة دائما، كما قال الشاعر:

إن الزمان لتابع أرذاله	تبع النتيجة لأخس الأرذل

(تسهيل المنطق)

فَصلٌ في الأشكال الأربعة وشرائط انتاج الشكل الأول

(١) قوله: (وذٰلك كان إنتاجه إلخ) اعلم أن نتائج هٰذا الشكل بينة ظاهرة، لايحتاج إلى

بَيِّناً بَدِيهِيًّا يَسْبِق الذِّهْن فِيْه إِلَى النَّتِيْجَة سَبْقاً طَبْعِياًّ مِنْ دُوْن حَاجَة إِلىٰ فِكْر وَتَأَمُّل. وَلَه شَرَائِط وَضُرُوْب:

أَمَّا الشَّرَائِط (١) فَإِثْنَان: أَحَدهُمَا: إِيْجَاب الصُّغْرىٰ (٢)، وَثَانِيْهِمَا: كُلِّيَّة الْكُبْرىٰ (٣)؛ فَإِنْ يَفْقِدَا مَعاً أَوْ يَفْقِدْ أَحَدهُمَا لاَيَلْزَم النَّتِيْجَة. كَمَا يَظْهَرُ عِنْدَ التَّأَمُّل.

وَأَمَّا الضُّرُوْب فَأَرْبَعَة؛ لِأَنَّ الاحْتِمَالاَت فِيْ كُلّ شَكْل سِتَّةَ عَشَرَ؛ لِأَنَّ الصُّغْرىٰ أَرْبَعَة، وَالْكُبْرىٰ أَيْضاً أَرْبَعَة، أَعْنِيْ: الْمُوْجِبَة الْكُلِّيَّة، وَالْمُوْجِبَة الْجُزْئِيَّة، وَالسَّالِبَة الْكُلِّيَّة، وَالسَّالِبَة الْجُزْئِيَّة؛ وَالْأَرْبَعَةُ فِي الْأَرْبَعَة سِتَّةَ عَشَرَ.

وَأَسْقَطَ (٤) شَرَائِطُ الشَّكْل الْأَوَّل اثنَيْ عَشَرَ، وَهُوَ: الصُّغْرىٰ السَّالِبَة

برهان، وإنتاج الموجبة الكلية التي هي أشرف المحصورات؛ بل الإنتاج للنتائج الأربع من خصائص هٰذا الشكل، ويبين إنتاج سائر الأشكال بالرد إليه، كما سيجيء. محمد إلياس

(١) قوله: (أما الشرائط إلخ) لما فرغ من بيان الفرق بين الأشكال بحسب الماهية، شرع في بيان الفرق بينهما بحسب الاشتراط، فقال: أما الشرائط إلخ. (المرآت)

(٢) قوله: (إيجاب الصغرىٰ إلخ) أي: يشترط بحسب الكيف في الشكل الأول "إيجاب الصغرٰى"؛ لأنها لو كانت سالبة لم يندرج الأصغر تحت الأوسط، فلايتعدى الحكم بالأكبر على الأوسط إلى الأصغر. (المرآت)

(٣) قوله: (كلية الكبرىٰ إلخ) أي: يشترط بحسب الكمّ أن تكون الكبرىٰ كلية؛ وإلا لاحتمل أن يكون البعض المحكوم عليه بالأكبر غيرَ البعض المحكوم به على الأصغر؛ فالحكم على بعض الأوسط لايتعدى إلى الأصغر، فلايلزم النتيجة. (المرآت)

(٤) قوله: (أسقط إلخ) أي: أسقط الشرط الأول -وهو إيجاب الصغرىٰ- ثمانيةً حاصلة من ضرب الصغريين السالبتين في الكبريات الأربع، واشتراطُ كلية الكبرىٰ أسقط أربعةً حاصلةً من ضرب الكبريين الجزئيتين في الصغريين الموجبتين؛ فبقيت الضروب المنتجة أربعة، فإن شئتَ إبراز

الْكُلِّيَّةِ مَعَ الْكُبْرَيَات الْأَرْبَع، وَالصُّغْرىٰ السَّالِبَة الْجُزْئِيَّة مَعَ تِلْكَ الْأَرْبَع، وَهٰذِه ثَمَانِيَةٌ؛ وَالْكُبْرَى الْمُوْجِبَة الْجُزْئِيَّة وَالسَّالِبَة الْجُزْئِيَّة مَعَ الصُّغْرىٰ الْمُوْجِبَة الْجُزْئِيَّة وَالْكُلِّيَّة، وَهٰذِه أَرْبَعَة؛ فَبَقِيَ أَرْبَعَة ضُرُوْب مُنْتِجَة:

اَلضَّرْب الْأَوَّل مُرَكَّب مِنْ مُوجِبَة كُلِّيَّة صُغْرىٰ وَمُوْجِبَة كُلِّيَّة كُبْرىٰ، يُنْتِج مُوْجِبَة كُلِّيَّة؛ نَحْو: كُلُّ جَ بَ وَكُلُّ بَ دَ، يُنْتِج كُلُّ جَ دَ.

وَالضَّرْب الثَّانِيْ مُؤَلَّف مِنْ: مُوْجِبَة كُلِّيَّة صُغْرىٰ، وَسَالِبَة كُلِّيَّة كُبْرىٰ، يُنْتِجُ سَالِبَة كُلِّيَّة، نَحْو: "كُلُّ إِنْسَان حَيَوَان، وَلاَ شَيْءَ مِنَ الْحَيَوَان بِحَجَر"، يُنْتِجُ: "لاَشَيْءَ مِنَ الإِنْسَان بِحَجَر".

وَالضَّرْب الثَّالِث مُلْتَئِم مِنْ: مُوْجِبَة جُزْئِيَّة صُغْرىٰ، وَمُوْجِبَة كُلِّيَّة كُبْرىٰ، وَالنَّتِيْجَة مُوْجِبَة جُزْئِيَّة، نَحْو: "بَعْض الْحَيَوَان فَرَس وَكُلُّ فَرَس

➲ الأمثلة فكرر اللحظات في هٰذه المرأة، فقد نقلناها من الشرح الفارسي المسمّٰى بـ"هدية شاه جهانية".(المرآت)

الملحوظة: اعلم أن هٰذا الجدول كافل للضروب المحتملة الستة عشر كلها، فالمنتجة منها أربعة، والساقطة منها اثنا عشر؛ أما الساقطة فأربعة منها ساقطة لفقدان الشرط الأول، وهو إيجاب الصغرىٰ، وأربعة منها لفقدان الشرط الثاني وهو كلية الكبرىٰ، والبواقي لفقدان الشرطين جميعا؛ (محمد إلياس)

الشكل الأول	الكبريات	موجبة كلية	سالبة كلية	موجبة جزئية	سالبة جزئية
الصغريات	الأمثلة	كل ب آ	لاشيء من ب آ	بعض ب آ	بعض ب ليس آ
موجبة كلية	كل ج ب	كل ج آ	لاشيء من ج آ	مفقود:٢	مفقود:٢
موجبة جزئية	بعض ج ب	بعض ج آ	بعض ج ليس آ	مفقود:٢	مفقود:٢
سالبة كلية	لاشيء من ج ب	مفقود:١	مفقود:١	مفقود:٢،١	مفقود:٢،١
سالبة جزئية	بعض ج ليس ب	مفقود:١	مفقود:١	مفقود:٢،١	مفقود:٢،١

صَهَّال"، يُنْتِجُ: "بَعْض الْحَيَوَان صَهَّال".

وَالضَّرْب الرَّابِع مُزْدَوِج مِنْ: مُوْجِبَة جُزْئِيَّة صُغْرىٰ، وَسَالِبَة كُلِّيَّة كُبْرىٰ، يُنْتِجُ سَالِبَة جُزْئِيَّة، كَقَوْلنَا: "بَعْض الْحَيَوَان نَاطِق، وَلاَشَيْء مِنَ النَّاطِق بِنَاهِق" فَالنَّتِيْجَة: "بَعْض الْحَيَوَان لَيْس بِنَاهِق".

تنبيهٌ

إِنْتَاج الْمُوْجِبَة الْكُلِّيَّة مِنْ خَوَاصّ الشَّكْل الْأَوَّل، كَمَا أَنَّ الإِنْتَاج لِلنَّتَائِج الْأَرْبَعَة(١) أيْضاً مِنْ خَصَائِصه؛ وَالصُّغْرىٰ الْمُمْكِنَة(٢) غَيْرُ مُنْتِجَة فِيْ هٰذَا الشَّكْل، فَقَدْ وَضَحَ بِمَا ذَكَرْنَا: أَنَّه لاَبُدَّ فِيْ هٰذَا الشَّكْل كَيْفاً "إِيْجَاب الصُّغْرٰى"، وَكَمًّا "كُلِّيَّة الْكُبْرٰى"، وَجِهَةً "فِعْلِيَّة الصُّغْرٰى".

فَصْلٌ

ويُشْتَرَط فِيْ إِنْتَاج(٣) الشَّكْل الثَّانِي بِحَسَب الْكَيْف -أي الإِيْجَاب

---

(١) قوله: (للنتائج الأربعة) يعني: أن النتيجة الموجبة الكلية إنما تكون في الشكل الأول، فهو من خواصه، وكذٰلك كون النتيجة محصورات أربعة من خواصه؛ فإن بعض الشكل ينتج جزئية فقط كالثالث.محمد إلياس

(٢) قوله: (والصغرى الممكنة غير منتجة إلخ) لما كان للشكل الأول ثلٰثة شروط: الأول بحسب الكيف، وهو إيجاب الصغرٰى، والثاني: بحسب الكم، وهو كلية الكبرٰى، والثالث: بحسب الجهة وهو فعلية الصغرٰى، أي: أن تكون الصغرىٰ غير الممكنتين.

ولم يذكر المصنف إلا الشرطين الأولين؛ فأشار إلى الثالث في هٰذا المقام؛ وذٰلك لأن الحكم في الكبرىٰ إنما هو علىٰ ما يثبت له الأوسط بالفعل، فلو لم يحكم في الصغرىٰ بثبوت الأوسط للأصغر بالفعل لم يتعدى الحكم من الأوسط إلى الأكبر؛ وثبوت الأوسط للأصغر بالفعل لايكون إذا كانت الصغرىٰ ممكنة. (محمد إلياس)

شرائط إنتاج الشكل الثاني

(٣) قوله: (ويشترط في إنتاج إلخ) لأنه لو لم يتحقق أحد الشرطين يحصل الإختلاف، وهو

وَالسَّلْب- اختِلاَف الْمُقَدَّمَتَيْن،فَإِنْ كَانَتِ الصُّغْرىٰ مُوْجِبَة كَانَتِ الْكُبْرىٰ سَالِبَة، وَبِالْعَكْس.

وَبِحَسَب الْكَمّ -أي الْكُلِّيَّة وَالْجُزْئِيَّة- كُلِّيَّة الْكُبْرىٰ؛ وَإِلاَّ يَلْزَمُ الإِخْتِلاَف الْمُوْجِب لِعَدَم الإِنْتَاج،أيْ صِدْق الْقِيَاس مَعَ إِيْجَاب النَّتِيْجَة تَارَةً،وَمَعَ سَلْبِهَا أخْرىٰ.وَنَتِيْجَة هٰذَا الشَّكْل لاَيَكُوْن إِلاَّ سَالِبَة.

وَضُرُوْبه النَّاتِجَة[1] أَيْضاً أَرْبَعَة:

صدق القِيَاس تارة مع الإيجاب، وأخرىٰ مع السلب؛ أما في الموجبتين فيصدق "كل إنسان حيوان، وكل ناطق حيوان"، والحق الإيجاب؛ ولو بدلنا الكبرىٰ بقولنا "كل فرس حيوان" كان الحق السلب؛ وأما في السالبتين فلصدق قولنا: "لاشيء من الإنسان بحجر، ولاشيء من الفرس بحجر" والحق السلب، ولو قلنا "فلاشيء من الناطق بحجر" كان الحق الإيجاب. وكذٰلك على تقدير انتفاء الشرط الثاني.

أما على تقدير إيجاب الكبرىٰ فلصدق "لاشيء من الإنسان بفرس، وبعض الحيوان فرس، والصادق الإيجاب، ولو بدلنا الكبرىٰ بقولنا "وبعض الصاهل فرس" كان الصادق السلب، وأما على تقدير سلبها فكقولنا "كل إنسان حيوان، وبعض الجسم ليس بحيوان" الصادق الإيجاب، ولو بدلنا الكبرىٰ وقلنا "بعض الحجر ليس بحيوان" كان الحق السلب؛ وهٰذا الاختلاف موجب للعقم.(قطبي)

(١) قَوله: (وضروبه الناتجة أيضاً إلخ) لأنه تسقط باعتبار الشرط الأول ثمانية أضرب، وباعتبار الثاني أربعة أخرىٰ، فبقيت أربعة؛ وأمثلة الكل من الساقطات والباقيات واضحة من هٰذه المرأة. (المرآت)

الشكل الثاني	كبريات	سالبة كلية	موجبة كلية	موجبة جزئية	سالبة جزئية
صغريات	الأمثلة	لا شيء من ب آ	كل ب آ	بعض ب آ	بعض ب ليس آ
موجبة كلية	كل ج آ	لاشيء من ج بَ	مفقود:١	مفقود:١،٢	مفقود:٢
سالبة كلية	لا شيء من ج ا	مفقود:١	لا شيء من ج بَ	مفقود:٢	مفقود:١،٢
موجبة جزئية	بعض ج ا	بعض ج ليس بَ	مفقود:١	مفقود:١،٢	مفقود:٢
سالبة جزئية	بعض ج ليس ا	مفقود:١	بعض ج ليس ب	مفقود:٢	مفقود:١،٢

أَحَدهَا(١) مِنْ كُلِّيَّتَيْنِ وَالصُّغْرىٰ مُوْجِبَة، يُنْتِجُ سَالِبَة كُلِّيَّة، كَقَوْلنَا: ''كُلُّ جَ بَ وَلاَشَيْء مِنْ آ بَ، فَلاَشَيْء مِنْ جَ آ''، وَالدَّلِيْل عَلىٰ هٰذَا الإِنْتَاج عَكْس الْكُبْرىٰ(٢)، فَإِنَّكَ إِذَا عَكَسْت الْكُبْرىٰ صَارَ لاَشَيْء مِنْ بَ آ، وَبِانضِمَامه إِلَى الصُّغْرىٰ انتَظَم الشَّكْل الْأَوَّل، وَيُنْتِج النَّتِيْجَة الْمَطْلُوْبَة.

اَلضَّرْب الثَّانِيْ(٣) مِنْ مُوْجِبَة كُلِّيَّة كُبْرىٰ وَسَالِبَة كُلِّيَّة صُغْرىٰ، كَقَوْلِنَا: ''لاَشَيْء مِنْ جَ بَ وَكُلُّ آ بَ''، يُنْتِج: ''لاَشَيْء مِنْ جَ آ''، وَالدَّلِيْل عَلَى الإِنْتَاج عَكْس الصُّغْرىٰ(٤) وَجَعْلهَا كُبْرىٰ، ثُمَّ عَكْس النَّتِيْجَة.

---

(١) قَوله: (أحدها) ومثاله الواضح: كل إنسان حيوان، لاشيء من الحجر بحيوان؛ فلاشيء من الإنسان بحجر.

(٢) قَوله: (عكس الكبرىٰ إلخ) اعلم! أن الدليل على الإنتاج المذكور في الضرب الأول من الشكل الثاني أمران:

أحدهما عكس الكبرىٰ كما ذكر المصنف رحمه الله: واختار هٰذا لكونه أسهل.

وثانيهما: الخلف، وهو في هٰذا الشكل أن يؤخذ نقيض النتيجة، ويجعل الصغرىٰ؛ لأن نتائج هٰذا الشكل سالبة، فنقيضها -وهو الموجبة- يصلح لصغروية الشكل الأول، ويجعل كبرى القِيَاس كبرىٰ؛ لأنها لكليتها تصلح لكبروية الشكل الأول، فينتظم منهما قِيَاس في الشكل الأول، وينتج لايناقض الصغرىٰ، فيقال: لو لم يصدق ''لاشيء من جَ آ'' لصدق ''بعض جَ آ''، و نضمه إلى الكبرىٰ هٰكذا: ''بعض جَ آ'' و''لا شيء من آبَ''، ينتج من الشكل الأول ''بعض جَ ليس بَ''، وقد كان الصغرىٰ ''كل جَ بَ''؛ هٰذا خلف، والخلف لايلزم من الصورة؛ لأنها بديهية الإنتاج، فيكون من المادة، وليس من الكبرىٰ؛ لأنها مفروضة الصدق، فتعين أن يكون من نقيض النتيجة، فيكون محالاً، فالنتيجة حقة.(المرآت)

(٣) قَوله: (الضرب الثاني) ومثاله الواضح: لاشيء من الحجر بحيوان، وكل إنسان حيوان؛ فلا شيء من الحجر بإنسان.

(٤) قَوله:(عكس الصغرىٰ إلخ) في الضرب الثاني للإنتاج أيضاً أمران: الخلف وعكس الكبرىٰ.

أما الخلف، فعلى ما ذكرنا في الضرب الأول.

اَلضَّرْب الثَّالِث (١) مِنْ مُوْجِبَة جُزْئِيَّة صُغْرىٰ وَسَالِبَة كُلِّيَّة كُبْرىٰ يُنْتِج سَالِبَة جُزْئِيَّة، كَقَوْلِكَ: "بَعْض جَ بَ، وَلاَشَيْءَ مِنْ آ بَ، فَلَيْسَ بَعْض جَ آ".

اَلضَّرْب الرَّابِع (٢) مِنْ سَالِبَة جُزْئِيَّة صُغْرىٰ وَمُوْجِبَة كُلِّيَّة كُبْرىٰ يُنْتِجُ سَالِبَة جُزْئِيَّة، تَقُوْل: "بَعْض جَ لَيْسَ بَ، وَكُلُّ آ بَ، فَبَعْضُ جَ لَيْسَ آ".

فَصْلٌ

شَرْط إِنْتَاج الشَّكْل الثَّالِث كَوْن الصُّغْرىٰ مُوْجِبَة وَكَوْن أَحَد الْمُقَدَّمَتَيْنِ كُلِّيَّة، فَضُرُوْبه النَّاتِجَة سِتَّةٌ (٣):

وأما العكس، فلايمكن بعكس الكبرىٰ؛ لأنها لإيجابها لاتنعكس إلا جزئية، والجزئية لاتنتج في كبرى الشكل الأول؛ بل بعكس الصغرىٰ وجعلها كبرىٰ، ثم عكس النتيجة؛ فإذا عكسنا "لاشيء من جَ بَ" إلى "لاشيء من بَ جَ" وجعلناها كبرٰى، وكبرىٰ القِيَاس الصغرىٰ، وقلنا: "كل آ بَ" و"لاشيء من بَ جَ"، ينتج من ثاني الشكل الأول: "لاشيء من آ جَ" وهو ينعكس إلى "لاشيء من جَ آ"، وهو المطلوب.(المرآت)

(١) قَوله: (الضرب الثالث إلخ) ومثاله الواضح: بعض الحيوان إنسان، ولاشيء من الفرس بإنسان؛ فبعض الحيوان ليس بفرس.

وبيان إنتاجه أيضاً بالخلف وعكس الكبرىٰ وبالافتراض؛ وأما الضرب الرابع فلايمكن بيانه بعكس الكبرىٰ لأنها تنعكس جزئية، والجزئية لاتصلح لكبروية الشكل الأول، ولايعكس الصغرىٰ؛ لأنها لاتنعكس، فبيانه بالخلف وبالافتراض.(المرآت)

(٢) قوله: (الضرب الرابع) ومثاله الواضح: بعض الحيوان ليس بإنسان، وكل ناطق إنسان؛ فبعض الحيوان ليس بناطق.

شرائط انتاج الشكل الثالث

(٣) قوله: (وضروبه الناتجة ستة إلخ) لأن باشتراط "إيجاب الصغرىٰ" سقطت ثمانية أضرب، وبـ"كلية أحدهما" حذف ضربان، فبقيت ستة؛ وبيان الإنتاج بالخلف في الضروب كلها، وهو هٰهنا أن يجعل نقيض النتيجة لكلية كبرىٰ، وصغرى القِيَاس لإيجابها صغرىٰ؛ فينتج من الشكل الأول

أَحَدُهَا(١): كُلُّ بَ جَ وَكُلُّ بَ آ، فَبَعْضُ جَ آ.

وَثَانِيهَا(٢): كُلُّ بَ جَ وَلاَشَيْءَ مِنْ بَ آ، فَبَعْض جَ لَيْسَ آ.

وَثَالِثهَا(٣): بَعْض بَ جَ وَكُلُّ بَ آ، فَبَعْض جَ آ.

وَرَابِعهَا(٤): بَعْض بَ جَ، وَلاَشَيْءَ مِنْ بَ آ، فَبَعْض جَ لَيْسَ آ.

وَخَامِسهَا(٥): كُلُّ بَ جَ وَبَعْض بَ آ، فَبَعْض جَ آ.

ما ينافي الكبرىٰ، وقد كان مسلما؛ ويعكس الصغرىٰ ليرجع إلى الشكل الأول حيث يكون الكبرىٰ كلية، ويعكس الكبرىٰ ليصير شكلاً رابعاً، ثم عكس الترتيب ليرتد شكلاً أولاً، وينتج نتيجة، ثم يعكس هٰذه النتيجة وهو المطلوب؛ وذٰلك حيث يكون الكبرىٰ موجبة ويكون الصغرىٰ كلية؛ وهٰذا مرأة الشكل الثالث. (المرآت)

الشكل الثالث	الكبريات	موجبة كلية	سالبة كلية	موجبة جزئية	سالبة جزئية
الصغريات	الأمثلة	كل بَ آ	لاشيء من بَ آ	بعض بَ آ	بعض آ ليس بَ
موجبة كلية	كل بَ جَ	بعض جَ آ	بعض جَ ليس آ	بعض جَ آ	بعض جَ ليس آ
موجبة جزئية	بعض جَ بَ	بعض جَ آ	بعض جَ ليس آ	مفقود:٢	مفقود:٢
سالبة كلية	لاشيء من بَ جَ	مفقود:١	مفقود:١	مفقود:١	مفقود:١
سالبة جزئية	بعض جَ ليس بَ	مفقود:١	مفقود:١	مفقود:٢،١	مفقود:٢،١

(١) قوله: (أحدها) الضرب الأول مركب من موجبة كلية صغرىٰ، وموجبة كلية كبرىٰ، ينتج: موجبة جزئية، مثل: كل إنسان حيوان، وكل إنسان ناطق؛ فبعض الحيوان ناطق.

(٢) قوله: (ثانيها) الضرب الثاني مركب من موجبة كلية صغرىٰ، وسالبة كلية كبرىٰ، ينتج: سالبة جزئية، نحو: كل إنسان حيوان، ولاشيء من الإنسان بفرس؛ فبعض الحيوان ليس بفرس.

(٣) قوله: (ثالثها) الضرب الثالث مركب من موجبة جزئية صغرىٰ، وموجبة كلية كبرى؛ ينتج: موجبة جزئية، نحو: بعض الإنسان حيوان، وكل إنسان ناطق؛ فبعض الحيوان ناطق.

(٤) قوله: (رابعها) الضرب الرابع مركب من موجبة جزئية صغرىٰ، وسالبة كلية كبرىٰ، ينتج: سالبة جزئية، نحو: بعض الإنسان حيوان، لاشيء من الإنسان بفرس؛ فبعض الحيوان ليس بفرس.

(٥) قوله: (خامسها) الضرب الخامس مركب من موجبة كلية صغرىٰ، وموجبة جزئية كبرىٰ، ينتج: موجبة جزئية، نحو: كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان كاتب؛ فبعض الحيوان كاتب.

وَسَادِسهَا(١): كُلُّ بَ جَ وَبَعْض بَ لَيْسَ آ، فَبَعْض جَ لَيْسَ آ.

فَصْلٌ

وَشَرَائِط إِنْتَاج الشَّكْل الرَّابِع(٢) مَعَ كَثْرَتِهَا وَقِلَّة جَدْوَاهَا مَذْكُوْرَة فِي الْمَبْسُوْطَات(٣)، فَلَا عَلَيْنَا لَوْ تُرِكَ ذِكْرهَا؛ وَكَذَا شَرَائِط سَائِر الْأَشْكَال بِحَسَبِ الْجِهَة لَا يَتَحَمَّل أَمْثَال رِسَالَتِيْ هٰذِه لِبَيَانِهَا.

(١) قوله: (سادسها) الضرب السادس مركب من موجبة كلية صغرىٰ، وسالبة جزئية كبرى، ينتج: سالبة جزئية، نحو: كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بكاتب؛ فبعض الحيوان ليس بكاتب.

شرائط إنتاج الشكل الرابع

(٢) قَوله: (وشرائط إنتاج الشكل الرابع إلخ) فشرط إنتاج الشكل الرابع أحد الأمرين وهو: إما إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرىٰ، أو اختلافهما بالكيف مع كلية إحدٰهما؛ وضروبه الناتجة ثمانية بالخلف وبعكس الترتيب ثم النتيجة، أو بعكس المقدمتين؛ ويتضح عليك ضروبه الساقطات والباقيات مع نتائجها من هٰذه المرأة.(المرآت)

الشكل الرابع	الكبريات	موجبة كلية	سالبة كلية	موجبة جزئية	سالبة جزئية
الصغريات	الأمثلة	كل بَ آ	لاشيء من آ بَ	بعض آ بَ	بعض آ ليس بَ
موجبة كلية	كل بَ جَ	بعض جَ آ	بعض جَ ليس آ	بعض جَ آ	بعض جَ ليس آ
موجبة جزئية	بعض بَ جَ	مفقود:١،٢	بعض جَ ليس آ	مفقود:١،٢	مفقود:١،٢
سالبة كلية	لاشيء من بَ جَ	لاشيء من جَ آ	مفقود:١،٢	بعض جَ ليس آ	مفقود:١،٢
سالبة جزئية	بعض بَ ليس جَ	بعض جَ ليس آ	مفقود:١،٢	مفقود:١،٢	مفقود:١،٢

(٣) قَوله: (مذكورة في المبسوطات) اعلم! أنه يشترط "عند المتأخرين" لانتاج الشكل الرابع واحد من أمرين: الأول إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرىٰ، والثانية اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلّيّة إحداهما؛

نعم! يتحقق الانتاج عند وجود أحد هٰذين الشرطين، ولايوجد العقم إلا عند فقد الشرطين معاً. وضروبه المنتجة ثمانية:

الضرب الأول، مركب من: موجبة كلية صغرىٰ، وموجبة كلية كبرىٰ، ينتج موجبة جزئية، نحو: كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان؛ فبعض الحيوان ناطق.

فائدة

وَلَعَلَّكَ عَلِمْتَ مِمَّا أَلْقَيْنَا عَلَيْكَ: أَنَّ النَّتِيْجَةَ فِي الْقِيَاس تَتْبَعُ أَدْوَن الْمُقَدَّمَتَيْنِ(١) فِي الْكَيْف وَالْكَمّ، وَالْأَدْوَن فِي الْكَيْف هُوَ السَّلْب، وَفِي

الضرب الثاني، مركب من: موجبة كلية صغرىٰ، وموجبة جزئيّة كبرىٰ، ينتج موجبة جزئيّة، نحو: كل إنسان حيوان، وبعض الأسود إنسان؛ فبعض الحيوان أسود.

الضرب الثالث، مركب من: موجبة كلية صغرىٰ، وسالبة كلية كبرىٰ، ينتج سالبة جزئية، نحو: كل إنسان حيوان، ولاشيء من الفرس بإنسان؛ فبعض الحيوان ليس بفرس.

الضرب الرابع، مركب من: موجبة كلية صغرىٰ، وسالبة جزئية كبرىٰ، ينتج سالبة جزئية، نحو: كل إنسان حيوان، وبعض الأسود ليس بإنسان؛ فبعض الحيوان ليس بأسود.

الضرب الخامس، مركب من: موجبة جزئية صغرىٰ، وسالبة كلية كبرىٰ، ينتج سالبة جزئية، نحو: بعض الإنسان أسود، ولاشيء من الحجر بإنسان؛ فبعض الأسود ليس بحجر.

الضرب السادس، مركب من: سالبة كلية صغرىٰ، وموجبة كلية كبرىٰ، ينتج سالبة كلية، نحو: لاشيء من الإنسان بحجر، وكل ناطق إنسان؛ فلاشيء من الحجر بناطق.

الضرب السابع، مركب من: سالبة كلية صغرىٰ، وموجبة جزئية كبرىٰ، ينتج سالبة جزئية، نحو: لاشيء من الإنسان بحجر، وبعض الأسود إنسان؛ فبعض الحجر ليس بأسود.

الضرب الثامن، مركب من: سالبة جزئية صغرىٰ ، وموجبة كلية كبرىٰ، ينتج سالبة جزئيةنحو: بعض الحيوان ليس بأسود، وكل إنسان حيوان؛ فبعض الأسود ليس بإنسان.

الملحوظة: اعلم! أن القياس المركب من الكليتين رُبما ينتج كلية وقد ينتج جزئية. (محمد إلياس)

واعلم أيضاً! أن أخسّ الأشكال كلها هو الشكل الرابع؛ وذٰلك لأن جزأي الحد الأوسط يفصل بينهما القِيَاس بأكمله؛ بحيث جعلت المقدمتان في الوسط، وجعل جزءً ا الحد الأوسط في طرفي القِيَاس يفصل بينهما الحدّان الأصغر والأكبر؛ لذٰلك كان أخس الأشكال وأكثرها صعوبة، وأدناها منزلة حتى أن بعض الأشكال على الثلاثة الأول. (المنطق القديم: ٢١٤)

(١) قوله: (تتبع أدون المقدمتين إلخ) اعلم! أن المنطقيين ذهبوا إلى أن النتيجة تتبع أخسّ المقدمتين كما ذكر المصنف، وحقق الشيخ في الإشارات: أنه ليس كذٰلك مطلقاً؛ بل هي تابعة في الكمِّيَّة للصغرىٰ وفي الكيفية والجهة للكبرىٰ، إلا في موضعين: أحدهما أن يكون الصغرىٰ ممكنة والكبرىٰ غير ضرورية؛ فإن النتيجة تكون في الفعل والقوة تابعة للصغرىٰ لا للكبرىٰ؛ والثاني: أن

الْكَمّ هُوَ الْجُزْئِيَّة؛ فَالْقِيَاس الْمُرَكَّب مِنْ مُوْجِبَة وَسَالِبَة يُنْتِجُ سَالِبَة، وَالْمُرَكَّب مِنْ كُلِّيَّة وَ جُزْئِيَّة إِنَّمَا يُنْتِجُ جُزْئِيَّة؛ وَأَمَّا الْمُرَكَّب مِنَ الْكُلِّيَّتَيْن فَرُبَمَا يُنْتِجُ كُلِّيَّة، وَقَدْ يُنْتِجُ جُزْئِيَّة.

فَصْلٌ فِي الاقْتِرانيّات مِن الشَّرْطيَّات(١)

وَحَالهَا فِيْ انعِقَاد الْأَشْكَال الْأَرْبَعَة وَالضُّرُوْب الْمُنْتِجَة وَالشَّرَائِط الْمُعْتَبَرَة كَحَال الاِقْتِرَانِيَّات مِنَ الْحَمْلِيَّات، سَوَاءً بِسَوَاء.

مِثَال الشَّكْل الْأَوَّل(٢) فِي الْمُتَّصِلَة: "كُلَّمَا كَانَ زَيْد إِنْسَانا كَانَ حَيَوَانا، وَكُلَّمَا كَانَ حَيَوَانا كَانَ جِسْماً"؛ يُنْتِجُ: "كُلَّمَا كَانَ زَيْد إِنْسَانا كَانَ جِسْماً".

يكون الصغرىٰ موجبة ضرورية والكبرىٰ مطلقا؛ فإنها وإن كانت عامة انتجت كالصغرىٰ موجبة ضرورية؛ وإن كانت خاصة لم يكن الافتراق قِيَاساً، لتناقض المقدمتين.(المرآت)

فَصلٌ في الاقترانيات

(١) قَوله: (فصل في الاقترانيات من الشرطيات إلخ) اعلم! أن الحمليات كما تنقسم إلى بديهيات ونظريات محتاجة إلى الحجة، كذٰلك الشرطيات قد تكون بديهية، كقولنا: "كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود"، وقد تكون نظرية كقولنا: "متىٰ وجدت الحركة المستقيمة وجد محدد الجهات، ومتىٰ وجد الممكن وجد الواجب"؛ فمست الحاجة إلى معرفة الأقيسة الشرطية الاقترانية، وينعقد فيه الأشكال الأربعة؛ لأن الحد الأوسط إما: أن يكون تالياً في الصغرىٰ ومقدماً في الكبرىٰ فهو الأول، أو بالعكس فهو الرابع، أو تالياً فيهما فهو الثاني، وإن كان مقدماً فيهما فهو الثالث.(المرآت)

(٢) قَوله: (مثال الشكل الأول إلخ) اعلم! أن القياس الاقتراني الشرطي ينقسم إلىٰ خمسة أقسام باعتبار ما تركب منه؛ والأقسام الخمسة هي:

١ - مايتركب من شرطيتين متصلتين، وينتج شرطية متصلة، نحو: كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا، وكلما كان النهار موجودا كان الجوّ دافئًا؛ فكلما كانت الشمس طالعة كان الجوّ دافئًا.

مِثَال الشَّكْل الثَّانِيْ: ''كُلَّمَا كَانَ زَيْدٌ إِنْسَانا كَانَ حَيَوَانا، وَلَيْسَ البَتَّةَ إِذَا كَانَ حَجَرا كَانَ حَيَوَانا''؛ يُنْتِجُ: لَيْسَ البَتَّةَ إِنْ كَانَ زَيْد إِنْسَانا كَانَ حَجَرا.

مِثَال الثَّالِث مِنْهَا: ''كُلَّمَا كَانَ زَيْد إِنْسَانا كَانَ حَيَوَانا، وَكُلَّمَا كَانَ زَيْد إِنْسَانا كَانَ كَاتِبا؛ يُنْتِجُ: ''قَدْ يَكُوْنُ إِذَا كَانَ زَيْد حَيَوَانا كَانَ كَاتِباً''.

وَأَمَّا الاِقْتِرَانِيُّ الشَّرْطِيُّ الْمُؤَلَّف مِنَ الْمُنْفَصِلاَت، مِثَاله مِنَ الشَّكْل الْأَوَّل: ''إِمَّا كُلُّ آ بَ، أَوْ كُلّ جَ دَ، وَدَائِما كُلّ دَ هَ أَوْ كُلّ دَ زَ''، يُنْتِجُ: ''دَائِما إِمَّا كُلّ آ بَ، أَوْ كُلّ جَ هَ أَوْ كُلّ دَ زَ''.

وَأَمَّا الاِقْتِرَانِي الشَّرْطِيّ الْمُرَكَّب مِنْ حَمْلِيَّة وَمُتَّصِلَة فَكَقَوْلِنَا(١):

---

٢ - ما يتركب من شرطيتين منفصلتين، وينتج شرطية منفصلة، نحو: دائما إما أن يكون العدد فرداً وإما أن يكون زوجاً، ودائما إما أن يكون الزوجُ زوجَ الزوج أو يكون زوجَ الفرد؛ فدائما إما أن يكون العدد زوجَ الزوج أو يكون زوج الفرد، أو يكون فرداً.

٣ -مايتركب من شرطية متصلة وحملية، وينتج شرطية متصلة، نحو: كلما كان هٰذا ذهبا كان معدنا، وكل معدن موصل للحرارة؛ فكلما كان هٰذا ذهبا كان موصلا للحرارة.

٤ -ما تركب من شرطية منفصلة وحملية، وينتج شرطية منفصلة، نحو: دائما إما أن يكون النامي نباتا أو حيوانا، وكل حيوان متنفس؛ فدائما إما أن يكون النامي نباتا أو متنفسا.

٥ - ما يتركب من شرطية متصلة وشرطية منفصلة، وينتج شرطية متصلة أو شرطية منفصلة، نحو: دائما إما أن يكون الجسم جمادا أوناميا، وكلما كان ناميا كان متنفسا؛ فدائما إما أن يكون الجسم جمادا أو متنفسا؛ وقد يكون إذا كان الشيء جسما كان جمادا أو متنفِّسا.

الملحوظة: اعلم! أن المقدم والتالي في الشرطيات يقوم مقام الموضوع والمحمول في الحمليات، فإذا كان الحد الأوسط تاليا في الصغرىٰ ومقدما في الكبرىٰ كان ذٰلك هو الشكل الأول، هلم جرّاً؛ ويشترط في أشكال الاقتراني الشرطي الأربعة ما يشترط في أشكال الحملي الأربعة، والضروب المنتجة وكذا العقيمة في الشرطي هي نفسها التي مرت بنا في الحملي. (المنطق القديم)بتغيير محمد إلياس

(١) قوله: (فكقولنا) ومثاله: كلما كان هٰذا الشيء إنسانا فهو حيوان (الصغرىٰ)، وكل حيوان

"كُلَّمَا كَانَ بَ جَ فَكُلُّ جَ آ، وكُلّ آ ءَ "، يُنْتِجُ: "كُلَّمَا كَانَ بَ جَ فَكُلّ جَ ءَ".

وَعَلىٰ هٰذَا الْقِيَاس بَاقِي التَّرْكِيْبَات(١).

فَصْلٌ فِي القِيَاسِ الاسْتِثْنَائِيّ(٢)

وَهُوَ مُرَكَّب مِنْ مُقَدَّمَتَيْنِ، أيْ قَضِيَّتَيْن: إِحْدَاهُمَا شَرْطِيَّة وَالْأُخْرىٰ حَمْلِيَّة، وَيَتَخَلَّلُ بَيْنَهُمَا كَلِمَة الاِسْتِثْنَاءِ أَعْنِيْ: إلاَّ وَأَخَوَاتِها، وَمِنْ ثَمَّ يُسَمّٰى "استِثْنَائِيا".

فَإِنْ كَانَتِ الشَّرْطِيَّة مُتَّصِلَة فَاستِثْنَاء عَيْن الْمُقَدَّم(٣) يُنْتِجُ عَيْن التَّالِيْ، وَاستِثْنَاء نَقِيْض التَّالِيْ(٤) يُنْتِجُ رَفْع الْمُقَدَّم؛ كَمَا تَقُوْلُ: "كُلَّمَا

جسم (الكبرىٰ)؛ ينتج: كلما كان هٰذا الشيء إنسانا كان جسماً. وهٰذا الشيء إنسان (الصغرىٰ)، وكلما كان إنسانا كان حيوانا (الكبرىٰ) ينتج: هٰذا الشيء حيوان.إلياس

(١) قَوله: (باقي التركيبات إلخ) قد عرفت أن القِيَاس الشرطي على خمسة أقسام، وفي كل قسم ينعقد الأربعة؛ واكتفىٰ المصنف في القسم الأول على ثلٰثة أشكال، وفي القسم الثاني والثالث على الشكل الأول، وترك القسم الرابع والخامس رأساً اعتماداً على ذهن المتعلم، ولأن هٰذا المختصر لايتحمل ضروبَها ونتائجها، فإن شئت الاستحضار والضبط فعليك بشرح المطالع وشرح القطبية للقطب الرازي.(المرآت)

فَصلٌ في القياس الاستثنائي

(٢) قَوله: (القِيَاس الاستثنائي إلخ) قد سلف أن القِيَاس قسمان: اقتراني واستثنائي، وإذ قد فرغ عن الاقتراني وأقسامه وأحكامه، شرع في الاستثنائي، وهو: ما اشتمل على النتيجة أو نقيضها بالفعل. (تسهيل بزيادة)

(٣) قَوله: (فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي)لاستلزام وجود الملزوم وجود اللازم، ولاعكس أي: استثناء عين التالي لاينتج عين المقدم، لجواز كون التالي -وهو اللازم- أعم من المقدم -وهو الملزوم-؛ فلايلزم من وجود اللازم وجود الملزوم. (تسهيل)

(٤) قَوله: (واستثناء نقيض التالي إلخ) لاستلزام عدم اللازم عدم الملزوم، ولا عكس أي: استثناء نقيض المقدم لاينتج نقيض التالي، لجواز كون التالي -وهو اللازم- أعم من المقدم

كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ النَّهَار مَوْجُوْدا؛ لٰكِنَّ الشَّمْس طَالِعَةٌ" يُنْتِجُ: "فَالنَّهَار مَوْجُوْد"؛ لٰكِنَّ النَّهَار لَيْسَ بِمَوْجُوْد(١)، يُنْتِجُ: "فَالشَّمْس لَيْسَت بِطَالِعَة".

وَإِنْ كَانَتْ مُنْفَصِلَة حَقِيْقِيَّة فَاستِثْنَاء عَيْن أَحَدِهِمَا(٢) يُنْتِجُ نَقِيْض الْآخَر، وَبِالْعَكْس؛ وَفِيْ مَانِعَة الْجَمْع يُنْتِجُ الْقِسْم الْأَوَّل دُوْنَ الثَّانِيْ؛ وَفِيْ مَانِعَة الْخُلُوّ الْقِسْم الثَّانِي دُوْن الْأَوَّل.

-وهوالملزوم-؛ فلايلزم من عدم للزوم عدم اللازم. (تسهيل)

(١) قوله: (لٰكن النهار ليس بموجود) اعلم أن القياس الاستثنائي يتألف من مقدمتين: أولٰهما شرطية، والأخرىٰ استثنائية؛ ولاتكون إلا حملية. (تسهيل)

الملحوظة: قوله: (لٰكن إلخ) اعلم! أن لفظة "لٰكن" وضعت في اللغة للاستدراك؛ إلا أن المناطقة اعتبروها للاستثناء، وأطلقوا عليها ذٰلك من باب الاصطلاح المنطقي؛ وذٰلك للشبه بين الاستثناء والاستدراك. (المنطق القديم: ٢٣٨)

(٢) قَوله: (فاستثناء عين أحدهما إلخ) القياس الاستثنائي المؤلف من الشرطيات المنفصلة ومن الحملية الاستثنائية ينقسم إلىٰ ثلاثة أقسام بحسب أقسام الشرطية المنفصلة:

الأول: القياس المؤلف من المنفصلة الحقيقية -أي: مانعة جمع وخلوّ-، وضروبه أربعة كلها منتجة، وهي: استثناء عين كل من الطرفين ينتج نقيض الآخر للعناد بينهما في الوجود. واستثناء نقيض كل منهما ينتج عين الآخر للعناد بينهما في العدم، نحو: العدد إما زوج وإما فرد؛ لٰكنه زوج فليس بفرد، ولٰكنه فرد فليس بزوج؛ ولٰكنه ليس بزوج فهو فرد؛ ولٰكنه ليس بفرد فهو زوج.

والثاني: القياس المؤلف من المنفصلة مانعة الجمع المجوزة للخلو؛ والمنتج من ضروبه الأربعةاثنان فقط، وهما: استثناء عين المقدم أنتج نقيض التالي، واستثناء عين التالي ينتج نقيض المقدم للعناد بينهما في الوجود فقط، نحو: الجسم إما أبيض وإما أسود؛ لٰكنه أبيض فليس أسود، ولٰكنه أسود فليس أبيض.

والثالث: القياس المؤلف من المنفصلة مانعة الخلوّ المجوزة للجمع فكذٰلك المنتج من ضروبه اثنان فقط على عكس مانعة الجمع، وهما: استثنا نقيض المقدم ينتج عين التالي، واستثناء نقيض التالي ينتج عين المقدم للعناد بينهما في العدم فقط، نحو: الجسم إما أبيض وإما لاأسود؛ لٰكنه أبيض فهو لاأسود، ولٰكنه أسود فهو لاأبيض. (تسهيل المنطق:٥٣)

وَهٰهُنَا قَدِ انْتَهَتْ مَبَاحِث الْقِيَاس بِالْقَوْل الْمُجْمَل، وَالتَّفْصِيْل مَوكُوْل إِلَى الْكُتُب الطِّوَال، وَالْآن نَذْكُرُ طَرْفا مِنْ لَوَاحِق الْقِيَاس.

فَصْلٌ (١)

الاسْتِقْرَاء (٢): هُوَ الْحُكْم عَلىٰ كُلّ بِتَتَبُّع أَكْثَر الْجُزْئِيَّات (٣)، كَقَوْلنَا: "كُلّ حَيَوَان يُحَرِّك فَكَّه الْأَسْفَل عِنْدَ الْمَضْغ"؛ لِأَنَّا اسْتَقْرَيْنَا -أَيْ تَتَبَّعْنَا- الإِنْسَان، وَالْفَرَس، وَالْبَعِيْر، وَالْحَمِيْر، وَالطُّيُوْر، وَالسِّبَاع؛ فَوَجَدْنَا كُلَّهَا كَذٰلِكَ، فَحَكَمْنا بَعْد تَتَبُّع هٰذِهِ الْجُزْئِيَّات الْمُسْتَقْرَيَة أَنَّ كُلَّ حَيَوَان يُحَرِّك فَكَّه الْأَسْفَل عِنْدَ الْمَضْغ.

فَصلٌ في الاستقراء والاحتياج إليه

(١) قوله: (فصلٌ الاستقراء) اعلم! أن العلماء المسلمين استعملوا طرق الاستقراء الصحيحة الصادقة، واعتمدوها طريقا موصولا إلى علومهم ومعارفهم، فمن ذالك: موضوعات الفقه مثلا، كما اعتمد الفقهاء المسلمون طريقة الاستقراء في الكثير من موضوعات الفقه حيث استخرجوا الكثير من قواعد الفقهية العامة، فأحصوا أنواع المياه وضبطوا أحكامها، وكما أُحصوا الكثير من المشكلات التي يقابلها المسلمون مما لم تكن على عهد رسول الله ﷺ، وضبطوا لكل مشكلة حكمها؛ وغير ذٰلك من الأحكام الشرعية التي بنيت على الاستقراء. (المنطق القديم)

(٢) قَوله: (الاستقراء إلخ) هو إما تام إن كان حاصر لِجميع الجزئيات وهو القِيَاس المقسّم، كقولنا: "كل جسم إما جماد أو حيوان أو نبات، وكل واحد منها متحيز؛ فكل جسم متحيز"؛ وهو يفيد اليقين، نحو: "كل حيوان يموت"، وكذا "الصحابة كلهم عدول". وإما غيرتام إن لم يكن حاصرا، كما ذكر المصنف رحمه الله، وهو لايفيد اليقين.(المرآت)بزيادة

(٤) قوله: (علىٰ أكثر الجزئيات) إنما قال: "أكثر الجزئيات"؛ لأن الحكم لو كان موجوداً في جميع جزئياته لم يكن استقراءً؛ بل قياسا مقسّماً، ويسمى استقراءً أيضاً؛ لأن مقدماته لاتحصل إلا بتتبع الجزئيات -وهو الاستقراء-، كقولنا: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ؛ لأن الإنسان والبهائم والسباع كذٰلك، وهو لايفيد اليقين لجواز وجود جزئي آخر لم يستقرأ، ويكون حكمه مخالفا لما استُقرأ، كالتمساح في مثالنا ذٰلك. (قطبی) محمد إلياس

وَالاِسْتِقْرَاء لاَيُفِيْدُ الْيَقِيْن، وَإِنَّمَا يُحَصِّل الظَّنّ الْغَالِب، لِجَوَاز أَنْ لاَّيَكُوْن جَمِيْع أَفْرَاد هٰذَا الْكُلِّي بِهٰذِهِ الْحَالَة، كَمَا يُقَال: إِنَّ التِّمْسَاح لَيْسَ عَلىٰ هٰذِهِ الصِّفَة؛ بَلْ يُحَرِّك فَكَّه الْأَعْلىٰ.

فَصْلٌ(١)

اَلتَّمْثِيْل(٢): وَهُوَ إِثْبَات حُكْم فِيْ جُزْئِي لِوُجُوْده فِيْ جُزْئِي اُخَرَ لِمَعنىً

فَصلٌ في التمثيل والاحتياج إليه

(١) قوله: (فصل التمثيل) اعلم! أن قِيَاس التمثيل ليس خاصا بالمناطقة، بل يشترك فيه الفقهاءوالمتكلمون، فالمناطقة يسمونه "التمثيل" أو "قِيَاس التمثيل"، والفقهاء يسمونه "القِيَاس" فقط؛ والمتكلمون يسمونه "قِيَاس الغائب على الشاهد" أو "الاستدلال بالشاهد على الغائب".(المنطق القديم: ٢٦٦) ملخصا

وكقول القائل : النبيذ مسكر فهو حرام كالخمر؛ وأركان قِيَاس التمثيل أربعة: (١) الأصل -وهو المقيس عليه، أي: الخمر-، (٢) الفرع -وهو المقيس أي: النبيذ-، (٣) الحكم -وهو المنقول من الأصل إلى الفرع، وهي الحرمة-، (٤) علة الحكم، وهي الجامع بين المقيس والمقيس عليه، وهي الاسكار. (المنطق القديم: ٢٦٧) ملخصا

وذٰلك مثل الاسكار في تحريم الخمر أو النبيذ متى وجد الإسكار وجد الحكم بالتحريم؛ وأما مثال انعدام المعلول -أي: الحرمة- مع انعدام العلة -أي: الإسكار- ففي الماء العذب من مياه الأنهار العيون وغيرها. (المنطق القديم: ٢٦٨)

(٢) قَوله: (التمثيل إلخ) اعلم! أن التمثيل يسمّى في عرف الفقهاء "قِيَاساً"، ويسمون المقيس عليه "أصلاً"، والمقيسَ "فرعاً"، والمعنى الجامع المشترك "علة"؛ والمتكلمون يسمونه "استدلالا بالشاهد علَى الغائب"، فالفرع غائب والأصل شاهد؛ ففي قولهم: السماء حادث؛ لأنه متشكل كالبيت، فالبيت "شاهد"، والسماء "غائب"، والمتشكل "معنى جامع"، والحادث "حكم". ولابد في التمثيل من هٰذه الأربعة، والفقهاء لايخالفونهم إلا في الاصطلاحات. (مرآت)

الملحوظة: قال المنطقيون: التمثيل حجة ظنية، وأفرط رئيسهم أبو علي بن سينا، فقال: هو حجة ضعيفة؛ والحق أن المقدمات إن كانت يقينية أفادت اليقين، سواء كان قياسا أو تمثيلا، وإن كانت المقدمات ظنية أفادت الظن. (تسهيل المنطق)

جَامِع مُشْتَرَك بَيْنَهُمَا(١)، كَقَوْلنَا: العَالَم مُؤَلَّف فَهُوَ حَادِث كَالْبَيْت(٢).

وَلَهُمْ فِيْ إِثْبَات أَنَّ الْأَمْر الْمُشْتَرَك عِلَّة لِلْحُكْم الْمَذْكُوْر طُرُق عَدِيْدَة، مَذْكُوْرَة فِي عِلْم الْأُصُوْل، وَالْعُمْدَة فِيْهَا طَرِيْقَان:

أَحَدهُمَا: اَلدَّوَرَان عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِيْن -وَالْقُدَمَاء كَانُوْا يُسَمُّوْنَهَا بِالطَّرْد وَالْعَكْس- وَهُوَ: أَنْ يَّدُوْر الْحُكْم(٣) مَعَ الْمَعْنَى الْمُشْتَرَك وُجُوْداً وَعَدَماً، أَيْ: إِذَا وُجِدَ الْمَعْنىٰ وُجِدَ الْحُكْم، وَإِذَا انْتَفَى الْمَعْنىٰ انتَفَى الْحُكْم؛ فَالدَّوَرَان دَلِيْل عَلىٰ كَوْن الْمَدَار -أَعْنِيْ: الْمَعْنىٰ- عِلَّةً لِلدَّائِرِ، أَيِ الْحُكْمِ.

وَالطَّرِيْق الثَّانِيْ: اَلسَّبْر وَالتَّقْسِيْم(٤)، وَهُوَ أَنَّهُمْ يَعُدُّوْن أَوْصَاف

---

(١) قوله: (بينهما) أي بين هاتين الجزئين، ففي البيت تأليف وهو مشترك بينه وبين الآخر؛ فيحكم على الآخر بحدوثه لوجود التأليف فيه، فيقال: العالم مؤلف، فهو حادث كالبيت. محمدإلياس

(٢) قوله: (كالبيت إلخ) يعني البيت حادث؛ لأنه مؤلف، وهٰذه العلة موجودة في العالم، فيكون حادثاً كالبيت.(مرآت)

(٣) قوله: (أن يدور الحكم إلخ) يقال في المثال المذكور: إن الحدوث حكم، والتأليف علة، فكلما وجدت العلة -أي التاليف، كالبيت- وجد الحكم، أي: الحدوث؛ وكلما لم يوجد العلة لم يوجد الحكم، كما في الواجب جل مجده؛ فالحكم دائر مع العلة وجوداً وعدماً.محمد إلياس

(٤) قوله: (السبر والتقسيم إلخ) قال في القاموس: السبر: امتحان غور الجروح وغيره، والمراد هٰهنا: امتحان أوصاف الأصل، أي: أيها تصلح لعلية الحكم؛ هٰكذا قال الفاضل السيالكوتي. (مرآت)بحذف

الفائدة: التمثيل الذي يفيد اليقين بالحكم له ثلاثة شروط:

١-القطع بكون الوصف المشترك بين الأصل والفرع هو علة الحكم.

٢-ألا يكون الحكم ثابتا للأصل لخصوصية في الأصل لاتوجد في الفرع، كما إذا قيل: إن الحرمة ثبتت للإسكار بشرط كونه من الشعير، وليس من غيره.

٣-ألا يكون خصوصية الفرع مانعة من ثبوت الحكم له.

الْأَصْل، ثُمَّ يُثْبِتُوْنَ: "أَنَّ مَا وَرَاء الْمَعْنَى الْمُشْتَرَك غَيْر صَالِح لاقتِضَاء الْحُكْم" وَذٰلِكَ لِوُجُوْد تِلْكَ الْأَوْصَاف فِيْ مَحَلّ آخَرَ مَعَ تَخَلُّف الْحُكْم عَنْه، مَثَلاً فِي الْمِثَال الْمَذْكُوْر يَقُوْلُوْنَ: إِنَّ عِلَّة حُدُوْث الْبَيْت إِمَّا الإِمْكَان أوِ الْوُجُوْد أوِ الْجَوْهَرِيَّة أوِ الْجِسْمِيَّة أوِ التَّأْلِيْف؛ وَلاَشَيْء مِنَ الْمَذْكُوْرَات غَيْرَ التَّالِيْف بِصَالِح لِكَوْنه عِلَّة لِلْحُدُوْث؛ وَإِلاَّ لَكَان كُلّ مُمْكِن وَكُلُّ جَوْهَر وَكُلُّ مَوْجُوْد وَكُلُّ جِسْم حَادِثا، مَعَ أَنَّ الْوَاجِبَ تَعَالىٰ وَالْجَوَاهِر الْمُجَرَّدَة(١) وَالْأَجْسَام الْأَثِيْرِيَّة(٢) لَيْسَتْ كَذٰلِك.

فَصْلٌ

وَمِنَ الْأَقْيِسَة(٣) الْمُرَكَّبَة قِيَاس يُسَمّٰى "قِيَاس الْخُلْف"(٤)، وَمَرْجِعُه

أما إفادته اليقين فيقول الله عز وجل﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُوْلَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ له الْهُدىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيْلِ الْمُؤْمِنِيْنَ نُوَلِّه مَاتَوَلىّٰ وَنُصْلِه جَهَنَّمَ، وَسَاءَ تْ مَصِيْراً﴾ [النساء:١١٥]؛ وقال رسول الله ا: "لاتجتمع أمتي على ضلالة"، [المستدرك:٤،٥٠٧]؛ وكذٰلك قد أجمعت الأمة على صحة القياس. (المنطق القديم:٢٧١)

(١) قَوله: (الجواهر المجردة) فإنها قديمة مع وجود علة الحدوث فيها من الإمكان والجوهرية والوجودية، فعلم أن علة الحدوث ليست هي؛ بل هو أمر آخر، أي: التأليف، والمُؤَلِّف عدّ الجواهر المجردة من القديميات بناءً علىٰ رأي الفلاسفة، وعلىٰ رأي أهل الحق هي حادثة؛ بل العالم كله فانٍ، لايبقىٰ إلا وجه ربك ذي الجلال والإكرام.محمد إلياس

(٢) قَوله:(الأجسام الأثيرية)هي الأجسام الفلكية مع مافيها.(كشاف اصطلاحات الفنون)؛ والأثير: مادة سيَّالة لاتقع تحت الوزن يفترض تخلّلها الجسمَ. (المنجد والمعجم الوسيط بتصرف) مفتي كليم الدين الكتكي

قياس الخلف والاحتياج إليه

(٣) قَوله: (ومن الأقيسة المركبة) اعلم! أن كلا من الأقيسة يتركب من مقدمتين أو أكثر، فإن كان متركبا من مقدمتين فقط فهو "قياس بسيط"، وإن كان متركبا من أكثر من مقدمتين؛ وذٰلك لأن بعض المطالب أو الدعاوي لايكفى في الاستدلال علىٰ صدقها قياس واحد مركب من قضيتين؛

إِلىٰ قِيَاسَيْن: أَحَدهُمَا: اقتِرَانِيٌّ شَرْطِيٌّ مُرَكَّب مِنَ الْمُتَّصِلَتَيْن، وَثَانِيْهِمَا:

بل ربما يحتاج الأمر إلىٰ أكثر من قياس بسيط يتركب من أكثر من قضيتين بحيث ينتج مقدمتان منها نتيجة، وهي مع المقدمة الأخرىٰ ينتج نتيجة أخرىٰ، وهلم جرا إلىٰ أن يحصل المطلوب؛ فيكون هناك قياسات مركبة محصلة للمطلوب، فهٰذا هو "قياس مركب".

والقياس المركب علىٰ نوعين: قياس مركب موصول النتائج، وقياس مركب مفصول النتائج.

قياس موصول النتائج: هو القياس المركب (أي: الذي يتركب من أكثر من مقدمتين) الذي ينحل إلىٰ أكثر من قياس، كل قضيتين لهما نتيجة، ثم نأخذ نتيجة القياس الأول ونضم إليها مقدمة كبرىٰ، فيصير لدينا قياس آخر، له نتيجة ثانية، ومثاله: محمد مجتهد (الصغرىٰ) وكل مجتهد ناجح(الكبرىٰ)؛ فمحمد ناجح (النتيجة)؛ فهٰذا قياس بسيط، ونتيجته: "محمد ناجح"، ثم نأخذ هٰذه النتيجة فنجعلها صغرىٰ في قياس جديد، ونضم إليها كبرىٰ؛ فيصبح لدينا قياس آخر، مثل: محمد ناجح (الصغرىٰ) وكل ناجح محبوب (الكبرىٰ)؛ فمحمد محبوب (النتيجة)؛ ثم نكرر مرة ثانية فنقول: محمد محبوب (الصغرىٰ) وكل محبوب سعيد (الكبرىٰ)؛ فمحمد سعيد (النتيجة). فهٰذا قياس مركب من مقدمات كثيرة؛ لٰكن كل مقدمتين تذكر بعدهما نتيجة تلك القياس.

وهٰذا النوع من القياس المركب يسمى "قياسا موصول النتائج"، وذٰلك لوصل كل قياس ونتيجة؛ لٰكن هناك نوعاً آخر من القياس المركب؛ وإنما تذكر قضايا الأقيسة متتالية، ولاتذكر النتائج الوسيطة؛ بل تذكر النتيجة النهائية فقط، وذٰلك كما لو قلنا في المثال السابق: محمد مجتهد (المقدمة الأولىٰ) وكل مجتهد ناجح (الثانية)، وكل ناجح محبوب (الثالثة) وكل محبوب سعيد (الرابعة)؛ فمحمد سعيد (النتيجة).

فهٰذا قياس مركب ذكر فيه قضايا كثيرة، كل واحد منها مقدمة في قياس واحد مركب، ولم تذكر نتيجة كل مقدمتين بعدهما مباشرة؛ بل ذكرت النتيجة الحاصلة من المقدمات جميعا في آخر القياس المركب. (المنطق القديم: ٢٤٧)محمد إلياس

(٤) قَوله: (وقِيَاس الخلف) اعلم أولا: أن "القياس الخلف هو: قياس يقصد به إثبات المطلوب بإبطال نقيضه"، وذٰلك تحقيقا للبديهية التي تقول: إن الحق لايخرج عن الشيء ونقيضه، فإذا أبطلنا نقيض الشيء أثبتنا حينئذٍ حقيَّة الشيء، وهٰذه الحقيقة أيضاً ترجع إلَى البديهية التي تقول: النقيضان لايجتمعان ولايرتفعان.

الملحوظة: وإنما سمي "خلفا" أي باطلا، لا لأنه باطل في نفسه؛ بل لأنه ينتج الباطل علىٰ تقدير عدم حقيَّة المطلوب.

واعلم ثانيا: أن قياس الخلف يرجع إلىٰ قياسين وينحل إليهما:

اسْتِثْنَائِيٌّ، إِحْدىٰ مُقَدَّمَتَيْهِ لُزُوْمِيَّةٌ أَعْنِيْ نَتِيْجَةَ الْقِيَاس الْأَوَّل، وَالْمُقَدَّمَة الْأُخْرىٰ مِمَّا اسْتُثْنِيَ فِيْهِ نَقِيْض التَّالِيْ.

تَقْرِيْره أَنْ يُّقَال: "اَلْمُدَّعىٰ ثَابِت؛ لِأَنَّه لَوْ لَمْ يَثْبُتِ الْمُدَّعىٰ يَثْبُتُ نَقِيْضه، وَكُلَّمَا يَثْبُتُ نَقِيْضه ثَبَتَ الْمُحَال"، يُنْتِجُ: "لَوْ لَمْ يَثْبُتِ الْمُدَّعىٰ ثَبَتَ الْمُحَال"، وَهٰذَا أَوَّل الْقِيَاسَيْنِ؛ ثُمَّ نَجْعَلُ النَّتِيْجَة الْمَذْكُوْرَة صُغْرىٰ

➲ القياس الأول: اقتراني شرطي مركب من شرطيتين.

القياس الثاني: استثنائي اتصالي.

ويتضح ذٰلك بالمثال

فلو ادعىٰ أحد أن الموجبة الكلية تنعكس إلىٰ موجبة جزئية هٰكذا: "كل حديد معدن" تنعكس إلىٰ: "بعض المعدن حديد"؛ فمن أنكر بهٰذا العكس وقال: لاأسلم صدق هٰذا العكس! وحينئذٍ تستدل علىٰ صدق هٰذا العكس بقياس الخلف، وذٰلك بقياس مركب من:

١- قياس اقتراني شرطي، تقول: (لو لم يصدق هٰذا العكس لصدق نقيضه، وهو: "لا شيء من المعدن بحديد، ولو صدق نقيضه للزم المحال"، وينتج عن هٰذا القياس نتيجة هي: "لو لم يصدق العكس للزم المحال").

٢- قياس استثنائي اتصالي: تقول: (لو لم يصدق العكس للزم المحال؛ لٰكن لزوم المحال باطل! فبطل ما أدى إليه، وهو: "عدم صدق العكس"، وثبت نقيضه، وهو: صدق العكس). فهٰذا هو المطلوب؛ لأن النقيضين لايجتمعان ولايرتفعان. (المنطق القديم: ٢٥٢)

الفرق بين الخلف والمستقيم: اعلم! أن قِيَاس الخلف يقابل المستقيم من وجوه:

منها: أن المستقيم يتوجه إلى إثبات المطلوب أول الأمر، والخلف لايتوجه أوّلا إلى إثبات المطلوب؛ بل إلى إبطال نقيضه؛

ومنها: أن المستقيم يتألف من مقدمات مناسبة للمطلوب، والخلف يشمل على ما يناقض المطلوب؛

ومنها: أن المستقيم يشترط فيه أن يكون مقدماته مسلمة في أنفسها أو مايجري مجرى التسليم بخلاف الخلف؛

ومنها أن المطلوب في الخلف يوضع أولا ثم ينتقل منه إلى نقيضه، وفي المستقيم لايكون موضوعاً أولا حتّٰى يتم تأليفه ويحصل.(مرآت)بحذف

وَنَقُوْل: "لَوْلَمْ يَثْبُتِ الْمُدَّعىٰ ثَبتَ الْمُحَال"، وَنَضُمُّ إِلَيْهِ كُبْرىٰ اسْتِثْنَائِيًّا وَنَقُوْل: "لٰكِنَّ الْمُحَال لَيْسَ بِثَابِت"، فَبِالضَّرُوْرَةِثَبَتَ الْمُدَّعىٰ؛ وَإِلاَّ لَزِمَ ارتِفَاع النَّقِيْضَيْنِ.

وَإِنِ اشْتَهَيْتَ فَهْمَ هٰذَا الْمَعْنىٰ فِيْ مِثَال جُزْئِيّ تَقُوْلُ: "كُلُّ إِنْسَان حَيَوَان" صَادِق؛ لِأَنَّه لَوْ لَمْ يَصْدُق لَصَدَقَ "بَعْض الإِنْسَان لَيْسَ بِحَيَوَان"، وَكُلَّمَا صَدَقَ "بَعْض الإِنْسَان لَيْسَ بِحَيَوَان" لَزِمَ الْمُحَال، يُنْتِجُ: "كُلَّمَا لَمْ يَصْدُقِ الْمُدَّعىٰ لَزِمَ الْمُحَال؛ لٰكِنَّ الْمُحَالَ لَيْسَ بِثَابِت، فَعَدَم ثُبُوْتِ الْمُدَّعىٰ لَيْسَ بِثَابِت، فَالْمُدَّعىٰ ثَابِت".

فَصْلٌ

يَنْبَغِيْ أَنْ يُّعْلَم(١) أَنَّ كُلَّ قِيَاس لاَبُدَّ لَه مِنْ صُوْرَة وَمَادَّة(٢)، أَمَّا الصُّوْرَة:

فُصولٌ في مادة القياس

(١) قَوله: (ينبغي أن يعلم إلخ) لما فرغ المصنف رحمه الله عن مباحث الحجة من حيث "الصورة"، أراد أن يبين أحوالها من "جهة المادة"، وهي القضايا التي تتركب منها القياس، ولنبدأ بتفسير المبادي القضايا التي ينتهي إليها الأقيسة، إما أن تفيد تصديقاً، أو تأثيراً آخر غير التصديق الثانية القضايا المخيلة، وما يفيد تصديقا، فإما يفيد الظن فهي "المظنونات"، أو يقينا: فإما يقينا جازماً مطابقا للواقع من حيثُ إنها مطابقة فهي "الواجب قبولها"، أو يقينا من جهة الشهرة بين الجمهور فهي "المشهورات"، أو من جهة تسليم امام يوثق به فهي "المقبولات"، أو من جهة تسليم أحد المتخاصمين فهي "المسلَّمات"، أو من جهة مشابهته للصوادق أو المشهورات فهي "المشبهات"، أو من جهة حكم الوهم فهي "الوهميات"؛ وما لايفيد تصديقاً ولاتأثيراً آخر فلااعتداد له عند أصحاب الصناعات، كالـ"مشكوكات" مثلاً.(مرآت)

(٢) قوله: (من صورة ومادة) اعلم! أن القياس لابد له من صورة ومن مادة، وصورة القياس: هي -كما علم- الهيئة الحاصلة من ترتيب مقدماته؛ وله أشكال أربعة، وقد مر تفصيله.

ومادة القياس: هي القضايا اليقينية أو غير اليقينية التي يتألف منها القياس؛ وأقسام القياس

فَهُوَ الْهَيْئَة الحَاصِلَة مِنْ تَرْتِيْب الْمُقَدَّمَات وَوَضْع بَعْضهَا عِنْدَ بَعْض، وَقَدْ عَرَفْتَ الْأَشْكَال الْأَرْبَعَة الْمُنْتِجَة وَعَلِمْتَ شَرَائِطهَا فِي الإنْتَاج.

بَقِيَ أمْر الْمَادَّة، وَالْقُدَمَاء -حَتَّى الشَّيْخ الرَّئِيْس- كَانُوْا أَشَدَّ اهْتِمَاما فِيْ تَفْصِيْل مَوَادِّ الْأَقْيِسَة وَتَوْضِيْحهَا، وَأَكْثَر اعْتِنَاء عَنِ الْبَحْث فِيْ بَسْطهَا وَتَنْقِيْحهَا، وَذٰلِكَ لِأَنَّ مَعْرِفَة هٰذَا أَتَم فَائِدَة وَأَشْمَلُ عَائِدَةً لِطَالِبِيْ الصِّنَاعَة(١)؛ لٰكِنَّ الْمُتَأَخِّرِيْن قَدْ طَوَّلُوا الْكَلَام فِيْ بَيَان صُوْرَة الْأَقْيِسَة، وَبَسَطُوا فِيْهَا غَايَة الْبَسْط، سِيَّمَا فِيْ أَقْيِسَة الشَّرْطِيَّات الْمُتَّصِلَة وَالْمُنْفَصِلَة مَعَ قِلَّة جَدْوىٰ(٢) هٰذِهِ الْمَبَاحِث، وَرَفَضُوْا أَمْر الْمَادَّة(٣)،

باعتبار مادته يقال لها "الصناعات الخمس"، وهي: البرهان، والجدل، والخطابة. والشعر، والسفسطة. ووجه ضبطه سيجيء قبيل "فصل في البرهان" في الحاشية.

والبرهان: ما كانت مواده يقينية، وهي التي يجب قبولها بديهية كانت أو نظرية تنتهي إلى البديهيات؛ وسواء عقلية كانت تلك المقدمات أو سمعية؛ فإن السمع يفيد اليقين، كأن يكون خبر من يمتنع عليه الكذب، كخبر الله تعالىٰ وخبر رسوله، وكذٰلك الإجماع.

وأصول اليقينيات عندهم ستة: الأوليات، الفطريات، الحدسيات، التجربيات، المتواترات، المشاهدات.ووجه الضبط وتفصيلها سيجيء في مقامها.

ثم البرهان قسمان: البرهان اللِّمِّيُّ، والبرهان الإِنِّيُّ. (ملخص من تسهيل المنطق)

(١) قوله: (لطالبي الصناعة إلخ) وذٰلك لأن مطلوبهم إنما هي العصمة عن الخطأ في الفكر، وهو إنما يتم بطلب المادة المناسبة للمطلوب وتأليف الهيأة الموصلة إليه، والخطأ قد يقع في تأليف الهيأة وهو الأقل، والعاصم عن هٰذا الخطأ قوانين الصورة، وكثيراً ما يقع الخطأ في طلب المادة المناسبة؛ لأنه ربما يظن الكاذب صادقا وغير المناسب مناسباً، والعاصم عن هٰذا الخطأ قوانين المادة، أعني: مبحث الصناعات الخمس المشتمل على تحصيل مبادي الجدل والبرهان وسائر الحجج، وتمييز بعضها عن بعض، فلابد لطالبي الصناعة من البحث عن موادّ الأقيسة على وجه البسط والتفصيل؛ ليعصموا عن الخطأ في الفكر على أتم وجه.(مرآت)

(٢) قوله: (مع قلة جدوي إلخ) إذ لاينتفع بها أصلا، لا في الدنيا ولا في الآخرة، كما صرح به

فَاقْتَصَرُوْا فِيْ بَيَانهَا عَلىٰ بَيَان حُدُوْد الصَّناعَات الْخَمْس، وَلاَ أَدْرِيْ أَيُّ أَمْر دَعَاهُمْ إِلىٰ ذٰلِكَ؟ وَأَيّ بَاعِث أَغْرَاهُمْ هُنَالِكَ؟ وَلاَبُدَّ لِلْفَطِنِ اللَّبِيْب أَنْ يَهْتَمّ فِيْ هٰذِهِ الْمَبَاحِث الْجَلِيْلَة الشَّان، الْبَاهِرَة الْبُرْهَان، غَايَةَ الاهتِمَام، وَيَطْلُبَ ذٰلِك الْمَطْلَب الْعَظِيْم وَالْمَقْصِد الْفَخِيْم مِنْ كُتُب الْقُدَمَاء الْمَهَرَةِ، وَزُبُر الْأَقْدَمِيْن السَّحَرَة[١]؛ فَعَلَيْكَ أَيُّهَا الْوَلَد الْعَزِيْز! أَنْ تَسْمَعَ نَصِيْحَتِيْ، وَلاَتَنْسَ وَصِيَّتِي، وَإِنَّمَا أُلْقِيْ عَلَيْكَ نَبْذاً مِمَّا يَتَعَلَّق بِهٰذِهِ الصَّنَاعَات، مُتَوَكِّلا عَلىٰ كَافِي الْمُهِمَّات، فَاسْتَمِعْ!

أَنَّ الْقِيَاس بِاعْتِبَار الْمَادَّة[٢] يَنْقَسِم[٣] إِلىٰ خَمْسَة أَقْسَام[٤]، وَيُقَال لَهَا "الصَّنَاعَات الْخَمْسَة": أَحَدُهَا: الْبُرْهَانِيُّ، وَالثَّانِيْ: الْجَدَلِي، وَالثَّالِث:

⬅ العلامة الشيرازي في شرح "حكمة الإشراق".(مرآت)

(٣) قوله: (ورفضوا أمر المادة إلخ) اعلم! أن بعضهم حذفوا ذكر البعض من الصناعات الخمس رأساً، كالجدل، والخطابة، والشعر، وأورد البعضَ تبركاً كالبرهان، والمغالطة؛ وبعضهم اقتصروا في بيانها على حدود الصناعات الخمس.(مرآت)

(١) قوله: (السَّحَرة) جمع ساحرٍ من السحر بمعنىٰ: دانستن. مفتي كليم الدين الكتكي

(٢) قوله: (المادة) مادة القِيَاس هي المقدمات، فإن كانت صادقة يقينية كانت النتائج صادقة يقينية، وإن كانت كاذبة لم ينتج الصادقة، وإن كانت ظنية لم ينتج اليقينية.

(٣) قوله: (ينقسم) اعلم! أن القِيَاس ينقسم باعتبار مادته إلى قسمين رئيسين: الأول قِيَاس يقيني أو برهاني؛ والثاني قِيَاس غير يقيني أو غير برهاني؛ ثم ان النوع الثاني -الذي لايفيد اليقين- ينقسم إلى أربعة أقسام : قِيَاس جدلي، قِيَاس خطابي، قِيَاس شعري وقِيَاس سوفسطائي. (المنطق القديم) محمد إلياس

الصناعات الخمسة

(٤) قوله: (خمسة أقسام إلخ) ووجه الضبط في ذٰلك: هو أن القياس إما أن يفيد اليقين الجازم المطابق للواقع فهو "البرهان"، أو يفيد اليقين علىٰ وجه الشهرة والتسليم فهو "الجدل"، أو يفيد الظن فهي "الخطابة"؛ أو التخيل والتأثير فهو الشعر، أو يفيد اليقين الكاذب فهو "السفسطة". (تسهيل المنطق)

الخَطَابِيّ،وَالرَّابِع: اَلشِّعْرِيُّ، وَالْخَامِس: اَلسَّفْسَطِيُّ.

فَصْلٌ فى البُرْهان وما يتعلّق به

اعلَمْ! أنَّ الْبُرْهَان(١) قِيَاس مُؤَلَّف مِنَ الْيَقِيْنِيَّات(٢) -بَدِيْهِيَّة كَانَتْ أوْ نَظَرِيَّة- مُنْتَهِيَةإلَيْهَا، وَلَيْسَ الْأمْر كَمَا زُعِمَ أنَّ الْبُرْهَان إنَّمَا يتَألَّف مِنَ الْبَدِيْهِيَّات فَحَسْبُ. ثُمَّ الْبَدِيْهِيَّات سِتَّة(٣):

أَحَدهَا: الأوَّلِيَّات، وَهِيَ: قَضَايَا يَجْزِم الْعَقْل فِيْهَا بِمُجَرَّد الاِلْتِفَات وَالتَّصَوُّر وَلاَيَحْتَاج إلىٰ وَاسِطَة، كَقَوْلكَ: الكُلُّ أعْظَم مِنَ الْجُزْء.

فَصلٌ في القياس البرهاني

(١) قَوله: (البرهان إلخ) إنما قدم البرهان على غيره تقديماً للأهم علىٰ ما لايهم؛ لأن ما يعطيه البرهان هو التوصُّل إلى كسب الحق واليقين، وهو أعم المطالب وصرفاً للهمة، أي: الفرض قبل النفل.(مرآت)

(٢) قَوله: (اليقينيات إلخ) اليقين: التصديق الجازم المطابق للواقع الثابت، فباعتبار الـ"تصديق" لم يشمل الشك والوهم والتخييل وسائر التصوُّرات، وبقيد الـ"جزم" خرج الظن، وبالـ"مطابقة" الجهل المركب، وبالـ"ثابت" التقليد.(مرآت)

البرهانيات

(٣) قَوله: (البدهيات ستة إلخ) وعبر بـ"أصول اليقينيات" أيضاً، وجه الضبط: أن القضايا البديهية إما: أن يكون تصَوُّر طرفيها مع النسبة كافيا في الحكم والجزم، أو لا؛ والأول هو "الأوليات"، والثاني إما: أن يتوقف على واسطة غير الحس الظاهر والباطن، أو لا؛ الثاني "المشاهدات"، وينقسم إلى "حسيات" و"وجدانيات"؛ والأول إما: أن يكون تلك الواسطة بحيث لايغيب عن الذهن عند حضور الأطراف، أو لايكون كذٰلك؛ والأول "الفطريات" والثاني إما: أن يستعمل فيه الحدس، أو لا؛ الأول "الحدسيات"، والثاني إن كان الحكم فيه حاصلاً بإخبار جماعة يمتنع عند العقل تواطؤهم على الكذب فـ"المتواترات"؛ وإلا فإن كان حاصلا من كثرة التجارب فهي "التجربيات".(مرآت)بزيادة

وَثَانِيْهَا: الفِطْرِيَّات، وَهِيَ: مَا يَفْتَقِرُ إِلىٰ وَاسِطَة غَيْرِ غَائِبَة عَنِ الذِّهْن أَصْلا، وَيُقَال لِهٰذِهِ الْقَضَايَا: "قَضَايَا قِيَاسَاتُهَا مَعَهَا" نَحْو: الأَرْبَعَة زَوْج؛ فَإِنَّ مَنْ تَصَوَّرَ مَفْهُوْم الْأَرْبَعَة وَتَصَوَّرَ مَفْهُوْم الزَّوْج -بِأَنَّه: هُوَ الَّذِيْ يَنْقَسِم بِمُتَسَاوِيَيْن- حَكَمَ بَدَاهَة بِأَنَّ الْأَرْبَعَة زَوْج، وَنَحْو قَوْلِنَا: الوَاحِد نِصْف الاِثْنَيْن؛ فَإِنَّ الْعَقْل يَحْكُم بِه بَعْدَ أَنْ يُلاَحِظَ مَفْهُوْم نِصْف الاِثْنَيْن وَالْوَاحِد.

وَثَالِثهَا: الحَدَسِيَّات(١)، وَهِيَ ظُهُوْر الْمَبَادِي دَفْعَةً وَاحِدَةً مِنْ دُوْن أَنْ يَّكُوْن هُنَاكَ حَرَكَةٌ فِكْرِيَّةٌ.

وَالْفَرْق بَيْنَ الْحَدْس وَالْفِكْر(٢): أَنَّه لاَبُدَّ فِي الْفِكْر مِنَ الْحَرَكَتَيْن(٣)

---

(١) قَوله: (الحدسيات) وهي قضايا يدركه العقل بواسطة الحدس، نحو: نور القمر مستفاد من نور الشمس.

الحدس هو: انتقال الذهن في الحكم من المبادئ إلى المطالب دفعة من غير حركة تدريجية، وذٰلك عن طريق قِيَاس خفي مطويّ بني على المشاهدة. والمذكور في الكتاب هو تعريف الحدس، لا الحدسيات. فافهم (محمد إلياس)

الملحوظة: الحدس ليس من المجربات؛ بل يفترق عنها في أن المجربات يكون الحكم فيها معلوم السبب؛ لٰكنه مجهول الحقيقة؛ فنحن نعلم أن شرب السقمونيا مسهل للصفراء؛ لٰكنا لانعرف لِمَ كان ذٰلك خصيصة في السقمونيا؟ فالمجربات معلومة آثارها؛ لٰكن ماهيتها مجهولة، وأما الحدسيات فمعلومة السبب والماهية.محمد إلياس

(٢) قَوله: (والفرق بين الحدس إلخ) قد عرفت في مفتح تعليقنا في بيان النظر: أن "الفكر" [١] قد يطلق على مجموع الحركتين -أي: الحركة من المطالب إلى المبادئ ومن المبادئ إلىٰالمطالب-، [٢] وقد يطلق على الحركة الأولىٰ، [٣] وقد يطلق على الترتيب اللازم للحركة الثانية؛ كما اصطلح عليه المتأخرون من حيث فسروا "الفكر": بترتيب أمور معلومة للتأدى إلى المجهول،

و"الحدس" مقابل للمعنى الأول من الفكر؛ فإن الفكر انتقال من المطالب إلى المبادي دفعة،

لِلنَّفْس، بِخِلاَف الْحَدْس؛ فَإِنَّ الذِّهْن بَعْدَ مَا حَصَلَ لَهُ الْمَطْلُوْب بِوَجْهٍ مَّا، يَتَحَرَّك فِي الْمَعَانِي الْمَخْزُوْنَة وَالْمَبَادِي الْمَكْنُوْنَةِ طَالِباً لِمَا يَكُوْنُ لَهَا تَنَاسُب بِالْمَطْلُوْب، حَتّٰى يَجِد مَعْلُوْمَات مُنَاسِبَة لَه، وَهٰهُنَا تَمَّ الْحَرَكَة الْأُوْلىٰ؛ ثُمَّ يَرْجِع قَهْقَرٰى وَيَتَحَرَّك ثَانِيا مُرَتِّباً لِتِلْكَ الْمَعْلُوْمَات الْمَخْزُوْنَة الَّتِيْ وَجَدَهَا تَرْتِيْبا تَدْرِيْجِيًّا حَتّٰى وَصَلَ إِلَى الْمَطْلُوْب، وَتَمَّ الْحَرَكَة الثَّانِيَة؛ فَمَجْمُوْع هَاتَيْن الْحَرَكَتَيْن يُسَمّٰى بِالْفِكْر.

مَثَلاً: إِذَا كُنْتَ تَصَوَّرْتَ الإِنْسَان بِوَجْه مِّنَ الْوُجُوْه كَالْكَاتِب وَالضَّاحِك مَثَلاً، ثُمَّ صِرْتَ طَالِبا لِمَاهِيَة الإِنْسَان فَحَرَّكْتَ ذِهْنَكَ نَحْوَ الْمَعَانِيْ الَّتِيْ[1] عِنْدَكَ مَخْزُوْنَة، فَوَجَدْتَّ الْحَيَوَان وَالنَّاطِق مُنَاسِبا لِمَطْلُوْبِكَ، فَتَمَّ الْحَرَكَة الْأُوْلىٰ، وَمَبْدَأه الْمَطْلُوْب الْمَعْلُوْم مِنْ وَجْه، وَمُنْتَهَاه الْحَيَوَان وَالنَّاطِق؛ ثُمَّ تُرَتِّب الْحَيَوَان وَالنَّاطِق بِأَنْ تُقَدِّمَ الْحَيَوَان -الَّذِيْ هُوَ الْجِنْس- عَلَى

ومن المبادي إلى المطالب كك، أعني: مجموع الانتقالين الدفعيين ،كما صرح به المحقق الطوسي في شرح الإشارات.

وقد يجعل "الحدس" مقابلاً للفكر بالمعنى الثاني، بناءً على أنه: عبارة عن الانتقال من المبادي إلى المطالب دفعة، فيقابل الفكر مقابلة الصاعدة والهابطة؛ لأن ما هو مبدأ لأحدهما منتهًى للآخر، وما هو منتهٰى لأحدهما مبدأ للآخر؛ والحركة الأولىٰ -أي: الفكر- مبدأها المطلوب ومنتهاها المبادي، والحدس مبدؤه المبادي ومنتهاها المطلوب.(مرآت)

(٣) قَوله: (الحركتين إلخ) أحدهما من المطالب إلى المبادي، وثانيهما من المبادي إلى المطالب؛ ومجموع هٰذين الحركتين يسمى "الفكر" بخلاف الحدس؛ فإن الحركة بنفسها فيه معدومة فضلا عن أن تكون واحدة أو إثنين.(مرآت)

(١) قَوله: (المعاني التي إلخ) نحو: الجوهر، والجسم، والجسم النامي، والحيوان الناطق. (مرآت)

النَّاطِق -الَّذِيْ هُوَ الْفَصْل- وَقُلْتَ: "الحَيَوَان النَّاطِق"، وَهٰهُنَا انقَطَعَ الْحَرَكَةالثَّانِيَة، وَحَصَلَ الْمَطْلُوْب.

وَأَمَّا الْحَدْس فَفِيْهِ انْتِقَال الذِّهْن مِنَ الْمَطْلُوْب إِلَى الْمَبَادِي دَفْعَةً، وَمِنْهَا إِلَى الْمَطْلُوْب كَذٰلِكَ، وَأَكْثَر مَايَكُوْن الْحَدْس عَقِيْبَ الشَّوْق وَالتَّعَب، وَقَد يَكُوْن بِدُوْنِهَا، وَالنَّاس مُخْتَلِفُوْنَ فِي الْحَدْس: فَمِنْهُمْ مَنْ هُوَ قَوِيُّ الْحَدْس كَثِيْرُه يَحْصُل لَه مِنَ الْمَطَالِب أَكْثَرهَا بِالْحَدْس، كَالْمُؤَيَّد بِالْقُوَّة الْقُدْسِيَّة كَالْحُكَمَاء وَالْأَوْلِيَاء وَالْأَنْبِيَاء؛ وَمِنْهُمْ مَنْ هُوَ قَلِيْل الْحَدْس ضَعِيْفُه؛ وَمِنْهُمْ مَنْ لاَحَدْسَ لَه كَالْمُنْتَهِيْ فِي الْبَلاَدَة.

وَمِنْ هٰذَا يُعْلَم(١) أَنَّ الْبَدَاهَة وَالنَّظَرِيَّة مُخْتَلِفَان بِالْأَشْخَاص وَالْأَوْقَات،

(١) قَوله: (ومن هٰذا يعلم إلخ) اعلم! أن اختلاف البداهة والنظرية باختلاف الأشخاص من الأوقات على تقدير كونهما صفتين للمعلوم ظاهرٌ، فإن معلوماً واحداً يمكن أن يكون حصوله للشخص متوقفا على النظر فيكون نظريا بالنسبة إليه، وحصوله للآخر غير متوقف عليه فيكون بديهيا بالنظر إليه؛ وكذا في الوقتين. وأما على تقدير كونهما صفتين للعلم فمعنى اختلافهما باختلاف الأشخاص والأوقات، أن العلم المتعلق بمعلوم واحد ربما يكون بعض انحاءه ضروريا وبعضه نظريا، يعني أن معلوم هٰذا العلم قد يكون بديهيا بالعرض بواسطة علم، وقد يكون نظريا بواسطة علم آخر.

نعم! من عرَّف البديهي بما يتوقف حصوله المطلق على النظر، والنظري بما يتوقف مطلق حصوله على النظر، وجعل البداهة والنظرية من أوصاف المعلوم فلايختلف البداهة والنظرية عنده باختلاف الأشخاص والأوقات أصلا.

ثم اعلم! أنهم اختلفوا في أن البداهة والنظرية هل هما صفتان للعلم بالذات أو المعلوم بالذات؟ فذهب الأكثرون إلى: أنهما صفتان للمعلوم، ظناً منهم أن المرتب على النظر ما هو المقصود منه، وليس المقصود تحصيل حقيقية العلم، فالبداهة والنظرية ليس من أعراض العلم أولا وبالذات؛ وفيه نظر، والحق أن البداهة والنظرية صفتان للعلم حقيقة وبالذات، والمقصود بالنظر هو: العلم بالأشياء أو انكشافه، لاوجود نفس المعلومات إلا بالعرض؛ فعلى هٰذا لا يمكن أن يكون علم واحد

فَرُبَّ حَدْسِيّ عِنْدَ فَاقِدِ الْقُوَّة الْقُدْسِيَّة يَكُوْنُ نَظَرِيًّا، وَبَدِيْهِيًّا عِنْدَ صَاحِبِهَا.

وَرَابِعهَا: المُشَاهَدَات (١)، وَهِيَ: قَضَايَا يُحْكَم فِيْهَا بِوَاسِطَة الْمُشَاهَدَة وَالإِحْسَاس (٢)، وَهِيَ تَنْقَسِم إِلىٰ قِسْمَيْن:

الأَوَّل: مَا شُوْهِد بِإِحْدَى الْحَوَاسّ الظَّاهِرَة، وَهِيَ خَمْسٌ (٣): البَاصِرَة، وَالسَّامِعَة، وَالشَّامَّة، وَالذَّائِقَة، وَاللاَّمِسَة؛ وَيُسَمّٰى هٰذَا الْقِسْم بِالْحِسِّيَّات (٤).

بديهيا ونظريا معا؛ بل هما مختلفان شخصاً، نعم! ذات المعلوم قد تكون بديهية وقد تكون نظرية معاً، بمعنى أنه قد يتعلق بها علم لايتوقف على النظر، فتكون بديهية، وقد يتعلق بها علم يتوقف على النظر فتكون نظرية بالعرض، فتأمل.(مرآت)

(١) قوله: (المشاهدات إلخ) اعلم! أن المشاهدات ثلثة أقسام: الأول ما نجده بحواسنا الظاهرة، كالحكم بأن الشمس مشرقة والنار محرقة؛ والثاني: ما نجده بحواسنا الباطنة، كالحكم بأن لنا جوعاً وعطشاً؛ الثالث: مانجده بنفوسنا من غير دخل للآلات، وهي كشعورنا بذواتنا وبأفعال ذواتنا؛ والأخيران يسميان "وجدانيات".(مرآت)بحذف

(٢) قوله: (الإحساس) يراد به الإحساس الباطن مثل الجوع والعطش والسرور والغضب والرضاء؛ فإذا حكم العقل في شيء مستعينا بتلك الحواس الباطنة سميت تلك الأحكام "وجدانيات". (المنطق القديم: ٢٥٩)

(٣) قوله: (هي خمس إلخ) الحاسَّةُ: هيَ القوَّةُ التيْ تُدرِكُ الجزئياتِ الجِسْمانيَّةَ؛ والحواسُّ ظاهرةٌ وَباطنَةٌ؛ وكلٌّ منهمَا خمسٌ بالوِجدانِ، فالمجموعُ عشرٌ.

الحواسُّ الظاهرَةُ: هيَ السَّمعُ، والبَصَرُ، والشَّمُّ، والذَّوقُ، واللَّمسُ.

السَّمعُ: وهوَ قوَّةٌ مودَّعَةٌ في العصَبِ المَفروشِ فيْ مُقَعَّرِ الصِّماخ، يُدرَكُ بها الأصواتُ بطريقِ وُصولِ الهَواءِ المُتكيِّف بكَيفيَّةِ الصَّوتِ إلى الصِّماخ، بمَعنىٰ أنَّ الله تَعالىٰ يَخلقُ الإدرَاكَ فيْ النَّفسِ عندَ ذَلكَ.(شرح العقائد)

البصَر: وهوَ قوَّةٌ مودَّعةٌ فيْ العصبتَينِ المُجوَّفتينِ اللَّتينِ تتَلاقَيانِ فيْ الدِّماغ ثمَّ تفترِقانِ، فَتأدَّيانِ إلَى العَينينِ يُدرَك بِهَا الأَضوَاءُ والألوانُ وَالأشكالُ وَالمَقاديرُ والحرَكاتُ والحُسنُ والقُبحُ وغيرُ ذلكَ ممَّا يَخلقُ الله عالىٰ إدراكَها فيْ النَّفسِ عندَ اِستعمالِ العَبدِ تلكَ القُوّةَ. (شرح العقائد)

الشمُّ: وهيَ قوَّةٌ مودَّعةٌ فيْ الزائدتينِ النَّابتَتينِ فيْ مُقدَّم الدِّماغ الشَّبيهتَينِ بحُلمتَيِ الثَّديِ، تُدرَكُ

وَالثَّانِيْ مَا أَدْرِكَ بِالْمُدْرِكَات مِنَ الْحَوَاسّ الْبَاطِنَة(١)، الَّتِيْ هِيَ أَيْضا خَمْس: الحِسّ الْمُشْتَرَك الْمُدْرِك لِلصُّوَر، وَالْخَيَال الَّتِيْ هِيَ خِزَانَة لَه، وَالْوَهْمُ الْمُدْرِك لِلْمَعَانِي الشَّخْصِيَّة وَالْجُزْئِيَّة، وَالْحَافِظَة هِيَ خِزَانَة لِلْمَعَانِي الْجُزْئِيَّة، وَالْمُتَصَرِّفَة الَّتِيْ تَتَصَرَّف فِي الصُّوَر وَالْمَعَانِي بِالتَّحْلِيْل

بهَا الرَّوائحُ بطريقِ وُصولِ الهَواءِ المُتكيِّفِ بكيْفيَّةِ ذيْ الرَّائحةِ إلَى الخَيشومِ. (شرح العقائد)

الذَّوقُ: وهي قوّةٌ مُنبثَّةٌ فيْ العصَبِ المَفروشِ عَلىٰ جِرْمِ اللِّسانِ، يُدرَكُ بهَا الطُّعوْمُ بمُخالَطةِ الرُّطوبَةِ اللُّعابيَّةِ التيْ فيْ الفمِ بالمَطعومِ، ووُصوْلها إلَى العصَبِ. (شرح العقائد)

اللمْسُ: وهيَ قوَّةٌ ساريةٌ بواسطة الأعصاب في جميع بدن، بها يدرك الصلابة واللين وغيرها. (مرآة)

(٤) قوله: (الحسيات) نحو: الشمس مشرقة، والنار محرقة.

(١) قوله (الحواسّ الباطنة) هيَ: الحِسُّ المُشتَرَكُ، والخَيَالُ، والوَهمُ، والحافِظةُ والمُتصَرِّفةُ. (دستورالعلماء٤/٢)

الحِسُّ المُشترَكُ: هوَ القوَّةُ التيْ تَرتَسمُ فيها صوَرُ الجزئيَّاتِ المَحسوسةِ، فالحواسُّ الخَمْسَةُ الظاهرَةُ كالجَواسيسِ لهَا، ومَحلُّهُ مقدَّمُ التَّجويفِ الأوَّلِ من الدّماغ، كأنَّهَا عينٌ تَنشَعِبُ منْها خمْسةُ أنْهارٍ. (كتاب التعريفات:٦٢)

الخَيالُ: هوَ قوَّةٌ تَحفَظُ مَايُدركهُ الحِسُّ المُشترَكُ من صورةِ المَحسوساتِ بعدَ غَيبوبَةِ المَادَّةِ، بحَيثُ يُشاهدُها الحِسُّ المُشترَكُ كلَّمَا التفَتَ إليْهَا، فهوَ خِزانَةٌ للحسِّ المُشتَرَكِ، ومَحلُّهُ موَخَّرُالبَطنِ الأوَّلِ من الدِّماغ. (كتاب التعريفات:٧٤)

الوَهْمُ: هوَ قوَّةٌ جِسمَانيَّةٌ للإنسَانِ، محلُّها آخِرُ التَّجويفِ الأوسَطِ من الدّماغ، مِن شأنِها: إدراكُ المَعاني الجزئيَّةِ المُتعلِّقةِ بالمَحسوساتِ، كشُجاعةِ زيدٍ وسَخاوتِهِ. (كتاب التعريفات:١٧٨)

الحافِظةُ: هيَ قوَّةٌ مَحلُّهَا التَّجويفُ الأخيرُ من الدّماغِ، مِن شأنِها: حِفظُ مَايُدركهُ الوَهْمُ مِن المَعاني الجُزئيَّةِ، فهيَ خِزانةٌ للوَهمِ كالخَيَالِ للحسِّ المُشتَرَكِ. (كتاب التعريفات:٥٩)

المُتصرِّفةُ: هيَ قوَّةٌ مَحلُّهَا مُقدَّمُ التَّجويفِ الأوسَطِ، منْ شأنِهَا التَّصرُّفُ فيْ الصوَرِ وَالمَعانيْ بالتَّركيبِ والتَّفصيلِ، فتُرَكِّبُ الصوَرَ بَعضَها ببعضٍ، مثلُ: أن يُتصوَّرَ إنسَاناً ذَا رَأسَينِ، أوْجَناحينِ. (كتاب التعريفات)

الملحوظة: اعلم! أن ہذه القوة يستعملها العقل تارة والوهم أخرى، فتسمّى بالاعتبار الأول "مفكرة" لتصرفها في المواد الفكرية، وبالاعتبار الثاني "متخيلة" لتصرفها في الصور الخيالية. محمد إلياس

وَالتَّرْكِيْب. وَيُسَمّٰى هٰذَا الْقِسْم بِالْوِجْدَانِيَّات(١).

وَمُدْرَكَات الْعَقْل الصِّرْف أَعْنِيْ الْكُلِّيَّات غَيْرُ مُنْدَرِج فِيْ هٰذَا الْقِسْم، مِثَالُ الْقِسْم الثَّانِيْ: كَمَا حَكَمْنَا بِأَنَّ لَنَا جُوْعا أَوْ عَطَشاً.

وَخَامِسهَا: اَلتَّجْرِبِيَّات، وَهِيَ: قَضَايَا يَحْكُمُ الْعَقْل بِهَا بِوَاسِطَة تَكْرَارِ الْمُشَاهَدَة، وَعَدَم التَّخَلُّف حُكْما كُلِّيّا، كَالْحُكْم بِأَنَّ شُرْب السَّقْمُوْنِيَا مُسْهِل لِلصَّفْرَاء.

وَسَادِسهَا: الْمُتَوَاتِرَات(٢)، وَهِيَ: قَضَايَا يَحْكُمُ بِهَا بِوَاسِطَة إِخْبَار جَمَاعَة يَسْتَحِيْلُ الْعَقْل تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكِذْب، وَاخْتَلَفُوْا فِيْ أَقَلّ عَدَد هٰذِهِ الْجَمَاعَة، قِيْلَ: إِنَّ أَقَلَّه أَرْبَعَة، وَقِيْل: عَشَرَة، وَقِيْلَ: أَرْبَعُوْن؛ وَالْأَشْبَه أَنَّ هٰذَا الْعَدَدَ يَخْتَلِف بِاخْتِلَاف حَال الَّذِيْنَ أَخْبَرُوْه وَاخْتِلَافِ الْوَاقِعَة، فَلَا يَتَعَيَّن عَدَدٌ؛ وَالضَّابِطَة أَنْ يَّبْلُغ إِلٰى حَدّ يُفِيْد الْيَقِيْنَ.

فَهٰذِهِ السِّتَّة هِيَ مَبَادِى الْبَرَاهِيْن وَمَقَاطِع الدَّلِيْل وَمُنْتَهَى الْيَقِيْن.

---

(١) قوله: (بالوجدانيات) نحو: إن لنا جوعاً وعطشاً وغضباً وخوفاً.محمد إلياس

(٢) قَوله: (المتواترات إلخ) اعلم! أنه قد اشترط في المتواترات شرائط:

الأول: كون المخبَر به ممكن الوقوع،

والثاني: أن يكون تعدُّد المخبِرين بحيث يبلغ في الكثرة، إلى حد يمتنع تواطؤهم على الكذب عادة،

الثالث: أن يكون ذٰلك المخبر مستنداً إلى الحس؛ فإن التواتر في الأمور العقلية -كحدوث العالم وقدمه- لا يفيد اليقين،

الرابع: استواء الطَّرَفين والوسطِ، أعني: بلوغ جميع طبقات المخبرين في الأول والآخر والوسط بالغاً ما بلغ عددٌ يستحيل اتفاقهم على الكذب عادة.(مرآت)

فائِدةٌ

زَعَمَ قَوْم أنَّ الْمُقَدَّمَات النَّقْلِيَّة لاَتُسْتَعْمَل فِي الْقِيَاس الْبُرْهَانِي، ظَنًّا مِنْهُمْ أنَّ النَّقْل يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الْغَلَط وَالْخَطَأ مِنْ وُجُوْه شَتّٰى، فَكَيْفَ يَكُوْن مَبَادِي الْقِيَاس الْبُرْهَانِي الَّذِيْ يُفِيْدُ الْقَطْع؟ وَإِنَّ هٰذَا الظَّنّ(١) إثم؛ لِأَنّ النَّقْل كَثِيْرًامَّا يُفِيْد الْقَطْع إِذَا رُوْعِيَ فِيْه شَرَائِط وَانْضَمَّ إِلَيْه الْعَقْل، نَعَمْ! لَوْ قِيْلَ(٢): "إِنَّ النَّقْل الصِّرْف بِلاَ اعتِبَار انضِمَام الْعَقْل مَعَه لاَيُعْتَبَرُ وَلاَيُفِيْد" لَكَانَ لَه وَجْهٌ.

فَصْلٌ

الْبُرْهَانُ قِسْمَان: لِمِّيٌّ، وَإِنِّيٌّ.

أَمَّا اللِّمِّيّ(٣)، فَهُوَ:الَّذِيْ يَكُوْن الْأوْسَط فِيْه عِلَّةً لِثُبُوْت الْأَكْبَر لِلْأَصْغَر فِي الْوَاقِع(٤)، كَمَا أَنَّه وَاسِطَة فِي الْحُكْم؛ يُسَمّٰى بِه لِإِفَادَته اللِّمِّيَّةَ

---

(١) قَوله: (وإن هٰذا الظن إثم إلخ) لأن الدلائل النقلية قد يفيد اليقين بقرائن مشاهدة أو متواترة، وتلك القرائن تدل على انتفاء الاحتمالات، وأما مجرد احتمال المُعَارِض العقلي فلاينافي القطع بمدلول اللفظ، كما أن احتمال المجاز لاينافي القطع بكون اللفظ حقيقية.(مرآت)

(٢) قَوله: (نعم! لو قيل إلخ) يعني: أن النقل الصرف لايفيد اليقين؛ فإنه لابد من صدق المخبر، وهو لايثبت إلا بالعقل، وإلا يلزم الدور والتسلسل. فافهم!(مرآت)

فَصلٌ في اللمي والإني

(٣) قوله: (اللمي) التعبير الثاني أن اللمي: هو ما كان الأوسط فيه علة للحكم في الذهن -أي: القياس- وفي الخارج أيضاً.

(٤) قَوله: (في الواقع إلخ) أي إن كان الأوسط مع كونه علة للحكم في الذهن علة لثبوت الأكبر للأصغر في الخارج أيضاً سمى" برهانا لِمِّيًّا"؛ لأنه يفيد اللمية أي: العلية، ويجاب به عن السوال بـ"لَمْ"، كقولنا: زيد متعفن الأخلاط، وكل متعفن الأخلاط محموم، فزيد محموم؛ فإن الحد الأوسط -وهو متعفن الأخلاط- علة لثبوت الأكبر للأصغر في القياس وفي الخارج أيضاً. (مرآت)بتغيير

وَالْعِلِّيَّةَ.

وَأَمَّا الإِنِّيّ[١]، فَهُوَ: الَّذِيْ يَكُوْن الْأَوْسَط فِيْه عِلَّة لِلْحُكْم فِي الذِّهْن فَقَطْ، وَلَمْ يَكُنْ عِلَّة فِي الْوَاقِع؛ بَلْ قَدْ يَكُوْن مَعْلُوْلاً لَه[٢].

مِثَال اللِّمِّيّ قَوْلكَ: زَيْد مَحْمُوْم؛ لِأَنَّه مُتَعَفِّن الْأَخْلاَط، وَكُلّ مُتَعَفِّن الْأَخْلاَط مَحْمُوْمٌ، فَزَيْدٌ مَحْمُوْمٌ؛ فَكَمَا أَنَّ فِيْ هٰذَا الْقِيَاس الْأَوْسَط عِلَّة لِثُبُوْت الْحُمّٰى لِزَيْد فِيْ ذِهْنِك، كَذٰلِكَ هُوَ عِلَّة لِوُجُوْد الْحُمّٰى فِي الْوَاقِع.

وَمِثَال الإِنِّي قَوْلكَ: زَيْد مُتَعَفِّن الْأَخْلاَط؛ لِأَنَّه مَحْمُوْم، وَكُلّ مَحْمُوْم مُتَعَفِّن الْأَخْلاَط، فَزَيْد مُتَعَفِّن الْأَخْلاَط؛ فَوُجُوْد الْحُمّٰى عِلَّة لِثُبُوْت كَوْنه مُتَعَفِّن الْأَخْلاَط فِيْ ذِهْنِك، وَلَيْسَ عِلَّة فِيْ نَفْسِ الْأَمْر؛ بَلْ عَسٰى أَنْ يَكُوْن الْأَمْر فِي الْوَاقِع بِالْعَكْس.

---

(١) قَوله: (الإني إلخ) إنما سمى "إنياً" لدلالته على إنية الحكم وتحققه في الذهن دون الخارج، فهو مأخوذ من قولهم: "إن الأمر كذا"، فهو منسوب لـ"إنَّ"، كقولنا: زيد محموم، وكل محموم متعفن الأخلاط، فزيد متعفن الأخلاط؛ فإن الأوسط -وهو محموم- وإن كان علة لثبوت تعفن الأخلاط في الذهن والقياس؛ إلا أنه ليس علة لها في نفس الأمر، بل الأمر على عكس ذٰلك في الخارج. (تسهيل المنطق بزيادة).

(٢) قوله: (معلولا له) وبذٰلك يتضح الفرق بين النوعين، ففي النوع اللمي يستدل بالعلة على المعلول، نحو: زيد كريم، وكل كريم محبوب، فزيد محبوب؛ فكون زيد كريما علة في كونه محبوباً، ذهنا وخارجا.

وفي النوع الأني: يستدل بالمعلول على العلة، نحو: زيد محبوب، وكل محبوب كريم؛ فزيد كريم. (المنطق القديم: ٢٥٦)

فَصْلٌ

القِيَاس الجَدَلِيّ(١) قِيَاس مُرَكَّب مِنْ مُقَدَّمَات مَشْهُوْرَة(٢) أوْمُسَلَّمَة(٣)

فَصلٌ في القياس الجدلي

(١) قَوله: (الجدلي إلخ) شروع في بيان أقسام قياس غير برهاني؛ والجدل: هو ماكانت موادّه وقضاياه مسلمة عند الخصم، سواء كانت مشهورة أو غير مشهورة، صادقة كانت أم كاذبة.

الفائدة المهمة

اعلم! أن المقدمات علىٰ قسمين: يقينية وغير يقينية.

المقدمات اليقينية: لاتستعمل إلا في القياس البرهاني، كما مرّ.

المقدمات الغير اليقينية: وهي التي تستعمل في بقية الصناعات الخمس غير البرهان.

فالمقدمات الغير اليقينية علىٰ نوعين: نوع يصلح للظنيات الفقهية فقط. وهو علىٰ ثلٰثة أقسام: مشهورات ومقبولات ومظنونات؛ ونوع لايصلح للقطعيات ولا للظنيات؛ بل لايصلح إلا التلبيس والمغالطة.

أما المشهورات: هي قضايا يحكم بها لتطابق آراء الناس فيها والاعتراف بها، إما:

لمصلحة عامة نحو: العدل حسن والظلم قبيح؛

أو لرقة قلبية، كقول الهنادك: ذبح الحيوان مذموم؛

أو لحمية عصبية، نحو: أنصر أخاً لك ظالماً أو مظلوماً؛

أو لانفعالات من عادات وشرائع وآداب، ولكل قوم وأهل صناعة مشهورات خاصة به، وهي تختلف بحسب اختلاف الأزمان والأمكنة والأقران.

والمقبولات: هي قضايا مأخوذات ممن يحسن الظن بهم، كالصالحين والحكماء.

التنبيه: المأخوذات عن الأنبياء عليهم السلام ليست من المقبولات الاصطلاحية، وقد أخطأ مَن عدّها منها؛ لأنها أخبار صادقة من مخبر صادق لايتطرق إليها الخطأ، فهي من اليقينيات قطعاً.

والمظنونات: هي قضايا يحكم بها اتباعاً للظن، نحو: فلان يطوف ليلاً، وكل من يطوف في الليل فهو سارق؛ ينتج: فلان سارق. (موسوعة مصطلحات المنطق، تسهيل المنطق)محمد إلياس

(٢) قوله (مقدمات مشهورة) واعلم! أنه ربما التبس المشهورات بالأوليات كما وقع للمعتزلة، حتّٰى قالوا: "الصدق منج عن النار، والكذب موقع فيها ضروريتان"، وليس كذٰلك؛ بل إنما علما بالشرع! فعليك أن تعلم الفرق بينهما، وهو يحصل بتجريد العقل عما عداه بحيث يخيَّل كأنه خلق الآن، فيحتاج في المشهورات إلى البرهان، كما أن رجلا -قطع النظر عن الشرع- لايعلم النار، ←

عِنْدَ الْخَصْم، صَادِقَة كَانَتْ أَوْ كَاذِبَة.

وَالْأَوَّل مَاتُطَابِقُ فِيْه آرَاءُ قَوْم، إِمَّا لِمَصْلَحَة عَامَّة، نَحْو: العَدْل حَسَن وَالظُّلْم قَبِيْح، وَقَتْل السَّارِق وَاجِب؛ أَوْ لِرِقَّة قَلْبِيَّة، كَقَوْل أَهْل الْهِنْد: ذِبْح الْحَيَوَان مَذْمُوْم؛ أَوِ انْفِعَالاَت خُلُقِيَّة أَوْ مِزَاجِيَّة؛ فَإِنَّ لِلْأَمْزِجَة وَالْعَادَات دَخَلا عَظِيْمًا فِي الاِعْتِقَادَات، فَأَصْحَاب الْأَمْزِجَة الشَّدِيْدَة يَرَوْن الاِنْتِقَام مِنْ أَهْل الشَّرَارَة حَسَنًا، وَأَصْحَاب الْأَمْزِجَة اللَّيِّنَة يَرَوْن الْعَفْو خَيْرا؛ وَلِذٰلِكَ تَرَى النَّاس مُخْتَلِفِيْنَ فِي الْعَادَات وَالرُّسُوْم؛ وَلِكُلّ قَوْم مَشْهُوْرَاتٌ خَاصَّةٌ بِهِمْ؛ وَكَذَا لِكُلّ صَنَاعَة، فَمِنْ مَشْهُوْرَاتِ النَّحْوِيِّيْنَ: الفَاعِل مَرْفُوْع، وَالْمَفْعُوْل مَنْصُوْب، وَالْمُضَاف إِلَيْهِ مَجْرُوْر؛ وَمِنْ مَشْهُوْرَات الْأُصُوْلِيِّيْن: الأَمْر لِلْوُجُوْب.

وَالثَّانِيْ مَا يُؤَلَّفُ مِنَ الْمُسَلَّمَات بَيْنَ الْمُتَخَاصِمَيْنِ، وَلِلْمَشْهُوْرَات شَبَهٌ بِالْأَوَّلِيَّات، وَتَجْرِيْد الذِّهْن وَتَدْقِيْق النَّظَر يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا(١)، وَالْغَرَض مِنْ صَنَاعَة(٢) الْجِدَال إِلْزَام الْخَصْمِ أَوْحِفْظ الرَّأْيِ.

فضلا عن كون الصدق منجيا عنها والكذب موقعا فيها، وبأن المشهورات قد تكون باطلة، والأوليات لاتكون إلا حقة.(مرآت) بحذف

(٣) قوله: (مسلمة إلخ) المسلَّمات: هي القضايا التي تسلم من الخصم، فيبنى عليها الكلام لإلزام الخصم، سواء كانت مسلمة فيما بينهما خاصة أو بين علماءهما، كتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه.(مرآت)

(١) قوله: (يفرق بينهما إلخ) بأن الإنسان لو فرِض نفسه خالية عن جميع الأمور المُغائرة لعقله، حُكم بالأوليات دون المشهورات؛ والمشهورات قد تكون حقة وقد تكون باطلة، والأوليات لاتكون إلا حقة.(محمد إلياس)

فَصْلٌ

القِيَاس الْخَطَابِيّ(١): قِيَاسٌ مُفِيْدٌ لِلظَّنّ، وَمُقَدَّمَاته مَقْبُوْلاَتٌ مَاخُوْذَةٌ مِمَّنْ يَحْسُن الظَّنّ(٢) فِيْهِمْ، كَالْأَوْلِيَاء وَالْحُكَمَاء.

وَأَمَّا الْمَاخُوْذَات مِنَ الْأَنْبِيَاء(٣) -عَلَيْهِمْ وَعَلٰى نَبِيِّنَا الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمَ-

---

(٢) قَوله: (الغرض من صناعة الجدل إلخ) اعلم! أن صناعة الجدل ملكة يقتدر بها على تأليف قِيَاسات جدلية؛ والغرض من هٰذه الصناعة إلزام الخصم أو حفظ الرأي، وذٰلك لأن الجدلي إما مجيب يحفظ رأيا ويسمّٰى ذٰلك الرأي "وضعا"، وغاية سعيه: أن لايلزم؛ وإما سائل يهدم وضعا، وغاية سعيه: أن يلزم؛ فالمجيب يؤلف قِيَاسات من المشهورات المطلقة حقا كانت أو غير حق، والسائل يؤلفها مما يتسلمه من المجيب مشهورا كان أو غير مشهور.(مرآت)

فَصلٌ في القياس الخطابي

(١) قَوله: (القِيَاس الخطابي إلخ) نسبة للخطابة، وهو القياس الذي يتركب من القضايا المقبولة عند الناس أو المظنونة لديهم، وسمي خطابيا لكونه وسيلة الوعاظ والخطباء.

والغرض من صناعة الخطابة: الترغيب والترهيب فيما ينفعهم أو يضرهم، من الأخلاق وأمر الدين والدنيا كما يفعله الوعاظ والخطباء؛ فلها أثر عظيم في تنظيم أمور المعاش والمعاد. (تسهيل بزيادة)

(٢) قَوله: (ممن يحسن الظن فيهم إلخ) إما لأمر سماوي كالتائيد بالكرامات، أو للاختصاص بمزيد عقل في الناس كالعلماء والحكماء.محمد إلياس

(٣) قَوله: (من الأنبياء عليهم السلام إلخ) نعمَ مَا صَنع المصنف رحمه الله! حيث فرّق بين المقدمات المأخوذة من الأنبياء العظام عليهم وعلىٰ نبينا الصلاة والسلام، وبين المأخوذة من الحكماء والأولياء الكرام قدس أسرارهم؛ وبعضهم لم يفرقوا؛ ولابد من الفرق، فإن الأولىٰ يقينيات صرفة وقطعيات محضة، والثانية خطابيات مقبولات لايجب الإذعان به والقبول.

قال في "سلم العلوم" وشرحه: ومن عدّ المأخوذات من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لاسيما نبينا محمد ﷺ منها فقد غلِط؛ فإنها من قبيل الفطريات التي قِيَاساتها معها، والقِيَاس "إن هٰذا أخبار مخبر صادق قطعا، وأخباره حق"، وعند ذوي العقول الضعيفة حدسيات أو مبرهنات بذٰلك القِيَاس؛ وبالجملة! عد المأخوذات من الأنبياء -صلوات الله وسلامه عليهم- من المظنونات سفاهة ظاهرة وجهل عظيم؛ بل مكاشفات الأولياء -رضوان الله عليهم- صوادق قطعا و"فطريات" عند العقول الزكية، و"مبرهنات" عند العقول الضعيفة بمثل القِيَاس المذكور، لاسيما مكاشفات الشيخ الأكبر خاتم الولاية المحمدية رضي الله تعالىٰ عنه.(مرآت)

فَلَيْسَتْ مِنَ الْخَطَابَة؛ لِأَنَّهَا أَخْبَارَات صَادِقَة مِن مُخْبِرٍ صَادِقٍ، دَلَّ عَلىٰ صِدْقِهِ الْمُعْجِزَة، وَلاَ مَجَالَ لِلْوَهْم فِيْهَا حَتىّٰ يَتَطَرَّقَ إِلَيْه الْخَطأ وَالْخَلَل، فَالْقِيَاس الْمُرَكَّب مِنْهَا بُرْهَانِيّ، قَطْعِيّ الْمُقَدَّمَات، أَوْ مَظْنُوْنَات[1] يُحْكَم فِيْهَا بِسَبَب الرُّجْحَان، وَيَنْدَرِج فِيْهَا الْحَدْسِيَّات وَالتَّجْرِبِيَّات وَالْمُتَوَاتِرَات الَّتِيْ لَمْ تَبْلُغ إِلىٰ حَدّ الْجَزْم بِسَبَب عَدَم شُعُوْر الْعِلَّة أَوْ عَدَم بُلُوْغ عَدَد الْمُخْبِرِيْن إِلىٰ مَبْلَغ التَّوَاتُر.

وَلِهٰذِهِ الصَّنَاعَة مَنْفَعَة عَظِيْمَة فِيْ تَنْظِيْم أُمُوْر الْمَعَاش وَتَنْسِيْق أَحْكَام الْمَعَاد، إِمَّا بِاستِعْمَالِهَا أَوْ بِالاحتِرَاز عَنْهَا، وَلِذٰلِكَ كِبَار الْحُكَمَاء يَسْتَعْمِلُوْنَ تِلْكَ الصَّنَاعَة كَثِيْرا، وَيَعِظُوْن بِالْكَلَام الْخَطَابِيّ جَمًّا غَفِيْراً؛ وَلاَبُدَّ أَنْ تَكُوْنَ الْمُقَدَّمَات الْمُسْتَعْمَلَة فِيْهَا مُقْنِعَة لِلسَّامِعِيْن[2]، مُفِيْدَة لِلْوَاعِظِيْنَ.

فَصْلٌ

القِيَاس الشِّعْرِيُّ[3]: قِيَاس مُؤَلَّف مِنَ الْمُخَيَّلاَت[4]، الصَّادِقَة أَوِ

---

(١) قَوله: (مظنونات إلخ) وهي قضايا يحكم بها العقل اتباعا للظن أي: يحكم حكما راجحا مع تجويز نقيضه، كقولك: فلان يطوف بالليل، (الصغرىٰ) وكل من يطوف بالليل فهو سارق، (الكبرىٰ) ففلان سارق؛ (النتيجة).(مرآت)بزيادة

(٢) قَوله: (مقنعة للسامعين إلخ) فيجوز أن تكون استقراءً أو تمثيلاً أو قِيَاساً فاسداً بشرط كونه مظنون الإنتاج، وأن تكون العبارة ظاهرة الدلالة بحيث يسرع ذهن السامعين إلىٰ معناها. (مرآت)

فَصلٌ في القياس الشعري

(٣) قوله: (القِيَاس الشعري إلخ) اعلم! أنهم قد اختلفوا في الشعر، فعند القدماء: هو كلام مخيل يقتضي للنفس بسطا أو قبضا؛ ولم يعتبروا الوزن والقافية، ولا الصدق والكذب فيه؛ بل مجرد لمحاكاة المفيدة للتخييل؛ إذ المحاكاة لذيذة كالتصوُّر مثلا. وأما المحدثون: فالشعر عندهم: كل كلام موزون

الْكَاذِبَة الْمُسْتَحِيْلَة، أوِ الْمُمْكِنَة الْمُؤَثِّرَة فِي النَّفْس قَبْضا وَبَسْطا، وَلِلنَّفْس مُطَاوَعَة للتَّخْيِيْل كَمُطَاوَعَته لِلتَّصْدِيْق؛ بَلْ أَشَدُّ مِنْه، وَالْغَرَض مِنْ هٰذِهِ الصَّنَاعَة أَنْ يَنْفَعِل النَّفْس (١) بِالتَّرْهِيْب وَالتَّرْغِيْب.

وَاشْتُرِطَ فِي الشِّعْر أَنْ يَكُوْن الْكَلَام جَارِيا عَلىٰ قَانُوْن اللُّغَة، مُشْتَمِلا عَلىٰ اسْتِعَارَات (٢) بَدِيْعَة رَائِقَة وَتَشْبِيْهَات أَنِيْقَة فَائِقَة، بِحَيْث يُؤَثِّر فِي النَّفْس تَأْثِيْرا عَجِيْبًا وَيُوْرِث فَرَحًا أَوْ يُوْجِب تَرَحًا، وَمِنْ ثَمَّ (٣) لَا يَجُوْز فِيْهِ اسْتِعْمَال الْأَوَّلِيَّات الصَّادِقَة، وَيُسْتَحْسَن (٤) اسْتِعْمَال الْمُخَيَّلَات الْكَاذِبَة،

يتساوي الأركان مقفى؛ ولم يعتبروا وجوب التخييل.(مرآت)

(٤) قَوله: (المخيلات إلخ) هي القضايا التي لاتذعن النفس بها؛ بل تؤثر في النفس، إما قبضاً فتنفر، أو بسطا فترغب، صادقة كانت أو كاذبة، كما إذا قيل: عين المعشوق نرجس، وخده ورد، ووجهه بدر، وأسنانه لؤلؤ، فترغب النفس إليه بهٰذه الأمور، وإذا قيل: "العسل مرّة مقيئة" انقبضت ونفرت عن أكلها.(مرآت)بحذف وزيادة

(١) قَوله: (أن ينفعل النفس إلخ) يعني: أن الشاعر يورد المقدمات المخيلة على هيئة القِيَاس المنتِج للنتيجة، لكونها غير مقصودة منه بالذات، إنما المقصود منه الترغيب أو الترهيب؛ فهما بمنزلة النتيجة له.(مرآت)

(٢) قَوله: (استعارات إلخ) الاسْتِعَارَةُ: هي استعمالُ اللفظِ في غيرِ ماوُضعَ لهُ لعلاقةِ المشابهةِ بينَ المعنى المنقولِ عنهُ، والمعنى المستعملِ فيهِ، معَ قرينةٍ صارفةٍ عن إرادةِ المعنى الأصليِّ.

والاستعارةُ ليستْ إلا تشبيهاً مختصراً؛ لٰكنها أبلغُ منهُ، كقولكَ: رأيتُ أسداً في المدرسةِ، فأصلُ هٰذه الاستعارةِ: رأيتُ رجلاً شجاعاً كالأسدِ في المدرسةِ، فحُذفَتِ المشبَّه (رجلاً)، والأداة (الكاف)، ووجهُ الشبهِ (الشجاعةُ)، وألحقتَهُ بقرينةِ المدرسةِ، لتدلَّ على أنك تريدُ بالأسدِ شجاعاً.

وأركانهُ ثلاثةٌ: مستعارٌ منهُ، وهو المشبهُ بهِ؛ مستعارٌ لهُ، وهو المشبَّهُ؛ ومستعارٌ، وهو اللفظُ المنقول.(جواهر البلاغة:١٨٣)

(٣) قوله: (ومن ثم) أي: لأجل أنه يشترط في الشِّعر استعمالُ استعارات مؤثرة في النفس بالفرح والتنفر لايجوز استعمال الأوليات الصادقة فيه؛ لأنها لايفرح النفس ولاينفرها. (محمد إلياس)

كَمَا قَالَ الْعَارِف الگنْجوى مُخَاطِبًا لِوَلَده فِلْذَة كَبِده،

بيت:

در شعر مپیچ ودر فن اُو	چوں اکذبِ او ست احسنِ او

وَكَقَوْلِ الْقَائِل: يَصِف الْخَمْر

لَهَا الْبَدْرُ(١) كَأْسٌ وَهْيَ شَمْس يُدِيْرُهَا	هِلاَل وَكَمْ يَبْدُوْا إِذَا مُزِجَتْ نَجْمٌ

وَقَالَ الشَّاعِر: شعر

لاَتَعْجَبُوْا(٢) مِنْ بَلِىٰ غِلاَلَتِه	قَدْ زُرَّ أَزْرَاره عَلَى الْقَمَر

فَشَبَّهَ الْمَحْبُوْبَ بِالْقَمَر، وَقَالَ: لاَتَعْجَبُوْا مِن انشِقَاق غِلاَلَته؛ لِأَنَّه قَمَر، زُرَّ عَلَيْهِ الْغِلاَلَة، وَكُلُّ قَمَر كَذٰلِكَ فَغِلاَلَته تَنْشَقّ؛ يُنْتِجُ: غِلاَلَة الْمَحْبُوْب تَنْشَقّ.

وَقَدْ يُنْتِجُ اجْتِمَاع النَّقِيْضَيْنِ، نَحْو: أَنَا مُضْمِر الْحَوَائِج بِاللِّسَان، مُظْهِرُهَا بِالْمَدَامِع، وَكُلّ مُضْمِر الْحَوَائِج صَامِت، وَكُلّ مُظْهِرِهَا مُتَكَلِّم؛

---

(٤) قَوله: (ويستحسن إلخ) لأن الناس أطوع للتخييل منهم للتصديق، ومداره غالبا على الأكاذيب؛ ومن ثمة قيل: أحسن الشعراء أكذبه.(مرآت)

(١) قَوله: (لها البدر إلخ) یعنی برائے خمر ماہ تمام پیالہ پُر از انست، وحال آنکہ خمر آفتاب ست، کہ اُورا ہلال یعنی کاسہ می گرداند، ودر دَور می آرد، و بسیارست کہ ستارہ از وظاہر می گردد ہر گاہ با غیر مثل آب وغیرہ آمیختہ، وحل کردہ می شود۔ شاعر پیالہ پُر از شراب را بہ بدر، وشراب را بہ آفتاب، وکاسۂ خالی را بہ ہلال وآبلہ ہا را کہ در کف وقت آمیختن وحل کردن آب بالائے شراب بہم می رسد بہ نجم تشبیہ دادہ متعجبانہ می گوید کہ: خمر طرفہ شمس ست کہ اُورا ہلال در دَور می آرد، واعجب آنکہ از شمس ستارہا غائب می شوند، وشراب چناں شمس ست کہ از وستارہا ظاہر می گردند(مرآت)

(٢) قَوله: (لاتعجبوا إلخ) الغلالة: هي شعار تلبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضاً، والأزرار جمع زر "بالكسر"، معناه بالهندى: گھنڈی، شبه المحبوبَ بالقمر بدون ذكر أداة التشبيه، كأنه ادعیٰ أن المحبوب عين القمر.(مرآت) بزيادة

يُنْتِجُ: أَنَا صَامِت مُتَكَلِّم(١).

وَلاَيُشْتَرَط الْوَزْنُ(٢) فِي الشِّعْر عِنْد أَرْبَاب الْمِيْزان، نَعَمْ! يُفِيْده(٣) حُسْنا، وَالْكَلاَم الشِّعْرِيّ إِذَا أُنْشِدَ بِصَوْت طَيِّب(٤) ازدَادَ تَأْثِيْرُه فِي النُّفُوْس، حَتّٰى رُبَّمَا يُزِيْلُ فَرْطُ البَهْجَةِ الْعَمَائِمَ عَنِ الرُّؤُوْس، وَالْأَوَائِلُ مِنَ الْحُكَمَاء الْيُوْنَانِيِّيْن كَانُوْا أَحْرَص النَّاسِ عَلَى الشِّعْر.

فَصْلٌ

القِيَاس السَّفْسَطِيّ(٥)، وَهُوَ: قِيَاس مُرَكَّب مِنَ الْوَهْمِيَّات(٦) الْكَاذِبَة

(١) قوله: (أنا صامت متكلم) فهو على الظاهر نقيضان وليس كذٰلك؛ لأن الصامت أراد به الصامت باللسان، والتكلم أراد به التكلم بالعين، أي: بسيلان الدمع مظهر للحوائج، فكأنه متكلم بالعين. (محمد إلياس)

(٢) قَوله: (ولايشترط الوزن إلخ) اعلم! أن قدماء المنطقيين كانوا لايعتبرون الوزن في حد الشعر، ويقتصرون على التخييل فقط؛ والمُحْدَثُون يعتبرون معه الوزن؛ لٰكن المنطقي لا نظر له إلا في كونه كلا ما مخيلا.(مرآت)

(٣) قَوله: (نعم يفيد إلخ) ومن ثم قيل: إن النظم الموزون يشابه الماءَ في السلاسة، والهواء في اللطافة، والدرر المنظومة في السلك .

(٤) قَوله: (بصوت طيب إلخ) هٰذا غير مشروط فيه بالاتفاق، وإنما هو من العوارض، وإفادته الحسن أمر جلي يدركه من رَقَّ طبعه ولطفت شمائله، وأما تأثيره في النفوس فنحن نشاهد أهل الصناعات الشاقة تستعين عليها بالتغني، والإبلَ عند كلالها يُنْشطها صوت الحادي والمغني، وشجعان العرب في الحروب تتمثل بالأشعار وتلقى نفسها عند ذٰلك في مهالك الأخطار، فلاتبالي بمواقع السيوف ولابوارق الحتوف. وفي جميع ما ذكرنا حكايات ونوادر شحنت بها الكتب والدفاتر.(مرآت)

فَصلٌ في القياس السفسطي

(٥) قَوله: (السفسطي إلخ) نسبة لـ"سوف اسطاء"، ومعنى سوف: الحكمة، ومعنى اسطاء: التلبيس؛ فمعناه: الحكمة المموّهة. (مرآت)

(٦) قَوله:(الوهميات إلخ) وهي القضايا الكاذبة يحكم بها وهم الإنسان في أمور غير محسوسة. (مرآت)

الْمُخْتَرَعَة لِلْوَهْم (١)، كَقِيَاس غَيْر الْمَحْسُوْس عَلَى الْمَحْسُوْس، نَحْو: "كُلُّ مَوْجُوْد مُشَارٌ إِلَيْه" (٢)، وَلِلْوَهْمِيَّات مُشَابَهَة شَدِيْدَة بِالْأَوَّلِيَّات، وَلَوْلاَ رَدُّ (٣) الْعَقْلِ وَالشَّرْعِ حُكْمَ الْوَهْم لَدَام الاِلْتِبَاس بَيْنَهُمَا.

أَوْ مِنَ الْكَاذِبَة الْمُشَبَّهَات بِالصَّادِقَة، وَهِيَ قَضَايَا يَعْتَقِدُهَا الْعَقْل بِأَنَّهَا أَوَّلِيَّة أَوْمَشْهُوْرَة أَوْمَقْبُوْلَة أَوْمُسَلَّمَة لِمَكَان الاِشْتِبَاه بِهَا لَفْظاً (٤) أَوْمَعْنًى (٥)، فَتُوْقِع فِي الْغَلَط؛ وَهٰذِهِ الصَّنَاعَة كَاذِبَة مُمَوَّهَة غَيْر نَافِعَة (٦)

---

(١) قَوله: (للوهم إلخ) قد عرفت أن الوهم قوة مرتبة في أول التجويف الآخر من الدماغ، بها يدرك المعاني الجزئية الموجودة في الجزئيات، ولها سلطان عظيم؛ ومن ثمة يقال: إنها سلطان القوى الجسمانية ومستخدمها؛ وهي تقهر قوة العاقلة في أكثر القضايا والأحكام، فيحكم على المعقولات بالأحكام المحسوسات وتوقع النفس في الغلط، فحكمها في المحسوسات صادق، نحو: كل جسم في جهة ويتركب منه السفسطة؛ بل الوهميات المحسوسة اعتبرت في مبادي البرهان لكون أحكامها صادقة ويصدقها العقل، بخلاف حكمها في المعقولات؛ إذ يحكم عليها بأحكام المحسوسات، فيكون كاذبا قطعا، كحكمه: أن كل موجود مشار إليه؛ والسفسطة يتركب عنها. (مرآت)

(٢) قوله: (كل موجود مشار إليه) وقياسه: غير المحسوس موجود، وكل موجود مشارٌ إليه؛ فغير المحسوس مشارٌ إليه. فالحكم علىٰ كل موجود بـ"المشار إليه" من الوهميات لأن الموجود المحسوس قابل للإشارة الحسية، وأما الموجود الغير المحسوس -أي: المجرد عن المادة- فليس قابلا للإشارة الحسية؛ فالحكم على الموجود الغير المحسوس بحكم المحسوس- أي: بكونه صالحا للإشارة الحسية- من الوهميات.

(٣) قَوله: (ولولا رد إلخ) لو لم يرد العقل الصرف والشرع أحكام الوهم بقي الالتباس بين الوهميات والأوليات، ولايتميز أحدهما عن الآخر أبدا؛ ولذا ترىٰ أكثر الناس منهمكا في الأوهام الباطلة ولايتصَوُّر النجاة عنها إلا بتائيد من الله تعالىٰ.(مرآت)

(٤) قَوله: (لفظاً إلخ) كما تقول لعين الماء: "هٰذه عين، وكل عين يستضيء بها العالم"، فهٰذه العين يستضيء بها العالم؛ فإن العين لفظ مشترك، والاشتراك من صفات اللفظ.(مرآت)بزيادة

(٥) قَوله: (معنى إلخ) مثلاً تقول لصورة الفرس المنقوشة على الجدار: "هٰذا فرس، وكل

بِالذَّات، نَعَمْ! نَافِعَة بِالْعَرْض، بِأَنَّ صَاحِبَهَا لاَيَغْلِطُ وَلاَيُغَالَط، وَيَقْدِر عَلىٰ أنْ يُغَالِطَ غَيْرَه أو أنْ يَّمْتَحِن بِهَا أَوْ يُعَانِدَه[١].

وَصَاحِب هٰذِهِ الصِّنَاعَة إِنْ قَابَلَ الْحَكِيْم[٢] يُسَمّٰى "سُوْفَسْطَائِيّا"، وَهٰذِهِ الصِّنَاعَةُ سَفْسَطَةأي حِكْمَة مُمَوَّهَة مُلَمَّعَة؛ وَإلاَّ فَيُسَمّٰى "مُشَاغِبِيًّا"، وَهٰذِه مُشَاغَبَة[٣]؛ وَعَلَىَ التَّقْدِيْرَيْن فَصَاحِبه غَالِطٌ فِيْ نَفْسه مُغَالِط لِغَيْره، وَصِنَاعَته مُغَالَطَة[٤]؛ وَهِيَ قِيَاس فَاسِد إِمَّا مِنْ جِهَة الْمَادَّة[٥] فَقَطْ، أوْ مِنْ جِهَة الصُّوْرَة فَقَطْ، أَوْ كِلَيْهِمَا.

فرس صاهل؛ فهٰذا صاهل". إلياس

(٦) قَوله: (غير نافعة بالذات) أي: لاينتفع أهل الحق بالذات، والغرض منه تغليط الخصم أو إسكاته؛ وفائدته: معرفة الاحتراز عن الوقوع في الغلط. محمد إلياس

(١) قَوله: (أو يعانده إلخ) هٰذا إذا كان الباعث عليه الأغراض الفاسدة والاعتقادات الباطلة. (مرآت)

(٢) قَوله: (إن قابل الحكيم إلخ) أي: المغالط إن قابل الحكيم المبرهِن فيريد تغليطه فسوفسطائي، والقِيَاس السوفسطائي ما مقدماته مشبهات بالقضايا الواجبة القبول، والقِيَاس المشاغبي ما مقدماته مشبهات بالمشهورات، والغرض من استعمال هٰذين القِيَاسين تغليط الخصم ودفعه، وأعظم فائدتهما مَعْرِفتهما للاجتناب عنهما.(مرآت)

(٣) قَوله: (مشاغبة إلخ) المشاغبة: بايك ديگر بر انگيختن.

(٤) قَوله: (وصناعته مغالطة إلخ) قال بعض المحققين: إن المغالطة لها سبب فاعلي: هو العقل الناقص أو الوهم الزائغ؛ وسبب غائي: هو شهرة عند الناس بمراعاة تعظيمهم إياه والنظر إليه بعين التوقير والرياسة؛ والسبب الصوري لها: هو الكذب والخيانة في الباطن والتشبه بزيّ العلماء والحكماء في الظاهر بالكلام المزخرف والمنطق المزور؛ والسبب المادي: هو القضايا الكاذبة التي تشبه بالصادقة.(مرآت)

(٥) قوله: (إما من جهة المادة) واعلم أن لهٰذا القياس السفسطي سببا ماديا: وهو: القضايا الكاذبة المشابهة بالصادقة؛ وسبباً صوريا: هو ترتب هٰذه القضايا علىٰ ترتيب القضايا المسلمة وغيرها؛ وسببا فاعليا: هو الوهم الكاذب والعقل الناقص؛ وسببا غائياً: هو تغليط الخصم أو إسكاته. (محمد إلياس)

فَصْلٌ في أَسْبابِ الغَلَط

اعلَمْ! أنَّ أَسْبَاب الْغَلَط مَعَ كَثْرَتِهَا رَاجِعَة إِلىٰ أَمْرَيْن: أَحَدُهُمَا سُوْءُ الْفَهْم فَقَطْ، وَثَانِيْهِمَا: اشتِبَاه الْكَوَاذِب بِالصَّوَادِق.

وَالْأَوَّل إِنَّمَا يَكُوْنُ بِسَبَب انْغِمَاس النَّفْس(١) فِيْ ظُلُمَات الْوَهْم، حَتّٰى يَسْتَيْقِن الْكَوَاذِب صَادِقَة؛ بَلْ ضَرُوْرِيَّة، نَحْو: "كُلُّ مَالَيْسَ بِمُبْصر لَيْس بِجِسْم، فَالْهَوَاء لَيْس بِجِسْم"(٢).

وَأَمَّا الثَّانِيْ فَفِيْهِ تَفْصِيْل عَلىٰ مَا سَيَأْتِيْ.

وقالَ بَعْض الْمُحَقِّقِيْن: تَرْجِع إِلىٰ أَمْر وَاحِد(٣)، وَهُوَ: عَدَم التَّمِيْز بَيْنَ الشَّيْء وَشِبْهِه فَقَطْ.

فَصْلٌ

عَدَم التَّمْيِيْز بَيْنَ الشَّيْء وَشِبْهِه يَنْقَسِم: إِلىٰ مَا يَتَعَلَّق بِالْأَلْفَاظ، وَإِلىٰ مَا يَتَعَلَّق بِالْمَعَانِيْ.

القِسْم الْأَوَّل -أَعْنِيْ: مَا يَتَعَلَّق بِالْأَلْفَاظ- قِسْمَان:

فُصولٌ في الأغاليط

(١) قَوله: (بسبب انغماس النفس إلخ) قال عمدة الأذكياء مولانا بحر العلوم في شرح "سلم العلوم": والسبب في ذٰلك انغماس النفس في الظلمة المادية، واستيلاء الوهم على العقل وتسخيره إياه، حتى يظن بل يتيقن الكواذب ضرورية؛ فتارة يظن قضية كاذبة أولية، فيستنتج منها نتيجة، وربما يظنها متواترة.(مرآت بحذف)

(٢) قَوله: (فالهواء) الهواء ليس بمبصر، وكل ما ليس بمبصر فهو ليس بجسم؛ فالهواء ليس بجسم.

(٣) قوله: (إلىٰ أمر واحد) فإن الغلط سواء كان من جهة الفهم أو من جهة الموادّ يرجع إلىٰ أمر واحد، وهو عدم التمييز بين الشيء وشبهه. (باء بزيادة)

الأَوَّل: مَايَتَعَلَّق بِالْأَلْفَاظ لاَ مِنْ جِهَة التَّرْكِيْب،
وَالثَّانِيْ: مَايَتَعَلَّق بِهَا مِنْ حَيْثُ التَّرْكِيْب؛
ثُمَّ الْمُتَعَلِّق بِالْأَلْفَاظ مِنْ جِهَة الْأَوَّل قِسْمَان:

الأَوَّل: مَايَتَعَلَّق بِالْأَلْفَاظ أَنْفُسِهَا، وَذٰلِكَ بِأَنْ يَكُوْنَ الْأَلْفَاظ مُخْتَلِفَةً فِي الدَّلاَلَة، فَيَقَعُ فِيْهِ الاِشْتِبَاه فِيْمَا هُوَ الْمُرَاد، كَالْغَلَط الْوَاقِع بِسَبَب كَوْنِ اللَّفْظ مُشْتَرَكًا(١) لَفْظِيًّا بَيْنَ مَعْنَيَيْن أَوْ أَكْثَرَ، وَكَوْن أَحَد مَعَانِيْهِ حَقِيْقِيًّا وَالْآخَر مَجَازِيًّا(٢)؛ وَيَنْدَرِج فِيْهِ الاِسْتِعَارَة وَأَمْثَالهَا، وَكُلّ ذٰلِكَ يُسَمّٰى بِـ"الاِشْتِرَاك اللَّفْظِيّ"، كَمَا تَقُوْلُ لِعَيْن الْمَاء: "هٰذِه عَيْنٌ(٣)، وَكُلُّ عَيْن يَسْتَضِيْءُ بِهَا الْعَالَم؛ فَهٰذِه الْعَيْن يَسْتَضِيْء بِهَا الْعَالَم"، أَوْ تَقُوْل: "زَيْد أَسَد(٤)، وَكُلّ أَسَد لَه مَخَالِب، فَزَيْد لَه مَخَالِب"(٥)؛ وَالْغَلَط فِي الْأَوَّل كَوْن لَفْظ الْعَيْن مُشْتَرَكًا لَفْظِيًّا بَيْن عَيْن الْمَاء وَالشَّمْس، وَفِي الثَّانِيْ كَوْنُ إِطْلاَقِ لَفْظ الْأَسَد عَلٰى زَيْد مَجَازِيًّا وَعَلَى الْحَيَوَان الْمُفْتَرِس حَقِيْقِيًّا.

مايتعلق بالألفاظ من الأغاليط

(١) قَوله: (مشتركاً إلخ) المشترك: ما وضع لمعنى كثير بوضع متعدد، كلفظ العين. (مرآت)

(٢) قَوله: (مجازيا إلخ) أي: المعنى الغير الموضوع له اللفظ؛ بل استعمل في هٰذا المعنى لمناسبة بينه وبين المعنى الموضوع له، كلفظ الأسد للرجل الشجاع.(مرآت)

(٣) قوله: (عين) هٰذا مثال الغلط الواقع باللفظ لا من جهة التركيب لاشتراك اللفظ بين المعاني المتعددة. (محمد إلياس)

(٤) قوله: (أسد) هٰذا مثال الغلط الواقع من جهة كون اللفظ ذا معنى حقيقي ومجازي؛ فإن "الأسد" المحمول على زيد بمعنى مجازي، و"الأسد" الموضوع في الكبرىٰ بمعنى حقيقي؛ فلايتكرر حد الأوسط، فظهر فساد الشكل.محمد إلياس

(٥) قَوله: (مخالب إلخ) المخالب: جمع مخلب، معناه بالفارسية: چنگال شیر.(مرآت)

وَالثَّانِيْ: مَا يَتَعَلَّق بِالْأَلْفَاظ بِسَبَبِ التَّصْرِيْف، كَالِاشْتِبَاه الْوَاقِع فِيْ لَفْظ "الْمُخْتَار"؛ فَإِنَّه إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْفَاعِل كَانَ أَصْله "مُخْتَيِراً" بِكَسْر الْيَاء، وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمَفْعُوْل كَانَ أَصْله "مُخْتَيَرًا" بِفَتْحِهَا؛ أَوْ بِسَبَب الْإِعْجَام[1] وَالْإِعْرَاب، كَمَا يَقُوْل الْقَائِل: غلام حسن[2] مِنْ غَيْر إِعْرَاب، فَيَظُنُّ تَارَةً تَرْكِيْبا تَوْصِيْفِيًّا، وَالْأُخْرىٰ تَرْكِيْبا إِضَافِيًّا.

وَالْمُتَعَلِّق بِالْأَلْفَاظ مِنْ جِهَة التَّرْكِيْب فَإِمَّا بِالنَّظْر إِلىٰ اخْتِلَاف الْمَرْجِع، نَحْو: "مَا يَعْلَمُه الْحَكِيْمُ فَهُوَ يَعْمَل بِمَا يَعْلَمُه"، فَإِنْ عَادَ الضَّمِيْر[3] إِلَى الْحَكِيْم صَدَقَ؛ وَإِلاَّ كَذَبَ.

وَإِمَّا بِإِفْرَاد الْمُرَكَّب، نَحْو: "اَلنَّارَنْجُ حُلْو حَامِض" صَادِق، وَإِنْ أُفْرِد وَقِيْل: "هٰذَا حُلْو وَحَامِض" لَمْ يَصْدُق[4].

---

(١) قَوله: (بسبب الإعجام إلخ) أي: عدم التمييز الذي يتعلق بالألفاظ قد يكون بسبب الأعجام أي: النقط، مثاله: هٰذا القول "قفيز بر"؛ فإنه لو لم ينقط يحتمل أن يكون "قفيز بر" بمعنى: يک پیانہ گندم، وهٰذا هو المقصود، ويحتمل أن يكون "فقير بژ" بمعنى: فقير جامہ، يعنى: دُرويشے كہ نزدش جامہ نيست، وهو غير مقصود هنا. (محمد إلياس)

(٢) قَوله: (غلام حسن إلخ) أي: كقول القائل للغلام الحسين: "هٰذا الغلام غلامٌ حسنٌ، وكل غلامِ حسنٍ قبيح؛ فهٰذا الغلام قبيح"؛ فإن الأوسط في الصغرىٰ مركب توصيفي وفي الكبرىٰ إضافي، وكذا "حسن" في الأول صفة وفي الثاني علم.(مرآت)

(٣) قَوله: (فإن عاد الضمير إلخ) أي: إن عاد الضمير المرفوع المستتر في "بما يعلمه" إلى الحكيم فيكون المعنى صحيحا، وإن لم يرجع إلى الحكيم بل إلى ما الموصول الذي في "بما يعلمه" فيغلط؛ لأن العلم من صفات ذوي العقول، والعمل ليس من ذوي العقول. (مرآت) بحذف وزيادة

(٤) قوله: (لم يصدق) لأن العاطف يدل علىٰ تحقق الحلاوة والحموضة في شيء واحد بالانفراد وليس كذٰلك؛ لأن في النارنج كلاهما مخلوطتان لاتميُّز بينهما. (محمد إلياس)

وَإِمَّا بِجَمْعِ الْمُنْفَصِلِ نَحْوُ: "زَيْد طَبِيْب وَ مَاهِر"[١] صَدَقَ، وَإِنْ جُمِعَ وَقِيْلَ: "طَبِيْب مَاهِر" كَذَبَ.

فَصْلٌ فِى الأغاليط[٢] التي تقع بسبب المعنىٰ

وَهٰذَا أَيْضًا أَقْسَام لِأَنَّهَا إِمَّا مِنْ جِهَةِ الْمَادَّة أَوْ مِنْ جِهَةِ الصُّوْرَة؛ أَمَّا الَّتِيْ مِنْ جِهَةِ الْمَادَّة كَمَا يَكُوْن بِحَيْثُ إِذَا رُتِّبَ الْمَعَانِيْ فِيْه عَلىٰ وَجْه يَكُوْن صَادِقًا لَمْ يَكُنْ قِيَاسًا، وَإِذَا رُتِّبَ عَلىٰ وَجْه يَكُوْن قِيَاسًا لَمْ يَكُنْ صَادِقا، كَقَوْلِكَ: "الإِنْسَان نَاطِق مِنْ حَيْثُ هُوَ نَاطِق، وَلَاشَيْء مِنَ النَّاطِق مِنْ حَيْث هُوَ نَاطِق بِحَيَوَان؛ فَلَاشَيْء مِنَ الإِنْسَان بِحَيَوَان"، إِذْ مَعَ اعتِبَار قَيْدِ[٣] "من حَيْثُ هُوَ نَاطِق" يَكْذِب الصُّغْرىٰ، وَ مَعَ

(١) قوله: (زيد طبيب وماهر) أي: وماهر أيضاً في فنّ آخرغير الطبّ -وهما وصفان منفصلان-، فلو قيل: "زيدٌ طبيبٌ ماهرٌ" فهو خلاف المقصود؛ لأن معناه حينئذٍ: أن مهارته في الطب لافي فنّ آخر، وهو غير المراد.(محمد إلياس)

مايتعلق بالمعاني من الأغاليط

(٢) قَوله: (الأغاليط) جمع أغْلُوْطَة، بمعنى ما يغلط به، كالأعجوبة والأضحوكة.(مرآت)

(٣) قَوله: (مع اعتبار قيد من حيث هو) يعني إذا أثبت قيد "من حيث هو ناطق" في المقدمتين أعني: الصغرىٰ والكبرىٰ، فهو يقتضي كذب الصغرىٰ؛ لأن الناطق ذاتي للإنسان، وثبوت الذاتيات للذات لايكون بعلة، لِما يلزم معلولية الذاتيات، وهو باطل؛ وإن حذف القيد من المقدمتين فهو يقتضي كذب الكبرىٰ؛ لأن الناطق فصل للإنسان، والحيوان جنس؛ وسلب جنس ماهية عن فصلها لايصح؛ وإن حذف من الصغرىٰ وأثبت في الكبرىٰ ليكونا صادقتين اختلت صورة القياس لعدم اشتراك الحد الأوسط؛ لأن الأوسط الذي في الصغرىٰ غير محيّث، وفي الكبرىٰ محيثاً؛ فلا يتعدىٰ حكم الأصغر إلى الأكبر، فلا تحصل النتيجة. (مرآت)

ومثل ہٰذا قولهم: "الغَلْط (بسكون اللام) غلَطٌ، (بفتح اللام)، والغلَط صحيح"؛ فإن أخذ موضوع الكبرىٰ لفظ الغَلَط صدقت الكبرىٰ؛ لٰكن اختلت صورة القِيَاس لعدم تكرار الحد الأوسط؛ لأن الشكل شكل أول والأوسط في الصغرىٰ -أي: الغَلَط الثاني- بمعنى ما صدق عليه الغلط؛ وإن

حَذْفه عَنْهَا يَكْذِب الْكُبْرىٰ، وَإِنْ حُذِفَ مِنَ الصُّغْرىٰ وَأُثْبِتَ فِي الْكُبْرىٰ يَلْزَم اختِلاَل هَيْئَة الْقِيَاس [١]؛ لِعَدَم الاِشْتِرَاك.

وَأَمَّا الَّتِيْ مِنْ جِهَة الصُّوْرَة، فَكَمَا يَكُوْن عَلىٰ هَيْئَة غَيْر نَاتِجَة، وَجَمِيْع ذٰلِكَ سُوْءُ التَّأْلِيْف، كَقَوْل الْقَائِل: "اَلزَّمَان مُحِيْط بِالْحَوَادِث، وَالْفَلَكُ مُحِيْط بِهَا أَيْضًا"؛ يُنْتِج: "فَالزَّمَان هُوَ الْفَلَك"، وَهُوَ شَكْلٌ ثَانٍ، وَقَدْ فَاتَ فِيْه شَرْطٌ أَعْنِيْ: اختِلاَف الْمُقَدَّمَتَيْن إِيْجَابا وَسَلْبا؛ لِكَوْنِهِمَا مُوْجِبَتَيْنِ هٰهُنَا.

وَالْآنَ نَذْكُر بَعْض الْمُغَالَطَات الَّتِيْ سَبَب وُقُوْعهَا فَسَاد الصُّوْرَة، فَنَقُوْل:

مِنَ الْمُغَالَطَات الصُّوْرِيَّة: "الْمُصَادَرَة [٢] عَلَى الْمَطْلُوْب"، نَحْو: "زَيْد

أخذ ما صدق عليه الغلط (أي: الغَلْط) كانت الهيئة هيئة قِيَاس؛ لٰكن يكون الكبرىٰ كاذبة. فاحفظ.(مرآت)بحذف

(١) قوله: (اختلال هيئة القياس) بأن لايكون بين الصغرىٰ والكبرىٰ مناسبة، وعدم المناسبة بينهما لعدم اشتراك الأوسط بأن الأوسط الذي في الصغرىٰ غير محيّث، وفي الكبرىٰ يكون محيثا؛ فلايتعدىٰ حكم الأصغر إلى الأكبر. فلاتحصل النتيجة، مثلا: بعض الحيوان كاتب، ولاشيء من الكاتب بفرس؛ فالكاتب في الصغرىٰ غير محيث، وفي الكبرىٰ محيث بالحيثية الإنسانية؛ فلايتعدىٰ حكم الأصغر إلى الأكبر لعدم تكرار حد الأوسط. (محمد إلياس)

(٢) قوله: (المصادرة إلخ) المصادرة: هيَ التيْ تُجعلُ النَتيجَةُ جزءَ القِياسِ، أوْ يلزَمُ النَتيجَةُ مِنْ جزءِ القِياسِ، كقولِنا: الإنسانُ بَشرٌ، وَكلُّ بشرٍ ضَحاكٌ، يَنتِجُ: إنَّ الإنسانَ ضَحَّاكٌ؛ فالكبرىٰ هٰهنا وَالمطلوبُ شيءٌ واحدٌ؛ إذ البشرُ وَالانسانُ مُترادِفانِ، وَهوَ اتِّحادُ المَفهومِ فَتكونُ الكبرىٰ والنَّتيجةُ شيئاً واحداً. (كتاب التعريفات:٢١٨)

الفَائدَةُ: المُصادَرَةُ عَلَى المَطلوْبِ أَرْبعَةُ أوْجهٍ: الأَوَّلُ: أنْ يَكوْنَ المُدَّعىٰ عَينَ الدَّليلِ، والثَّانيْ: أنْ يَكوْنَ المُدَّعَى جُزْءَ الدَّلِيْلِ، والثَّالِثُ: أنْ يَكوْنَ المُدَّعَى مَوقوْفاً عَليْهِ صِحَّةُ الدَّلِيْلِ، والرابعُ: أنْ يَكوْنَ مَوقُوْفاً عليْهِ صِحَّةُ جُزْءِ الدَّليْلِ. (كشاف اصطلاحات الفنون٣/٣٢)

إِنْسَان؛ لِأَنَّه بَشَر، وَكُلّ بَشَر إِنْسَان".

وَمِنْهَا: أَخْذ "مَا بِالْعَرْض" مَكَان "مَا بِالذَّات"، نَحْو: "الجَالِس فِي السَّفِيْنَة مُتَحَرِّك(١)، وَكُلُّ مُتَحَرِّك لاَيَثْبُتُ فِيْ مَوْضِع وَاحِد"(٢).

وَمِنْهَا: أَنْ لاَّيَتَكَرَّر الْأَوْسَط بِتَمَامه، كَمَا يُقَال: "الإِنْسَان "لَه شَعْر"، وَكُلّ "شَعْر" يَنْبُتُ"؛ يُنْتِجُ: "الإِنْسَان يَنْبُتُ"، فَإِنَّ الْأَوْسَط "لَهُ الشَّعْرُ"، وَلَمْ يُجْعَل(٣) بِتَمَامه مَوْضُوْعَ الْكُبْرىٰ.

وَمِنْهَا: أَنْ لاَّيَكُوْن الْأَوْسَط مُتَشَابِهًا فِي الْمُقَدَّمَتَيْن لِاخْتِلاَفِه بِالْقُوَّة والفِعْل، نَحْو قَوْله: "اَلسَّاكِت مُتَكَلِّم، وَالْمُتَكَلِّم لَيْسَ بِسَاكِت"؛ يُنْتِجُ: "اَلسَّاكِت لَيْسَ بِسَاكِت"(٤).

وَمِنْهَا: اختِلاَل التَّرْكِيْب بِسَبَب شَكٍّ وَقَعَ بِأَنَّ الْقَيْد مِنَ الْمَوْضُوْع أَوْ مِنَ الْمَحْمُوْل، كَقَوْلِهِمْ: "الإِنْسَان "وَحْدَه" ضَاحِك، وَكُلُّ ضَاحِك

---

(١) قَوله: نحو: (الجالس في السفينة إلخ) فساده ظاهر؛ لأن المتحرك في الصغرىٰ معناه متحرك حركة عرضية، وفي الكبرىٰ معناه متحرك حركة ذاتية، فلم يتكرر الأوسط، ففسد القِيَاس من حيث الصورة. هٰذا ما قصده المصنف؛ لٰكن إن أريد بـ"المتحرك" في المقدمتين المتحرك حركة ذاتية أو المتحرك حركة عرضية فيفسد القِيَاس من حيث المادة؛ لكذب الصغرىٰ أو الكبرىٰ. (مرآت)

(٢) قَوله: (في موضع واحد) والنتيجة: الجالس في السفينة لايثبت في موضع واحد، وهٰذا باطل؛ لأن الجالس ثابت في موضع واحدٍ. محمد إلياس

(٣) قوله: (لم يجعل) فإذا جعل لفظ "له الشعر" موضوع الكبرىٰ لاتصدق الصغرىٰ؛ لأن كلَّ ما له الشعر لايصلح عليه حكم الإنبات. (محمد إلياس)

(٤) قوله: (الساكت ليس بساكت) والقياس هٰكذا: الساكت متكلم أي: بالقوة، والمتكلم ليس بساكت أي: بالفعل، فلانتيجة هٰهنا لأنهما مختلفتان في القوة والفعل.

حَيَوَان''؛ يُنْتِج: ''الإِنْسَان وَحْدَه حَيَوَان''؛ وَالْغَلَط إِنَّمَا نَشَأَ مِنْ تَوَهُّم أَنَّ لَفْظَة ''وَحْدَه'' جُزْء مِنَ الْمَوْضُوْع، وَلَوْ جُعِلَ جُزْء مِنَ الْمَحْمُوْل وَقِيْلَ: ''اَلإِنْسَان هُوَ وَحْدَه ضَاحِك، وَكُلّ مَا هُوَ وَحْدَه ضَاحِك؛ فَهُوَ حَيَوَان'' لَصَدَقَتِ النَّتِيْجَة؛ لِأَنَّهَا إِذْ ذَاكَ ''الإِنْسَان حَيَوَان''؛ فَالْغَلَط فِيْ هٰذَا الْمِثَال[١] بِسَبَبِ سُوْءِ اعْتِبَارِ الْحَمْل.

وَمِنْهَا: أَنْ لاَّيَكُوْن الْأَكْبَر مَحْمُوْلا عَلىٰ جَمِيْع أَفْرَاد الْأَوْسَط فِي الْكُبْرىٰ، وَذٰلِكَ كَمَا تَقُوْلُ: ''كُلُّ إِنْسَان حَيَوَان، وَالْحَيَوَان عَامٌّ أَوْ جِنْس أَوْ مَقُوْل عَلىٰ كَثِيْرِيْنَ مُخْتَلِفِي الْحَقِيْقَة''،فَيُنْتِجُ: ''كُلُّ إِنْسَان عَامٌّ أَوْ جِنْس أَوْ مَقُوْل عَلىٰ كَثِيْرِيْنَ مُخْتَلِفِي الْحَقِيْقَة'' وَهُوَ بَاطِل قَطْعًا؛ وَالسَّبَب فِي الْغَلَط إِنَّمَا هُوَ إِهْمَال كُلِّيَّة الْكُبْرىٰ[٢]؛ إِذِ الْكُبْرىٰ طَبْعِيَّة فَلاَيَتَعَدَّى الْحُكْم.

وَمِنْهَا: مَايَقَعُ بِسَبَب تَقَدُّم الرَّوَابِط وَتَأَخُّرِهَا عَنِ السُّلُوْب، وَكَذَا تَقَدُّم الْجِهَة عَلَى السُّلُوْب وَتَأَخُّرِهَا عَنْهَا، نَحْو: ''زَيْد لَيْسَ هُوَ بِـ''قَائِم''[٣]،

---

(١) قَوله: (فالغلط في هٰذا المثال إلخ) يعني: أن المغالطة في هٰذا المثال إنما وقعت بسبب سوء اعتبار حمل الأوسط على الأصغر؛ لأن في الحقيقة الصغرىٰ مركبة من موجبة وسالبة بسبب انضمام الوحدة إلى الإنسان، فالموجبة: الإنسان ضاحك، والسالبة: ''لاشيء غير الإنسان ضاحكا''؛ فالقضية الموجبة ينتج مع الكبرىٰ نتيجة صادقة، والثانية مع الكبرىٰ ليست على تأليف منتج، وهو إيجاب الصغرىٰ في الشكل الأول؛ فالغلط إنما نشأ من القضية الثانية. والحاصل! أن الصغرىٰ قضيتان، وأخذت واحدة، فوقع الغلط، وهٰذا الغلط يسمّٰى باعتبار الحدود ''سوء اعتبار الحمل''، أي: سوء اعتبار حمل الأوسط على الأصغر.(مرآت)بزيادة

(٢) قَوله: (إهمال كلية الكبرىٰ إلخ) أي: يشترط في الشكل الأول كلية الكبرىٰ، وهو مفقود هٰهنا؛ لأنه حكم في الكبرىٰ على طبيعة الحيوان لاعلى أفراده، وفي الصغرىٰ قد حكم على كل فرد الإنسان بالحيوانية؛ فلايتعدى الحكم بالأكبر على الأوسط إلى الأصغر؛ لأن الأصغر إذْ ذاك ليس من أفراد الأوسط.(مرآت)بزيادة

وَزَيْد هُوَ "لَيْسَ بِقَائِم"؛ وَبِالضَّرُوْرَة أَنْ لاَّ يَكُوْن، وَلَيْسَ بِالضَّرُوْرَة أَنْ يَكُوْن؛ وَلاَ يَلْزَمُ أَنْ يَكُوْن، وَيَلْزَم أَنْ لاَ يَكُوْن".

وَتَكَثُّرُ السُّلُوْب مِنْ هٰذَا الْبَاب(١)، فَإِنَّ مَرَاتِب الشَّفْعِيَّة كَسَلْبِ سَلْبٍ، وَسَلْبِ سَلْبِ سَلْبِ سَلْبٍ إِثْبَاتٌ(٢)، وَالْوِتْرِيَّةِ كَسَلْبِ سَلْبِ السَّلْبِ وَغَيْرِهَا سَلْبٌ.

وَمِنْهَا: أَخْذ الاعتِبَارَات الذِّهْنِيَّة(٣) وَالْمَحْمُوْلاَت الْعَقْلِيَّة أُمُوْرا عَيْنِيَّةً، كَمَا إِذَا قِيْلَ: "إِنَّ الإنْسَان كُلِّيٌّ"، فَيُظَنُّ أَنَّه فِي الْأَعْيَان كَذٰلِكَ، وَلَيْسَ هٰذَا الظَّنّ بِصَوَاب؛ فَإِنَّ الْكُلِّيَّة(٤) إِنَّمَا تَعْرِض الْأَشْيَاء فِي الذِّهْن دُوْنَ الْخَارِج؛ وَمِنْ هٰذَا التَّحْقِيق يَنْحَلّ أُغْلُوْطَة أُخْرىٰ، تَقْرِيْره أَنْ يُّقَال:

---

(٣) قَوله: (زيد ليس هو بقائم إلخ) هٰذه القضية لتقدم حرف السلب على الرابط سالبة، و"زيد هو ليس بقائم"؛ لتقدم الرابط على السلب موجبة معدولة المحمول؛ وقَوله: "بالضرورة أن لايكون" أي: شريك الباري ممتنع سالبة لتقديم الجهة على السلب. وقَوله: "ليس بالضرورة أن يكون" -أي: الكاتب- متحرك الأصابع سالبة؛ لٰكن الأول يصدق على الممتنع، وهٰذا لا على الممتنع؛ بل على الممكن.(مرآت)

(١) قَوله: (من هٰذا الباب إلخ) أي: من المغالطات الصورية، فأخذ السلوب الوترية مقام السلوب الشفعية خطأ؛ لأن الأولى سالبة والثانية موجبة.(مرآت)

(٢) قَوله: (إثبات إلخ) لأن سلب سلب الشيء إثبات، في المرتبتين الشفعيتين كان أو في المراتب الشفعيات، وإذا أدخل السلب على المراتب الشفعية حصلت السلوب الوترية، وهي سلب؛ لأنه إذا كان سلب سلب الشيء إثباتا كان سلبه سلبا لا محالة.(مرآت)

(٣) قَوله: (أخذ الاعتبارات الذهنية إلخ) كقولك: "الحدوث حادث، وكل حادث فله حدوث؛ فالحدوث له حدوث"، فإن الحدوث أمر ذهني أخذ مكان الخارجي، فحكم عليه بالحدوث.(مرآت)

(٤) قَوله: (فإن الكلية إلخ) أي: الكلية إنما تعرض الأشياء في الذهن؛ لأنها من العوارض الذهنية التي خصوص الوجود الذهني شرط لعروضها، والقضايا التي محمولاتها الكلية ذهنيات، فتدبر.(مرآت)

الْمُمْتَنِع مَوْجُوْد(١)؛ لِأَنَّه إِنِ امْتَنَعَ شَيْء فِي الْخَارِج لَكَانَ امتِنَاعه حَاصِلا فِي الْخَارِج، فَيَكُوْن الْمُمْتَنِع مَوْجُوْدا فِي الْخَارِج، فَيَلْزَم وُجُوْد الْمُمْتَنِع وَهُوَ بَاطِل قَطْعاً.

وَجْه الانحِلاَل: أَنَّ الامتِنَاع اعتِبَار ذِهْنِيّ، لاَيَلْزَم مِنِ اتِّصَاف شَيْء بِه وُجُوْده فِي الْخَارِج، لِيَلْزَم(٢) وُجُوْد الْمُتَّصِف بِه فِي الْخَارِج.

وَمِنْهَا: أَخْذ مِثَال الشَّيْء مَكَانَه، كَمَا تَقُوْل لِمِثَال النَّار: "إِنَّه نَار، وَكُلّ نَار مُحْرِق؛ فَهوَ مُحْرِق"؛ وَهٰذَا الْإِشْتِبَاه هُوَ الَّذِيْ احْتَجَّ بِهِ الْمُنْكِرُوْن(٣)

(١) قَوله: (الممتنع موجود إلخ) وصورة القِيَاس هٰكذا: إن امتنع شيء في الخارج لكان امتناعه حاصلا في الخارج (الصغرىٰ)، وكل ما كان امتناعه حاصلا في الخارج كان موجودا في الخارج (الكبرىٰ)؛ فيكون الممتنع موجودا في الخارج (النتيجة).(مرآت)بزيادة

(٢) قَوله: (ليلزم إلخ) يعني أن الامتناع من الاعتبار الذهني، فإذا اتصف شيء به كان هٰذا الاتصاف في الذهن لا في الخارج؛ فلايلزم وجود المتصف بالامتناع في الخارج؛ وهو من باب "سوء اعتبار الحمل له. (محمد إلياس)

(٣) قَوله: (المنكرون للوجود الذهني إلخ) اعلم! أن الحكماء وغيرهم متفقون على أن النار -مثلا لها- وجودية، يترتب عليها أحكامها ويصدر عنها أثارها: من الإحراق، والإضاء ة، وغيرهما؛ وهٰذا هو الوجود الخارجي العيني. واختلفوا في أن لها وجوداً آخر غير الوجود الخارجي أم لا؟ فذهب الحكماء إلى أن لها وجوداً ذهنيا أيضاً، يقال له "الوجود الظلي"، وأثبتوا بأنا نتصَوُّر الممتنع واجتماع النقيضين وغيرهما، ممَّا لاوجود له في الخارج، ونحكم عليها بأحكام ثابتة صادقة، كالإمكان العام وغيرها، والحكم بالأحكام الثابتة عليها يقتضي ثبوتها في نفس الأمر، وليس لها ثبوت في الخارج، فلابد أن يكون في الذهن، وهو المطلوب!

واعترض المتكلمون النافون بالوجود الذهني بـ: أنه لو اقتضى تصَوُّر الشيء حصوله في الذهن لزم كون الذهن حاراً أو بارداً، فإذا تصَوُّرنا الحرارة والبرودة حصلنا في ذهننا ولامعنى للحار والباردإلا ما فيه الحرارة والبرودة! وبأن حصول حقيقة الجبل والسماء مع عظمها في ذهننا غير معقول.

وأجاب الحكماء منهما بـ: أن الحاصل في الذهن صورة ذهنية موجودة بوجود ظلي لا هوية عينية موجودة بوجود أصيل، والحار ما يقوم به هُوَيَّة الحرارة وماهيتها موجودة بوجود عينيلا مايقوم به ⬅

لِلْوُجُوْد الذِّهْنِيّ، حَيْثُ قَالُوْا: لَوْ حَصَلَتِ الْأَشْيَاء(١) بِأَنْفُسهَا لَزِمَ احتِرَاق الذِّهْن عِنْدَ تَصَوُّر النَّار، وَاحتِرَاقه عِنْدَ تَصَوُّر الْجَبَل، وَاِتِّصَافه بِالْبَيَاض وَالسَّوَاد عِنْدَ تَصَوُّرِهِمَا، وَهٰكَذَا.

وَحَلُّه(٢): أَنَّه مِنْ بَاب أَخْذ مَا بِالْعَرْض مَكَانَ مَا بِالذَّات، يَعْنِيْ: أَنَّ الإِحْرَاق وَالْخَرْق وَغَيْرَهُمَا مِنَ الْعَوَارِض الَّتِيْ تَلْحَق الشَّيْء إِذَا وُجِدَ بِوُجُوْد أَصْلِيّ خَارِجِيّ، وَلَيْسَتْ مِنَ الْعَوَارِض لِلْوُجُوْد الظِلِّيّ الذِّهْنِيّ(٣).

ماهية الحرارة موجودة بوجود ذهني؛ وبأن ما يمتنع حصوله في الذهن هو هوية الجبل والسماء؛ فإن هوياتهما موجودة بوجود خارجي يمتنع أن يحصل في اذهاننا، وأما مفهوماتها الكلية وماهياتها الموجودة بوجودات ظلية لايمتنع حصولها في الذهن؛ إذ ليست موصوفة بصفات تلك الهويات. ثم لايخفى عليك أن بعضا من المتكلمين كالإمام وتابعيه لم ينكروا بالوجود الذهني. (مرآت)بحذف

(١) قوله: (لو حصلت الأشياء) واعلم! أن الحكماء -بعد اتفاقهم على الوجود الذهني للأشياء- اختلفوا في: أن حصول الأشياء في الذهن هو بأشباحها أو بأنفسها، فذهب المحققون إلى الثاني، والقائلون بالأول استدلوا بما ذكره المؤلف، وهو غلط! لأن النار مثلاً له وجود في الخارج ووجود في الذهن، ولكلا الوجودين عوارض تختص به، فالإحراق من عوارض وجود النار الخارجي لا الذهني أي: الظلي، فبحصول النار في الذهن ووجودها فيه كيف تكون محرقة؛ وكذٰلك لكل شيء وجودان: خارجي وذهني، ولكل منهما آثار مختصة به. (محمد إلياس)

(٢) قَوله: (وحله إلخ) والجواب الآخر -غير الحل الذي ذكره المصنف رحمه الله: إنا نمنع الملازمة، فإن حصول النار بنفسها في الذهن وكذٰلك وجود الجبل فيه لايلزمه الإحراق والإخراق؛ لأنها من شأن الماديات، والذهن ليس بمادي؛ بل جوهر مجرد.(مرآت)

(٣) قَوله: (الظلي الذهني إلخ) قد عرفت مما سبق منا أن للشيء وجودين: وجود يترتب عليه الآثار، ووجود لايترتب هي عليه؛ والوجود الأول يقال له "الوجود الخارجي"، والثاني يقال له "الوجود الظلي الذهني"؛ فالشيء إذا كان موجودا في الذهن وقائما به قياما أصليا خارجًا على النحو الأول يكون الذهن متصفا به، وإن قام قياما ظليا غير خارجي فلذٰلك لايوجب الاتصاف.

فاعلم! أن الموجود في الذهن وإن كان لماهية النار مثلا لٰكنها موجودة بوجود ظلي، وكون محلها موصوفا بها من أحكامها المتعلقة بوجودها العيني. فافهم.(مرآت)

وَمِنْهَا: أَخْذ جُزْء الْعِلَّة مَكَان الْعِلَّة، كَمَا إِذَا حَمَلَ سَبْعُوْنَ رَجُلا حَجَراً ثَقِيْلاً سَبْعِيْنَ فَرْسَخا مَثَلاً، فَيُتَوَهَّم(١) أَنَّ الْوَاحِد مِنْهُمْ يَحْمِلُه فَرْسَخاً وَاحِدًا.

وَمِنْهَا: إِجْرَاءُ طَرِيْق الْأَوْلَوِيَّة عِنْدَ الاختِلاَف، كَمَا تَقُوْلُ(٢): "الإِنْسَان لَيْسَ بِأَوْلىٰ بِإِضَافَة النَّفْس النَّاطِقَة مِنَ الْعُصْفُوْر بَعْدَ مَا اشْتَرَكَا فِي الْحَيَوَانِيَّة".

وَمِنْهَا: مَا وَقَعَ مِنْ قِلَّة الْمُبَالاَتِ بِالْحَيْثِيَّات وَتَرْكِ الاعتِنَاء بِهَا، كَقَوْل الْقَائِل: "كُلّ أَبْيَض دَخَلَ فِيْ حَقِيْقَته الْبَيَاض، وَزَيْد أَبْيَض؛ فَيَلْزَم دُخُوْل الْبَيَاض فِيْ حَقِيْقَته"؛ وَمَنْشَأ الْغَلَط فِيْه(٣): أَنَّ الْبَيَاض دَاخِل فِيْ مَفْهُوْم الْأَبْيَض مِنْ حَيْثُ إِنَّه أَبْيَض، لاَ مِنْ حَيْثُ إِنَّه حَيَوَان وَإِنْسَان.

وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ: مُمَاثِلُ الْمُمَاثِل مُمَاثِل، نَحْو: "الإِنْسَان مُمَاثِل لِلنَّخْلَة، وَالنَّخْلَة مُمَاثِلَة لِلْحَجَر فِيْ كَوْنه غَيْرَ ذِيْ نَفْس"؛ فَيَلْزَم كَوْن زَيْد

---

(١) قوله: (فيتوهم) علة الحمل هو سبعون رجلا مجتمعا، فالواحد جزء من العلة لا العلة بعينها؛ فالمغالطة هٰهنا: وضع جزء العلة -أي: الواحد- مكان العلة أي: السبعون. (محمد إلياس)

(٢) قوله: (كما تقول) فإن الحيوانية من حيث الجنسية لاتقتضي فيضان النفس؛ بل من حيث النوعية وإلا لكان جميع أفراد الحيوان مقتضية لفيضان النفس، وليس كذٰلك؛ فلايصح: أن الإنسان أولىٰ بإضافة النفس من العصفور؛ بل يصح أن يقال: زيد أولىٰ لفيضان النفس من بكر؛ فإن الإنسان يقتضي فيضان النفس، وهما من أفراده. (محمد إلياس)

(٣) قوله: (ومنشأ الغلط فيه) هٰذا الغلط واقع على تقدير أن يكون المبدأ (أي: المعنى المصدري) جزءاً من المشتق سواء كان المشتق عبارة عن الذات والنسبة والمبدأِ، كما هو المشهور من مذهب الجمهور؛ أو عبارة عن المبدأِ والنسبة إلى الذات، كما مختار السيد المحقق قدّس سره؛ وأما على رأي المحقق الدوّاني: فالبياض عين الأبيض وليس البياض شيئا داخلا في الأبيض. (شرح مرقات)

جَمَادًا؛ وَوَجْه التَّغْلِيْط فِيْهِ[١]: أَنَّ مُمَاثَلَة النَّخْلَة لِلإِنْسَان فِيْ أَمْر -وَهُوَ الطُّوْل مَثَلاً- وَمُمَاثَلَتُهَا لِلْحَجَر فِيْ شَيْء آخَرَ.

وَمِمَّا يُوْقِعُ فِي الْغَلَط: أَخْذ الْعَدَم -الْمُقَابِل لِلْمَلَكَة- مَكَان الضِّدّ وَالنَّقِيْض، كَالسُّكُوْن؛ فَإِنَّه عَدَم الْحَرَكة عَمَّا مِنْ شَأْنه أَنْ يَتَحَرَّك؛ وَكَالْعَمىٰ فَإِنَّه عَدَم الْبَصَر عَمَّا مِنْ شَانِه أَنْ يَكُوْن بَصِيْرا؛ فيُظَنُّ[٢] أَنَّ الْمُجَرَّد[٣] سَاكِنَة، وَالْجِدَار أَعْمىٰ.

وَمِنَ الْمُغَالَطَات[٤] الْمَشْهُوْرَة، قَوْلُهُمْ: لاَيُمْكِن تَحْصِيْل مَجْهُوْل؛ لِأَنَّ

(١) قوله: (وجه التغليط) وهو اختلاف وجه المماثلة بين المماثِلين في المقدمتَين كما في هٰذا المثال: الإنسان مماثِل للنخلة -أي: في الطول-، والنخلة مماثلة للحجر -أي: في الجماد-؛ فلا يلزم منه أن الإنسان -مثلاً زيد- مماثِل للحجر في كونه جماداً. (محمد إلياس)

(٢) قَوله: (فيظن إلخ) بأن يقال: المجردات ساكنة؛ لأن السكون -على تقدير تقابل التضاد- قرار الشيء في موضع، والحركة: خروج القوة إلى الفعل بالتدريج؛ ويقال: الجدار أعمىٰ؛لأن الأعمىٰ هو عدم البصر مطلقا؛ فهٰذا الظن ليس بصواب! لأن بين البصر والأعمىٰ، والحركة والسكون "تقابل العدم والملكة"، فالمجردات عن المادة، -أي: العقل- إلخ ليس من شأنها الحركة فلايكون من شأنها السكون أيضاً؛ بل الحركة من شأن الجسم؛ وكذا الجدار ليس شأنه البصر، وإنما هو من شأن الحيوان، فالسكون والعمى لايكونان من صفات المجردات والجدار. محمد إلياس

الملحوظة: تَقابُل التَّضاد: كونُ الشيئينِ الوجوديّينِ مُتقابلينِ بحيثُ لايكونُ تعقُّلُ كلٍّ منهما بالقِياسِ إلى الآخرِ، سواءٌ كانَ بينهما غايةُ البعدِ والخلافِ -كالسَّوادِ والبَياضِ- أَوْ لا، كالحُمرةِ والسَّوادِ. (دستور العلماء:١)

تَقابُل العَدَمِ والمَلَكَةِ: كونُ الشيئينِ بحيثُ يكونُ أحدُهما وجوديًّا والآخر عدمياً قابلاً للوجودي، كالعمَى والبصَرِ؛ فإن العمَى عدمُ البصرِ عمّا من شأنه أن يكونَ بصيراً. (ملخص من: دستور العلماء ومبادئ الفلسفة)

(٣) قوله: (المجرد) أي: المجرد عن المادة كالعقل.

(٤) قَوله: (ومن المغالطات المشهورة إلخ) يعني: أنه إذا كان المطلوب معلوما فلاوجه لطلبه، وإن كان مجهولا فَبِمَ يعرف أنه المطلوب حين حصوله، كعبد آبق يُنْشِدُه من لايعرفه، فلو وجده فلم يعرف أنه العبد الآبق الذي كان في طلبه.(مرآت)

ذٰلِكَ الْمَجْهُوْلَ حَصَلَ فبِمَا يُعْرَف أَنَّه مَطْلُوْبكَ(١)، فَلابُدَّ مِنْ بَقَاء الْجَهْل أَوْ وُجُوْد الْعِلْم قَبْلَه حَتّٰى تَعْرِفَ أَنَّه هُوَ؛ وَعَلَى التَّقْدِيْرَيْن يَمْتَنِع تَحْصِيْله، أَمَّا عَلَى الْأَوَّل فَلِاسْتِحَالَة مَعْرِفَته إِذَا وُجِدَ، وَأَمَّا عَلَى الثَّانِيْ فَلِامتِنَاع تَحْصِيْل الْحَاصِل.

وَالْجَوَابُ(٢): أَنَّ الْمَطْلُوْب مَعْلُوْم مِنْ وَجْه وَمَجْهُوْل مِنْ وَجْه، فَبَعْدَ حُصُوْل الْمَجْهُوْل يُعْلَم بِالْوَجْه الْمَعْلُوْم الْمُخَصِّص أَنَّه الْمَطْلُوْب؛ وَهٰذَا كَمِثْل عَبْدٍ آبِقٍ إِذَا وُجِدَ، فَإِنَّه كَانَ مَعْلُوْمَ الذَّات مَجْهُوْل الْمَكَان، فَبَعْدَ مَا وُجِدَ عَرَفْتَ بِمَا كُنْتَ عَارِفًا بِه مِنْ ذَاتِه وَصُوْرَتِه أَنَّه آبِقُكَ.

أُغْلُوْطَة

لَوْلَمْ يَصْدُق قَضِيَّة لَمْ يَصْدُق "زَيْد قَائِم"، وَكُلَّما لَمْ يَصْدُق "زَيْد قَائِم" صَدَقَ نَقِيْضه، أَعْنِيْ: "زَيْد لَيْس بِقَائِم"، يُنْتِجُ: "كُلَّمَا لَمْ يَصْدُقْ قَضِيَّة صَدَقَ زَيْد لَيْس بِقَائِم"؛ مَعَ أَنَّهَا قَضِيَّة مِنَ الْقَضَايَا؟

---

(١) قوله: (فبما يعرف أنه مطلوبك) أي: إذا حصل المجهول فبأيّ شيء يعلم أنه مطلوب، فإن لم يعلم بعد الحصول أنه مطلوب فلابد من بقاء الجهل؛ وإن علم أن هٰذا مطلوب فلابد أن يعلم الحصول أيضاً "أنه مطلوب"، حتى يعرف بعد الحصول أنه هو المطلوب المعلوم. (محمد إلياس)

(٢) قوله: (والجواب إلخ) حاصله: أنا لانسلم أن المطلوب إما معلوم مطلقا أو مجهول مطلقاً، حتّٰى يلزم تحصيل الحاصل أو طلب المجهول المطلق؛ بل يجوز أن يكون معلوما من وجه ومجهولا من وجه، أي: من حيث نفس حقيقته فيطلب العلم بها بالكسب، كما إذا علمنا الإنسان بوجه الكاتب، وبعد علمه بهٰذا الوجه قصدنا علم حقيقته، فهو معلوم من وجه وصالح لأن يطلب حقيقته، فإذا انتقلنا منه إلى مباديه ثم منها إليه حصل لها العلم بحقيقته، وصار الوجه المجهول معلوماً، فلايلزم تحصيل الحاصل ولاطلب المجهول المطلق. فافهم.(مرآت)

وَالْحَلُّ: أَنَّ التَّقَادِيْر الْمَأْخُوْذَة فِي الْكُبْرىٰ أَعْنِيْ قَوْلكَ: ''كُلَّمَا لَمْ يَصْدُقْ زَيْدٌ قَائِم صَدَقَ نَقِيْضه أَعْنِيْ: زَيْد لَيْسَ بِقَائِم'' إِنْ كَانَتْ وَاقِعِيَّةً فَصِدْقُها مُسَلَّم؛ لٰكِنْ لاَ اندِرَاج[1]؛ إِذِ الْحُكْم فِي الصُّغْرىٰ إِنَّمَا هُوَ عَلَى التَّقَادِيْر الْفَرْضِيَّة الْغَيْر الْوَاقِعِيَّة، ضَرُوْرَةَ أَنَّ عَدَم صِدْق قَضِيَّة مِنَ الْقَضَايَا مِنَ الْمُمْتَنِعَات، ضَرُوْرَةَ أَنَّ قَوْلَنَا: ''الوَاجِبُ مَوْجُوْد أَوْ سَمِيْع أَوْ بَصِيْر'' وَاجِب الصِّدْق؛ فَيَكُوْن عَدَم صِدْقِهَا[2] مُحَالاً؛ وَإِنْ كَانَتْ تَقَادِيْرُ الْكُبْرىٰ أَعَمَّ[3] مَنَعْنَا الْكُلِّيَّةَ[4]؛ إِذْ كِذْبُ الشَّيْء إِنَّمَا يَسْتَلْزِم صِدْق نَقِيْضه بِحَسَب الْوَاقِع؛ فَإِنَّه جَازَ عَلىٰ تَقْدِيْر الْمُحَال أَنْ يَّكْذِب النَّقِيْضَان مَعاً؛ لِأَنَّ الْمُحَال جَازَ أَنْ يَسْتَلْزِم مُحَالا اٰخَرَ.

وَيَقْرُب مِنْ هٰذِهِ الْأُغْلُوْطَة ''الْمُغَالَطَة الْعَامَّة الْوُرُوْد''[5]، الَّتِيْ يُمْكِنُ

---

(١) قَوله: (لٰكن لا اندراج إلخ) يعني لو اعتبرت في الكبرىٰ التقادير الواقعية فتصدق؛ لٰكن لايندرج الأصغر تحت الأكبر حينئذ؛ لأن الحكم في الكبرىٰ على التقادير الواقعية، وفي الصغرىٰ على التقادير الفريضية الممتنعة.(مرآت)بزيادة

(٢) قَوله: (عدم صدقها إلخ) أي: عدم صدق قضية من القضايا يكون محالا؛ لكون ''الواجب موجودا'' قضية واجب الصدق.(مرآت)

(٣) قَوله: (أعم إلخ) أي: أعم من أن تكون تقادير الكبرىٰ واقعية أو غير واقعية، فيحصل اندراج الأصغر تحت الأكبر؛ لٰكن لاتكون الكبرىٰ كلية؛ لأن الحكم في الكبرىٰ بأن كلما لم يصدق ''زيد قائم'' صدق نقيضه على التقدير الواقعي فقط؛ إذ على التقدير الممتنع يجوز ارتفاع النقيضين واجتماعهما.(مرآت)

(٤) قَوله: (منعنا الكلية) أي: كلية الكبرىٰ التي هي شرط الإنتاج فيفسد القياس.

(٥) قَوله: (المغالطة العامة الورود إلخ) قال بعض أهل التحقيق: إن هٰذه المغالطة ليست عامة الورود؛ بل إنما يرد على القاعدة القائلة ''أن الموجبة الكلية تنعكس بعكس النقيض إلىٰ موجبة كلية''، ويكفي في جوابه: أن مبناه علىٰ تساوي نقيضَي المتساويين وعموم نقيض الأخص من نقيض الأعم، وإنه مخصوص بما سوىٰ نقائض الأمور العامة، أو على إنتاج اللزوميتين لزومية. (مرآت)بزيادة

أَنْ يُّثْبَت بِهَا أيَّ مَطْلُوْب أرَدْتَّ، صَادِقا كَانَ أوْ كَاذِبا، فَتَقُوْل: الْمُدَّعىٰ ثَابِت؛ لِأنَّه لَوْ لَمْ يَكُنِ الْمُدَّعىٰ ثَابِتا كَانَ نَقِيْضه ثَابِتا[١]، وَكُلَّمَا كَانَ نَقِيْضه ثَابِتًا كَانَ شَيْء مِنَ الْأَشْيَاء ثَابِتا؛ يُنْتِجُ: "لَوْ لَمْ يَكُنِ الْمُدَّعىٰ ثَابِتًا كَانَ شَيْء مِنَ الْأَشْيَاء ثَابِتًا"، وَيَنْعَكِسُ بِعَكْس النَّقِيْض[٢]: لَوْ لَمْ يَكُنْ شَيْء مِنَ الْأَشْيَاء ثَابِتا كان الْمُدَّعىٰ ثَابِتًا، مَعَ أَنَّه شَيْء مِنَ الْأَشْيَاء، هٰذَا خُلْف[٣].

وَتَحَيَّر الْعُقَلاَء فِيْ حَلّه، فَمِنْ قَائِل يَقُوْل: إنَّا لاَنُسَلِّم أنَّ تِلْكَ الشَّرْطِيَّة تَنْعَكِس بِهٰذَا الْعَكْس إلىٰ هٰذِهِ الشَّرْطِيَّة، كَيْفَ[٤]؟ وَالشَّيْئَان فِي الْأَصْل وَالْعَكْس مُخْتَلِفَان بِالْعُمُوْم[٥] وَالْخُصُوْص؛ بَلْ عَكْس هٰذِهِ الشَّرْطِيَّة قَوْلُنا:

---

(١) قَوله: (نقيضه ثابتاً إلخ) لأنه لو لم يثبت لزم ارتفاع النقيضين، وهو محال.(مرآت)

(٢) قَوله: (ينعكس بعكس النقيض إلخ) أي النتيجة، هي: "لو لم يكن المدعىٰ ثابتا كان شيء من الأشياء ثابتاً" فينعكس بعكس النقيض بطريق المتقدمين، وهو جعل نقيض الجزء الأول من القضية ثانيا، ونقيض الجزء الثاني أولاً مع بقاء الصدق والكيف.(مرآت)بزيادة

(٣) قَوله: (هٰذا خلف إلخ) لأنه يستلزم ثبوت المدعى على تقدير انتفاءه لأنه إذا قلنا "لو لم يكن شيء من الأشياء ثابتاً" فاندرج في "شيء من الأشياء" المدَّعىٰ أيضاً، فبطل العكس؛ وهو يستلزم بطلان الأصل الذي هو النتيجة، وهٰذا -أي: الخلف- لايلزم من صورة القِيَاس؛ لأنها بديهية الإنتاج، ولامن مقدمتيه، فتعين: أنه لزم من فرض صدق نقيض المدعيٰ، فيكون باطلاً، فيكون المدعى حقاً.(مرآت)بزيادة

(٤) قَوله: (كيف إلخ) يعني أنه لابد أن يكون الشيء في الأصل والعكس مأخوذا على نحو واحد، والشيء الذي أخذ في الأصل، -وهو قولنا: "كلما لم يكن المدعى ثابتا كان شيء من الأشياء ثابتا"- خاص؛ إذ هو في قوة قولنا "كلما لم يكن المدعى ثابتا كان نقيضه ثابتا"، فلا بد من أن يؤخذ في العكس أيضا كذٰلك، فيكون معناه: "كلما لم يكن نقيض المدعى ثابتا كان المدعى ثابتا"، وهٰذا صادق، ومنشأ الغلط أنه أخذ الشيء في الأصل على وجه العموم، وفي العكس على وجه الخصوص.(مرآت)

(٥) قَوله: (مختلفان بالعموم والخصوص إلخ) أي: لفظ الشيء الذي في النتيجة أخص؛ لأن المراد بها هو نقيض النتيجة، والشيء في العكس أعم؛ فيدخل فيه النقيض وغيره. (مرآت) بزيادة

"كُلَّمَا لَمْ يَكُنْ ذٰلِكَ الشَّيْء ثَابِتا كَانَ الْمُدَّعىٰ ثَابِتًا" وَهُوَ حَقٌّ.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ(١) بِتَقْرِيْرٍ اٰخَرَ: إِنَّ عَكْس تِلْكَ الشَّرْطِيَّة "لَوْلَمْ يَكُنْ شَيْء مِنَ الْأَشْيَاء ثَابِتا" فِيْ ضِمْن نَقِيْض الْمُدَّعىٰ "كَانَ الْمُدَّعىٰ ثَابِتا"(٢).

وَمِنْ مُجِيْب يُجِيْبُ(٣): بِأَنَّ الْمُقَدَّم فِي الْعَكْس مُحَال(٤)، وَالْمُحَال جَازَ أَنْ يَسْتَلْزِم نَقِيْضه. فَلَاخُلْفَ!.

وَقَدْ وَقَعَ الإِطْنَاب فِيْ تَفْصِيْل هٰذَا الْبَاب؛ لِمَا أَنَّ الرَّسَائِل الْمُدَوَّنَة فِيْ هٰذَا الْفَنّ -الَّتِيْ جَرَتْ فِيْ زَمَانِي هٰذَا عَادَةُ قراءتِهَا- خَالِيَةٌ عَنْ تَفْصِيْل بَاب الْمُغَالَطَة، فَرَأَيْتُ أَنْ أُوَشِّح بِذِكْره رِسَالَتِي هٰذِه؛ لِتَكُوْن نَافِعَة لِلْمُتَعَلِّمِيْن مُفِيْدَة لِلطَّالِبِيْن.

فَصْلٌ

وَلَابُدَّ أَنْ يُّعلَم أَنَّه إِذَا كَانَ إِحْدٰى مُقَدَّمَتَيِ الْقِيَاس غَيْرَ بُرْهَانِيَّة؛ بَلْ كَانَتْ جَدَلِيَّة، أَوْ خَطَابِيَّة، أَوْ شِعْرِيَّة، أَوْ غَيْرَهَا؛ كَانَ الْقِيَاس أَيْضاً غَيْرَ بُرْهَانِيّ، وَكَذَا الْكَلَام فِي الْقِيَاس الْجَدَلِيّ وَنَظَائِره. وَبِالْجُمْلَة الْمُؤَلَّف مِنَ

---

(١) قوله: (وإن شئت قلتَ) فحاصل الجواب الأول: أن المراد في العكس من "الشيء" هو نقيض المدَّعى المراد في النتيجة؛ وحاصل الجواب الثاني: أن المراد بـ"الشيء" في العكس هو العام في ضمن الخاص. (محمد إلياس)

(٢) قوله: (لو لم يكن إلخ) فمعنى "لو لم يكن شيء من الأشياء ثابتا كان المدَّعى ثابتا": "لو لم يكن نقيض المدعىٰ ثابتا كان المدَّعى ثابتا".

(٣) قَوله: (ومن مجيب يجيب إلخ) يعني إنا لانسلم بطلان عكس النقيض، وهو قولنا: "كلما لم يكن شيء من الأشياء ثابتاً كان المدعى ثابتا"؛ لأن المقدم فيه محال، والمحال جاز أن يستلزم محالا آخر. (مرآت)

(٤) قوله: (محال) لأن "الشيء" يشتمل الواجب أيضاً، وعدمه محال!. محمد إلياس

الرَّاجِح (١) وَالْمَرْجُوْح مَرْجُوْح (٢).

وَهٰهُنَا قَدْ تَمَّ بَحْث الصَّنَاعَات الْخَمْس، وَبِه تَمَّ مَقَاصِد الْفَنّ بِنَوْعَيْه، أَعْنِيْ: الْمُوْصِل إِلَى التَّصَوُّر، وَالْمُوْصِل إِلَى التَّصْدِيْق.

(١) قوله: (المؤلف من الراجح إلخ) جواب سؤال مقدر، وهو: أن حصر الصناعات في الخمس غير حاصر، فإن المركب من المختلفتين منها ليس بداخل في شيء من تلك الأقسام؛ فإن معنى كل واحد منها لايصدق على المختلفين، فلايندرج في واحد منها؟

حاصل الجواب: أن المركب تابع لأخس المقدمتين كما أن النتيجة تابعة له؛ إذ المركب من اليقينية والمظنونة مثلاً داخل في الخطابة، وكذا المركب من المظنونة والموهومة سفسطة؛ لأن النتيجة موهومة، فبهٰذا الاعتبار لايخرج من إحدى الصناعات الخمس، فلايختل الحصر. (مرآت)

(٢) قوله: (مرجوح) أي: تسمية القياس المركب من الراجح والمرجوح تابع للمرجوح، والقياس المركب من البرهاني والجدلي قياس جدلي مثلاً.

الخاتمة

خاتِمةٌ

لِكُلّ عِلْم ثَلاثة أمُوْر:

أَحَدُهَا: المَوْضُوْع(١)، وَهُوَ: مَا يُبْحَث فِي الْعِلْم عَنْ عَوَارِضه وَلَوَاحِقِه الذَّاتِيَّة، كَبَدَنِ الإنْسَان لِعِلْم الطِّبّ، وَالْكَلِمَة وَالْكَلاَم لِعِلْم النَّحْو، وَالْمِقْدَارِ الْمُتَّصِل لِعِلْم الْهَنْدَسَة، وَالْمَعْلُوْم التَّصَوُّرِيّ(٢) وَالْمَعْلُوْم التَّصْدِيْقِي لِصَنَاعَتِيْ هٰذِه.

خاتمة في الأمور الثلاثة

(١) قَوله: (أحدها الموضوع) حدود الموضوعات: أعم من الموضوع الكلي: كالكلمة والكلام في علم النحو، ومن جزءياته: كالفاعل والمفعول، وجملة الشرط والجزاء، وجملة الصلة وغيرها من أنواعه.

والأجزاء: إذا كانت للموضوعات أجزاء كجزئَي الكلام من المسند والمسند إليه؛ وأجزائه: الجملة الشرطية، وغير ذلك مما يشتمل عليه علم النحو.

والمراد بالأعراض: الأمور اللاحقة لها من: الرفع والنصب والجر، والإعراب والبناء؛ فلابد في النحو مثلا: تعريف الكلمة بـ:أنه لفظ موضوع، وتعريف جزءياته التي هي موضوعات لبعض المسائل، بـ:أن الفاعل: ماأسند إليه الفعل قدم عليه وجوبا، وتعريف أداة الشرط بـ:أنه ما دل علىٰ تعليق الثاني بوجود الأول، وتعريف الإعراب مثلا بـ:أنه أثر يجلبه العامل في آخر الكلمة، وغير ذلك.

والمراد من المقدمات البينة أو المأخوذة: الاستدلالات التي ثبت بها المطلوب كالاستدلال بجواز الإضمار قبل الذكر بقول بعض الشعراء، وبعدم جوازه بـ:أن ما ورد مما يوهمه قابل للتأويل، أو مجهول القائل مثلا.

والمراد من المسائل: مثلا قولهم: "كل فاعل مرفوع" فتعريف الفاعل من المبادي التصورية التي هي حدود الموضوعات، وتعريف المرفوعية من المبادي التصورية التي هي حدود الأعراض، وذات الفاعل -مثلا- من أجزاء المسائل؛ والمسألة عبارة عن إثبات الرفع للفاعل فتأمل.(ميرزا: ١١٥)محمد إلياس

(٢) قَوله: (والمعلوم التصَوُّري إلخ) بهٰذا ظهر أنه يجوز أن يكون موضوع العلم أمورا متعددة؛ إلا أنه لابد من اشتراكها في أمر واحد يلاحظه في سائر مباحث العلم، كموضوعات هٰذا الفن؛ فإنها مشتركة في الإيصال إلى مطلوب مجهول، وإلَّا لجاز أن يكون العلوم المتفرقة علما واحداً؛ وقال بعض الناس: الموضوعات المتعددة لعلم واحد لايجوز مطلقاً، والأصح هو الأول.(مرآت)بزيادة

وَيَنْبَغِيْ أَنْ يُّعْلَمَ(١) أَنَّه لاَيُبْحَث عَنْ وُجُوْد الْمَوْضُوْع، وَلاَيُبْحَث عَنْ مَاهِيَّته فِي الْعِلْم الَّذِيْ هُوَ مَوْضُوْع لَه، فَلايَبْحَث الطَّبِيْب عَنْ بَدَن الإِنْسَان مِنْ حَيْثُ إِنَّه مَوْجُوْد أَوْ جِسْم أَوْ حَيَوَان نَاطِق، وَلاَالنَّحْوِي عَنْ حَقِيْقَة الْكَلِمَة وَالْكَلاَم؛ وَمِنْ ثَمَّ لَمَّا كَانَ مَوْضُوْع عِلْم الطَّبْعِي "الْجِسْمَ الْمُطْلَق"، وَكَانَ صَاحِب هٰذَا الْفَنّ يُوْرِد مَبَاحِث الْهَيُوْلىٰ وَالصُّوْرَة فِي الطَّبْعِيَّات أَشْكَلَ عَلَيْهِ، أَنَّ "الْهَيُوْلىٰ" وَ"الصُّوْرَة" مِنْ أَجْزَاء الْجِسْم وَمُقَوِّمَاتِه، فَكَيْفَ يُوْرِدُ هٰذِهِ الْمَبَاحِث فِي الطَّبْعِيَّات؟ وَاعْتُذِرَ مِنْ قِبَله أَنَّ هٰذِه الْمَبَاحِث اسْتِطْرَادِيَّة.

وَثَانِيْهَا مَبَادِيَة(٢)، وَالْمَبَادِي: مَايَبْتَنِيْ عَلَيْهِ الْمَسَائِل، وَهِيَ إِمَّاتَصَوُّرِيَّة

---

(١) قوله: (وينبغي أن يعلم إلخ) اعلم! أنهم قالوا: إن الموضوع وذاتياته تكون مفروغة عنها في العلم، واستدل عليه بعضهم بأن إثبات موضوع العلم وأجزاءِه لايكون مسئلة في هٰذا العلم؛ لأن الموضوع ما يطلب له أعراض ذاتية، وما لم يعلم وجوده استحال أن يطلب له ثبوت شيء؛ ولأن مسائل العلم هي إثبات الأعراض الذاتية، وإثبات الأعراض يتوقف على ثبوت الموضوع وأجزاءه، فلو كان ثبوت الموضوع وأجزاءه مسئلة من المسائل توقف الشيء على نفسه. فافهم.(مرآت)

(٢) قوله: (مبادية إلخ) هي التي يتوقف عليها مسائل العلم. اعلم! أنها ليست من أجزاء العلوم؛ بل من الوسائل التي يتوسل بها للوصول إلى المطالب التصَوُّرية والتصديقية.

قال صاحب سلم العلوم -في الحاشية-: هٰذا هو الحق، وأما ما قيل: "أجزاء العلوم ثلٰثة" فخطأ أو مسامحة، انتهٰى. حاصله: أن القول بكون المسائل من أجزاء العلوم والمبادي من وسائلها لا من أجزاءها هو الحق.

ومن قال: أن أجزاء العلوم ثلٰثة: الموضوعات، والمبادي، والمسائل؛ فهٰذا القول إما خطأ -كما لايخفٰى- أو محمول على المسامحة، بأن يقال: المبادي لما كانت وسيلة إلى إدراك المسائل وموقوفة عليها وشدة احتياج المسائل إليها صارت كالأجزاء، فعدها بالنظر إلى هٰذه الجهة؛ لٰكن عد الموضوعات من الأجزاء بالاستقلال، فليس له وجه ظاهر؛ لما قلنا.(مرآت)

أيْ: حُدُوْد[١] تُوْرِدُ لِمَوْضُوْع الصَّنَاعَة وَأَجْزَائه[٢] وَجُزْئِيَّاتِه وَأَعْرَاضِهِ الذَّاتِيَّةِ، أَوْ تَصْدِيْقِيَّة وَهِيَ: المُقَدَّمَات الَّتِيْ تُؤلَّف مِنْهَا قِيَاسَاته؛ إمَّا بَدِيْهِيَّة وَيُسَمّٰى "العُلُوْم الْمُتَعَارَفَة"[٣]، أوْغَيْر بَدِيْهِيَّة؛ بَلْ نَظَرِيَّة مُسَلَّمَة، فَإِنْ كَانَ التَّسْلِيْم عَلٰى سَبِيْل حُسْنِ الظَّنّ مِمَّنْ أَلْقَاه إِلَيْهِ يُسَمّٰى "أُصُوْلا مَوْضُوْعَة"[٤]، فَإِنْ كَانَ التَّسْلِيْم[٥] مَعَ الاستِنْكَار يُسَمّٰى "مُصَادَرَة".

وَثَالِثُهَا: المَسَائل[٦]، وَهِيَ الَّتِيْ اشْتَمَلَ الْعِلْم عَلَيْهَا وَيُحَاوَل إِثْبَاتُهَا بِالدَّلِيْل.

---

(١) قَوله: (حدود إلخ) أي: تعاريف تورد لموضوع الصناعة، كتعريف الكلمة -مثلاً- باللفظ الموضوع للمعنى المفرد.(مرآت)

(٢) قَوله: (وأجزاءه إلخ) أي: حدود لأجزاء الموضوع، كتعريف أجزاء الكلمة من "اللفظ" و"الوضع" و"المعنى المفرد" مثلاً.(مرآت)

(٣)قَوله:(العلوم المتعارفة إلخ)سميت بذٰلك لأن المقدمات هي التصديقات، والتصديقات علوم، ولبداهتها تسمّٰى "متعارفة"، وهي إما عامة تستعمل في جميع العلوم، كقولنا: "الكل أعظم من الجزء"، والشيء الواحد إما أن يكون ثابتا أو منفيا؛ وأما خاصة ببعضها، كقول أهل الهندسة: المساوي للشيء مساوٍ له. (مرآت)بزيادة

(٤) قَوله: (أصولا موضوعة إلخ) لأنها وضعت وسلمت علىٰ ما كانت هي عليه ولم يسبقها أحد بالإنكار، مثاله: لنا أن نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم. (محمد إلياس)

(٥) قَوله: (فإن كان التسليم إلخ) فإذا أخذت تلك القضايا مع استنكار وتشكك من المتعلم سميت "مصادرات"؛ لأنه يصدر بها المسائل التي تتوقف عليها، كقول اقليدس: "إذا وقع خط على خطين وكانت الزاويتان الداخلتان في جهة أقل من قائمتين، فإن الخطين إذا أخرجا في تلك الجهة يلتقيان".

واعلم! أن المقدمة الواحدة قد تكون أصلا موضوعا عند شخص ومصادرة عند آخر.(مرآت)

(٦) قَوله: (المسائل إلخ) وهي القضايا المطلوبة المبرهن عليها في العلم، كالمسائل الواقعة في المنطق والنحو وغيرهما من العلوم.(مرآت)

الملحوظة: اعلم! أن موضوعاتها موضوع العلم أو نوع من موضوعه أو عرض ذاتي له أو مركب من الموضوع والمحمول؛ ومحمولات هٰذه المسائل: الأمور الخارجة عن موضوعات المسائل اللاحقة لها لذاتها. (محمد إلياس)

فَصْلٌ فى الرُّؤوسِ الثَّمانِيَّة[١]

اعلَم! أنَّ الْقُدَمَاء كَانُوْا يَذْكُرُوْنَ فِيْ مَبَادِي الْكُتُب أَشْيَاءَ ثَمَانِيَّةً،

فَصلٌ في الرؤوس الثمانية

(١-١) قَوله: (فصل في الرؤس إلخ) لما ذكر المصنف رحمه الله في الفصل السابق: أن لكل علم ثلث أمور: الموضوع، والمسائل، والمبادي؛ وقد تطلق المبادي على الرؤس الثمانية؛ لأن الشروع على وجه البصيرة وفرط الرغبة يتوقف عليها، فذكرها. (مرآت)

(١-٢) قَوله: (فصل في الرؤس) اعلم! أَنَّ القُدَماءَ كانوْا يَذكُرونَ فيْ مَبَاديْ الكتُبِ أشْياءَ ثَمانيَةً، ويُسمُّونَها رُؤُوسَ الثَّمانيَةِ. وهيَ: الغَرَضُ، المَنفعَةُ، التَّسمِيَةُ، المُؤَلِّفُ، المَرتَبَةُ، مِنْ أيِّ عِلْمٍ هُوَ، القِسْمَةُ والتَّبْويْبُ، الأَنحاءُ التعْليميَّةُ.(تفصيلها ملخص من كشف الظنون، وشرح التهذيب)

الغَرَضُ: إنَّ مَا يُترتَّبُ عَلَى الفِعلِ إنْ كانَ باعثاً للفاعِلِ عَلىٰ صُدورِ ذلكَ الفِعلِ منهُ، يُسمّٰى غَرَضاً وَعلةً غائِيةً، وإنْ لمْ يَكنْ باعِثاً للفاعِلِ (يُسَمّٰى) فائدةً وَمَنفعةً وعِلَّةً.

المَنفعَةُ: ما يُشوِّقُ الكُلَّ طبْعاً ليَنْبَسِط فيْ الطَّلَبِ ويَتَحَمَّلَ المَشقَّةَ.

التَّسْمِيَةُ: أيْ تَسميةُ العِلْم وعُنوانُهُ ليَكوْنَ عِندَه إجْمَالُ مَايُفَصِّلُه، كمَا يُقالُ: إنَّما سُمِّيَ المَنطقُ مَنطِقاً؛ لأنَّ المَنطقَ يُطلقُ علَى النُّطقِ الظَّاهِريِّ وهوَ التَّكلُّمُ؛ والبَاطنيِّ وهوَ إدراكُ الكليَّاتِ. وهٰذا العلمُ يُقوِّيْ الأَوَّلَ، ويُسلكُ بالثانيْ مَسلَكَ السَّدادِ فاشتُقَّ لهُ اسمٌ مِنْ المَنطقِ؛ وفي ذٰلك إشارة مجملة إلىٰ ما يفصلها العلم من المقاصد به.

المُؤَلِّفُ: أيْ تَعيِينُ المُؤَلِّفِ وَمَعرَفتُهُ ليَسْكُنَ بالُ المُتعَلِّمِ وَيَطمئِنَّ قلبُهُ فيْ قَبولِ كلامِهِ بالاعتِمادِ عَليهِ؛ لأنَّ مَعرِفَةَ حالِ الأقوَالِ بمَراتِبِ الرِّجالِ.

المَرتَبَةُ: أيْ فيْ أيِّ مَرتبَةٍ هوَ، ليُقَدَّمَ عَلَى مايَجِبُ ويُؤَخَّرَ عمَّا يَجِبُ.

منْ أيِّ علمٍ هوَ: لِيُطْلَبَ فيْهِ مَا يَلِيْقُ بِهِ.

القِسْمَةُ والتبويبُ: لِيُطْلَبَ فيْ كلِّ بابٍ مَا يَلِيْقُ بِهِ.

الأَنحاءُ التعليميَّةُ: هي التقسيمُ، والتَّحليْلُ، والتَّحدِيدُ، والبُرْهانُ:

التَّقسِيمُ: عِبارَةٌ عَنِ التكثُّرِ مِنْ فَوْقُ إلىٰ أسْفلَ، كتَقسِيمِ الجِنسِ إلَى الأَنْوَاعِ، والنَّوعِ إلَى الأَصْنَافِ، والذَّاتِيِّ إلَى الجِنْسِ، والنَّوعِ والفَصْلِ والعَرْضِ إلَى الخَاصَّةِ والعَرْضِ العَامِّ.

والتَّحْليلُ: هُوَ التَّكثِيرُ مِنْ السِّفْلِ إلىٰ فَوقُ.

والتَّحْدِيدُ: فِعلُ الحَدِّ، وهو يدل على الشيء بما به قوامه دلالة مفصلة.

والبُرْهانُ: طَرِيقٌ مَوثوْقٌ بهِ، مُوصِلٌ إلَى الوُقوْفِ عَلَى الحَقِّ. (كشف الظنون شرح تهذيب)

وَيُسَمُّونها "اَلرُّؤُوس الثَّمَانِيَّة":

أَحَدُهَا: الغَرَض، أَعْنِي الْعِلَّة الْغَائِيَّة؛ لِئَلاَّ يَكُوْن النَّاظِر عَابِثاً.

وَثَانِيْهَا: المَنْفَعَة، لِتَسْهُل عَلَيْهِ الْمَشَقَّة فِيْ تَحْصِيْله.

وَثَالِثُهَا: اَلتَّسْمِيَة، أَعْنِيْ عُنْوَان الْعِلْم؛ لِيَكُوْن عِنْد النَّاظِر إِجْمَال مَا يُفَصِّله الْغَرَض.

وَرَابِعُهَا: المُؤَلِّف؛ لِيَسْكُن قَلْب الْمُتَعَلِّم.

وَخَامِسُهَا: أَنَّه فِيْ أَيِّ مَرْتَبَة هُوَ؟(١)؛ لِيُعْلَمَ عَلىٰ أَيّ عِلْم يَجِب تَقْدِيْمه وَعَنْ أَيِّ عِلْم يَجِب تَأْخِيْره.

وَسَادِسُهَا: أَنَّه مِنْ أَيِّ عِلْم هُوَ؟(٢)؛ لِيَطْلُبَ مَا يَلِيْق بِه.

وَسَابِعُهَا: الْقِسْمَة(٣)، وَهُوَ أَبْوَاب الْعِلْم وَالْكِتَاب.

وَثَامِنُهَا: أَنْحَاء التَّعْلِيْم، وَهِيَ التَّقْسِيْم وَالتَّحْلِيْل وَالتَّحْدِيْد وَالْبُرْهَان(٤)؛ لِيُعْرَف أَنَّ الْكِتَاب مُشْتَمِل عَلىٰ كُلِّهَا أَوْ بَعْضِهَا.

---

(١) قَوله: (في أي مرتبة هو إلخ) كما يقال: أن مرتبة المنطق أن يُشتغل به بعد تهذيب الأخلاق وتقويم الفكر ببعض الهندسيات.(مرآت)

(٢) قَوله: (من أيّ علم هو إلخ) أي: من أي جنس من أجناس العلوم العقلية أو النقلية أو الفرعية أو الأصلية.(مرآت)

(٣) قَوله: (القسمة إلخ) أي:تبويب العلم والكتاب، فيطلب الطالب في كل باب ما يليق به؛ واعلم! أن قسمة العلم كما يقال: أبواب المنطق تسعة، الأول: الكليات الخمس، الثاني: التعريفات، الثالث: القِيَاس، الرابع: القضايا وأخواته، الخامس: البرهان، السادس: الجدل، السابع: الخطابة، الثامن: المغالطة، التاسع: الشعر؛ وبعضهم عد بحث الألفاظ بابا آخر، فصار أبواب المنطق عشرة كاملة. وأما قسمة الكتاب فتقسيمه بالأبواب والفصول شائع، لايخلو عنه كتاب، كما ترٰى.(مرآت)بتغيير

أَقُوْل وَأَنَا مُحَمَّد فَضل الإِمَام الْخَيْر أبَادِي: خُذْ هٰذَا اٰخِر مَا أَرَدْنَا جَمْعَه وَتَالِيْفه فِيْ هٰذِهِ الرِّسَالَةِ مِنْ كُتُب الْأَقْدَمَيْن وَكَلِمَات الْمُتَأَخِّرِيْن؛ وَالْغَرَض مِنْ هٰذَا التَّأْلِيْف لَيْسَ إِلاَّ تَعْلِيْم الْمُبْتَدِئِيْنَ وَتَسْهِيْل الْأَمْر عَلَى الطَّالِبِيْن، فَإِنْ نَفَعَكَ أَيُّهَا الطَّالِب الرَّاغِب! هٰذِهِ الْعُجَالَة نَفْعا يَسِيْرا فَلاتَنْسَنِيْ بِدُعَاء حُسْن الْخَاتِمَة(١) وَالنَّجَاة مِنْ حَرِّ الْحَاطِمَة.

وَصَلَّى اللهُ عَلىٰ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّيْنَ، أَوَّلاً وَاٰخِراً وَظَاهِراً وَبَاطِناً، وَالْحَمْدُ لِله رَبِّ الْعَالَمِيْنَ.

---

(٤) قوله: (التحديد والبرهان) أما التحديد: فالمراد بيان أخذ الحد، وكان المراد المعرف مطلقا أو الذاتيات للأشياء؛ والبرهان: هو الطريق إلى الوقوف على اليقين فقط إن كان المطلوب علما نظريا، وإلى الوقوف على اليقين وإلى العمل به معا إن كان المطلوب عمليا. (محمد إلياس)

(١) قوله: (حسن الخاتمة إلخ) لايخفى ما في إيراد حسن الخاتمة من حسن ختم الكتاب بالانتهاء، وقوله: الحاطمة من الحطم، بمعنى الكسر، أراد به شدائد الموت وسكراته يوم القيامة؛ والله اعلم بالصواب وعنده حسن المأب؛ وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله محمد وأله وصحبه أجمعين. (المرآت)

محمد إلياس عبد الله الغدوي

تمّتْ بفضل الله وعمّت

المحتويات

مطبوعات ادارۃ الصدیق ڈابھیل، نوساری، گجرات

M: 99133,19190 / 99048,86188 Email: idaratussiddiq@gmail.com

نمبر شمار	اسمائے کتب
	افادات حضرت مفتی احمد صاحب خانپوری دامت برکاتھم
۱	حدیث کے اصلاحی مضامین (اول تا دہم)
۲	تسہیل السراجی
۳	مولانا علی میاںؒ کی مقبولیت کا راز مع خطبۂ صدارت
۴	مکتوبات فقیہ الامت
۵	شادی اور منگنی کے مسائل کا حل
۶	کاروباری مسائل (متعلقہ ہوٹل)
۷	محمود الفتاویٰ (اردو) ۵ رجلدیں
۸	محمود الفتاویٰ (گجراتی) ۴ رجلدیں
۹	رمضان المبارک کی تیاری
۱۰	نگاہ اور شرمگاہ کی حفاظت
۱۱	فضلاء سے اہم خطاب
	متفرق مطبوعات
۱۲	الحزب الأعظم مع تصحیح و تخریج (رنگین) خورد کلاں
۱۳	اردو زبان کا قاعدہ مع اردو زبان کی پہلی، دوسری، تیسری، چوتھی تسہیل شدہ (رنگین)
۱۴	عربی صفوۃ المصادر مع لغات جدیدہ
۱۵	علم الصیغہ (فارسی مع تصحیح وعناوین)
۱۶	ختم بخاری شریف (مفتی محمد تقی صاحب عثمانی)
۱۷	سنن وآداب
۱۸	صبح وشام کے اذکار (رنگین)
۱۹	انوار المَطالع فی ہدایات المُطالع
۲۰	معین السراجی
۲۱	اجراء نحو وصرف
۲۲	دستورُ الطلباء
۲۳	تہذیب المنطق (شرح تہذیب کا متن)
۲۴	تیسیر المنطق (مع تصحیح واضافہ برحواشی)
۲۵	شرح تہذیب (مع تصحیح واضافہ برحواشی)
۲۶	چہل درود وسلام
۲۷	توضیح القرآن آسان ترجمۂ قرآن
۲۸	علم الصیغہ (عربی)
۲۹	آمدن سی لفظی (تصحیح شدہ)



IDARATUSSIDDEEQ

DABHEL, DIST. NAVSARI GUJARAT, INDIA

CELL. +919913319190, 9904886188

E-mail: idaratussiddiq@gmail.com